تفعيل وتطوير

منظمة التحرير الفلسطينية

" نحو برنامج وطني مشترك "

ورشات عمل

غزة – 2007

الطبعة الثانية 2012

اشراف عام :

د. خالد شعبان

طباعة :

سائدة أبوشقفة

محمد حمودة

تنسيق :

سهير نصر

اشراف فني :

احمد الطيبي

تدقيق لغوي :

عاطف المسلمي

سمية السوسي

معين الطناني

الترجمات :

زهير عكاشة

اشراف مالي :

مطيع بسيسو

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه الكتاب أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

- تقديم الطبعة الثانية

اليوم الأول : الأحد 2007/9/2 ادارة الجلسة أ. طلال عوكل

- كلمة مركز التخطيط الفلسطيني أ.ماجد عبد العزيز مهنا 1
- كلمة مؤسسة فريدريش أيبرت د. أسامة عنتر 6
- منظمة التحرير الفلسطينية ... أين صارت وكيف تعود؟ أ.عبد الله حوراني 9
- المداخلات والردود 29
- ورقة عمل حركة التحرير الوطني الفلسطيني أ.يحيى رباح 36
- المداخلات والردود 46

اليوم الثاني : الثلاثاء 2007/9/4 ادارة الجلسة د.خالد صافي

- ورقة عمل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أ.غازي الصوراني 58
- المداخلات والردود 82
- ورقة عمل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أ.صالح ناصر 92
- المداخلات والردود 100

اليوم الثالث : الخميس 2007/9/6 ادارة الجلسة د. هدى حمودة

- ورقة عمل حزب الشعب الفلسطيني أ.تيسير محيسن 109
- المداخلات والردود 133
- ورقة عمل حركة الاتحاد الديمقراطي – فدا أ.رائف دباب 140
- المداخلات والردود 150
- ورقة عمل الجبهة العربية الفلسطينية أ.صلاح أبو ركبة 157
- المداخلات والردود 163

اليوم الرابع:الأربعاء 2007/11/14 ادارة الجلسة أ. جمال البابا

- ورقة عمل المبادرة الوطنية الفلسطينية د.عائد ياغي 168
- المداخلات والردود 174
- ورقة عمل جبهة النضال الشعبي أ.رفيق أبو ضلفة 179
- المداخلات والردود 187
- ورقة عمل طلائع حرب التحرير قوات الصاعقة أ.محي الدين أبو دقة 193
- المداخلات والردود 198

اليوم الخامس : 2007/11/19 ادارة الجلسة : د. خالد شعبان

- ورقة عمل جبهة التحرير الفلسطينية أ.بسام درويش 200
- ورقة عمل الجبهة الشعبية – القيادة العامة د.عادل الحكيم 208
- المداخلات والردود 217
- ورقة عمل جبهة التحرير العربية أ.ابراهيم الزعانين 224
- ورقة عمل منتدى فلسطين م.علي أبو شهلا 232
- المداخلات والردود 238

اليوم السادس (الأخير) : الاثنين 2007/12/3

الجلسة الاولى ادارة الجلسة د. عبد الحكيم حلاسة

- شرعية وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية د.ابراهيم الراي 245
- العلاقة بين م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية د.سميح شبيب 257
- المداخلات والردود 271
- منظمة التحرير الفلسطينية بين الثابت والمتغير أ.مجد الوجيه مهنا 278

الجلسة الثانية ادارة الجلسة أ. حسن الكاشف

- نقاط الاتفاق والاختلاف بين الفصائل 290
- التوصيات 293

Abstract

تقديم الطبعة الثانية

منـذ إقامـة ورشـات العمـل حـول " **تفعيـل وتطـوير منظمـة التحريـر الفلسطينية – نحو برنامج وطني مشترك " في غـزة – 2007** ، وعلـى الـرغم مـن مرور أحداث وتطورات سياسية كثيرة منذ ذلك الوقـت وحتـى عامنـا الحـالي، إلا أن موضوع تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسـطينية ظـل موضـوعاً حيـاً ومتـداولاً، وإثر المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، خـرج هـذا الموضـوع مـرة أخـرى للعلـن مترافقاً مـع جهـود جـادة لجميـع أطيـاف العمـل السياسـي الفلسـطيني، فصـائل، حركات، مستقلين، ورغبة عارمة من الشعب الفلسطيني.

لذلك قـررت إدارة مركـز التخطـيط الفلسـطيني – م.ت.ف، إصـدار طبعـة ثانية من هذا العمل الذي يحوي المواقـف الرسـمية للفصـائل الفلسـطينية المنضـوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، باعتباره وثيقـة رسـمية هامـة، ودليـل موجـه للانطلاق في تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

مركز التخطيط الفلسطيني

تقديم

مجد الوجيه مهنا*

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة إخوتي والزملاء الأفاضل مرحبا بكم في أولى ورشات العمل التي يتشرف مركز التخطيط الفلسطيني بعقدها تحت عنوان "تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية نحو برنامج وطني مشترك". تأتي ورشات العمل هذه بعد انقضاء اثنين وأربعين عاما على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية تلك المنظمة التي انشات عام 1964، واختزل تاريخها تاريخ الشعب الفلسطيني في الشتات وداخل الأراضي المحتلة، وتاريخ النضال الوطني الفلسطيني، عبر مسارات ومحطات كانت تتراوح بين الانجاز الخلاق في حين، والتجارب الصعبة بل شبه المستحيلة في أحيان أخرى .ولا ريب في أن بضع صفحات لن تكون قادرة على استحضار أو الإلمام ببعض تلك المسارات فكيف بجميعها؟ لكنني سأحاول الوقوف عند بعض الآثار والوقائع بشكل مقتضب وموجز لتذكير الإخوة الحاضرين من الجيل الشاب والأكاديميين الذين لم يعاصروا سوى المحطات الأخيرة، بان منظمة التحرير كانت ومازالت أهم انجاز وطني للشعب الفلسطيني منذ إنشائها وحتى الآن، وللإخوة الحاضرين من القيادات السياسية المخضرمة، بان المنظمة مرت بظروف حالكة وأوقات أكثر سوداوية وعاشت انقلابات وانقسامات، وبقيت بالرغم من ذلك الحاضن والمرجع الوطني للجميع مهما اختلفنا أو اتفقنا مع قياداتها أو برامجها السياسية.

---

* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

لقد شكل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية نفسه انجازا خلاقا للشعب الفلسطيني اللاجئ في دول الشتات. وإذا كان البعض قد اتهم بان ولادة المنظمة جاءت بقرار من الأنظمة الرسمية العربية، في إشارة إلي تكليف المرحوم احمد الشقيري بالاتصال بالفلسطينيين لتنظيم شؤونهم، في محاولة للتحرر من عبء القضية الفلسطينية، فقد استطاع الشقيري، الذي نكن تقديرا واحتراما فائقين له، أن يقفز فوق النوايا لتحقيق التطلعات الفلسطينية، وبدلا من لجنة اتصالات أو لجنة تنظيمية شكلية فاجأ مؤتمر القمة العربية التالي باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي عقد مؤتمرها التأسيسي الأول في فندق انتركونينتال في القدس ما بين 28مايو و2 يونيو 1964. وكان ذلك بداية الانطلاقة والبعث الجديد لنضال الشعب الفلسطيني وتحول جديد للهوية الفلسطينية من هوية لاجي فلسطيني إلى مناضل فلسطيني.

لقد بدأت مباشرة عملية تبلور منظمة التحرير الفلسطيني بدءاً من وضع الميثاق القومي الذي عدل فيما بعد إلي الميثاق الوطني، ووضعت اللوائح والأسس التنظيمية وانشئ جيش التحرير الفلسطيني ومن ثم قوات التحرير الشعبية، وأقيمت المؤسسات والصندوق القومي ومركز الأبحاث، ومركز التخطيط، وافتتحت المكاتب و الممثليات في الدول العربية وفي الخارج، وتداعت كل الفصائل والحركات والتيارات الفلسطينية للانضواء في إطار المنظمة التي أصبحت الإطار النضالي والمرجعية العليا للشعب الفلسطيني.

وقد تصاعدت وتيرة الانجازات النضالية والسياسية للمنظمة في السنوات اللاحقة فخاضت فصائل المنظمة معركة الكرامة عام 1969، والتي تعتبر علامة فارقة كأول انتصار فلسطيني عربي على الأرض الأردنية، إضافة إلى العمليات الفدائية النوعية التي يتردد صدى بعضها حتى الآن .واستطاعت المنظمة انتزاع لقب العضو الكامل في جامعة الدول العربية واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عام 1974 بعد أن كرست المنظمة مفهوم المنظمة الوطنية الحاضنة للمشروع الوطني، مع التأكيد على عروبة فلسطين وشعبها، وعلى كون قضية فلسطين قضية عربية. وفي نفس العام 1974 حققت المنظمة انجازا

دبلوماسيا بدخولها الأمم المتحدة كعضو دائم بصفة مراقب، لتصبح فيما بعد عضوا في كتلة عدم الانحياز، ثم عضوا في مؤتمر الحزب الإسلامي وغيرها من المنظمات الدولية.

ومع تزايد الاعتراف الدولي بها زاد تمثيلها الدبلوماسي ليفوق عدد مكاتبها وسفاراتها حول العالم عدد مكاتب و سفارت دول لها من الوزن والقوة ما يكاد يضعها في مصاف الدول العظمى.

باختصار لقد مارست منظمة التحرير الفلسطينية قبل قيام السلطة الوطنية عام 1994 دور الحكومة بحكم تمثيلها للشعب الفلسطيني بأكمله وبحكم مقوماتها المتمثلة في امتلاكها جيشا وبيروقراطية مؤسساتية وموارد مالية .

ومن ناحية أخرى دعمت منظمة التحرير الفلسطينية المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة نضاليا واقتصاديا قدر الإمكان وعلى مستوى المجتمع المدني الفلسطيني (على الرغم من الإشكالية بين الباحثين حول حقيقة وجود مجتمع مدني فلسطيني بالمفاهيم الاجتماعية نظراً لحالة الاحتلال والتشتت) فان أهم انجاز لمنظمة التحرير ككيان دولاتي تمثل في أنها لم تقم باستهلاك المجتمع الفلسطيني أو الحد من نموه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل سعت إلى تشجيع دعم نموه ماديا وسياسيا عبر نشر التعددية، تلك التي نظر إليها في منظمة التحرير أنها ستشكل أساسا متينا لمنظمة التحرير الفلسطينية العتيدة.اخص بهذا السرد المتعجل لتاريخ منظمة التحرير الشريحة الشابة لكي أؤكد انحيازي وقناعتي مرة أخرى أن منظمة التحرير كانت ومازالت أهم إنجاز للشعب الفلسطيني، أما الإخوة الذين أسميتهم بالمخضرمين والذين عاصروا نشأة وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، بل ساهموا فيها، أود انطلاقا من انحيازي السابق أن أتطرق معهم إلى بعض الملاحظات بشكل سريع:

لقد استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها الصمود في وجه تحديات كثيرة واجهتها انطلاقا من وجودها المادي في الساحات العربية والاختلافات السياسية مع بعض الأنظمة العربية، حيث وصلت التحديات إلى

درجة المواجهة المسلحة في بعض الأحيان. من ناحية أخرى فان فرادة تكوين المنظمة من فصائل وحركات مسلحة بتوجهات إيديولوجية مختلفة ومتباينة خلقت بدورها حالة فريدة من التوافق والاختلاف، فقد كان انخراط فصائل المقاومة في إطار المنظمة شرطا لإكسابها الشرعية السياسية كما أضفى هذا الانخراط شرعية تمثيل المنظمة.

وقد شكل التوافق الفلسطيني الحزبي والفصائلي على شرعية تمثيل المنظمة حالة فريدة عبرت عن الوعي الوطني العميق بأهمية منظمة التحرير والرغبة في الحفاظ على تماسك الجسم الأساسي لمنظمة التحرير ومنع تآكله واندثاره لما يحمله ذلك من مخاطر على حقوق الشعب الفلسطيني وتحديدا في الشتات.

وخلال تتبع مسيرة العمل الفصائلي داخل المنظمة نجد أن الانشقاقات التي ترافقت مع تلك المسيرة كانسحاب بعض الفصائل الفلسطينية اثر بروز البرنامج المرحلي أو ما عرف ببرنامج النقاط العشر عام 1974 وتشكيل الفصائل لما سمي في حينه بجبهة الرفض، أو الانشقاق الذي حدث عام 1982 اثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان ومن ثم إعادة إنتاج مبادرة الأمير فهد في القمة العربية عام 1982 تحت اسم المبادرة العربية، تلك الانشقاقات جاءت على أرضية البرنامج السياسي للمنظمة أو بسبب قبولها لبرامج التسوية العربية، وليس بسبب الاختلافات الإيديولوجية. وهذا مؤشر هام على أن تعمق الوعي الفلسطيني بأهمية وشرعية ووحدانية تمثيل وضرورة منظمة التحرير الفلسطينية كان دائما وراء عودة التوافق، فلم تفقد منظمة التحرير إثر كل مواجهة مع النظم العربية أي مساندة أو الدعم الجماهيري الفلسطيني بل كان ازدياد الالتفاف الشعبي حولها هو الرد المباشر على ذلك. وكذلك كان الحوار والعودة للانضواء في كنف منظمة التحرير من قبل الفصائل والحركات النتيجة الحتمية بعد كل خلاف طال أم قصر. ويثبت حوار القاهرة، الذي وان جاء متأخرا بعد اتفاقيات أوسلو بأربعة عشر عاما، بان هذا الوعي مازال سيد الموقف والمخرج الوحيد من المأزق السياسي الذي كنا نعيشه قبل أشهر، فكيف إذا أضيف إليه الآن المأزق الوطني الحالي.

الإخوة والأخوات، لقد سعينا في مركز التخطيط انطلاقا من واجبنا الوطني وإدراكا منا بخطورة الأوضاع التي نواجهها جميعا إلى إقامة ورشات العمل هذه حيث سيتوفر الفضاء للحوار الديمقراطي المسئول ولاشك أن المهمة لن تكون سهلة فالتغيرات التي حدثت منذ إنشاء المنظمة وحتى الآن عميقة، والبرنامج السياسي للمنظمة الذي بدأته بالتحرير الكامل لفلسطين مرورا ببرنامج المنظمة المرحلي ثم القبول بالقرار 242 ثم إعلان الدولة وصولا إلي إبرام اتفاقيات أوسلو وتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، أصبح الآن على المحك، إما الاستمرار، أو الوقوف وإعادة التفعيل والتطوير وصولا إلي برنامج وطني فلسطيني يحقق الوحدة، ويعيد اللحمة، ويشكل انطلاقة جديدة تعيد للعمل الوطني زخمه وقدرته على الاستمرار وتحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني.

نتمنى أن نرتقي جميعا إلي حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الجميع أتمنى التوفيق للجميع.

وهنا لابد من أن أتقدم بالشكر العميق لمؤسسة فريدريش ايبرت التي دعمت اقامة ورشات العمل هذه، متمنين استمرار هذا التعاون والدعم لترسيخ مفاهيم الحوار الوطني والديمقراطية الحقيقية وشكراً.

كلمة مؤسسة فريديش إيبرت الألمانية :

د.أسامة عنتر*:

الأخت السيدة مجد مهنا مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني السيدات والسادة الضيوف الكرام كل باسمه ولقبه السلام عليكم ،انه لشرف كبير لمؤسسة فريدريش إيبرت أن تشارك مركز التخطيط الفلسطيني في برنامج لعقد سلسلة من الندوات السياسية والتي تحمل عنوان تفعيل وتطوير منظمة التحرير نحو برنامج وطني مشترك.

تأتي سلسلة الندوات السياسية هذه والتي تهدف في مضمونها إلى تعميق الحوار بين الفصائل الفلسطينية للوصول فيما بينها إلى صيغة توافق مشترك، خاصة وان المجتمع الفلسطيني يعيش حالة انقسام حاد لم تشهدها الساحة الفلسطينية من قبل.

لقد جسدت الانتخابات التشريعية عام 2006 المعاني العليا لمفهوم الانتخابات الديمقراطية الشفافة والنزيهة، واستحق الشعب الفلسطيني كل تقدير على هذا الانجاز المهم. إن تواكب الأحداث والمتغيرات على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية. وعدم وجود برنامج سياسي مشترك أدى إلي هذا الانقسام الحاد الذي نشهده حاليا، ولهذا السبب لابد من وقفة مراجعة سواء كقوى حاكمة أو قوى معارضة وتغليب لغة العقل والمصلحة العامة على المصلحة الحزبية.

أول انتخابات تمت بشكل ديمقراطي في ألمانيا كانت في العام 1919، وفي تلك الفترة فاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي بقيادية فريديش أيبرت، منذ تلك الفترة ولسنوات عديدة شكل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحكومة في ألمانيا وكان لسنوات أخرى المعارضة البناءة، وسواء كان الحزب في الحكومة والمعارضة فان هناك دورا للحزب السياسي، وذلك من اجل المحافظة على المفاهيم العليا التي تتمثل في ثقافة الديمقراطية والحرية وثقافة سيادة القانون.هذه المفاهيم العليا بمجملها لا يجب أن تبقى مجرد شعارات وإنما ممارسة يجب دائما

* مدير مؤسسة فريديش إيبرت في قطاع غزة.

الدفاع عنها والمحافظة عليها من قبل جميع الأحزاب السياسية في الدولة سواء كانت في المعارضة أو الحكومة.

مفاهيم الحوار جسدت في أوروبا بشكل واضح في السبعينات من القرن الماضي وخاصة أثناء ولاية المستشار الألماني السابق فيلي برانت والتي كانت من نتائجها في نهاية المطاف ليس فقط توحيد شقي دولة ألمانيا الاتحادية وإنما توحيد شقي أوروبا الشرقي والغربي. وما نراه الآن من توسع للاتحاد الأوربي ما هو إلا تجسيد لمفهوم الحوار من اجل الجميع فالسياسة التي اتبعت مع الكتلة الشرقية في أوروبا لم تتخذ العنف مطلقا أسلوبا للتسوية وإنما سياسة الحوار كانت وما زالت لها الكلمة العليا .

من هنا ينبع مفهوم أهمية الحوار بين جميع الأطراف والقوى السياسية الفلسطينية لتحقيق المفاهيم الديمقراطية الحقيقية من ناحية، ولتجسيد البرنامج السياسي الوطني من ناحية أخرى، كل هذا ينعكس بشكل ايجابي على جميع فئات المجتمع وليس على فئة واحدة.

تعتبر مؤسسة فريدريش الألمانية اكبر وأقدم مؤسسة ألمانية سياسية مانحة فهي تمارس نشاطها منذ أكثر من ثمانين عاما من الزمن ولها تمثيل في أكثر من مئة دولة في العالم. على الصعيد الفلسطيني تعمل هذه المؤسسة منذ حوالي عقدين من الزمن من اجل تعميق ودعم العلاقة الفلسطينية الألمانية من جهة، والفلسطينية الأوربية من جهة أخرى. للمؤسسة استقلالية من نوع خاص ولكنها تتبع في مفاهيمها الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا. هذه المفاهيم تتلخص في نشر الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والحرية وإيجاد التضامن والحوار بين الشعوب.

يعتبر برنامج مؤسسة فريديش ايبرت في فلسطين برنامجا مميزا وله شركاء كثيرون سواء مع بعض مؤسسات السلطة الوطنية كالمجلس التشريعي وبعض الوزارات أو مع بعض مؤسسات المجتمع المدني الذين تتمركز رؤيتهم بالديمقراطية، كما هو الحال مع الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية

باسيا أو معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، وطاقم شؤون المرأة، والاتحاد العام لطلبة فلسطين وغيرهم.

وفي ظل ظروف الاحتلال القاسية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني قاطبة فمن المهم بمكان هنا التركيز على الصلابة الداخلية والتفكير بعمق في كيفية معالجة المرحلة القادمة بحكمة. ومن الضروري أيضا من جميع الحركات والقوى السياسية المعارضة التمعن في الدور المستقبلي وكيفية تبنيها لدور المعارضة البناء الذي يهدف للمصلحة الفلسطينية في المقام الأول.

نتمنى أن تحقق سلسة الندوات السياسية هدفها في توضيح الرؤية السياسية لتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والعمل على صياغة رؤية برنامج سياسي وطني مشترك.

شكرا لحسن استماعكم

منظمة التحرير الفلسطينية .....
أين صارت، وكيف تعود ؟

أ. عبد الله حوراني*

نظراً للتدهور الذي أصاب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ، والذي قارب حدود الاندثار خلال السنوات العشر الماضية ، فإن غالبية أجيالنا الشابة لم تعد تعرف عنها وعن تاريخها ودورها شيئاً ، مع أنها هي التكوين السياسي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، وإطارها ، وقيادتها . وهي من أحيا القضية الوطنية ، وعبأ شعبنا ونظمه حولها منذ أواسط الستينات من القرن الماضي ، وهي من حمى القضية ، وحملها إلى العالم ، وعرفه بها ، واستقطب تأييده لها . وهي من شكل الوطن المعنوي الذي على أرضيته مارس الشعب الفلسطيني حياته السياسية والثقافية .

ولا أظن أن الجهل بالمنظمة ، وتجاهلها ، يقف عند حدود الأجيال الشابة، بل إن الكثير من أبنائها ، ممن كانت المنظمة هي الرافعة التي ارتقت بهم إلى مواقع القيادة والمسؤولية ، قد نسوها أو تناسوها ، وانخرطوا أو انغمسوا في

* رئيس اللجنة السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني

دوامة السلطة ، ومظاهرها ، وألقابها، ونعمها ، وتصرفوا على أساس أن دور المنظمة قد انتهى مع قيام السلطة ، وأن الحقوق والثوابت الوطنية التي حملتها المنظمة ، وناضلت في سبيلها ، قد تحققت بقيام السلطة ، متجاهلين أن السلطة هي جزء من المنظمة وليست بديلا لها ، وأنها أحد المؤسسات التي أقامتها المنظمة لرعاية وإدارة شؤون أهلنا في الداخل والمناطق التي يجلو عنها الاحتلال الإسرائيلي فقط ، وأن المنظمة هي مرجعية هذه السلطة ، وهي المسؤولة عنها وعن أدائها ، وأن على عاتق المنظمة تقع المسؤولية السياسية عن القضية الفلسطينية بكل جوانبها ، كما تقع عليها مسؤولية رعاية شؤون شعبنا الفلسطيني في كل مناطق الشتات ، وهو الذي يشكل 53% من مجموع الشعب الفلسطيني . وأن المنظمة ، وليس السلطة ، هي من يمثل الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية ، ومن يتحدث ويفاوض باسمه ، وهي من يوقع أية اتفاقات تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني ومصيره .

ومن المؤسف أن من أوجد هذا المفهوم الخاطئ ، حول تراجع مكانة المنظمة ودورها ، هي قيادة المنظمة نفسها ، التي ألغت دوائر المنظمة العديدة ، وأذابتها في دوائر السلطة ووزاراتها ، وعطلت دور المنظمات الشعبية حتى ترهلت أو شاخت وانتهت فعالياتها ، وعوّمت بنية ودور المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية للمنظمة . فالمجلس الوطني الفلسطيني أصبح عدده يتجاوز الـ 750 عضواً لكثرة ما أضيف إليه من أشخاص دون أي اعتبار لموضوع الكفاءَة أو الاختصاص، فبات أقرب إلى صيغة المهرجانات الجماهيرية الخطابية، ولم يعقد أي اجتماع له من إبريل (نيسان) 1996 ، مع أن النظام الأساسي ينص على ضرورة انعقاده سنوياً ، كما ينص على ضرورة تجديد العضوية (إعادة النظر في الأعضاء) كل ثلاث سنوات . والمجلس المركزي أيضاً ، الذي ينص النظام على تجديده مع تجديد المجلس الوطني مضت عليه المدة نفسها دون تغيير، كما أنه لم يجتمع خلال السنوات التسع الماضية أكثر من أربع أو خمس مرات ، مع أن نظامه ينص على ضرورة انعقاده كل ثلاثة أشهر ، هذا فضلاً عن أن

كثيرا من قراراته ، إن لم نقل كلها ، لم ينفذ ، خاصة تلك التي تتعلق بإصلاح واقع المنظمة وتأكيد مرجعيتها ، وتعزيز الوحدة الوطنية .

وبالطبع فإن حال اللجنة التنفيذية للمنظمة ، وهي أعلى هيئة قيادية سياسية للشعب الفلسطيني ، هو انعكاس لحال المجلسين ، الوطني والمركزي . فهي لم يجر تجديد انتخابها منذ تسع سنوات ، رغم ما جرى لها وعليها من أحداث . فمن بين أعضائها الثمانية عشر ، هناك أربعة استشهدوا ، وأحد الأخوة الأعضاء معتقل في سجون الاحتلال ، وبعض الأعضاء ترك أو جمّد عضويته ، وبعضهم غير متفرغ لعمله في اللجنة التنفيذية حيث يمارس مهمات وظيفية خارجها ، رغم ما في ذلك من مخالفة صريحة للنظام الأساسي للمنظمة . وآخرون لا يتولون أية مهمات ، ولا يقومون بأية أعمال غير حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية . وبدلاً من معالجة هذا الوضع ، وفق ما ينص عليه النظام الأساسي ، بما يعيد لها دورها وأهليتها ومكانتها القيادية، وشمولية تمثيلها لكل التيارات السياسية ، بما يضفي مصداقية أكبر على وحدة ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني ... جرى تعويمها أكثر ، بفتح أبواب اجتماعاتها لكل من رغب ، أو تواجد في مبنى الاجتماع من ممثلي فصائل ، أو وزراء في السلطة ، أو أعضاء في المجلس التشريعي أو حتى بعض موظفي المقر . لدرجة أن اجتماعاتها باتت أقل انضباطاً ونظاماً من اجتماع أي مكتب سياسي أو أي هيئة قيادية لأي فصيل من فصائلها. وهكذا تهلهل وضعها أكثر ، ولم تعد بياناتها أو قراراتها تحمل معنى أو موقفاً محدداً ، أو تحظى باهتمام واحترام الرأي العام .

هذا الحال الذي وصلت إليه منظمة التحرير ، بكل مؤسساتها ، انعكس سلباً عليها وعلى دورها القيادي ، وعلى الحياة السياسية الفلسطينية عموما.

وكان من أبرز هذه الانعكاسات السلبية ، انقطاع الصلة بين المنظمة وأهلنا في الخارج ، وخاصة في مخيمات الشتات، وتوقف اهتمامها بالمشاكل الكثيرة والكبيرة التي يتعرض لها هؤلاء الأهل .

كما أفقدها واقعها المتردي هذا مكانتها القيادية ومرجعيتها السياسية . وأضعف من صفتها التمثيلية مما فتح الباب أمام دعوات لتشكيل إطار قيادي موحد . مما يعني القفز عن المنظمة ، وتجاوز كونها إطارنا السياسي القيادي الواحد الموحد .

كما قلل هذا الحال من مكانة المنظمة على الصعيدين العربي والدولي ، ولدى المنظمات والهيئات السياسية والبرلمانية والشعبية الإقليمية والدولية . وفي كثير من الحالات تعاملت هذه الهيئات مع مؤسسات سلطتنا الوطنية كمؤسسات بديلة للمنظمة نتيجة غياب المنظمة .

ونتيجة لاستمرار حالة التسيب ، وتراكم الأخطاء والسلبيات ، وعدم التجاوب مع دعوات الإصلاح ، على مدى أكثر من عشر سنوات ، أصبحت مسألة إصلاح المنظمة ، وإعادة الاعتبار لها ، واستعادتها لمكانتها ودورها ، مسألة ليست سهلة . فهي تحتاج أولا إلى استعادة أهلها إيمانهم بها وبدورها . وتوفر نية صادقة وتوجه حقيقي نحو إصلاحها وإعادة بنائها ثانياً ، وبذل جهود مخلصة وصادقة من قبل أناس معنيين فعلاً بإعادة الاعتبار للمنظمة ثالثاً . وإخراجها من دائرة التبعية للسلطة ، بما في ذلك استقلال ميزانيتها ، رابعا. إن توفر هذه الأرضية من صدق النوايا والتوجهات في الدعوة الجديدة لإصلاح المنظمة هي شرط أساسي لنجاح هذه الدعوة ، والتغلب على كل الصعوبات التي يمكن أن تعترض طريقها، ذلك أن غيابها في السابق هو الذي أدى إلى عدم نجاح دعوات الإصلاح في السنوات الماضية.

وبالنظر إلى الواقع المتردي الذي وصلت إليه المنظمة ، والخلل الذي طال بنيتها التنظيمية ومكانتها السياسية ، فإن عملية إصلاحها تحتاج ــ من وجهة نظري ــ إلى فترة زمنية يمكن تقسيمها إلى مرحلتين :

الأولى ــ تقوم على إعادة إحياء المنظمة .

والثانية ــ تقوم على إعادة بنائها .

وتبدأ عملية الإحياء بتصحيح وضع اللجنة التنفيذية واستكمال النواقص فيها ، وإعادة إحياء دوائرها وتنشيطها ، وتحديد مهمات أعضائها ، وتوزيع المسؤوليات بينهم ، وضبط وتنظيم اجتماعاتها ، والحرص على دورية هذه الاجتماعات وهيبتها ، بحيث لا يحضرها إلا أعضاء اللجنة إلا في حالات معنية تقتضي الموضوعات المطروحة على جدول الاجتماع حضور أشخاص معينين والاستماع إلى وجهة نظرهم ، واستعادة دورها المرجعي في كل ما يتعلق بالقضايا السياسية ، ومراقبة أداء السلطة الوطنية ، ودعوة ومتابعة المنظمات الشعبية الفلسطينية العمالية والطلابية والنسائية والمهنية .... الخ التي تكلست وغاب دورها ، إلى تفعيل وتنشيط مؤسساتها ، وإجراء انتخاباتها التي توقفت منذ سنين طويلة، وتجديد قياداتها ، وإعادة صلاتها مع مثيلاتها من المنظمات العربية والدولية لحشد الدعم والتأييد لقضيتنا الوطنية .

ومن مهمات اللجنة التنفيذية العاجلة تجديد وتنظيم وتعميق الصلة مع أبناء شعبنا في الخارج سواءٌ كانوا في المخيمات أو مع الجاليات في بلدان الشتات ، لمتابعة أحوالهم وقضاياهم وإشراكهم في حياتنا السياسة ومؤسساتها .

وكذلك إعادة ربط الصلة مع الأحزاب والقوى السياسية في البلدان العربية، وتفعيل دورها في دعم وإسناد نضالنا الوطني ، واستعادة العمق العربي القومي لقضيتنا . فلقد غابت هذه العلاقة الشعبية العربية، واقتصرت علاقاتنا العربية على الاتصال مع النظام الرسمي العربي فقط . وكذلك تنشيط العلاقات مع الأحزاب والقوى السياسية على الساحتين الإسلامية والدولية.

وتبقى المهمة الأهم التي تقع مسؤولية إنجازها على اللجنة التنفيذية بعد تصحيح وضعها واستكمال عضويتها ، هي التحضير للمرحلة الثانية ، وهي إعادة بناء المنظمة وفق أسس ديمقراطية وتمثيلية صحيحة تعزز حضورها ، وتمكنها من القيام بمسؤولياتها .

أما كيف تتم عملية تصحيح وضع اللجنة التنفيذية ، واستكمال عضويتها لتكون قادرة على إنجاز المرحلة الأولى من إصلاح المنظمة وهي التي سميناها

مرحلة إحياء المنظمة ، والبدء في إنجاز المرحلة الثانية التي سميناها إعادة بناء المنظمة ، فإن ذلك لابد أن يتم بالاستناد إلى النظام الأساسي للمنظمة .

تنص المادة 14 (معدلة) من النظام الأساسي على ما يلي :

" إذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب ، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي :

أ- إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث ، يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني .

ب- إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر ، يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني ، في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما .

ج- في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي ، يتم ملء الشواغر ، لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ، ومكتب المجلس ، ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس ، وذلك في اجتماع مشترك يتم لهذا الغرض ، ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين . "

وفي الحالة الراهنة التي تعيشها اللجنة التنفيذية فإن أكثر من ثلث أعضائها، البالغ عددهم ثمانية عشر عضواً ، يعتبر شاغراً ــ بالاستشهاد ، أو الاعتقال ، أو تجميد العضوية ، أو التغيب ــ . وهذا يقتضي ، كما ينص النظام ، على ضرورة الدعوة الفورية للمجلس الوطني لاجتماع غير عادي لملء هذه الشواغر .

وإذا ما قيل بتعذر انعقاد المجلس نظراً لظروف الاحتلال القاهرة ، ونظراً لكثرة عدد أعضاء المجلس (أكثر من 750) ، ووجود أعداد غير قليلة منهم خارج الوطن ولا يسمح لهم بالدخول ، ونظراً لانقطاع دورات المجلس عن الانعقاد لمدة تجاوزت التسع سنوات (مع أن النظام ينص على انعقاده سنوياً ،

ويتم تجديد المجلس أو تأكيد العضوية أو إعادة النظر فيها كل ثلاث سنوات) ، ونظراً لتراكم العديد من القضايا التي تتطلب البحث ، بما في ذلك الأنظمة والقوانين ، وطريقة تركيب المجلس ، واستيعاب القوى السياسية الموجودة خارج المنظمة ..... فإنه قد يكون من الصعب عقد المجلس في وقت قريب ، أو عقد دورة استثنائية لملء شواغر اللجنة التنفيذية فقط ، وتأجيل بقية القضايا .

من هنا ، ولسرعة معالجة وضع اللجنة التنفيذية التي منها وبها تنطلق عملية الإصلاح والتجديد والبناء ، يمكن اعتماد النص الوارد في الفقرة (ج) من المادة الرابعة عشرة ، لمعالجة النقص في اللجنة التنفيذية ، ويمكن اعتبار المجلس المركزي هو الإطار الذي يجمع الجهات التي نصت عليها الفقرة (ج) لأنه يضمها بالفعل ، وبالتالي يمكن دعوة المجلس المركزي للانعقاد فوراً لملء الشواغر في التنفيذية (ويمكن تطعيم اجتماعه ــ إذا ارتؤي ذلك ــ بحضور عدد إضافي من أعضاء المجلس الوطني الذين يمكن أن يغنوا اجتماع المركزي). مع الأخذ بالاعتبار تمثيل أهلنا في الخارج في التنفيذية ، عند ملء الشواغر . ومن ثم تكلف اللجنة التنفيذية ، بوضعها المكتمل ، بممارسة مهماتها في إجراء الإصلاحات والخطوات اللازمة لاستعادة المنظمة لدورها ، وتفعيل مؤسساتها . وفي البدء بالتحضير لإنجاز المرحلة الثانية ، مرحلة إعادة بناء المنظمة ، ــ على أن تحدد لذلك فترة زمنية معينة ــ .

خلال هذه الفترة المؤقتة أو التحضيرية من عمل اللجنة التنفيذية ، لا يجوز أن يظل التيار الإسلامي غائباً ، وبالتالي يمكن إشراك ممثلين عنه في اللجان التحضيرية للمرحلة القادمة، كما يمكن إشراك ممثلين عنه (يتم الاتفاق على عددهم) في اجتماعات اللجنة التنفيذية، كمراقبين لهم حق النقاش والمشاركة في اتخاذ القرارات ، وبخاصة ذات البعد السياسي ، وفق صيغة يتفق عليها ، وذلك إلى أن يتم دخولهم للمنظمة بصفة رسمية عند انعقاد أول دورة للمجلس الوطني الجديد والمنتخب .

المرحلة الثانية ـ مرحلة إعادة البناء

تبدأ هذه المرحلة بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره المؤسسة الأم التي انطلقت منها منظمة التحرير ، وهو المرجعية الأساسية لكل القرارات المصيرية . وحسب النظام الأساسي فإن المادة الخامسة من الباب الثاني تنص على " **انتخاب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني ، بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية** " . كما تنص المادة السادسة " أ " من الباب نفسه على أنه " **إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني ، استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات** ". ورغم أن الأساس في تشكيل المجلس الوطني هو الانتخاب ، إلا أنه منذ تأسيس المنظمة وحتى الآن ، لم يجر اعتماد مبدأ الانتخاب في تشكيل المجلس بسبب تعذر ذلك نتيجة لظروف الشتات من جهة ، والاحتلال من جهة أخرى . وجرى اعتماد طريقة توافقت عليها فصائل المنظمة . وهذه الطريقة استندت إلى نظام الكوته .

أ- كوته للفصائل : أي خصص للفصائل كلها عدد محدد من أعضاء المجلس ووزع هذا العدد بينها بالتوافق ، وترك لكل فصيل تسمية ممثليه ضمن العدد المقرر له ، كما ترك له التبديل في أعضائه مع كل دورة .

ب- كوته للمنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية : حدد للمنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية أيضاً عدد معين وزع بينها حسب حجم كل اتحاد . وترك لاتحاداتهم تسمية ممثليهم من بين أماناتهم العامة المنتخبة ، وترك لهم أيضاً التغيير في أعضائهم عند الحاجة .

ج – كوته للعسكريين من قيادات وضباط جيش التحرر الفلسطيني والقوات المسلحة الفلسطينية ، وترك للرئيس الراحل الأخ أبو عمار تسميتهم بوصفه القائد العام للثورة .

د – عدد من الشخصيات الوطنية العامة المستقلة ، والكفاءات ، يتم التوافق عليهم بين أعضاء القيادة الفلسطينية من اللجنة التنفيذية والأمناء العامين للفصائل .

هـ – عدد محدود من ممثلي الجاليات الفلسطينية في الخارج (أوروبا ، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية) وغيرها . وغالبا ما كان يتم ترشيح هؤلاء من قبل سفاراتنا في الخارج بالاتفاق مع الجاليات ، وحسب مكانة هؤلاء المرشحين ونشاطاتهم في بلدانهم .

وعلى مدى السنوات التي مرت منذ قيام منظمة التحرير في الخارج ، وحتى عودتها للداخل وقيام السلطة الوطنية ، لم يكن الداخل (غزة والضفة) ممثلاً في المجلس الوطني بسبب منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لذلك .

والآن ، وأمام المتغيرات والمستجدات التي حدثت في الساحة الفلسطينية ، وإمكانية إجراء انتخابات في مناطق السلطة ، والتوجه نحو ترسيخ مبدأ الديموقراطية في اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني ، فإن الطريقة التي كان يتم بها تشكيل المجلس الوطني ، لم تعد هي الطريقة المناسبة أو التي تتماشى مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية . وبالتالي فإن الخيار الأمثل هو إلغاء نظام الكوته والعودة لمبدأ الانتخاب المباشر ، كما ينص النظام الأساسي .

فالانتخابات في الداخل أصبحت ممكنة ، وتجربة المجلس التشريعي ، وانتخابات المجالس المحلية ، والرئاسة ، أكدت ذلك .

أما التعامل مع أبناء شعبنا في الخارج ، فإن مبدأ الانتخاب يجب أن يكون هو الأساس أيضاً ، وإن كانت الحالة ستختلف من مكان إلى آخر .

فالتجمعات الفلسطينية الموجودة في لبنان وسوريا بشكل خاص ، وفي بقية البلدان العربية (باستثناء الأردن) يمكن بالاتفاق مع الحكومات العربية إجراء هذه الانتخابات ، وتوضع لها آلية خاصة ، وإن اختلفت من بلد لآخر .

وأبناء الجاليات الموجودون في البلدان الأجنبية يمكن حصرهم عن طريق سفاراتنا في هذه البلدان بالتعاون مع ممثلي هذه الجاليات وقياداتها ، ومن ثم اختيار ممثليهم في المجلس عن طريق الانتخاب وفق آلية توضع لذلك .

أما حالة أبناء شعبنا في الساحة الأردنية ، وهم أكبر تجمع فلسطيني في الخارج ، فإن التعامل مع قضية تمثيلهم في المجلس الوطني ، يجب أن يوضع لها ترتيب خاص فلسطيني أردني يتفق عليه مع الحكومة الأردنية . ذلك أن الأغلبية الساحقة من هذا التجمع الذي يزيد عدده عن المليونين ، أصبحوا يحملون الجنسية الأردنية ، ويعتبرون مواطنين أردنيين ، ويشاركون في الانتخابات البرلمانية الأردنية ، وفي عضوية البرلمان والحكومة في الأردن . من هنا يجب التوصل إلى صيغة لتمثيلهم في المجلس الوطني ، تحفظ لهم ، من جهة ، حقوقهم السياسية، وكل الحقوق الأخرى التي يتمتعون بها ويمارسونها في الأردن ، وتبقى من جهة أخرى على انتمائهم الفلسطيني ، وحقوقهم ، كلاجئين ، في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام 1948 ، وتعطيهم الحق في المشاركة في القرارات التي تتعلق بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حق العودة .

بهذا التصور لكيفية انتخاب أو اختيار أعضاء المجلس الوطني في مختلف الساحات نكون قد ضمنا مشاركة جميع أبناء الشعب الفلسطيني في حياتهم السياسية وفي تقرير مصيرهم ، كما نكون قد ضمنا أوسع تمثيل لمختلف التيارات والقوى السياسية الفلسطينية ، كل حسب حجمه وتأثيره ، وبأسلوب ديموقراطي ، ونكون أيضاً قد عززنا من صفة منظمة التحرير ، ومكانتها ، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني .

ولتعزيز دور المنظمة وهيئاتها التشريعية والقيادية ، وعدم إغراقها في الشؤون اليومية للسلطة الوطنية ومؤسساتها ، وتركيز مهماتها في الاهتمام بالقضية الوطنية ككل ، فإني أقترح أن يكون نظامنا السياسي قائماً على مجلسين تشريعيين ، أو ما يسمى بغرفتين برلمانيتين ، يختص أولهما بمتابعة شؤون السلطة الوطنية ، وهو المجلس التشريعي ، ويتولى ثانيهما الإشراف على منظمة

التحرير، وهو المجلس الوطني ، وألا يكون أحدهما جزءً من الآخر كما هي الحال الآن التي تجعل من المجلس التشريعي جزءً من المجلس الوطني .

إن تجربة المجلس التشريعي خلال السنوات التسع الماضية ، أكدت انشغاله وانغماسة كليا في شؤون السلطة ، سواء ما يتعلق بقوانينها وأنظمتها وشؤونها الأمنية والقضائية ، ومتابعة أداء وزاراتها ، أو انشغال عدد غير قليل منهم بالسعي لمواقع وزارية . بحيث لم يكن لديه الحد الأدنى من الوقت لصرفه في الاهتمام بشؤون المنظمة ، والقضايا التي تمثلها . وهذا ما يعزز الدعوة للفصل بينهما ، بحيث يتم انتخاب أعضاء المجلس التشريعي في الضفة والقطاع لمهماتهم المتعلقة بمتابعة شؤون السلطة . كما تتم انتخابات أخرى في الضفة والقطاع لأعضاء المجلس الوطني ، وذلك وفق النظام الانتخابي الذي تضعه اللجنة التنفيذية ، كما نص على ذلك النظام الأساسي للمنظمة . ويمكن أن تجري الانتخابات للمجلسين في آن واحد ، أي يتقدم الناخب الفلسطيني لانتخاب قائمتين. واحدة للتشريعي ، وأخرى للوطني ، حسب القانون الانتخابي لكل منهما ، كما يمكن أن يتم الفصل زمنياً بين الانتخابين ، أي أن تجري انتخابات التشريعي هذا العام ، وانتخابات الوطني في العام القادم . وقد يكون تأجيل انتخابات الوطني للعام القادم أنسب لظرفنا الحالي الذي نحتاج فيه لوقت غير قليل لإصلاح وضع المنظمة وإعادة بنائها ، ووضع اللوائح والأنظمة الخاصة بذلك ، خاصة وأن عملية تجديد وربط الصلة بجماهيرنا في الخارج تحتاج إلى وقت كاف .

كما أن الأخذ بهذه الصيغة يعطي الفرصة لأهلنا في الداخل للمشاركة في المؤسسات القيادية للمنظمة من الوطني إلى المركزي إلى اللجنة التنفيذية، إذ لا يمكن بعد اعتماد مبدأ الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني في الداخل والخارج أن تكون هناك فرصة لأي شخص غير منتخب أن يحتل أي موقع في هذه المؤسسات . ومثالنا على ذلك أن كل أعضاء اللجنة التنفيذية الحاليين المتواجدين في الداخل ــ ربما باستثناء الرئيس الذي جرى انتخابه مباشرة من الشعب ، رغم أنه انتخب كرئيس للسلطة وليس للمنظمة ، ولكنه منتخب واقعياً ــ لن تكون

أمامهم فرصة مستقبلاً لاحتلال هذا الموقع القيادي إلا إذا جاءوا للمجلس الوطني منتخبين .

وإذا لم يتم الفصل في الانتخابات بين عضوية التشريعي ، وعضوية الوطني ، فإن أعضاء المجلس التشريعي ــ كمنتخبين ــ سيكون لهم وحدهم حق عضوية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي ، ورئاسة دوائر المنظمة ومؤسساتها، بالإضافة إلى ما يتمتعون به من حقوق في السلطة من الوزارة إلى المؤسسات الأخرى .

إنني إذ أطرح هذا التصور لتصحيح وضع المنظمة ، وإعادة بنائها لتأخذ دورها الحقيقي، إنما يدفعني إلى ذلك هو القلق على وضع مؤسستنا الوطنية الكبرى ، والخوف على القضايا التي تمثلها ، والحرص على مستقبلها وبقائها فاعلة ومؤثرة حتى تتحقق أهدافنا الوطنية الثابتة التي أنشأت من أجلها ، وهي العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

وإذ أضع هذا التصور بين يدي الأخ رئيس اللجنة التنفيذية ، والأخوة أعضائها. والأخ رئيس المجلس الوطني ، والأخوة ممثلي فصائل المقاومة الوطنية والإسلامية ، وكل المهتمين بحال المنظمة ومستقبلها ، فإني أرجو أن أكون قد دفعت بموضوع إصلاح المنظمة خطوة إلى الأمام ، ووضعت بين يدي كل المعنيين بذلك مشروعاً للبدء في نقاشه ، وأرجو ألا يتأخروا في ذلك . لأننا جميعاً أمام امتحان لصدقيتنا وثقة شعبنا بنا .

الورقة الثانية

مقترحات عملية للبدء فوراً في إصلاح المنظمة

أ.عبدالله حوراني

(قدمت هذه الورقة إلى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في مايو 2006)

بالإشارة إلى الأحاديث التي جرت معكم أكثر من مرة ، حول ضرورة إيلاء موضوع المنظمة ، وإصلاحها وتفعيلها ، اهتماماً اكبر، رغم انشغالكم بهموم السلطة ومشاكلها ومسؤولياتها. فإننا بعد التشاور والاتفاق مع عدد من الشخصيات الوطنية المعنية بتفعيل المنظمة نتقدم إليكم بالتصور التالي :

المنطلقات

1- رغم مرور أكثر من 14 شهراً حتى الآن ، على لقاء القوى والفصائل الوطنية والإسلامية في القاهرة (آذار 2005) ، والذي تم فيه الإجماع على ضرورة إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير ودورها ، وتفعيلها وإصلاحها لتعبر فعلاً عن مكانتها الحقيقية كممثل شرعي ووحيد لشعبنا ، إلا أن شعبنا لم يلمس وجود خطوات فعلية جدية في هذا المجال ، لدرجة أن الخطوة الأولى التي تم الاتفاق عليها ، وهي تشكيل اللجنة المكونة من الأمناء العامين للفصائل وعدد من الشخصيات الوطنية ، التي ستتولى القيام بمهمة مراجعة وضع المنظمة، لم يتم إنجازها حتى الآن ، وبالتالي لم تعقد أي اجتماع لها .

2- إن كون منظمة التحرير تمثل شعبنا في الداخل والخارج فإن اهتمام شعبنا في الداخل بكل مؤسساته وقواه الوطنية والإسلامية بإعادة الاعتبار للمنظمة وإصلاح وضعها ، لا يقل عن اهتمام شعبنا في الخارج ، فالداخل بكل مكوناته السياسية يتحمل أيضاً نفس القدر من المسؤولية التي يتحملها شعبنا في الخارج تجاه المنظمة ، وبخاصة أن قوى شعبنا السياسية موجودة في الداخل كما هي موجودة في الخارج، وقياداتها في الداخل هي على نفس المستوى القيادي الموجود في الخارج ، وحتى بالنسبة للجنة التنفيذية للمنظمة، وهي التي تقع على عاتقها مسؤولية أساسية في إصلاح وضع المنظمة، فإن غالبية أعضائها، إن لم نقل كلهم يقيمون في الداخل . وهو ما يضع مسؤولية كبيرة على قيادات الداخل في العمل لتصحيح وضع المنظمة ، بحيث يتكامل الجهدان في الداخل والخارج بهذا الاتجاه ، وهو ما عبرت عنه دوماً لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية ، حين أعلنت باستمرار في كل حواراتها وبياناتها ، على ضرورة تفعيل دور المنظمة وفق ما تم الاتفاق عليه في إعلان القاهرة .

وإذا أخذنا بالاعتبار أيضاً ، الصعوبات والتعقيدات التي باتت تواجهها القيادات الفلسطينية في الخارج نتيجة تزايد الضغوطات التي تتعرض لها بعض البلدان العربية التي تتواجد فيها هذه القيادات ، مما يصعب قدرة إخواننا في الخارج على التحرك ، فإن ذلك يزيد من مسؤولياتنا في الداخل ، لوضع التصورات والإجراءات لكيفية تفعيل دور المنظمة ومؤسساتها، من خلال الحوار بين جميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية ، وعلى أن يتم النقاش حول هذه التصورات والتوافق عليها مع القيادات الموجودة في الخارج .

3- إن من الخطأ ترك وضع المنظمة على هذا الحال المتردي الذي تعيشه والانتظار لحين إجراء انتخابات المجلس الوطني في الخارج والداخل ــ هذا إن أمكن إجراؤها ــ وإعادة تشكيل المجلس الوطني ، وعقد دورة جديدة له ، لأن ذلك قد يأخذ وقتا طويلا ربما يصل أشهراً عديدة ، وقد يصل إلى سنة أو أكثر. وهذا سيؤثر سلبا على الوحدة الوطنية وعلى وحدانية المنظمة في تمثيل شعبنا ، حيث سيبقي قوى سياسية هامة في الساحة الفلسطينية خارج إطار المنظمة ومؤسساتها، كما سيبقي وضع مؤسسات المنظمة ودوائرها من المجلس

المركزي ، إلى اللجنة التنفيذية ، ودوائرها، إلى المنظمات الشعبية ، على ما هو عليه طيلة هذه الفترة ، وهو ما سيزيد حال المنظمة سوءً.

ولذلك يجب أن نفرق بين خطوتين . خطوة الإسراع في تفعيل دور المنظمة ومؤسساتها، وهو ما يمكن القيام به وإنجازه في وقت قريب . وخطوة إعادة بناء المنظمة في ضوء انتخابات المجلس الوطني ، التي قد تستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما يمكن البدء بالتحضير له فوراً بالتوازي مع خطوة تفعيل المنظمة ومؤسساتها .

4- وربما كان أخطر ما ينجم عن استمرار غياب دور المنظمة هو غياب المرجعية السياسية للسلطة ، وهو ما يعني غياب الظهير الذي يمكن أن تستند إليه السلطة لتقوية موقفها في مواجهة تعنت سلطات الاحتلال وشروطه القاسية التي يحاول فرضها علينا.

ومن ناحية أخرى ، فإن تفتت وضع المنظمة أو تشتته يزيد من ضعفها أمام سلطتها الوطنية ذاتها ، ويجعلها غير قادرة على توجيهها أو ضبطها أو مساءَلتها .

ولذلك ، ولكل هذه الاعتبارات لابد من اتخاذ خطوات سريعة لإصلاح وتفعيل دوائر ومؤسسات المنظمة . فبعد أن تم إجراء الانتخابات التشريعية في الداخل تتم دراسة ومتابعة عملية إجراء انتخابات المجلس الوطني في مناطق الشتات حيث يمكن إجراؤها ، ووضع آلية لها ، حتى نستكمل الخطوة الأكبر، وهي إعادة بناء المنظمة .

5- وفي ظل تعذر انعقاد المجلس الوطني ، باعتباره المرجع الذي يمكن أن تنطلق منه كل الإصلاحات . وفي ظل الحالة التي وصلنا إليها والتي لا تسمح لنا بالانتظار حتى انعقاد دورة المجلس الوطني التي لا يعلم إلا الله متى ستنعقد ، فإن المخرج الوحيد لنا من هذا المأزق هو عقد دورة سريعة للمجلس المركزي، يتم فيها اتخاذ كل الخطوات والقرارات الضرورية والملحة لإصلاح وضع المنظمة . وكلنا نعلم أن المجلس المركزي وجد لتغطية مثل هذه المهمات في فترات ما بين انعقاد دورات المجلس الوطني ، فما بالنا والمجلس الوطني غائب كلياً .

وقد سبق للمجلس المركزي أن اتخذ قرارات هامة ومصيرية، هي في صلب صلاحيات المجلس الوطني في ظروف كانت أقل صعوبة من ظروفنا الحالية ، ولكنه تحمل المسؤولية ، معتمداً على صلاحياته السياسية والمعنوية ، والأحكام الضرورية ، ولم يتوقف عند النصوص القانونية الحرفية إن كانت تسمح له بذلك أم لا ، طالما أنه في النهاية سيعرض قراراته على المجلس الوطني ، ويأخذ مصادقته عليها . وسأعطي مثلين على ذلك :

أولاً: انتخاب الشهيد المرحوم ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين، حيث تم انتخابه من قبل المجلس المركزي أوائل عام 1989 بعد إعلان قيام دولة فلسطين من قبل المجلس الوطني يوم 1988/11/15 .

ثم جرت المصادقة على انتخاب الرئيس في دورة المجلس الوطني اللاحقة أواخر عام 1989 .

ثانياً: إقرار اتفاقات أوسلو . فقد تم ذلك من قبل المجلس المركزي في أكتوبر أو نوفمبر 1993 ، ولم يصادق المجلس الوطني على ذلك إلا في دورته اللاحقة التي عقدت في غزة في إبريل (نيسان) 1996 .

إن تحمل المجلس المركزي مسؤولية اتخاذ قرارات مصيرية على هذه الدرجة من الخطورة والأهمية ، يؤكد أن بالإمكان الاعتماد عليه ، بل ويحتم عليه تحمل مسؤولياته في اتخاذ قرارات وإجراءات تخرج المنظمة من هذا الواقع المتردي الذي تعيشه ، على أن يصادق على ذلك في دورة المجلس الوطني القادمة .

أما الخطوات والقرارات التي يمكن للمجلس المركزي اتخاذها، فيمكن الإشارة إلى عدد منها :

أولاً: سياسياً

أ . بالطبع سيكون من أولى مهماته التأكيد على الالتزام بالثوابت الوطنية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، وفق قرارات المجلس الوطني ، وهي انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس ، والتمسك بحق

اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم الأصلية وتطبيق القرار 194 الخاص بحق العودة .

ب. مناقشة الأوضاع السياسية الراهنة، والتطورات التي حدثت ، كانسحاب إسرائيل من قطاع غزة ، وكيفية جعل هذا الانسحاب كاملا بالسيطرة على المعابر الحدودية البرية ، والمطار ، والميناء ، وتأمين التواصل الكامل والحر بين شطري الوطن في الضفة والقطاع .

ج . وضع استراتيجية كاملة ــ مع آلية لتنفيذها ــ لاستكمال عملية تحرير الوطن، وتحقيق الجلاء الإسرائيلي عن كل أراضي الضفة والقدس الشرقية ، بما يضمن إقامة الدولة المستقلة ، وتأمين الحقوق الفلسطينية في القضايا التي أجلت لما سمي بمباحثات الحل النهائي ، كعودة اللاجئين ، وإزالة المستوطنات وجدار الفصل العنصري ، والحصول على حقوقنا الكاملة في مياهنا المنهوبة . وهو ما يوجب الاحتفاظ بخيار المقاومة ضمن استراتيجية النضال الفلسطينية طالما أن الاحتلال مازال قائماً.

د . تأكيد دور المنظمة كمرجعية للسلطة الوطنية ، ووضع الضوابط والآليات التي تسمح للمنظمة بمتابعة أداء السلطة ، والتزاماتها ، ومحاسبتها على أي تقصير، أو خروج عن قرارات الاتفاق الوطني .

هـ . دراسة إمكانية انتخاب رئيس لدولة فلسطين ، تعزيزاً لمكانتنا السياسية ، وتأكيداً لحقنا في دولة مستقلة. وارتقاء بعلاقاتنا الدولية إلى مستوى الدولة ، وبخاصة مع الدول التي اعترفت بنا كدولة وتتعامل معنا على هذا الأساس.

ثانياً: تنظيمياً

أ- تعزيزاً للوحدة الوطنية ، وتأكيداً لوحدانية المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني ، يتخذ المجلس المركزي قراراً بضم حركتي حماس والجهاد إلى منظمة التحرير، وصيغة تمثيلهما في مؤسسات المنظمة، ويتفق على ذلك عبر الحوار مع الحركتين قبل انعقاد المجلس ، ويمكن الاستمرار في الحوار أيضاً بعد انعقاد المجلس .

ب- يقوم المجلس المركزي ، من خلال الانتخاب أو التوافق ، بإشغال المقاعد الشاغرة في عضوية اللجنة التنفيذية ــ ستة مقاعد ــ وذلك لتتمتع اللجنة التنفيذية بالقانونية الكاملة ، وفق النظام الأساسي ، ولتصبح أكثر قدرة على أداء مهماتها وواجباتها ، لأن غياب ثلث أعضاء أي هيئة أو مؤسسة سينقص من قدراتها ، ويصعب عملها ، خاصة في ظروف وأوضاع تشبه حالتنا . ويتم ذلك وفق النظام الأساسي لمنظمة التحرير ، حسب ما جاء في المادة 14 من النظام . وفي حال الاختلاف على تفسير المادة يمكن التشاور مع القانونيين ، وإيجاد الصيغة القانونية التي يعتمدها المجلس المركزي.

ج – إذا اقتضت متطلبات الوحدة الوطنية زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ، ثلاثة أو خمسة أعضاء ، مثلا، يمكن أن يتخذ المجلس المركزي قراراً بذلك ، حتى يمكن استيعاب القوى السياسية الموجودة خارج المنظمة، وبعض القوى التي تنتمي للمنظمة والتي تعطل تمثيلها في التنفيذية والمجلس المركزي . ولا يعتبر عدد أعضاء اللجنة ، في حال الزيادة ، كبيراً ، وحتى لو اعتبر كبيراً يمكن أن يأخذ المجلس قراراً بأن ينبثق عن اللجنة التنفيذية مكتب مصغر لمتابعة العمل اليومي.

د- يؤكد المجلس على ضرورة قيام اللجنة التنفيذية ، بإحياء دوائر المنظمة وتوزيع مسؤولياتها على أعضاء التنفيذية ، لتفعيل هذه الدوائر ، وقيامها بواجباتها تجاه أبناء شعبنا، وخاصة في الخارج .

هـ- يشكل المجلس المركزي لجنة من بين أعضائه ، ومن رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية ، ومن عدد الشخصيات العامة، للتحضير لانعقاد دورة المجلس الوطني القادمة في أسرع وقت ، وفق نظام انتخاب الأعضاء الذي نص عليه النظام الأساسي للمنظمة .

أما في المناطق التي يتعذر إجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني فيها فيتم التوافق بين كل الأطراف السياسية على صيغة اختيار الأعضاء من هذه المناطق .

و- يؤكد المجلس على ضرورة قيام اللجنة التنفيذية ، ودوائرها المختصة ، بتفعيل دور النقابات والاتحادات الشعبية ، وتوحيدها بين الداخل والخارج ، وتجديد انتخاب قياداتها . ووضع الميزانيات اللازمة لها ، لتتمكن هذه

المنظمات من القيام بمهماتها على الصعيد المهني والسياسي على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي .

ز- يحدد المجلس المركزي طبيعة وحدود العلاقة بين مؤسسات ودوائر المنظمة، ومؤسسات ودوائر السلطة الوطنية ، بحيث لا يكون هناك تداخل أو تعارض بينهما، وإنما تنظم العلاقة على أساس من التكامل .

ح- يراعى عند تشكيل المجلس الوطني الجديد ــ عبر الانتخابات حيث أمكن ، أو بالتوافق ــ تمثيل كل ساحات التواجد الفلسطيني في الداخل والخارج ، بما في ذلك الجاليات الفلسطينية في بلدان الشتات ، وفق النسبة العددية لكل ساحة . وتنسحب هذه النسبة على المؤسستين المنبثقتين عن المجلس الوطني (المجلس المركزي ، واللجنة التنفيذية).

ط- يفضل الفصل بين مهمات المجلس الوطني والمجلس التشريعي ، بحيث يختص الأول بشؤون المنظمة ودوائرها ومؤسساتها ومهماتها . بينما يختص الثاني بشؤون السلطة ومؤسساتها وأنظمتها وقوانينها ، ومراقبة أدائها ومتابعته . وهذا يقتضي أن تجري انتخابات خاصة بالمجلس الوطني في الداخل كما الخارج ، غير انتخابات المجلس التشريعي .

ي- لتفعيل دور السفارات الفلسطينية في الخارج ، من حيث الأداء ، وكسب أوسع تأييد لقضيتنا الوطنية في المجتمع الدولي الذي تتواجد فيه ، فإن ذلك يحتم عليها تعزيز صلتها بالجاليات الفلسطينية الموجودة لديها ، وتشكيل مجلس لكل سفارة من أعضاء الجالية ، يعمل على مساعدة السفارة وتفعيل نشاطاتها.

ك- عند تفعيل المنظمة ، وإعادة بنائها لابد من الأخذ بالاعتبار تجديد قيادة المنظمة وكوادرها، وتعزيزها بالأجيال الشابة، وتقييم دور الفصائل المكونة لها وفق مكانة وأثر هذه الفصائل في الحياة السياسية الفلسطينية بعد مضي عدة عقود من السنوات على تجربتها في المنظمة.

ثالثاً: مالياً

ولتقوية موقف المنظمة ، واستقلاليتها ، وتمكينها من القيام بمسؤولياتها تجاه شعبنا في الخارج واحتياجاته لابد من تخصيص ميزانية مستقلة عن ميزانية السلطة للمنظمة ودوائرها ومؤسساتها ونشاطاتها . وهذا ما يوجب:

أ. تعزيز دور الصندوق القومي الفلسطيني، باعتباره أحد المكونات الأساسية لمنظمة التحرير .

ب. التوجه للدول العربية لإحياء القرار الخاص بحسم 5% من رواتب الموظفين الفلسطينيين في القطاعين العام والخاص ، في الدول العربية لتمويل الصندوق القومي .

الخاتمة :

كل القرارات التي يتخذها المجلس المركزي تعرض على المجلس الوطني في أول دورة انعقاد له ، ليصادق عليها كما جرى في حالات سابقة .

مع وافر الاحترام والتقدير ،،،

أخوكم

عبد الله حوراني

ملاحظة مهمة :

كل هذه المقترحات تتم مناقشتها ، والحوار حولها والتوافق عليها مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية في الداخل، ثم تتم مناقشتها والاتفاق عليها مع القيادات والقوى السياسية الفلسطينية في الخارج ، لنخرج بصيغة تحقق الإجماع الوطني .

المداخلات على التقديم والورقة الأولى

➢ أ. رباح مهنا:

إن التعميم في اللحظات الدقيقة غير مفيد، يجب علينا الحديث بشكل واضح وصريح.إن اتفاق القاهرة خطوة هامة لتفعيل منظمة التحرير ووضع بعض الآليات لجلب فصائل من خارج منظمة التحرير إلى منظمة التحرير، وشاركت فيها الجبهة الشعبية التي بذلت جهدا حقيقيا تمثل في وثيقة الوفاق الوطني التي أعطت عنوانا رئيسيا هو منظمة التحرير ووضعت الآليات والأهداف، ووافقت حماس عليها.الجبهة الشعبية كانت دائما تدعو لتفعيل منظمة التحرير ولكن هل يسعى المجتمع الدولي الذي يتحرك الرئيس أبو مازن من خلاله لتفعيل منظمة التحرير؟ هل تسعى القوى الإقليمية لذلك؟أقول لا.بالإضافة إلي الوضع الفلسطيني الداخلي.

لقد قال الأخ أبو مازن في المجلس المركزي: إن منظمة التحرير كما هي، رئيسها أبو مازن والأخ ياسر عبد ربه أمين السر رغم انه لا يمثل ثقلا تنظيميا.الأخ أبو مازن يدعو المجلس الوطني للانعقاد الأمر الذي يعد التفافا على وثيقة الوفاق الوطني واتفاق القاهرة، بمعنى إن الأخ أبو مازن يتحمل المسؤولية الأولى حول جميع ما يحدث. لدى الجبهة الشعبية مشكلة أنها لم تستطع تحويل موقفها إلي حلقة شعبية ضاغطة في ظل هذه الظروف من اقتتال واعتداء على الحريات وضرب للصحفيين وإغلاق مؤسسات.يجب أن يكون الأمر الملح الآن هو تهيئة الأجواء وإيقاف كل هذا العبث المتمثل اختطاف غزة من قبل حماس واختطاف منظمة التحرير من قبل ياسر عبد ربه.

➢ أ نهاد الشيخ خليل:

إنني اتفق تماما مع جميع ما ذكره الأخ أبو منيف (عبدالله حوراني) حول تفعيل منظمة التحرير، ولكن لدي بعض الأسئلة حول هذا اللقاء .هل هو لقاء سياسي أم لقاء بحثي لان من ينظمه هي مؤسسة بحثية حكومية ويبدو أن له وجهة سياسية.وفق جدول الدعوة لاحظت أن اغلب الفصائل موجودة باستثناء حماس

والجهاد الإسلامي، وفي رأيي أن مؤسسة بحثية كهذه يجب عليها أن تعمل على جسر الهوة والتقريب بين جميع الفرقاء لنتمكن جميعا من إعادة تفعيل منظمة التحرير وشطب أي فصيل لا يخدم أحدا.وأدعو جميع المؤسسات البحثية والمثقفين أن يكونوا جسرا للتفاهم وليس أداة في يد احد لفرض القطيعة على هذا الطرف أو ذاك.

- **د.عدنان قاسم**

إن حديثي يتركز حول المنهج أكثر من تركيزه على المواد الأساسية التي يتكون منها هذا اللقاء. لقد تحدث الأخ أبو منيف عن التفعيل والتطوير وإعادة البناء وضغط المثقفين والقوى الاعتبارية على الجهات المعنية كي تنفذ.برأيي أن معظم اللقاءات التي تجري يجب أن تكون نتائجها على شكل إجراءات شكلية وفي صورة نقاط واضحة ومحددة بعيدا عن الكلاشيهات العريضة التي يتحدث بها الباحثون.لو طبقنا النظرية البنيوية فهي تعني أن القضية مجموعة عناصر وكل عنصر له مكان محدد تتبع منه وظيفته وأهميته، للأسف نحن نتناول البنية السطحية ونهمل البنية العميقة.لذلك لابد من معرفة العناصر التي تتكون منها عملية تفعيل وتطوير منظمة التحرير لذا أقول للجميع بارك الله فيكم لكن حاولوا أن تضعوا العناصر في إطار التطبيق.

- **د.جهاد البطش:**

إن الانشقاقات التي حدثت بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام 1973كان سببها مرتبطا بالوضع التنظيمي الداخلي لهذا الفصيل أو ذاك ،الأمر الذي نجد دليله في انشقاقات 1983والدليل أن فتح الانتفاضة لم تشارك منذ 24 عاما في أي من فعاليات منظمة التحرير برغم تغيير المنهج السياسي.كما أن طبيعة الظرف الموضوعي للفصائل الفلسطينية لعبت دورا هاما في هذه الانشقاقات، وهذا أمر يجب الاستفادة منه.لننظر إلي اتفاق الجزائر عام 1984 فإن غالبية بنود هذا الاتفاق تناولت أمورا تنظيمية وليست ذات جانب سياسي.ما هو مفهوم التجديد الذي يتحدث عنه أبو منيف،إذا فكرنا بالتجديد سنصطدم بقضية مقاييس التجديد وكيفية إيصال قيادة شابة .هل يمكن إعادة تفعيل منظمة التحرير

في هذا الوقت بالذات الذي يشهد انشقاقا بين تنظيمين؟ إنني اعتقد أن الخلاف بينهما على أمور تنظيمية وليس على برنامج سياسي لان الجميع يدرك انه لو كان خلافاً على برنامج سياسي لكان من السهل حله.

- **أ. عدنان أبو عامر:**

إنني اشكك في كل ما سبق من خطوات لإعادة تفعيل منظمة التحرير ولنكن جريئين أكثر فاني اعتقد أن ما حدث في اتفاق القاهرة على أهميته كان رشوة سياسية لفصائل خارج منظمة التحرير كي توقع على اتفاق هدنة في مقابل إغرائها بتفعيل منظمة التحرير.حدثت التهدئة مع الإسرائيليين ولم يتم تفعيل منظمة التحرير ونحن الآن في العام الثاني والنصف بعد اتفاق القاهرة ما الذي منعهم من تنفيذ بنوده. المانع حسب رأيي عدم وجود توجه سياسي حقيقي لإعادة تفعيل منظمة التحرير .ألا ترون أننا كفلسطينيين سواء كقيادة منظمة التحرير أو كنخب سياسية أو حتى مثقفين وأكاديميين عاديين نرى استخداما غير لبق أو موفق لبعض الأدوات القائمة كالمجلس الوطني،بمعنى انه في الوقت الذي كانت الأمور مستقرة مع إسرائيل في فترة أسلو هل شهدنا اجتماعا لقوى منظمة التحرير باستثناء ذلك الاجتماع الذي رفعت فيه الأيدي لتحيه كلينتون؟ من الواضح الآن بعد ما حدث في غزة أن هناك اجتماعات ماراثونية للتوفيق بين منظمة التحرير واللجنة التنفيذية لإدارة الأزمة مع حماس. إنني على قناعة لو عادت الأمور إلي ما كانت عليه ستشهد تلك الفصائل بياتا شتويا إلى اجل غير مسمى.هل قدرنا أن تحكمنا ذات القيادة بذات الأسماء والقدرات؟ الإخوة في فتح لديهم مشكلة تنظيمية مع اللجنة المركزية وهناك تيار قيادي شاب يدعو لتغيير اللجنة التنفيذية، ألا يوجد في الفصائل الفلسطينية القائمة حاليا كوادر شابة ذات قدرات حقيقية لتغيير الوجوه على الساحة الفلسطينية؟

- **أ. خميس الترك:**

إلي متى سنظل نبكي على منظمة التحرير لا نريد بكاء ولا عويل بل نريد عمل وتفعيل .قال الأخ أبو منيف إن بعض الدول العربية والأجنبية كانت تهاجم منظمة التحرير لنضف إليهم فلسطينيين منذ بداية 74 إلي 78اعلنوا أنفسهم

بديلا عن منظمة التحرير ،إن منظمة التحرير للشعب الفلسطيني كافة وليست لأطراف سياسية ،أين الشعب الفلسطيني من منظمة التحرير.نريد عملا وتفعيلا أما من يقول إن منظمة التحرير تسعى للتفاوض مع الإسرائيليين فان الجميع الآن يسعى للتفاوض مع إسرائيل فلا يجوز أن نزاود على بعضنا، إن هذا الانقلاب هو قتل لمنظمة التحرير والشعب الفلسطيني كافة لذا دعونا نعمل ولا نتباكى.

- **د.مريم أبو دقة**

إنني أتساءل ما الذي يجب علينا القيام به للخروج من الورطة التي نحن بها.منظمة التحرير لم تكن عنوانا للتثقيف والتربية والثقافة العامة، ولأذكر مثلا في احد البرامج التلفزيونية سألنا مجموعة من الأطفال عن ألوان علم فلسطيني وللأسف لم يجب أي منهم إجابة صحيحة وقالوا إن لونه اخضر. لعل هذا دليل على انعدام الثقافة الوطنية لديهم .إن منظمة التحرير الآن وسيلة للاستخدام فهي لم تتطور منذ بداياتها. ما هي منظمة التحرير وما هو دورها؟ إن جميع فصائل العمل الوطني والإسلامي الآن معنية بإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية .كان هدف أمريكا وإسرائيل القضاء على منظمة التحرير لأنها البيت الحامي للشعب الفلسطيني ويجب أن تظل كذلك، ولابد أن تكون هناك عناوين لغرس الثقافة الوطنية لدى الجميع بتوحد الفصائل.المنظمة يجب أن توحد الفصائل وفق أسس جديدة بعيدة عن الفئوية والفصائلية.

إنني اعتب على الأخ نهاد الذي قال أرجو ألا تكونوا أدوات لأننا جميعا لنا عقل ونفكر ونسعى لتقديم آرائنا بصراحة ودون خوف لتغيير هذا الوضع البائس.

- **أ. خالد جبر:**

عند الحديث عن تفعيل منظمة التحرير يجب البدء في تفعيل مؤسسات منظمة التحرير وحصرها، لان هذا الأمر سيعطي قوة ومصداقية للمنظمة. أي حصر الوسائل الأساسية التي يجب البدء بها لإعادة تفعيل منظمة التحرير.كل الفصائل غير الموجودة في منظمة التحرير تسعى لإفشال المنظمة وإنني اطلب

منهم تقديم أوراق تحمل رؤيتهم لعمليه تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية .الشعب الفلسطيني الآن يريد خطوات عمليه من الجميع وليست خطوات تدميرية.

- **أ. سعد بسيسو**

أريد التعليق على ما قالته الأخت مريم، هل مازال أبناؤنا يذكرون ألوان علم فلسطين، أقول إن هذه ليست وظيفة منظمة التحرير بل هي مسؤولية الفصائل كيف تربي أشبالها، ومسؤولية وزارة الإعلام والثقافة والتربية والتعليم.

إننا الآن أمام مفصل تاريخي متعلق بالوطن المعنوي. في ورقة الأخت مجد قدمت محطات نضالية حول كيفية تشكيل منظمة التحرير، هذه المحطات تعتبر فاصل تاريخي وجغرافي وسياسي. ثم جاءت ملاحظات الأخ أبو منيف التي طرح جزء منها في لقاءات سابقة ونوقشت بنود مذكرته في اللجنة التنفيذية. ولم تبادر منظمة التحرير وتجتمع. يجب أن نأخذ من هذه المذكرة ومن بقية أوراق العمل برنامجا سياسيا ونتابعه.

- **أ. حازم أبو شنب:**

من خلال ملاحظاتي وجدت انه لم يعلق احد بجدية مع ما اقترح في ورقة السيد (عبد الله حوراني) والتي كان قد تقدم بها في العام 2005، وأدعو إلى دراسة الورقة جيداً. كذلك أن تكون الاقتراحات والتعقيبات على الورقة المقدمة وألا تخرج عن السياق في اتجاهات كثيرة. كما أرجو اعتماد ورقة الأستاذ عبد الله حوراني في التوصيات التي تخرج بها هذه الجلسة ويضاف إليها ما يقدم من أوراق تقدم أو مناقشات.

- **رد الأخت مجد:**

ردا على الأخ نهاد، مركز التخطيط الفلسطيني هو احد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ويختص بالقضايا البحثية ويدخل موضوع منظمة التحرير في صلب عمله الأمر الذي يجعل قيامنا بورشات العمل هذه أمرا ضروريا.هذه الورشات غير رسمية لكنها حازت على قبول القيادة وبدا العمل في الإعداد لهذه الورشات قبل الأحداث الأخيرة لكي تعرض جميع الفصائل أوراقها.

بالنسبة للدكتور جهاد الذي قال إن الانشقاق لم يكن متعلقاً بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير إن هذا الانشقاق مثّل معضلة دائمة كانت تواجهها منظمة التحرير بسبب تواجدها دائما على ساحات عربية مما عرضها بشكل دائم لمواجهات بسبب البرنامج السياسي أو الموقف السياسي المستقل لها، حيث كان الهدف الدائم محاولة احتواء منظمة التحرير. والهدف من ورقتي التأكيد أن هناك وعياً متجذراً لأهمية منظمة التحرير باعتبارها البيت والكيان الشرعي للجميع.

➢ رد الأخ أ. عبد الله حوراني

رداً على انتقاد الأخ رباح مهنا للتعميم، أقول له، إنني لم أعمم وإنما سميت الأمور بمسمياتها وحملت من يتحمل المسؤولية. والجميع يعلم إنني في اجتماع المجلس المركزي حملت المسؤولية المباشرة لرئيس اللجنة التنفيذية ولرئيس المجلس الوطني، وعندما رد الأخ أبو الأديب أكد على تحملهم المسؤولية.أما إذا كنت تقصد جهات أخرى بذلت مجهودات كثيرة لكنني لا أراها .إن النقطة الايجابية في اتفاق القاهرة انه شمل أكثر من طرف من حيث الحضور من خارج منظمة التحرير الفلسطينية ولكن لم تجر أي خطوات لتفعيله، لكن بعد ذلك في اجتماعات دمشق برزت قضية المحاصصة التي عطلت هذه القضية، أما وثيقة الوفاق فقد أشارت بالفعل لتفعيل منظمة التحرير لكن بدون خطوات عمليه.

بالنسبة للدكتور عدنان قاسم إذا كنت تقصد بالمنهجية الإجراءات التطبيقية الخاصة بتفعيل المنظمة، فإنها جميعا موجودة في الورقة، أما إذا كان المنهج هو ما يقوم به المجتمعون لتحقيق هذه الإجراءات فهو أمر آخر .بالنسبة للأخ جهاد البطش، إن مفهوم التجديد عملية تطال الجميع وليس فقط منظمة التحرير ومن بين الأسباب التي أدت إلي زعزعة الوضع الفلسطيني أن أبناء قيادة فتح لم يسعوا لتطويرها على مدار تاريخها الطويل، هناك العديد من الكوادر من حقها إن تسعى لمناصب قيادية، مما ساهم في إضعاف الحالة الفلسطينية أن هناك جانباً فردياً يتعلق بمن يحتلون المناصب القيادية. إذا أعيدت الأمور إلي نصابها فان منظمة التحرير ستكون من اولولياتنا.

بالنسبة للأخ عدنان أبو عامر اكرر أخي أنني أشرت بوضوح تام لمن يتحمل المسؤولية لكن هل القيادة الفلسطينية هي من عطل أم أن هناك ظروف عربية داخلية وأطراف داخل منظمة التحرير تعطل هذا الأمر؟ لكن هل يعني أن القوى الموجودة سعت للتفعيل؟ إن حركة حماس عملت طيلة السنوات الماضية وسعت لتكون جسما موازيا لمنظمة التحرير، وعندما أرادت الدخول اشترطت ذلك بنسبة المحاصصة مما عطل تفعيل المنظمة لأنه لا يمكن اخذ الانتخابات كمقياس، وفي دمشق العام الماضي قال أحد الإخوة إن حماس بذلت مجهودات كبيرة للدخول في المنظمة والمنظمة هي من يعطل ذلك.

النشاطات الحالية بسبب ضعف حماس أوقفها خلال الحديث عن تفعيل مؤسسات م.ت.ف، كما اشير إليه بأنه تباكي على المنظمة، هذا التباكي بدأ بعد فوز حماس بالانتخابات هذا صحيح، ولكن نحن نتمنى ان يكون الجميع معنياً بتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية ومعنياً بمصداقية وليس معنياً بحصته أو بدوره في منظمة التحرير الفلسطيني. معني بالفعل بأن تكون المنظمة متمسكة بثوابتها وإذا تمسكت المنظمة بثوابتها فليقدها من يقود ليس الأساس كم حصتي وكم حصتك، موضوع تغيير المنظمة ليس في ثقافة الثوابت الوطنية أو في ثقافة حق العودة، التغيير ليس تغييراً أساسياً وإنما تغييراً فكريا وثقافيا وبرنامجياً ومنهجياً في جميع النواحي، ولكن المثل الذي ضربته الأخت مريم أبو دقة في موضوع العلم هو مثل ضعيف، لأنه لا يوجد طفل فلسطيني لا يعرف ألوان العلم الفلسطيني، فعليها كان أن تختار مثلا غير هذا المثل.

فيما يتعلق ما قال الأخ خالد جبر أن تفعيل المنظمة يبدأ بتفعيل المؤسسات أقرأ الورقة أخي الكريم ستجد أن هذه النقاط موجودة بالحرف الواحد. هذا ما أردت أن أقوله تعقيبا على كل المداخلات من الأخوة.

منظمة التحرير الفلسطينية
وحدانية التمثيل وضرورات التفعيل
"رؤية فتحوية"
حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح

أ. يحيى رباح*

منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، لعبت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح قبل انطلاقتها المسلحة في مطلع عام 1965م وبعد الانطلاقة، دوراً محورياً في تدعيم المنظمة، وتدعيم وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، من أجل تكريس كيان معنوي وسياسي واحد للشعب الفلسطيني، وخلق عنوان واحد للقضية الفلسطينية، تصب فيه كافة الانجازات، وتندرج تحته كل الفعاليات، ويتم التعامل معه والحديث معه فيما يتعلق بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني من كافة القوى والإطارات والهيئات الإقليمية والدولية.

هذا الموقف الفتحوي في تدعيم منظمة التحرير الفلسطينية وتكريس وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني ظهر بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض في المحطات الرئيسية من مسيرة حركة فتح ومسيرة منظمة التحرير في آن

* عضو المجلس الثوري لحركة فتح، سفير سابق في اليمن وأمين عام مجلس الاعلام والتعبئة الفكرية لفتح في قطاع غزة.

واحد، ويمكن أن نشير بسرعة وإيجاز إلى بعض هذه المحطات على النحو التالي:

أولاً: شاركت حركة فتح في المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي انعقد في مدينة القدس عام 1964، والذي أعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتم الاتفاق فيه على ميثاقها الرئيسي، وتشكلت بموجبه إطاراتها الرئيسية، المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، جيش التحرير الفلسطيني، وبقية إداراتها التنفيذية العاملة على الأرض.

ثانياً: شاركت حركة فتح بكل فعالية وإيجابية في المنظمات والاتحادات الشعبية التي اعتبرت القواعد الشعبية الرئيسية للمنظمة في الغالبية العظمى من أماكن تواجد الفلسطينيين في العالم، مثل اتحاد العمال، واتحاد الطلاب، واتحاد المرأة، واتحاد المعلمين، واتحاد المهندسين، واتحاد المحامين، وبقية الاتحادات والمنظمات الأخرى.

وقد شاركت فتح بشكل بارز في اجتراح نوع جديد من الخيار الديمقراطي، حيث كانت هذه المنظمات والاتحادات الشعبية تختار ممثليها إلى مؤتمراتها العامة، وهذه المؤتمرات العامة تقوم بانتخاب هيئاتها القيادية وتقوم في نفس الوقت بانتخاب ممثليها إلى المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره " البرلمان" الأهم الذي يمثل الفلسطينيين في كل مكان في العالم.

المحطة الثالثة: أن حركة فتح رغم ثقلها المميز والمعترف به من الجميع في ساحات العمل الوطني الفلسطيني، فإنها شاركت بإيجابية داخل منظمة التحرير في ظل قيادات مستقلة ليس لها أية صلات تنظيمية بحركة فتح مثل أحمد الشقيري، ويحيى حمودة يرحمهما الله، بل وشاركت في العمل داخل المنظمة في ظل ميثاق للمنظمة

– الميثاق القومي – الذي كان لها ملاحظات جوهرية وحاسمة على بعض بنوده، مثل البند الذي كان ينص صراحة على حرمان منظمة التحرير الفلسطينية من إقامة أي نوع من السلطة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة والحمّة الفلسطينية، وذلك لمعرفتها بالضرورات والضغوطات المحيطة، وأن هدف قيام المنظمة أهم من ارتهانه ببعض مطالبها مع الأهمية القصوى لتلك المطالب.

وكان هذا بمثابة المبدأ الصلب الذي تمسكت به حركة فتح على الدوام، بأن قيام البيت الفلسطيني، وبقاء هذا البيت بعد قيامه، أهم من كل التفاصيل الموضوعية أو الشكلية التي قد تشكل بعض العوائق أو نقاط الضعف في المنظمة!!!

وهو نفسه المبدأ الراسخ الذي تمسكت به حركة فتح بقوة، ودافعت عنه بعناد وبطولة خارقة، حين جرت بعض المتغيرات في مفردات الساحة الفلسطينية وجاء من يقول أنه يريد هدم منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إعادة بنائها!!!

أو التضحية بوحدانية التمثيل لأن طرفاً لا يشارك في المنظمة ولديه اشتراطات مسبقة للمشاركة فيها.

المحطة الرابعة: أن حركة فتح حين دعت كل مفردات الساحة الفلسطينية للانخراط تحت عنوان واحد وهو المنظمة، واعتبار وحدانية التمثيل من الثوابت والمقدسات التي لا يحق لأحد المساس بها، فإنها بدأت بنفسها أولاً، وقدمت النموذج الأمثل على حجم التضحية والعطاء الذي قدمته من أجل تكريس المنظمة، ومضاعفة قوتها، وتصليب وحدانية التمثيل، وقد تمثل ذلك في قرارات فتح الشجاعة والتاريخية التي قامت بموجبها بإدماج مؤسساتها العسكرية والأمنية والدبلوماسية والإعلامية تحت اسم منظمة التحرير الفلسطينية وعلى النحو التالي:

قوات العاصفة أصبحت جزءاً من جيش التحرير الوطني الفلسطيني

إعلام فتح، أصبح اسمه الإعلام الموحد، وجرائد فتح، وإذاعات العاصفة، أصبحت تحمل اسم فلسطين الثورة، وإذاعات صوت فلسطين

مكاتب حركة فتح ارتفعت فوقها لافتات منظمة التحرير الفلسطينية كممثليات أو قنصليات أو سفارات

ونفس الشيء جرى على صعيد المؤسسات الأمنية مثل الأمن المركزي، والأمن الموحد، وجمعية رعاية أسر الشهداء والجرحى والأسرى، وغيرها الكثير من المؤسسات الكبرى.

خامساً: لقد ساهمت حركة فتح بجهد مركزي بارز، وعقل مفتوح، في طرح كل المبادرات السياسية والتنظيمية والإدارية التي رسّخت حضور منظمة التحرير الفلسطينية وفرضها كحقيقة كبرى لا يمكن تجاهلها أو القفز عليها، وقادت حركة فتح بلا تهاون كل معارك الدفاع عن القرار الفلسطيني المستقل، وكانت استقلالية القرار وعدم تبعيته لأي محور من المحاور أو أي قطب من الاستقطابات هي معيار العلاقة مع أي طرف محلي أو إقليمي أو دولي، وحافظت حركة فتح على الدوام على الصيغة الجبهوية التي قامت عليها منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضت بشكل حاسم كل الإغراءات الاستئصال أو الاستقواء على أي طرف فلسطيني، ورفضت بشكل قاطع إقامة أية علاقة مع أي طرف في العالم على حساب أي مجموعة أو طرف فلسطيني مهما كان صغيراً.

كان لا بد من هذه المقدمة لكي نخلص الى أن وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، والتأكيد على أنها البيت الفلسطيني الواحد،

والعنوان الفلسطيني الواحد،هي قضية تامة لا تقبل الجدل ولا الحوار،وان الأفق المفتوح دائما لتطوير وتفعيل منظمه التحرير الفلسطينية يجب أن يقوم أولا وقبل كل شيء على هذه الحقيقة الراسخة وهي حقيقة وحدانية تمثيل منظمه التحرير الفلسطينية في ارض الوطن وكل مناطق الشتات على امتداد العالم.

حركة فتح وميثاق المنظمة

منظمة التحرير الفلسطينية نشأت بالأساس من رحم العمل العربي المشترك،والعمل العربي المشترك تقوم آلياته بالعادة على توافق الحد الأدنى لكي يتم ضمان الإجماع الذي تصدر به قرارات العمل العربي المشترك، وهكذا فان ميثاق منظمة التحرير سواء في جانبه الدستوري والقانوني أو في جانبه البنيوي والتنظيمي كان تحت سقف الحالة العربية الرسمية، ولكن منذ قيام المنظمة، وباستمرار زيادة عدد القوى المنضوية تحت لوائها، وباستمرار تطور المراحل النضالية للشعب الفلسطيني،فان ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدستوري والقانوني أو على الصعيد البنيوي والتنظيمي قد تم تغيره وتعديله وتطويره سواء بشكل لصوصي أو بشكل واقعي .

وترى حركة فتح أن تطوير وتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية هو أمر حيوي جدا وضروري جدا لكي يتواءم مع المرحلة التي دخلنا فيها منذ صدور إعلان الاستقلال في نوفمبر عام 88 من خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، ثم توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في حديقة البيت الأبيض يوم الثالث عشر من أيلول سبتمبر عام 93 ، وما تلى ذلك من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 94 ، ودخولنا الى مرحلة التزاوج بين مهمات التحرر الوطني وبناء مرتكزات الدولة الفلسطينية

وترى حركة فتح

انه من اجل تطوير ميثاق المنظمة وإجراء التعديلات المطلوبة عليه ، فانه يلزم تشكيل لجنة من خبراء الدستور والقانون، يتم اختيارها بتوافق وطني تتوصل الى صياغة نهائية بسقف زمني محدد، ويتم عرض ماتتوصل إليه من نتائج وصياغات على المجلس الوطني الفلسطيني لإقرارها بشكل نهائي .

حركه فتح والمجلس الوطني والمشاركة

منذ العام 2005 وحتى الآن ،جرى الحديث بأشكال مختلفة،ومستويات متعددة ، وجولات حوار كثيرة في أماكن متعددة ولأهداف متضاربة ، حول إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على مفردات الساحة الفلسطينية ، وقد قيل في هذا المجال كلام كثير ، يتصف بعضة الموضوعية ، بينما يتصف أكثره الى شطحات من الأوهام، وأبواب للمزايدة ، ولهذا السبب فان هذا الموضوع الرئيسي الذي تم التأكيد علية في وثائق كثيرة أبرزها وثيقة القاهرة عام 2005 ثم وثيقة الوفاق الوطني التي انطلقت في الأساس بمبادرة من أبطالنا الأسرى في السجون الاسرائيليه وتبلورت في عقد مؤتمر للحوار الوطني حيث تم إقرارها في نهاية شهر أيار مايو 2006، ثم جاء بعد ذلك اتفاق مكة الشهير الذي دعت إليه مشكورة المملكة العربية السعودية وتشكلت بموجبه حكومة الوحدة الوطنية ، ورغم كل هذا الجهد وهذه الوثائق والاتفاقات إلا انه لم يحدث تقدم فعلي على ارض الواقع ، وظل هذا الموضوع المتعلق بإصلاح وتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد، ظل هذا الموضوع يستخدم في التجاذبات السياسية الحادة ، وفي تغطية وتغذية الخلافات المبرمجة ، ولا يجد طريقه الى الآليات العملية .

وقبل تحديد رأي حركة فتح القاطع في موضوع إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وتوسيع وتصليب قاعدة المشاركة السياسية ، لابد من التأكيد على الحقائق التالي :

الحقيقة الأولى : أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت على امتداد تاريخها الذي امتد لأكثر من أربعة عقود ،ائتلافا جبهويا عريضا يضم كافة القوى والفصائل والفعاليات الوطنية الفلسطينية وان هذا الائتلاف الجبهوي كان جزءا عضويا من ميراث الزمن الذي نشأت فيه المنظمة ، وخلاصة للتجارب الناجحة في العالم على مستوى حركات التحرر الكبرى التي أنجزت هدف الاستقلال لميلادها وشعوبها مثل الثوره الجزائرية والثورة الفيتنامية .

الحقيقة الثانية : أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تستمد شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من خلال صناديق الانتخابات العامة ، ولا من مصادقة المراقبين الدوليين على نتائج تلك الانتخابات ، وإنما انتزعت الشرعية ووحدانية التمثيل من خلال الكفاح الوطني البطولي والتضحيات الكبرى ، ومراكمة الانجازات بوعي عميق ، وصلابة الإجماع الوطني الكبير ، ورغم أن النظام الأساسي للمنظمة كان ينص دائما على ضرورة إجراء الانتخابات العامة حيث يكون ذلك ممكنا ، لدرجة أن منظمه التحرير خاضت أعظم التحديات وأشدها ثقة بالنفس حين وافقت على خوض معركة الانتخابات البلدية عام 76 في ظل الاحتلال وإجراءاته القمعية التي وصلت الى حد قتل ونفي مرشحي المنظمة حين فازوا ذلك الفوز الخارق، إلا أن المنظمة بكل فصائلها وبكل شرائح شعبها الفلسطيني لم تغرق في الجدل العقيم حول هذه المسألة ، واستطاعت أن تبلور نماذج من الديمقراطية وصناديق الانتخابات كان معمولا بها على امتداد واسع من الكرة الأرضية واعني بهذا النموذج الانتخابات التي كانت تجري على صعيد المنظمات والاتحادات الشعبية ، ولم يسبق للشعب الفلسطيني إن وقع في حفرة الانقسام أو الشقاق حول هذه المسالة ، لان هدف الإجماع الوطني، ومشروع الإجماع الوطني، والصيغة الجبهوية الوطنية

الواسعة، كانت هي القواعد الصلبة التي وصلت بالمنظمة الى انتزاع الاعتراف بوحدانية التمثيل إقليميا ودوليا .

الحقيقة الثالثة : يجب الاعتراف دائما والتأكيد بشكل مستمر أننا ما زلنا في منتصف الطريق الى الهدف النهائي ، وهو هدف التحرير والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، ويجب أن يبقى السجال في ساحتنا محكوما بهذه الحقيقة ونحن نتطلع الى إعادة صياغة المجلس الوطني ، وتطوير وتفعيل المنظمة ، وتصليب قاعدة المشاركة ، وألا نكون قد انسقنا الى الأوهام وتركنا الحقائق وراء ظهورنا .

الحقيقة الرابعة : يجب مصارحة أنفسنا بأنه حتى لو افترضنا أننا اتفقنا فلسطينيا بأوسع إجماع ممكن على الصيغ المتعلقة بتطوير المنظمة وتفعيلها وتوسيع قاعدة المشاركة فيها على النحو الذي نريده جميعا. فان ذلك كله لا يعني أن المشكلة قد انتهت ، وان الخلاص قد تحقق ، أو أن نقل نوعية خارقة في نضالنا الوطني قد تحققت !!! حيث المصاعب الموضوعية التي نعاني منها بوجود الاحتلال ، وبوجود هذا النظام الدولي الحالي، وبوجود هذا الوضع العربي والإقليمي من حولنا، هذه المصاعب والتحديات ستظل موجودة قبل التفعيل وبعد التفعيل، وقبل إعادة تشكيل المجلس الوطني وبعد تشكيلة ، وخاصة في هذه الأيام التي وصلنا فيها الى حاله شاذة من الانقسام السياسي والإداري والانفصال الجغرافي ، ناهيكم عن الحصار الظالم والعزلة الخانقة والسابقة السوداء في استخدام السلاح الفلسطيني ضد الشرعية الفلسطينية .

وبناءً على ذلك

فان حركة فتح تدعو الى تشكيل لجنة فعلية مركزية لبحث موضوع الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، تتفرع منها لجان فرعية في أماكن تواجد

التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني، بحيث يوضع سقف زمني محدد لعمل هذه اللجنة واللجان الفرعية المنبثقة منها لتحديد الإمكانيات الموضوعية المؤكدة في كل ساحة، واقتراح آليات محدده لإجراء العملية الانتخابية، وتحديد سجلات للناخبين، وتبيان الحساسيات والمصاعب الموضوعية في الساحة التي يصعب فيها إجراء الانتخابات، واقتراح صيغ عمليه بديلة، وبمجرد تشكيل هذه اللجنة، وتحديد سقفها الزمني وآلياتها العملية، يتم على الفور سحب هذا الموضوع من السجال والمناكفات والمزايدات السياسية.

وفي الختام

فإن شعار إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية اعترته الكثير من الأهداف والنوايا الملتبسة، وحتى نذهب بشكل جدي إلى الهدف ولا نبقى في وحل الملابسات الغامضة، فإن حركة فتح ترى ما يلي:

أولاً: الاستمرار في العملية المنهجية الواعدة بإصلاح وتطوير المنظمة وتحديثها وليس تدمير المنظمة بيت الفلسطينيين تحت ادعاء إصلاحها، فهذا كان دائماً الهدف المركزي لإعداد الشعب الفلسطيني.

ثانياً: أن طريقنا للتوافق وتوسيع نطاقه، وتعميق أرضية التفاهمات، والتراضي حول الممكنات والمضامين والآليات هو الحوار، والحوار فقط، وبالتالي فإن كل ما هو خارج عن الحوار، وكل ما هو في إطار فرض الأمر الواقع بقوة السلاح، مهما قيل من تفسيرات وتبريرات له هو أمر مرفوض، ومدان، وغير شرعي، وعدوان صارخ على القضية وشعبها وقداستها وثوابتها، يجب أن يتراجع عنه الذين قاموا به دون قيد أو شرط، حتى يمكن العودة للحوار الذي قبلناه جميعاً أن يكون منهجاً وقاعدة في إدارة العلاقات الداخلية الفلسطينية.

ثالثاً: هدف إصلاح وتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية هو من أجل تقويتها ومضاعفة فاعليتها وتأثيراتها الإيجابية، ولا يمكن أن يتوافق هذا الهدف العظيم مع عزل أي من الفصائل المؤسسة لمنظمة التحرير،

كما لا يمكن أن يتوافق ذلك مع أية خيارات أيديولوجية أو سياسية أو تحالفية أو محورية تؤدي إلى عزل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها.

رابعاً: إن حركة فتح تريد الشراكة السياسية الكاملة وعلى أوسع نطاق، ولكنها ترفض بشكل قاطع نظرية الاقتسام، وتحويل المنظمة الى أنظمة وظيفية توزع على أساس شروط المحاصصة، فالشراكة تعني التمثيل المتوازن داخل الهيكل السياسي للمنظمة، مجلس وطني ، مجلس مركزي ، لجنه تنفيذيه، وبقيه الدوائر التنفيذية الموجودة حسب مقتضيات الحالة .

خامساً: حركة فتح جادة بكل قوة في مأسسة العمل الإداري في المنظمة، وخاصة في الأجهزة الأمنية على قواعد من التحديث والمهنية بعيدا عن الولاءات الحزبية، وتريد حركة فتح أن تنأى بالبيروقراطية الفلسطينية وجهازها الإداري عن التجاذبات السياسية والحزبية والفصائليه .

وفي النهاية

ترى حركة فتح إن وحدانية التمثيل يجب أن تبقى فوق كافة الموضوعات والتجاذبات،فانه لمن المخجل وطنيا أن تثار الشكوك حول وحدانية التمثيل كلما أراد طرف من الأطراف تحقيق بعض المكاسب، أو تقديم أوراق اعتماده الى محور من المحاور المتصارعة في المنطقة .

المداخلات على الورقة الثانية

➢ وليد العوض:

اعتقد أنه مطلوب من قيادة م.ت.ف التي لحركة فتح دور ريادي فيها أن تدير هذه المعركة من موقع الحفاظ على م.ت.ف باعتبارها حركة تحرر وطني فلسطينية لم تنجز أهدافها الوطنية بعد. ومعروف أن هذه المنظمة كانت دائماً تتعرض الى الاستهداف، لذلك المؤامرة الآن ترتكز في شقين، شق أول تمثل في محاولة نزع الشرعية عن م.ت.ف، وهناك قوى خارجية عديدة تقوم بهذا الدور وتشكك بشرعية م.ت.ف وللأسف تتساوق معها في بعض الأحيان قوى محلية.

أما الخطر الآخر فهناك مخاطر داخلية تهدد م.ت.ف، وهذا في تقديري يلاحظه المرء من خلال تنامي تيارات على الساحة الفلسطينية تحاول أن تصادر م.ت.ف وتاريخها ودورها وتذهب بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى غير الوجهة التي حددتها المنظمة منذ أن انطلقت عام 1964، لذلك أنا اعتقد أن هناك خطرين وهما خطر التشكيك في شرعية المنظمة وخطر سرقة المنظمة، وبالتالي قولبتها في قوالب بعيدة عن الأهداف الوطنية التي ينشدها الشعب الفلسطيني. ومن هنا أنا اعتقد أن المهمة المباشرة التي تواجهنا في م.ت.ف وتواجه حركة فتح أولا هي الحفاظ على شرعية تمثيل م.ت.ف، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومواجهة كل محاولات التشكيك، ولكن أيضا رفض كل محاولات إجهاض م.ت.ف ومحاولة سرقتها والقفز على دور الفصائل الفلسطينية كافة بما فيها القفز عن دور حركة فتح في قيادة م.ت.ف، ومحاولة بلورة اتجاهات أنا سميتها في بعض كتاباتي (كاديما الجديدة) فهذه مخاطر تلوح في الأفق ويجب أن ندرك تماما كيف علينا أن نواجهها.

القضية الأخيرة، أنا اعتقد أنه للخروج من هذا المأزق لا سبيل أمامنا إلا الحوار، الحوار أولا بين فصائل م.ت.ف على غرار الشراكة لا الاستخدام نحن في فصائل م.ت.ف، نقول للإخوان في حركة فتح مللنا الاستخدام. في كل الأساليب نقول لكم، لا يجوز أن تقاد م.ت.ف وان يتم التعامل مع فصائل منظمة

التحرير الفلسطينية بالطريقة التي تمت سابقاً والتي مازالت تتم حتى الآن، هذا أولا بين فصائل المنظمة.

➢ اللواء عمر عاشور:

اعادة تفعيل م.ت.ف وصياغتها من جديد يجب أن يتم على أساس برنامج سياسي مشترك تساهم فيه كل القوى الوطنية في الساحة الفلسطينية. اذا لم نعمل برنامجاً سياسياً مشتركاً فلن نتوحد أما اذا بدأنا نتحدث عن المحاصصة والمشاركة فلن نصل إلى شيء. ما يحدث في الساحة إننا أصبحنا نتصارع على الكراسي، المجلس التشريعي وكل السلطة في اتفاق اوسلو لا شيء، الملحق الانتخابي في أوسلو معروف، أي قرار يقره المجلس التشريعي إسرائيل لا تريد أن توافق عليه يُلغى، دخلنا الانتخابات تحت ظل سقف اوسلو، لذلك يجب أن يتم الحوار من اجل برنامج سياسي مشترك واعادة صياغة المجلس الوطني الفلسطيني على اساس هذا البرنامج السياسي المشترك، وايضا تصبح السلطة تحت مرجعية م.ت.ف وان لا تكون م.ت.ف داخل السلطة. الذي حصل كان الكل داخل السلطة لذلك يجب من ورشات العمل هذه وفي نهايتها أن تشكل لجنة ترفع توصياتها إلى قيادات العمل الوطني. وارجو من مركز التخطيط توجيه دعوات للمشاركة لجميع الفصائل بما فيها حماس والجهاد لنستمع رأيه لأن ورشات العمل هذه هي بحثية وليست سياسية تنير لصانعي القرار الطريق والعمل.

➢ د.حسين أبو شنب:

بادية يجب أن نشكر حركة حماس التي اعادت لنا اليقظة في م.ت.ف، لنلتقي في هذا اللقاء، كما نشكر مركز التخطيط الذي ارجو أن يكون قد استفاد من الذي كان فيعود إلى حقيقة ما كان يقوم به مركز التخطيط سابقاً، أريد أن اسأل سؤالا عندما طرحنا موضوع تطوير وتفعيل م.ت.ف ماذا نقصد بذلك، وتحت برنامج وطني مشترك، وكأن م.ت.ف ليس لها برنامج وطني مشترك ولربما مع الاخوة الذين قالوا ذلك حق أن تثيروا هذا السؤال من جديد، لأن الواقع الجديد الذي فرضته حركة حماس على المسيرة الوطنية والسياسية الفلسطينية يستدعي

منا أن نتأمل ونقول هل لدينا بالفعل برنامج وطني مشترك؟ أبدأ بالاجابة عن ذلك بما يلي:

عندما أسأل سؤالا ماذا يعني تطوير م.ت.ف، وأنا كما قال اخي يحيى رباح وأكد على الثوابت الوطنية لحركة فتح باعتبارها العمود الفقري لـــ م.ت.ف وهي أخر المطاف في النظام الدولي القديم الذي كان يقوده قطبان امريكا وروسيا والآن نحن امام قطب واحد، لذلك اقول أن حركة فتح مستهدفة امريكياً ودولياً لأنها تمثل النموذج الوطني الفلسطيني الذي قاد المرحلة ما يزيد عن 40 عاماً، ربما نتوقف ونختلف وإذا اختلف مع حركة فتح اليوم، ولكني لا اختلف على أنها تمثل ذلك النموذج الذي قاد الحركة الوطنية الفلسطينية وهنا اضيف شيئاً جديداً يجب أن نتوقف أمامه.

ماذا نعني بالتطوير والتفعيل، أنا أيضا عاصرت م.ت.ف منذ نشأتها، وحتى اليوم وكنت مذيعاً في ذلك الوقت في صوت م.ت.ف ما بين 64-65. وليس اذاعة العاصفة، ونسأل في عهد احمد الشقيري تغير اعضاء اللجنة التنفيذية في كل انعقاد للمجلس الوطني الفلسطيني كان يحدث تغيير ويأتي بشخصيات جديدة قد تكون احسن وقد تكون أسوأ ولكنه منذ العام 1969 لم أرى تغييرا في اللجنة التنفيذية إلى الحد الذي نراها اليوم.

لذلك نحن مضطرون إلى التعامل مع م.ت.ف، في إطار الواقع الموجود اليوم والذي فرضته حماس فهل ستبقى هذه الوجوه كما هي؟ أنا أقول أن التطوير يعني التغيير والتجديد فما هو المطلوب وبسرعة:

1- يجب أن نعيد انتخابات الاتحادات فلا يجوز أن يكون فلان أو علان أمينا عاما لاتحاد العمال والكتاب والحقوقيين كما هو وكأنه لا يوجد في الشعب الفلسطيني الا هو والشعب الفلسطيني مليء بذلك.

2- اعادة احياء المؤسسات الفلسطينية فعندما توحد المؤسسات يتوحد الاعلام فالآن ليس لنا اعلام موحد، نتأمل ذلك لنخرج عن ذواتنا ومصالحنا الخاصة لتعمم مؤسسة اعلامية ونقول لمركز التخطيط أن يخلق مؤسسة

بحثية لأنه لا يجوز أن يبقي هذه الحالة التي نحن فيها فلا يمكن أن ترتقي الامم بدون الابحاث والدراسات لأنها تعطي المؤشرات.

نقطة اخيرة، أنا لست مع ملئ شواغر م.ت.ف ولا في اللجنة التنفيذية لحركة فتح ولا في المجلس الوطني الفلسطيني ولا في المجلس الثوري لان ملء الشواغر هو عبارة عن مصالح ذاتية مطلوب انعقاد المجلس الوطني كما هو اليوم قبل غدا لاختيار اللجنة التي قال عنها الأخ يحيى رباح من الخبراء لاعادة الصياغة للمسيرة الوطنية، وشكرا.

➢ د.خالد صافي:

هناك بعض النقاط احب أن اشر لها، النقطة الاولى حول م.ت.ف لأن مكانتها فقط لا تنبع من ارثها النضالي وانجازاتها التاريخية وليس من كونها وطناً معنوياً للشعب الفلسطيني بل من قدرتها على مواجهة التحديات وتجاوزها لذلك يجب أن ندرك اننا لسنا اداة للتقديس فلا يوجد شيء مقدس.

الجانب الآخر هو جانب تاريخي، لذلك نقول ماذا فعلت حركة فتح لـ م.ت.ف منذ العام 1994؟ يجب الا ننظر إلى الامور بشكل ماضي وإنما بشكل حاضر، وأنا أعتقد أن حركة فتح منذ 1994 لم تقدم شيئاً لـ م.ت.ف ومنذ انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية لأن السلطة تغولت على م.ت.ف. الشيء الآخر أن حركة فتح ذابت في السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتالي نتحدث عن عملية اصلاح م.ت.ف وإنما حركة فتح هي الحقيقة التي بحاجة إلى اصلاح لأن من لا يصلح نفسه ولم يكن قادر على اصلاح نفسه اعتقد انه غير قادر على اصلاح م.ت.ف، وبالتالي حركة فتح مطالبة بإصلاح نفسها لكي تكون قادرة على اصلاح م.ت.ف باعتبار أن حركة فتح هي عمود فقري لـ م.ت.ف كما هو واضح وهذا تاريخي في م.ت.ف.

النقطة الاخرى، لا يمكن القول بأن أي فصيل مهما كبر يستطيع أن يحتوي الجميع بينما م.ت.ف قادرة على استيعاب الجميع وهنا الخطورة اذا رأى فصيل انه من خلال فوزه في الانتخابات يستطيع أن يضع م.ت.ف على هواه أو

باتجاه برنامجه فقط نقول له حذار من ذلك لأنك فصيل واحد ومهما كبرت تبقى فصيل وم.ت.ف اكبر من الجميع. لذلك انضواء هذا الفصيل تحت م.ت.ف هو استمرارية ومادون ذلك سوف يكون نهايته وفناءه. وشكرا.

➢ د.طلال الشريف:

عندما قتل الاطفال الثلاثة في غزة قلت اذا كان الصراع على السلطة يؤدي إلى مثل هذه الجرائم فما بالك عندما نفتح ملف اصلاح م.ت.ف ونرى من سوف يمثلنا ومن سيأخذ سوف تصبح حرباً اهلية هذا الكلام تحدثت به.

الآن الورشة هذه بالضبط من يريد أن يغمض عينه فليغمضها فهذه الورشة تجيء في الحدث وفي الوقت وما جرى في غزة من احداث ليست صراعاً على السلطة وإنما مستوى اعلى الكل يفهمه، يوجد برنامجان ورؤيتان وصراع على التمثيل، ليس عيباً الاعتراف بـــ م.ت.ف، أو عدم الاعتراف وإنما العيب السلوكيات غير الديمقراطية لحسم الصراع، وما يدور من انتفاضة 2000 وقبلها بشهرين كنا في ندوة وتحدثنا عن هذا الموضوع.

فلقد وصلت طريق اوسلو بعد مقتل رابين ومجيء نتنياهو اراد تدمير السلطة والتيار المركزي في م.ت.ف والذي يمثله فتح وأنا هنا ليس فتحاً ولا أتحدث دفاعاً عن فتح وإنما ادافع عن م.ت.ف لأنها هي التي عقدت الاتفاقيات وهي المعترف بها دولياً وهي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، لذلك لم يردوا التخلص من الاتفاق وإنما ارادوا تدمير م.ت.ف. الانتفاضة كانت موجهة نحو السلطة بقيادة فتح نحو تمثيل م.ت.ف لشعبنا نتيجة للوضع الذي كان موجودا كانت الانتفاضة موجهة على السلطة وأبو عمار استطاع بذكاء أن يحولها على اسرائيل. المحللون السياسيون الإسرائيليون والجنرال موفاز قال، أن الانتفاضة سوف تستمر اربع سنوات عندهم تقاريرهم وتقديراتهم واستطاعوا خلال الفترة التي كنا نرجو حماس وقف العمليات لأن اسرائيل هزم اقتصادها وهزم امنها والآن نستطيع أن نتفاوض أكثر. وقفوا العمل قبل دخول قوات جيش الاحتلال الضفة وكانوا مستمرئين انبسطوا على القصة كبرت حماس واصبحت البيئة مهيأة لأن اسرائيل كل ما قامت حماس بعملية تقوم بضرب السلطة، لحد ما انهكت

السلطة ودمرتها ورجعت الانتفاضة الحقيقية رجعتها بصورة استيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة، نصف الناس مع ونصف الناس ضد، كانت بداية الانتفاضة كل الناس على السلطة، الآن ابن الاشكالية، الاشكالية أن حماس لحد الآن غير قادرة على أخذ دور الفاعل الأساسي في الصراع، لم توافق على دخول م.ت.ف بطريقة صحيحة لكان ممكن حل المشكلة ببساطة، أيضا يوجد تقاعس من السيد الرئيس ابو مازن ومن م.ت.ف، فالذي جرى من حماس مبني على فتح ملف م.ت.ف فأنا لا ادافع عن حماس ولا عن فتح. في النهاية حل هذا الموضوع أن حماس ترجع وتعترف بوحدانية التمثيل على أن تكون ضمن هذا التمثيل وليس بديلا له، وقوة حماس في وجودها داخل إطار م.ت.ف والدليل على ذلك كل ما يدور الآن، ماذا تستطيع أن تفعل حماس من فتح علاقات مع الخارج أو من فتح معابر، لا يوجد أي امكانية. وشكرا.

➢ إبراهيم الزعانين:

بعد تقديم الشكر أريد أن اقول كنا نتمنى مشاركة الاطراف خارج م.ت.ف في هذه الورشة لأنه حتى لا نظل نسمع بعض ونكرر بعض وما تم تداوله ثم تداوله في كثير من الأروقة التي يتم فيها اجتماعات فصائل وأعضاء م.ت.ف. كثير من الأوراق تطرقت إلى قضايا أريد أنا أن أتطرق إليها بشكل سريع، موضوع الانتخابات وموضوع التمثيل والنسبية كل هذه القضايا حقيقة قضايا مطلوبة لكن هناك عقبة نواجهها جميعاً وهي عقبة أن تفعيل مؤسسات م.ت.ف والتي هي أم السلطة وأم كل ما يتعلق بحياتنا الداخلية والخارجية يصطدم بوجود الاحتلال، وكوننا لحتى الآن حركة تحرر وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية في ظل الاحتلال، والكل يعرف كيف ظل الاحتلال محاصراً الأخ الرئيس أبو عمار حتى تمكن من تصفيته وهو منتخب ولديه شبه إجماع كرمز للسلطة والمنظمة. أمام ذلك نحن بحاجة لأن نكون بالفعل بحاجة إلى تفعيل المنظمة وان نعمل على توفير الأمن والأمان للمواطن وأن نقوى اقتصاديا إلى توفير عاملين أساسيين:

أولا، الثقة في تعاملنا الميداني، ثانياً وهي مهمة لابد أن يكون عندنا ثقافة لعناصرنا، لأنه لا فتح كانت تستطيع ضبط عناصرها في الفترة السابقة ولا حماس كانت تستطيع ضبط عناصرها من الوصول إلى الاقتتال الداخلي الذي حصل في قطاع غزة، وبالتالي هذه مسألة تحتاج إلى ثقافة وتعبئة داخلية بالقبول بالطرف الآخر وهذه مسألة مهمة حتى نعمل انتخابات، حتى تطوير المنظمة، حتى نبني سلطة حتى نتعامل مع بعض يجب أن يعترف احدنا بالآخر ونتعامل مع بعضنا بشكل ايجابي، هاتان النقطتان في ظل هذا الوضع المتأزم نرى أن المخرج لتسيير المنظمة وتطويرها يجب تشكيل قيادة وطنية موحدة يشارك فيها الجميع للخروج من المآزق الكبير.

➢ محيي الدين أبو دقة:

أردنا أن نؤكد من الأساس أننا نحن سكان قطاع غزة اتفاقنا وتوافقنا على اصلاح م.ت.ف وتفعيلها لكن للأسف كانت توضع عراقيل مع تفعيل المنظمة، فعندما شكلت لجنة الامناء العامين لكل الفصائل وكان اللقاء الوحيد اليتيم الذي تم في دمشق بين فصائل م.ت.ف ومن بعدها وضعت العراقيل لعدم التنفيذ، لكن للأسف أن ممثلي حركة فتح كانوا مهيمنين على م.ت.ف والذي كان يخرج عن إطار م.ت.ف وعن إطار القرار يصبح في اليوم التالي تنظيمين أو ثلاثة. ونلاحظ أنه كانت نية للتفعيل قبل الانتخابات التشريعية وبعد الانتخابات التشريعية وبعدها بدأ الحديث عن إتفاق مكة والمحاصصة. وكلنا نعرف أن اتفاق مكة سيكون مؤقتا ولكن لم ينفذ ما اتفق عليه في مكة ومن ثم وقع ما وقع في قطاع غزة. وكانت دائماً فصائل م.ت.ف أو فصائل المقاومة تطالب بتفعيل م.ت.ف بشكل جديد وبروح شبابية جديدة ولكنه نرى الآن أن ممثلي اللجنة التنفيذية لـــ م.ت.ف احياء اموات لا يستطيعون عمل شيء. لاحظنا في السابق ومازلنا نلاحظ أن م.ت.ف تنشط حسب المشروع السياسي وهناك اكثر من مشروع لشطب م.ت.ف حسب المشاريع السياسية، نحن نؤكد على شرعية م.ت.ف باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد جامعة لكل الاطراف الفلسطينية ولا نستثني احدا لا

حماس ولا الجهاد ويجب أن نبدأ بحوار وطني جاد بمشاركة كافة الاطراف الخارجة عن م.ت.ف. وشكرا.

➢ نهاد الشيخ خليل:

حقيقة أنني ما استمعت إليه من الأخ يحيى رباح في حديثة عن هذا النبل الفتحاوي لا يجرؤ احد على التشكيك فيه، ربما أن هذا هو الذي أغرى بعض الفصائل لإساءة الأدب مع حركة فتح فيما فعلته، ويستطيع كل فتحاوي يزين لنفسه هذا النبل الكبير الذي تحدث عنه، فلا يوجد حركة سياسية في العالم تعيش هذا النبل لا فتح ولا حماس ولا غيرها وكل الحركات السياسية تتطلق من مصالحها، والمصلحة ليس شيئا خطأ وإنما العمل السياسي هو هكذا. لذلك يجب أن نكون صرحاء في حديثنا حتى نخرج من هذا المأزق ومن هذه الأزمة، ويأسف الانسان حينما يرى فتح اليوم تتحدث عن مقدسات في السياسة فلا يوجد مقدسات في السياسة. موضوع التمثيل وموضوع القيادة يا اخوة فكل شعوب العالم تلحظ الآن بشكل كبير، أن الجهة الوحيدة في العالم التي تقدس الدولة أو تقدس الكيان المعنوي هو الفكر الفاشي وليس فكرا ديمقراطياً على الاطلاق، فمنظمة التحرير فيما عرفته وقرأته من كل الفصائل لا يوجد من يشكك في شرعيتها ووحدانيتها وفي تمثيلها. المشكلة أن م.ت.ف بقيادة حركة فتح سدت وضيقت فترات طويلة جداً قنوات المشاركة أمام الجميع وأمام الفصائل الموجودة في م.ت.ف والذي يجري اليوم أن هناك محاولة لاغلاق قنوات المشاركة امام الفصائل فأنا أطالب أن ننتبه، فهل سيتمكن السياسي الفلسطيني من الاعتراف بالمتغيرات السياسية الجديدة واستيعابها ام ستبقى حالة الصدام وتتفاقم هذه الحالة؟ أريد أن أوجه دعوة لكل المثقفين مثقفي فتح وحماس أو القريبين من فتح وحماس أن يبدأوا حواراً جاداً فيما بينهم على ارض غزة لكي يكون هذا الحوار مدخلاً لأنها القطبية السياسية، وأنا اذكر أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع اسرائيل بدأت بحوارات مثقفين فلسطينيين واسرائيليين رغم حالة الحرب والعداء. أنا أوجه هذه الدعوة وأؤكد عليها. وشكرا.

➢ د.علاء الدين الرفاتي:

في البداية نوجه الشكر للجميع ونقدم اعتذار عن تأخرنا في الحضور، في البداية ممكن أن أقول أن اعتبار م.ت.ف هي فعلا وعاء يجمع الفصائل الفلسطينية جميعاً تكون م.ت.ف في الوقت الحالي والمستقبل هي الطريق المعالجة للأزمة الفلسطينية التي نعيشها الآن، في كل فترة كانت تمر أزمات في القضية الفلسطينية، على ما اذكر في الانتفاضة الاولى عندما كانت القيادة الموحدة للإنتفاضة تصدر بيانات باسم م.ت.ف كانت أيضا حماس والجهاد الاسلامي خارج إطار القيادة الوطنية الموحدة وفي ذلك الوقت تم حوار حول دخول هذه الفصائل لـ م.ت.ف كانت الاشكالية متعلقة بمسألتين:

المسألة الأولى: هي في البرنامج الوطني الذي سيتم عليه الاستمرار في العمل النضالي أو العمل الفلسطيني.

المسألة الثانية، متعلقة بهيكلية م.ت.ف وآلية اتخاذ القرار الفلسطيني، طبعا في ذلك الوقت كان هناك جلسات متتالية عبر اجتماعات في الخرطوم بين قيادة حماس وقيادة فتح من اجل دخول حماس في م.ت.ف لكن لم تسفر هذه اللقاءات عن نتيجة في أن تدخل حماس م.ت.ف، الآن في الانتفاضة الثانية (انتفاضة الاقصى)، واجهنا نفس المشكلة أن العمل الفلسطيني لا يوجد له ناظم موحد يمكن أن يعبر عن برنامج مشترك لجميع الفصائل الفلسطينية ومن هنا صارت تجاذبات سياسية بين البرامج المختلفة للفصائل الفلسطينية العاملة على الساحة سواء فتح أو حماس أو الجهاد الاسلامي ....الخ، فصار اتفاق في القاهرة على اعادة احياء وتفعيل م.ت.ف بحيث أن تكون هي الوعاء الذي تحتوي من خلاله جميع االفصائل الفلسطينية، وأنا أتفق أن م.ت.ف هي الحل الذي يمكن من خلاله أن تجتمع الفصائل الفلسطينية اذا توافقنا على تفعيل وتطوير م.ت.ف واعادة هيكلتها بعد ذلك يمكن أن نتفق على برنامج وطني موحد مشترك من خلال هذه المؤسسة. الخطوة الاولى في تجاوز الأزمة الفلسطينية نبدأ بتوجه حقيقي وجاد نحو احياء م.ت.ف اذا اعدنا صياغتها على مبدأ توافقي من جميع الفصائل. يأتي بعد ذلك التوافق على البرنامج المشترك لجميع الفصائل والتي ستصبح ممثلاً

وحيداً للشعب الفلسطيني، نحن لا نريد أن نتناوب ونضع المسؤولية على فصيل دون الآخر في هذه المسألة وإنما المطلوب من الجميع أن يدفع باتجاه أن م.ت.ف التي قادت العمل الفلسطيني منذ العام 1964 وحتى الآن، لا يوجد اختلاف أن م.ت.ف هي المرجعية في العمل الفلسطيني حتى السلطة الفلسطينية وإن كان في فترة من الفترات السلطة الفلسطينية حجمت م.ت.ف، الآن مطلوب أن نعيد لـ م.ت.ف دورها من خلال انضواء كافة الفصائل الفلسطينية، وان نقول أن حماس ليست بديلاً عن م.ت.ف، وهي لا تطرح نفسها على انها بديل وعندها استعداد للانضواء داخل م.ت.ف وفق رؤية مشتركة لجميع الفصائل، اذا تم فعلا التوافق على هذه المسألة وأعدنا لـ م.ت.ف كينونتها ومرجعيتها اتصور انه يمكن أن نخرج ببرنامج مشترك يمثيل الشعب الفلسطيني بكافة فصائله.

➢ د.ماهر صبرة:

نشكر مركز التخطيط على هذه الخطوة وان كانت متأخرة جداً، مطلوب جداً هذا الكلام لأننا نؤَمل ونأمل هو المخرج للشعب الفلسطيني هو ان نعود للمنظمة وتفعيلها، أنا أقول بالنسبة لحماس، وهذا الكلام ليس سرا ان حماس اعلنت رسميا استعدادها لدخول المنظمة بل بادرت اكثر من ذلك ذهبت للقاهرة ووقعت اتفاق القاهرة والذي كان من اساسياته اعادة تفعيل وتطوير م.ت.ف، وكان عندنا وثيقة الاسرى التي اصبحت وثيقة الاتفاق الوطني وقعت عليها حماس ومن بنودها المنظمة، حماس ليست ضد ان تدخل م.ت.ف وأن تكون عضوا فعالاً في هذه المنظمة. لكن السؤال وأنا اوجه اللوم على بعض المداخلات التي سمعتها الآن، بأن المشكلة انا اؤكد على كلام اخونا يحيى رباح بأن فتح هي عمود م.ت.ف بل اكاد أقول بأن فتح والمنظمة شيء واحد، من يوم ما دخلت فتح المنظمة قوتها وأقامتها يعني فتح والمنظمة صعب ان نفصلهما عن بعضهم البعض الكل يعي ان المنظمة الآن وضعها مأساوي تحتاج إلى إعادة بناء وسمعنا كلاماً كثيراً، انا أقول، ما الذي يمنع الآن ان يعاد بناء مؤسسات المنظمة وهيكلتها بصورة جيدة. لذلك يجب أن لا يكون ما حصل في حزيران 2007 معوقاً للدعوة إلى التفعيل والتطوير، فهذا ليس له علاقة. فموضوعنا قديم موضوع المنظمة قبل

حزيران وقبل الكلام هذا كله، إن كنا جادين وهذا اتفاق مع الجميع لابد ان نتفق بوجه صادق من الجميع بان نعيد تطوير وبناء وتفعيل م.ت.ف على برنامج سياسي الكل متفق عليه غير مشروط. وشكرا.

➢ مأمون ابو شهلا:

يمكن أن تكون حالة الضعف في مؤسسات المنظمة هو عكس الواقع الحالي الموجود داخل الساحة الفلسطينية، وأمامنا في هذا الموضوع أن نتحدث صراحة كيف نخرج من حالة الانكماش أو خلق حالة من الانبعاث ليس فقط في إطار المنظمة بل انبعاث في واقع وفكر وبناء جميع فصائل العمل الوطني. اعتقد أن كل المؤسسات الوطنية الفلسطينية وكل فصائل العمل الوطني الفلسطيني تحتاج إلى حالة انبعاث من جديد لأنها أصبحت في حالة من الترهل وحالة من عدم الترابط التام مع شعبها. النقطة الأخرى في منظوري أنا أن يعقد اجتماع للمجلس الوطني على حاله وبسرعة لأن هذا الموضوع هو بداية الإصلاح، كي ينبثق عن هذا الاجتماع لجان لإعادة تشكيله من جديد لان مجلسنا أعمار أعضاءه في المتوسط 70 عاماً. إما بالانتخاب او بالتوافق وتشارك في هذه اللجان حماس والجهاد الإسلامي وكل القوى التي كانت خارج المنظمة وتعطي وقتاً زمنياً لرفع توصياتها ومن ثم يعقد المجلس الوطني مرة أخرى خلال فترة زمنية بشكل جديد لينبثق عنه قيادات شابة جديدة تبدأ بتفعيل وتطوير المنظمة ورسم السياسة الفلسطينية خلال الحقبة القادمة، وتحديد العلاقة مع السلطة ووضع الانشقاق القائم. وأعتقد أن المجلس الوطني الجديد بعد تشكيله سيصدر تعليمات وليس توصيات. وتحديد الموقف الفلسطيني الأعلى من التطورات الفلسطينية المطروحة والمستقبلية. وشكرا.

➢ حازم أبو شنب:

العسر الذي نحن فيه ولد كغيره في طريقة التفكير ومن عروضات تقدم من داخل هذه القاعة والذي يبدو أن الجلسة الثانية والتي قدم فيها الاخ يحيى رباح ورقة حركة فتح أثارت الكثير من الافكار الطيبة وأدخلتنا في الموضوع واستدعت أيضا ردود افعال من حركة فتح ومن كثير من المشاركين، فبدأت

الشهية تتفتح. اولاً، أقول من الواضح أن الجيل الشاب في التنظيمات المختلفة يطرح افكاراً كثيرة تسمح بان يكون هناك تداول وتعايش وتواجد مشترك على الارض بين الاطراف، ومن الواضح انه إذا كانت الامور بهذه الليونة وبهذه الإيجابية اعتقد انه يمكن التعايش ما بين كل الاطراف.

النقطة الثانية: هناك فكر جديد داخل حركة فتح وهناك دعوة لكافة فصائل م.ت.ف، التي حملت فتح مسؤولية المرحلة الماضية (نحن نقبل بذلك) دعوة لأن تفعل نفسها وايضا أن تراجع نفسها وان تعود الينا بقيادات جديدة ونظام جديد وأفكار جديدة، يمكن لنا أن نتشارك مع اساسها.

النقطة الثالثة: لضيق الوقت اسقط من حديث الاستاذ يحيى رباح جزء مهم يمكن أن يبين كيف تُفعَّل م.ت.ف وغيرها، أنا أقصد هنا مرجعيات، اقصد إيديولوجيات ممكن أن نستند اليها، حركة فتح بكل ما ارتكبت من ايجابيات وسلبيات في طريقة ادارة م.ت.ف والتي لي أنا شخصياً ملاحظات على طريقة الادارة، اعتقد أنها ضمنت استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وكان مستقلاً طوال الفترة الماضية، إلى أن رحم الله الشهيد ياسر عرفات ومن بعدها بدأت الضربات تأتي من كل حدب وصوب. الآن جزء من اشكاليتنا هي مشكلة البرامج. نعم هي جزء من المشكلة لكن الجزء الاهم أن ساحة فلسطين تدفع ثمن لصراعات اقليمية ودولية احياناً بأيدي فلسطينية واحياناً بأيدي أخرى، والمشكلة الاكبر اننا في خلال الفترة القريبة القصيرة القادمة سندفع ثمناً اخر. أخشى أن سوء التقدير الموجود عندنا أو عند بعضنا يدفع إلى أن نكون نحن الخراف التي سوف تذبح في الفترة المقبلة. لذلك نحن ندفع نحو أن يعاد التفعيل وان يعاد صياغة الافكار من البرامج المشتركة أن يكون أهم الاسس هو المحافظة على سيادة القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وبذلك أن تستفيق التنظيمات سواء كانت داخل م.ت.ف أو خارجها وخاصة من هم تابع م.ت.ف، إلى أن لا يستخدموا ادوات لبرامج انظمة أخرى تتلاعب بقضية فلسطين وكأنها ورقة كوتشينة تصب في مصلحتها في النهاية.

الموقف السياسي من م.ت.ف
وسبل إعادة بنائها والمشاركة فيها

(مقدمة إلى ورشة مركز التخطيط الفلسطيني)

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

أ.غازي الصوراني*

بداية، نشكر مركز التخطيط الفلسطيني الذي قام بإعداد وتنفيذ هذه الورشة الحوارية، آملين أن تسهم أوراق العمل في تواصل وتجدد الحوار الموضوعي حول جوهر القضايا الراهنة ونتائجها ومستقبلها، في ظروف باتت فيها وحدة شعبنا السياسية والجغرافية والاقتصادية والثقافية مهددةً بالفعل بعوامل التفكك والانقسام بصورةٍ غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، حيث نشهد في هذا اللحظة المهينة من تاريخنا، تراجعاً حاداً للأفكار الوطنية التوحيدية التي عبرت عنها م.ت.ف، لحساب الأفكار السوداء التي تروج لعوامل القلق والإحباط واليأس، في هذه المرحلة التي يتبدى فيها نوعاً من التطابق في النتائج السياسية الكارثية، بين مسار الحركة الوطنية قبل عام 48، ومسار ما بعد أوسلو وصولاً إلى المشهد السياسي الراهن والصراع على المصالح والصلاحيات والمحاصصة بين طرفي الصراع، وهو مشهد زاخر بعوامل التفكك والانفصال بين الأهداف الوطنية التي ناضل من أجلها شعبنا الفلسطيني، وبين الأهداف والمصالح الخاصة للقيادة الفلسطينية

* مسؤول الدائرة الثقافية المركزية.

المتنفذة، وها نحن اليوم نعيش مع إطلالة نكبة أو كارثة أشد عمقاً من الأولى، عبر النتائج التي يحصدها شعبنا منذ المسيرة التي بدأت مع أوسلو وصولاً للانقسام السياسي الناجم عن الحسم العسكري والصراع على المصالح والمحاصصة بين طرفي الصراع في ضوء تطابق مقدمات ونتائج هذه المرحلة مع مقدمات ونتائج النكبة الأولى، حيث يعيش شعبنا في ظل هذا الصراع بين القطبين مغلوباً على أمره حائراً محبطاً بسبب ظلام وتعقيدات الآفاق السياسية التي لا تحمل له قليلاً من الأمل في المشهد السياسي الحالي الذي لا يبدو في أفقه سوى مزيد من تراكمات الأزمة والمعاناة، على المستويين الوطني التحرري والديمقراطي الداخلي في آن معاً، ما يعني مفاقمة معاناة شعبنا وتكريس انقسامه السياسي الذي نعيشه في اللحظة الراهنة التي وصلنا إليها بعد أن فشلت كل القوى والفصائل والأحزاب والفعاليات الفلسطينية عموماً وحركتي فتح وحماس خصوصاً، في توليد العلاقات الديمقراطية وتطويرها إيجابياً لصالح الصيغة الجبهوية التي يتوجب أن تمثلها م.ت.ف ، وبقيت تلك العلاقات طافية على السطح دون توفر أي ثقل يدفع بها إلى الأعماق، لاعتبارات وأسباب كثيرة – ذاتية وفئوية في معظمها– أدت إلى تعطيل المنظمة ومجلسها الوطني ومؤسساتها، بحيث تكاد مؤسسات م.ت.ف أن تصبح –اليوم– في مجموعها مؤسسات بيروقراطية شبه معطلة ومهملة، خاصة بعد اعترافها الأحادي بإسرائيل، ولا يتم اللجوء إليها إلا في ظروف طارئة تستدعيها لتسويغ أو لتشريع مزيد من الخطوات أو القرارات الهابطة، كما جرى عند دعوة المجلس الوطني –الذي كان اقرب إلى الاجتماع السياسي– أثناء زيارة الرئيس الأمريكي كلينتون لغزة 1998، وكما جرى عند عقد المجلس المركزي في رام الله (تموز 2007) ، ومع ولادة هذه المرحلة التي نعيشها اليوم وما رافقها من تنازلات تصيب جوهر المشروع الوطني الفلسطيني بمثل ما تهدد وجود م.ت.ف نفسها ، فان الحديث عن توازن أطراف م.ت.ف أو توحدها على برنامج الحد الأدنى (وثيقة الوفاق الوطني)، هو حديث يقترب من الوهم ما لم يتم تدارك الأزمة العميقة بين قطبي الصراع الأساسيين فتح وحماس، عبر الحوار الوطني الشامل كمخرج وحيد لإعادة بناء م.ت.ف من ناحية ولمجابهة الشروط الأمريكية/ الإسرائيلية بالبديل الوحدوي الفلسطيني كما جسدته وثيقتي القاهرة 2005 ووثيقة الوفاق الوطني من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب فإن محاولة دراسة أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية ورسم السياسة وتحديد الموقف المطلوب تجاهها تثير أسئلة معقدة وشائكة، تحتاج إلى تأصيل وتجذير النقاش الدائر، وصولاً لمقاربة عقلانية وعلمية للواقع وضروراته من منطلق وطني عام، يُمكِّن من بناء الإستراتيجية الوطنية على أسس منهجية محددة وواضحة ترفض وتتصدى لأي مظهر من مظاهر التناقض التناحري أو الصراع المسلح بين أطراف الحركة الوطنية والإسلامية مهما كانت المقدمات أو الأسباب او الذرائع، كما ترفض كل أشكال الاحتكار المتفرد في م.ت.ف او السلطة الفلسطينية، وتدعو إلى تأكيد التزام الجميع بحل كافة التعارضات أو التناقضات في إطار الصراع السياسي ، وفق قواعد وآليات التجربة الديمقراطية الفلسطينية وتطويرها، وضمان حرية وتعددية الرؤى السياسية في إطارها وفق الأسس والمواثيق والثوابت التي حازت على إجماع كافة أطراف ومكونات الحركة الوطنية الفلسطينية بكل أطيافها.

- الجبهة الشعبية والموقف من وحدانية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني

اذا كنا نتفق على ان الظروف الراهنة تحمل في طياتها كثيرا من المخاطر التي لا تتوقف عند م.ت.ف فحسب ، بل قد تصيب بمخاطرها الوحدة السياسية لشعبنا الفلسطيني ، الامر الذي يثير بالنسبة لنا في الجبهة كما في اوساط قطاعات واسعة من ابناء شعبنا ، العديد من الاسئلة المشروعة حول ماهية م.ت.ف وماذا مثلت بالنسبة للشعب الفلسطيني ونضاله الوطني التحرري المعاصر؟ وما هي التغيرات البنيوية التي طرأت عليها وخاصة بعد أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية؟ وهل يعني خروج قيادتها المتنفذة عن البرنامج الوطني وتخليها عن الميثاق الوطني والائتلاف الوطني الذي قام على أساسهما وتهميشها لصالح السلطة، فقدان المنظمة لصفتها التمثيلية الشرعية الوحدوية الجامعة؟.

هل استنفذت م.ت.ف وهيئاتها ومؤسساتها في هذه المرحلة المعقدة من الصراع الداخلي والهيمنة الخارجية دورها ووظيفتها أم لا؟ وما هي السياسة المنسجمة مع المصلحة الوطنية العليا التي تعبر عن الخيار المناسب للتعامل مع المنظمة راهناً وفي المدى المنظور، وبالتالي ما هو الموقف اللازم اتخاذه تجاهها وتجاه مختلف هيئاتها ومؤسساتها، الذي من شأنه خدمة أهداف الإستراتيجية الوطنية وآلياتها؟

وإذ تجتهد هذه الورقة للإجابة على الأسئلة والتساؤلات المعقدة والمتشابكة والمركبة التي تثيرها المحاور المقترحة من الاخوة في مركز التخطيط الفلسطيني ، فإنها ستحاول مقاربة التجربة التاريخية والواقع المعاش، لتقدم إجابات مجتهدة، قابلة للملاحظات النقدية التطويرية، لكنها وفي مطلق الأحوال ستنشد إلى المصلحة الوطنية العليا، آملة تعزيز وتعميق مسلكية الجبهة ومصداقيتها وحرصها الداعي لان تكون الإجابات على أسئلة الواقع الشائك والمعقد بذات الصفة المركبة، المعتمدة على رؤية منهجية علمية متماسكة تقوم على مبدأ ان لا سياسة خارج الواقع، وعلى فهمها كمزج خلاق بين الواقع والايدولوجيا عبر العلاقة الجدلية بينهما التي لا يمكن ان تتجاوز الواقع وحركته الدائبة ومتغيراته المحكومة حتى اللحظة بهيمنة التحالف الامبريالي الصهيوني وركائزه في بلادنا، التي فرضت مزيداً من الاختلال في ميزان القوى، بحيث **بات صراعنا مع العدو نوعاً من الاشتباك التاريخي الشامل والمفتوح – راهناً ومستقبلاً– لا يمكن حسمه لصالح أهدافنا الوطنية طالما بقيت الأوضاع الفلسطينية والعربية على ما هي عليه من تبعية وتخلف وخضوع، وهنا تتجلى ضرورات الإسهام في تغيير هذا الواقع المأزوم والمهزوم كأولوية تتوازى مع أولوية النضال لتحقيق أهدافنا الوطنية وشرطاً أساسياً من شروطه، انطلاقا من ان الصراع مع العدو هو صراع عربي إسرائيلي** بالدرجة الأولى، لكن هذا البعد العربي للصراع، سيظل شعاراً مجرداً طالما بقيت مكونات الحركة السياسية الفلسطينية على هذا الحال من التفكك والصراع، عاجزة عن إيجاد السبل الكفيلة لوحدة أهدافها في هذه المرحلة تحت مظلة **م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد لشعبنا، وكإطار سياسي تَكَرَّس الاعتراف به منذ أربعة عقود مضت في كافة المحافل العربية والدولية بمختلف اتجاهاتها، وبالتالي فإننا أمام حقيقة موضوعية تاريخية لا يمكن تجاوزها من أي حركة او فصيل فلسطيني، مما يجعل من الحوار حول إصلاحها وإعادة بنائها بصورة ديمقراطية هدفاً مركزياً أولياً، يجسد قناعة كل القوى السياسية الفلسطينية بوحدانية تمثيلها لشعبنا، ليس في هذه المرحلة فحسب، بل وفي المستقبل المنظور أيضاً**، فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية تأسيسها، وعلى مدار تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة عنواناً للشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني في الحرية والعودة وتقرير المصير والدولة، وبوجودها جرى حسم ولاء الفلسطيني، الذي كان قد أصبح أمراً معقداً نتيجة الشتات وحجم الكارثة التي حلت بشعبنا جراء النكبة عام 1948.

ورغم الثغرات العديدة التي عبر عنها تشكيل المجلس الـوطني وعملـه وتضـخم عضويته كما جرى عام 1996، إلا انه استمر كإطار تمثيلي لمعظم ألوان الطيف السياسي والاجتماعي الفلسطيني، – بدون مشاركة الإخوة في حركتي حماس والجهاد– وعقد (21) دورة له اتخذت العديد من القرارات المصيرية واصدر العديد من البرامج والوثائق التي لا زال لها تأثيرها وحضورها ونفاذها حتى اليوم، كبرنامج النقاط العشر الذي اعترضنا عليه عام 1974، فالبرنامج المرحلي لـ م.ت.ف عام 1979، وإعلان الاستقلال ووثيقة إعلان الاستقلال والمبادرة السلمية الفلسطينية عام 1988 ، وقد جاء هذا الإعلان ليسـد الفـراغ القانوني والإداري الناشئ عن فك الارتباط الأردني بالضفة، وليرتقي إلى مستوى سـلطة الشعب المحققة على الأرض الفلسطينية داخل الوطن بفضل الانتفاضة الشعبية المجيدة التي اندلعت عام 1987، وقد لقي الإعلان – آنذاك– إجماعاً وطنياً فلسطينياً وتأييـداً والتفافـاً شعبياً واسعاً عزز مكانة م.ت.ف الوطنية، وعلى الصعيدين العربي والدولي أيضاً، حيـث اعترفت الدول العربية كافة بهذا الإعلان، وكذلك العديد من دول العالم، واعترفت الأمـم المتحدة بإعلان الاستقلال في قرار جمعيتها العامة رقم 177 (د – 43) بتاريخ 15 كانون أول لعام 1988، فكان ذلك اعترافاً دولياً واسعاً بحق الشعب الفلسطيني بممارسـة أحـد حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف ، أي بقيام دولته وإعلان استقلاله وممارسة سيادته على أراضيه المحتلة منذ عام 1967، ثم تتالت الخروقات للميثاق الفلسطيني، سواء عبر المشاركة في مؤتمر مدريد أو عبر إعلان المبادئ – أوسلو وما تلاه مـن اتفاقـات وخطوات هابطة وصولاً الى القرار بتعديل مواد الميثاق التي تتعارض مع نصوص أوسلو كما جرى في الدورة الحادية والعشرين في غزة 1996 ثم تأكيد ذلك القرار في اجتمـاع المجلس في غزة بحضور الرئيس كلينتون 1998 ، ولكن **على الرغم مما شهدته م.ت.ف في السنوات الأخيرة من تغيرات في ميثاقها، وما لحق بها من تشوهات، الا أن حضورها الدولي بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني استمر وتواصل.**

في ضوء ما تقدم، – بالرغم من العديد لمحطات الهبوط السياسي فـي مسـارها– **نستطيع التأكيد على الاستخلاص القائل بان م.ت.ف بما تمثل كإطار وبرنـامج سياسـي وصيغة تنظيمية جامعة وليس كقيادة ومؤسسات راهنة ، هي "أهم منجز حققته الثـورة الفلسطينية المعاصرة" كرد على محاولات طمس وتبديد هوية ووحدة الشـعب وحقوقـه**

الوطنية، وهو منجز تبلور وتطور عبر عملية صراعية تاريخية، جعلت من م.ت.ف الإطار الوطني الفلسطيني الجامع الذي استطاع من خلال نضالات شعبنا وقواه المنظمة من فرض ذاته كَمُعَبِّر سياسي قانوني وتنظيمي عن وحدة الشعب وهويته وشخصيته الوطنية وكيانه الوطني، وبالتالي اكتساب شرعية وطنية وعربية ودولية معترف بها على نطاق واسع كرست المنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده ومرجعية وطنية عليا لكافة تشكيلاته وهيئاته ومؤسساته، ومن هذا المنطلق، فإننا في الجبهة الشعبية ، معنيون تماماً بمواصلة الحوار مع الإخوة في حركتي حماس والجهاد لكي تأخذ كل منهما دورها في م.ت.ف كصيغة او جبهة وطنية تضم كل أطياف الحركة الوطنية الفلسطينية، خاصة وان **التحولات والمتغيرات التي تعرضت لها، منذ مرحلة ما بعد أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية منذ منتصف عام 1994 إلى يومنا هذا، قد أدت إلى تبهيت واضعاف دور م.ت.ف كفكرة مركزية توحيدية في الذهنية الفلسطينية عموماً وفي أذهان الشباب خصوصاً**، ولذا فان من حق الجيل الشاب من أبناء شعبنا الذي تتجاوز نسبته اليوم حوالي 55% من مجموع الفلسطينيين في الوطن والشتات، ان يتساءل عن ماهية المنظمة ودورها ومكانتها كوطن معنوي او كإطار جامع لوحدة شعبنا، ومن حقه أيضا ان يسأل عن قيمة ومغزى الإصلاح الهيكلي للمنظمة، سواء بالنسبة لإعادة تشكيل المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية وكافة المؤسسات الأخرى اذا لم تستطع استعادة دورها او وظيفتها الأساسية الأولى التي أنشئت أصلاً من اجلها ، لتكون بالفعل إطاراً جامعاً لكافة القوى المناضلة في سبيل تحرير فلسطين او في سياق الحل المرحلي الملتزم بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية كاملة السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، **وفق الإجماع الذي حققته هذه القوى الوطنية والإسلامية عبر وثيقة الوفاق الوطني التي نرى فيها أساسا للحوار الوطني الديمقراطي الفلسطيني من أجل استعادة وحدتنا الوطنية الجماعية والتعددية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة وأننا نملك القدرة على إجراء الحوار المطلوب بقرار فلسطيني ينطلق من المصالح والأهداف الوطنية لشعبنا، ما يعني بصراحة شديدة أن يتجاوز هذا التوجه كافة الشروط المطلقة او التعجيزية من الإخوة في الرئاسة او حركة فتح، وان يتجاوز أيضاً شروط الهيمنة أو الأمر الواقع الذي يحاول ان يفرضه الإخوة في حركة حماس التي يتوجب عليها أولاً تخطئة أسلوب الحسم العسكري**

والالتزام المطلق بآليات الديمقراطية كأسلوب وحيد للصراعات أو الخلافات أو التعددية السياسية، وبدون هذه الخطوات فان الحديث عن استعادة دور م.ت.ف ومكانتها كفكرة توحيدية جامعة في الذهنية الشعبية الفلسطينية والعقل السياسي الفلسطيني، يصبح نوعاً من المكابرة أو الوهم ، إذ أن الإصرار على فرض نتائج الحسم العسكري من جهة والإصرار على فرض الشروط التعجيزية من جهة ثانية، لن يؤدي الا الى مزيد من الإزاحة والتفكيك لأهداف وبنيان م.ت.ف، ومن ثم إتاحة الفرص لتفعيل مشاريع التسوية الأمريكية – الإسرائيلية المطروحة، او التي يجري اليوم تداولها سراً وعلانية تحت عنوان او مسميات "الدولة القابلة للحياة" او مناقشة القضايا الأساسية للصراع في "اللقاء الدولي" الذي يستهدف تخطي برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني ووثيقتي القاهرة والوفاق الوطني وقرارات الشرعية الدولية وصولا الى ما رفضه القائد الراحل عرفات ودفع حياته ثمناً لرفضه للمشروع الأمريكي – الإسرائيلي القائم على صيغة من الحكم الإداري الذاتي الموسع على ما تبقى من أرضنا المحتلة في الضفة او دويلة ناقصة السيادة بدون عاصمتها القدس، مقسمة الى كانتونات بأدوات الهيمنة السياسية والأمنية والقانونية الإسرائيلية.

ولذلك فإن من أهم تحديات الوضع او الانقسام الفلسطيني الراهن، يتلخص في العودة إلى الحوار الوطني بعد إدانة الحسم العسكري وما تلاه من نتائج في غزة والضفة، ومن ثم تكريس الجهد المشترك من جميع القوى السياسية لإعادة تصحيح هذا الوضع وتخليصه من كل الشوائب التي علقت به، وأوصلته إلى حالة الصراع الدموي الذي عاد على شعبنا ووحدته الوطنية والمجتمعية بأوخم العواقب .

وفي هذا السياق ، فإننا جميعاً نتفق – استناداً إلى الحسم العسكري ونتائجه في غزة ورام الله– على أن **لا مستقبل لمنظمة التحرير أو لحماس أو فتح أو الجبهة الشعبية وكافة القوى السياسية بدون وحدة الضفة والقطاع** ، وعلى هذا الأساس ، فإن حالة القطيعة المؤقتة بين الإخوة في فتح وحماس ، آن لها أن تتفكك وتنتهي لكي نسدل الستار نهائياً على هذه القطيعة معلنين التزامنا جميعاً ، وفي كل الظروف والمراحل عموماً ، وفي هذه المرحلة خصوصاً ، ان التناقض التناحري هو مع العدو المحتل ولا مكان له بيننا على الإطلاق ، وعلى هذا الأساس فإننا جميعاً فتحاويون وحمساويون وجبهاويون وجهاديون ومن كافة الأحزاب والفصائل والفعاليات، أبناء رسالة وقضية وأهداف وطنية واحدة، مهما

اشتدت وتفاقمت خلافاتنا السياسية أو غيرها، فلا بد من حلها في إطار التناقض أو التعارض السياسي الديمقراطي، مدركين أن هذه اللحظة ليست لحظة الحديث عن تطبيق الأيدلوجيات، رغم أنها تمثل الرؤية الإستراتيجية أو الأهداف الكبرى لكل فصيل أو حركة سياسية.

ووفقاً لهذه القواعد يمكن تحديد الموقف من أسلوب الحسم العسكري ورفضه من حيث المبدأ، وكذلك رفض كل الإجراءات والمراسيم التي تلته في غزة أو رام الله، انطلاقاً من أن الحل السياسي أو الصراع السياسي وليس الحسم أو العنف، وليس المخالفات القانونية أو الدستورية ، هو المخرج الوحيد أمام خطر تمزيق الوجود الجغرافي السياسي للمشروع الوطني ، وذلك عبر الاتفاق الشامل بين القطبين وكافة القوى السياسية على مبدأ التعددية واحترام الآلية الديمقراطية ونتائجها والالتزام بالقانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني بقيادة م.ت.ف وتحت مظلتها، والبحث عن سبل العمل المشترك الكفيل بإعادة تقييم تجربة م.ت.ف ومن ثم البدء بعملية الإصلاح والبناء الديمقراطي لبنيانها.

وعلى هذا الصعيد من المفيد قراءة تجربة الحركة الصهيونية والاستفادة من خبرتها، حيث أنها كانت وراء إقامة دولة إسرائيل وحملت مشروعها، ولكنه رغم الصراعات عليها في فترة قيام الدولة العبرية لم يتجرأ احد على المطالبة بالتخلي عنها او حلها او طرح حتى مجرد فكرة الخروج منها، بل انصب النقاش والجدل والصراع الداخلي حول مكان مركز القرار، وتقسيم المهام واستمر التمسك بها حتى عام 1954 حيث تم الاتفاق بين جميع أطراف وأحزاب الحركة الصهيونية ان تصبح دولة العدو الإسرائيلي مركز القرار منذ ذلك التاريخ دون إلغاء المنظمة الصهيونية التي واصلت دورها عبر "المؤتمر الصهيوني العالمي" .

وباستلهام تجربة أحزاب الحركة الصهيونية، فان منظمة التحرير الفلسطينية ليست ضرورية فقط لإقامة الدولة، بل هي ضرورية أيضاً حتى بعد قيامها، وخاصة أن أهدافها الوطنية ومهامها الكثيرة ستبقى قائمة وبحاجة إلى الأداة التي تعمل لتحقيقها ، ضمانا لوحدة شعبنا في الوطن والشتات ، ولتنظيم ورعاية أبناء شعبنا في الشتات ، ارتباطاً بحقهم الثابت في العودة ، الى جانب استمرار النضال لتوفير أسس ومقومات السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية ، التي يبدو ان الظروف والمتغيرات الراهنة لا تتيح في

المستقبل القريب تحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي يستوجب استمرارية م.ت.ف كأداة وحيدة معبرة عن وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة حقوقه وأهدافه، ووحدة قواه وحركاته السياسية .

- حول الموقف من الميثاق وامكانية التوافق على برنامج مشترك

إن الواقع الموضوعي الذي يجب أن تمثله بالفعل م.ت.ف، لا يحول دون طرح السؤال التالي:

هل بقيت م.ت.ف صالحة للتعامل معها ككيانية سياسية وطنية وكإطار وطني جامع ومعبر عن وحدة شعبنا بعد كل ما أصابها من تهميش وتبديد ، وبعد اختراق برنامجها الوطني والغاء ميثاقها والخلط بين مؤسسات إدارتها ومؤسسات إدارة السلطة ؟ قد يستسهل البعض الإجابة ويقول بسرعة نعم!! لكن خبرة التاريخ ومعطيات الواقع وتعقيداته لا تسمح البتة بمثل هذه الإجابة المتسرعة والسهلة، حيث ان هذه الخبرة تفيد بان م.ت.ف مثلت الكيانية والإطار الجامع الموحد قبل بلورة برنامجها الوطني وقبل تعديل ميثاقها القومي الأصلي وتبني الميثاق الوطني، وقد بقيت ككيانية واستمرت وجرى النضال لحمايتها والحفاظ عليها كممثل شرعي ووحيد لشعبنا رغم ضرب اليمين لبرنامجها الوطني وخروجه عنه واستبداله ببرامج أخرى كبرنامج أوسلو وما تلاه من اتفاقات وصولاً إلى خارطة الطريق والمبادرة العربية والدولة القابلة للحياة وفق المخطط الأمريكي الإسرائيلي الذي يمكن تطبيقه فيما يسمى باللقاء الدولي في خريف هذا العام 2007، وكذلك الأمر **هل ستبقى م.ت.ف إطاراً جامعاً وتوحيدياً لشعبنا، حتى اذا ما أصر الإخوة في حركتي حماس والجهاد بالبقاء خارج إطارها لحساب رؤيتهم او هويتهم المرتبطة بالإسلام السياسي الذي يمكن ان يكون جزءاً من مكونات التحرر الفلسطيني وليس خارجاً عليها أو نقيضاً لها .**

وفي هذا السياق نقول للإخوة في حماس والجهاد، أن م.ت.ف جاءت بوجودها وهياكلها ومؤسساتها، وبكل ما حملته من معاني التعبير عن المصالح والأهداف الوطنية لتضفي أبعاداً جديدة للصراع، وتكون هي ذاتها، كأداة وإطار وكميثاق وبرنامج وسياسات وكدور ووظيفة عنوانا وساحة وميدانا للاشتباك، ولا زالت حتى هذه اللحظة، – رغم كل

ما طرأ عليها من تغيير– هدفاً يسعى التحالف الأمريكي الإسرائيلي لضربه أو تكييفه في سياق هجومه الشامل لاستكمال تحقيق أهدافه في إخضاع الشعب الفلسطيني والأمة العربية وفرض الاستكانة الكاملة عليهما، ولا يعني ذلك إطلاقاً موافقة الجبهة الشعبية على ما جرى من تعديل أو إلغاء للميثاق، بل أننا بالقدر الذي نرى في ذلك الإجراء استجابة للضغوط الأمريكية – الإسرائيلية، نرى أنه أيضاً موقف عابر لا يمكن أن يلغي حقوق الشعب الفلسطيني، أو أن يوقف الصراع والنضال من اجل استعادة الأرض والحقوق، وهذا لا يعني التقليل من خطورة التعديل وأهدافه ونتائجه التي تضيف أو تراكم المزيد من التعقيدات، وتضع عقبات جديدة على طريق النضال، لكنه لا يوقفه ولا يلغيه، فاتفاقيات كامب ديفيد لم توقف الصراع العربي – الإسرائيلي ولم تضع حدا نهائيا له، وليس بإمكان أوسلو والإزاحات السياسية المترتبة عليه أن توقفه أو تضع حدا نهائيا له لأنها لا تلبي الحد الأدنى من مصالح وأهداف شعبنا، وبالتالي لن تقود إلى الأمن والاستقرار أو السلام، ولذا فإنها ومفاعيلها مؤقتة وعابرة، ولا رهان عليها ولا يمكن ولا يجوز التسليم بها، ولكن من المهم والضروري أن تُدرَك ، ويجري وعيها باعتبارها معطيات موضوعية دون قبولها كوضع قائم أو الاعتراف بشرعيتها أو النظر إليها كأمر طبيعي ونهائي، لان هذا يعني الخضوع والاستسلام والبحث للذات عن مكان في نظامها العام، بينما المطلوب تقديم حلول جديدة، مرهونة بموازين القوى السياسية الفلسطينية، ووحدتها في إطار م.ت.ف الذي لا يلغي أو يتجاوز خصوصية أي من هذه القوى طالما التزمنا جميعاً بالديمقراطية وآلياتها كأداة نستخدمها على طريق الأهداف الكبرى لشعبنا ، وعلى هذا ، فإن أي شكل من أشكال الاختلاف والتعارض بيننا يجب أن يظل محكوماً في كل الظروف للديمقراطية كأسلوب وحيد – تحت مظلة م.ت.ف– يكرس استثمار كل الإمكانيات المتاحة والطاقات المتوفرة لتحقيق الأهداف الوطنية والديمقراطية دون هدر أو استنزاف في معارك جانبية.

وفي هذا الإطار عالجنا في الجبهة موضوع م.ت.ف كجزء من صياغة رؤية سياسية متكاملة للتعامل مع المرحلة ككل، مؤكدين على ضرورة الانطلاق من الواقع ومعطياته الموضوعية مع الأخذ بعين الاعتبار ميزان القوى الذي يحكم الواقع الفلسطيني الداخلي والمختل لصالح قطبي الصراع في فتح وحماس، دون الخضوع له، بحيث تكون أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني هي المعيار والمرجعية وفق كل ما تم الاتفاق عليه من

مواثيق ومرجعيات، كما نبهنا الى ضرورة اخذ المسلمات او النـواظم الفلسـطينية بعـين الاعتبار عند الاجتهاد لصياغة رؤية سليمة وعملية وهي مسلمات تنطلق من أن:

1- شطب م.ت.ف وتدمير ما تمثله من مكانة معنوية ورمزية، وما تعنيه كإطـار معبر عن وحدة الشعب الفلسطيني هو هدف إسـرائيلي ، وكـان ولا يـزال مستمراً حتى اللحظة.

2- استمرار حالة التنابذ والقطيعة بين فتح وحماس هو تبديد لهذا المنجز الـوطني الاستراتيجي.

3- استمرار تعطيل نصوص اتفاق القاهرة 2005 أو التفكير بعقد المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيله الراهن وقبل البدء بالحوار ، لا يخدم أبداً تطوير التجربـة الديمقراطية الفلسطينية ، ولا يخدم أيضاً تحقيق مشاركة الجميع فـي إصـلاح وإعادة بناء م.ت.ف كإطار جامع ومرجعية وحيدة لشـعبنا وقـواه السياسـية بمختلف تلاوينها السياسية.

ووفق هذه المسلمات التي تمهد الطريق صوب بلـورة مفهـوم الوحـدة الوطنيـة وتطبيقاته الديمقراطية المتوازنة ، فإننا نخاطب الجميع بأن مقومـات نجـاح مسـيرتنا الوحدوية على هذا الطريق ترتهن بتحقيق مهمتين أساسيتين تفرضان نفسـيهما –مـن وجهة نظرنا- على جميع الإخوة في فصائل وأحزاب وحركات القوى الوطنية والإسلامية عموماً، وعلى قطبي الصراع فتح وحماس بدرجة أساسية، هما : إعـادة بنـاء م.ت.ف بصورة ديمقراطية وفق قواعد التمثيل النسبي، وإعادة بناء السلطة الفلسطينية بخطوات متوازية، بما يحقق الإجماع الوطني في الوطن والشتات، ويضمن وفق أسـس وآليـات محددة، إغلاق الباب في وجه مظاهر وشخوص الخلل والفسـاد الاقتصـادي والسياسـي والإداري سواء في السلطة أو المنظمة، بمثل ما يضمن توفير الظروف الملائمة لبرنـامج سياسي مشترك ولعملية إعادة بناء وإصلاح م.ت.ف ، وفق أسس جديدة تقوم على :

1. وجوب التمسك بالثوابت الوطنية والقومية في الصراع مع العدو الإسـرائيلي، والتمسك ببرنامج الإجماع الوطني كما أقرته م.ت.ف وبوثيقة الوفاق الوطني .
2. إعادة إحياء دور م.ت.ف في أوساط الشعب الفلسطيني في الداخل والخـارج، وتفعيل دورها في الأوساط العربية والدولية على قاعدة وحدة وطنية حقيقيـة

تجسر الفجوة بين مكونات الحركة السياسية الفلسطينية وفق رؤية إستراتيجية تعمل على استعادة الفكرة التوحيدية لشعبنا والتفافه حول المنظمة باعتبارها إطاراً سياسياً قائماً على المشاركة السياسية الديمقراطية لجميع القوى وليست حكراً لأي قوة سياسية.

3. تطبيق خطوات الإصلاح الديمقراطي وإعادة هيكلة مؤسسات منظمة التحرير، وفق قواعد سياسية جديدة قوامها إعادة الاعتبار للقانون وللقواعد الديمقراطية في الحياة السياسية والتنظيمية الداخلية، وتطبيق قيم الرقابة والمحاسبة والشفافية في إدارة مؤسساتها ودوائرها وأجهزتها وسفاراتها... الخ .

استنادا إلى ذلك فان خيارنا في الجبهة الشعبية يقوم على أساس أن المنظمة، وبالرغم من كل ما لحق بها، لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً ووطنياً إطاراً جمعياً، ومُعَبِّراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني، أي النظر إليها والتعامل معها بما يشبه الدولة لأي شعب، الأمر الذي يعني أن تلك الدولة، تبقى مُعَبِّرة عن معاني ومضامين وحدة الشعب وسيادته بمعزل عن طبيعة القوة السياسية التي تقودها، وبالتالي فهي ومضامينها ميدان لصراع القوى الطبقية والسياسية، دون أن يصل ذلك الصراع إلى أي شكل من أشكال التناقض التناحري أو المساس بمفهوم الدولة كوجود قانوني وإطار مؤسساتي عام.

ولان المنظمة لا زالت رغم كل ما أصابها ولحق بها تمثل المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، وتعبر عن وحدة قضيته وحقوقه ووحدة تمثيله الوطني، ولأنها – رغم عوامل التفكك والإحباط السائدة اليوم– لا زالت منغرسة في الوجدان الفلسطيني كحامل لاهداف وتطلعات معبرة عنها باستمرار التمسك والالتزام الشعبي الواسع بالبرنامج الوطني دفع شعبنا وقواه المختلفة، ونحن معهم، الكثير من التضحيات من أجل الوصول إلى ذلك، ولأنها تمتلك من الإمكانيات والبنى والمؤسسات والمكاتب والمنظمات والقواعد الشعبية ما يمكن أن يُفعِّل الكثير من طاقات شعبنا الوطنية الكامنة والقابلة للتفعيل بحكم استمرار الصراع نتيجة التنكر الامبريالي / الصهيوني لحقوق شعبنا الشرعية والتاريخية، ولان شعبنا لم يحقق استقلاله وسيادته بعد، فان **الحفاظ على المنظمة يعتبر ضرورة ومصلحة وطنية عليا تستدعي ايلائها الأهمية التي تستحق الارتقاء إلى ما تفرضه من مهام**

ومسؤوليات، وجعل هذه المسألة قضية وطنية عامة أو فكرة توحيدية مركزيـــة يجـــري التحشيد والتأطير على نطاق شعبي واسع من اجل الالتفاف حولها وتطويرها .

وبالتالي فإن نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار م.ت.ف ، تفترض من وجهة نظرنا، التمييـــز بـــين م.ت.ف باعتبارهـــا كيانـــا معنويا، وتعبيرا سياسيا عن الشخصية الفلسطينية، التي يجب أن ترتكز سياستنا لحمايتها كمنجز وطني، وبين كونها إطاراً جبهوياً نتصارع فيه وحوله ومن خارجـــه، وإذ ننطلـــق من ذلك في ظل الواقع البائس الذي نعيش دينامياته المختلفة، المرتبطـــة بحالـــة التراجـــع والانكفاء في هذه المرحلة، فإننا نرى أهمية التمييز أيضا بين المنظمة وبين مؤسساتها التي تظل موضوعاً للصراع والاختلاف السياسي الديمقراطي حولها، وحتى ننتقل إلى ممارسة خلاقة وفاعلة، فان المنطق يفترض التعامل مع المنظمة ومقدراتها كملك للشعب الفلسطيني لنا الحق فيها كما للآخرين، وعلينا العمل لإنقاذها من التبديـــد والمصـــادرة، لان **معركـــة الصراع على م.ت.ف ودورها وبرنامجها ومشروعها لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهـــي تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى منشداً لهدف الحفـــاظ عليهـــا كضرورة وطنية راهنا وفي المدى المنظور .**

وبناء على هذا الهدف ومتطلباته واستنادا للرؤية السياسية التـــي تحكمـــه كخيـــار وهدف، فان الموقف المطلوب تجاه المنظمة ومؤسساتها يجب أن يؤخذ كمضمون متكامل، بحيث تأتي ممارسته لتنسجم مع السياسة الشاملة وتحقيق أهدافها ، **ويمكننـــا تحديـــد هـــذا الموقف كبرنامج سياسي مشترك ومتطلباته العملية كرزمة واحدة كما يلي :**

1- التمسك بـــ م.ت.ف والحفاظ عليها ككيان وطني وكهوية وشخصـــية وطنيـــة وإطار جامع موحد للشعب الفلسطيني، وكبرنامج وميثاق وطني، والعمل على إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية بما يحافظ عليها كإطـــار وطنـــي وجبهوي ديمقراطي تحرري.

2- الدفاع عن البرنامج الوطني التحرري، برنامج العودة وتقرير المصير وإقامـــة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، وإعادة الاعتبار لـــه كبرنـــامج إجماع لعموم الحركة الوطنية في إطار م.ت.ف وكأســـاس للوحـــدة الوطنيـــة

والائتلاف الوطني من جهة ، وكأساس ومنطلق رئيسي لأي تحـــرك سياســـي وفق اسس ومضامين وثيقة الاستقلال من جهة ثانية .

3- التمسك بالمنظمة والحفاظ عليها كمرجعية وطنية عليا وكممثل شرعي ووحيـــد للشعب الفلسطيني حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض سياسة تهميش دورها وإلحاقها بالسلطة الفلسطينية والتأكيد على ضرورة الفصل بين هيئـــات ومؤسسات المنظمة والسلطة والحفاظ على استقلاليتها.

4- النضال من اجل إعادة دور المنظمـــة وهيئاتهـــا ومؤسســـاتها علـــى أســـس ديمقراطية، عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني في مختلف تجمعات شعبنا داخل الوطن وخارجه حيثما أمكن ذلك، وبما يضمن تمثيله لكل القـــوى الوطنيـــة والإســـلامية ومختلـــف الفعاليـــات والمؤسسات الشعبية ، عن طريق اعتماد مبدأ انتخاب مختلف الهيئـــات علـــى أساس التمثيل النسبي الكامل ، والحفاظ على تكوين م.ت.ف الجبهوي وعملها كمؤسسات، واختيار الرجل المناسب للمكان المناسب على أساس المصـــداقية والكفاءة دون تمييز ووفقا لأنظمة وآليات شفافة وديمقراطية .

5- تفعيل دور هيئات ومؤسسات ومكاتب ودوائر م.ت.ف، وبعثاتها الدبلوماســـية وبما يسمح بالاستثمار الأمثل للطاقات والإمكانات المتاحة، وتوفير الميزانيـــات اللازمة لذلك، وعلى أساس سياسات وبرامج عمل ومسؤوليات محددة تخضـــع للمساءلة والمحاسبة، بحيث يجري الانشداد لقيامها بواجباتها تجـــاه جمـــاهير شعبنا في الشتات وخاصة جماهير اللاجئين، ولإعادة الاعتبار لعلاقاتها القومية ومكانتها الدولية.

6- العمل من اجل إعادة بناء الاتحادات والمنظمات الشعبية بشكل موحد في داخل الوطن وخارجه على أساس ديمقراطي باعتبارها قواعـــد شـــعبية للمنظمـــة، والمحافظة على وحدتها وعلى استقلاليتها وديمقراطيتها والاهتمـــام بطابعهـــا المهني والنقابي ودفاعها عن مصالح الجمهور والفئات والقطاعات التي تمثل،

والنضال من اجل اعتماد وتكريس مبدأ التمثيل النسبي في تشكيل هيئاتها القيادية المنتخبة.

7- تحشيد القوى والفعاليات الوطنية المخلصة للبرنامج الوطني ومطلب الإصلاح الديمقراطي في إطار المنظمة ومحاربة نهج الاحتكار أو التفرد والاستئثار وسياسة الفساد والتسيب الإداري والمالي، وبهدف المساهمة في لجم أية انحرافات والدفع باتجاه إعادة بناء الاصطفاف الوطني على أسس سياسية وتنظيمية تعيد الاعتبار للبرنامج الوطني وفق أسس القيادة الجماعية الديمقراطية.

وبالنظر إلى ما طرأ على المنظمة من تغيرات وما لحق بها من عيوب وثغرات ونواقص، وكذلك تداخل مهام التحرر الوطني ومهام بناء المجتمع الديمقراطي، خاصة بعد قيام السلطة الفلسطينية، فإن مشروع الإصلاح الديمقراطي الجدي والشامل في بنى ومؤسسات م.ت.ف يكتسب أهمية خاصة واستثنائية على قاعدة أن المراكمة اللازمة على طريق إنجاز الحقوق المشروعة يقتضي حاملا تنظيما جبهوياً مؤسسيا لتجاوز الثغرات والعيوب السابقة.

لقد شكل هاجس الإصلاح الديمقراطي في كافة مؤسسات م.ت.ف مطلبا وطنيا تلتقي عليه كافة فصائل العمل الوطني سواء تلك المنضوية في إطار م.ت.ف أو القوى الإسلامية ، الأمر الذي يقتضي ضرورة البدء بخطوات الإصلاح ، خاصة في هذه المرحلة ، التي فرضت على شعبنا واقعا مفككا يقترب من حالة الانهيار ، غابت فيه الآفاق السياسية الواضحة لشعبنا، يجعل من المهمة الديمقراطية والبناء الديمقراطي عاملا أساسيا لإنجاز المهمة الوطنية التحررية لشعبنا .

- حول الشراكة السياسية في م.ت.ف وإعادة هيكلتها وتطويرها

إن الجبهة الشعبية ، وهي تؤكد على موقفها من مشروع الإصلاح الديمقراطي لمنظمة التحرير، تدرك الصعوبات والعراقيل التي عطلت تحقيق هذا المشروع ، بالرغم من قرارات دورتي المجلس المركزي الفلسطيني ، في شباط وتموز عام 2000 والتي توقف فيه أمام استحقاقات المرحلة التي يمر بها شعبنا وضرورة النهوض بأعباء المهام الوطنية الكبرى الملقاة على عاتق شعبنا وقيادته منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث أكد على ضرورة تفعيل وتطوير

مؤسسات ودوائر م.ت.ف ، وقرر في حينه تكليف اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني "تقديم دراسة لتشكيل المجلس الوطني القادم وفقا لمواد النظام الأساسي للمنظمة وقرارات المجلس الوطني" ، وقد قامت بالفعل بانجاز الدراسة المطلوبة وقدمتها إلى الرئيس الراحل عرفات في حينه ، لكنها لم تأخذ طريقها للاقرار حتى اللحظة ، وها نحن بعد مرور سبعة أعوام على تلك القرارات ، ما زلنا في الجبهة الشعبية متمسكين بتنفيذها ، معلنين رفضنا لأي عملية استخدام سياسي ضابط لها أو لأي تراجع عن محتوى ومضمون وثيقة الوفاق الوطني التي تشكل قاسما مشتركا بين الجميع، لان **ما نعيشه اليوم من أوضاع سلبية داخل مؤسسات وأجهزة م.ت.ف هو نتيجة تراكمات زمنية معقدة ساهم في تعميقها بشكل أو بآخر كافة الفرقاء كل حسب منطلقاته وحجمه ودوره، لكن شدة وعمق وجدية المخاطر التي يتعرض لها اليوم مشروعنا الوطني تتطلب من كافة القوى السياسية عموماً، وحركتي فتح وحماس خصوصاً، الحد الأقصى من الالتفاف المخلص حول مبادئ وأسس وثيقة الوفاق الوطني، والالتزام الكامل والصادق بعدم العودة إلى أي شكل من أشكال التناقض التناحري أو الصراع المسلح** الذي نؤكد رفضنا المطلق لممارسته، وإدانة كل من يلجأ إليه مهما كانت المبررات والذرائع، ما يعني التزامنا جميعاً بتطوير التجربة الديمقراطية وتطبيقاتها على كافة مؤسسات م.ت.ف والالتزام بنتائجها، وإدارة الصراع السياسي في إطارها وتحت مظلتها بصورة حضارية تمكننا من **أن نتحمل مسئوليتنا في حماية م.ت.ف واستمراريتها بثباتها على شكل وجوهر برنامج الإجماع الوطني ووثيقة الوفاق مما يحمي ويعزز الهوية الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة، كهوية أولية جامعة تسبق وتعلو على أي هوية أو أيدلوجية تعبر عن خصوصية هذه الحركة أو تلك في ظروف الصراع الراهن مع الاحتلال.**

وفي هذا الصدد فإننا ندعو إلى تطوير العلاقة بين كافة الحركات والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية التي أعلنت التزامها السياسي الوطني الواضح بوثيقتي القاهرة 2005 والوفاق الوطني 2006، **رغم ادراكنا جميعا بموقف الاخوة في حركتي الجهاد وحماس الرافض الاعتراف بـ م.ت.ف رغم الحوارات التي جرت مع حركة حماس طوال العشرين عاما الماضية ، لكننا اليوم نفترض أن صيغة الاجماع على وثيقة الوفاق الوطني توفر مدخلا جديا لمشاركة الجميع في اطار م.ت.ف واعادة احياء عناصر**

الوحدة الوطنية على أساس تعميق وتعميم موقف الإجماع الوطني في أوساط جماهيرنا الفلسطينية ، ومن ثم تحديد موعد زمني قريب لتطبيق آليات إعادة إصلاح وبناء م.ت.ف وانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني في الوطن والشتات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل أينما أمكن ذلك، وتعيين بقية الأعضاء حسب نتائج الانتخابات، التي يجب ان نعمل جميعاً على ضمان نزاهتها، بحيث تمثل انعكاساً للوجود الحقيقي على أرض الواقع لحجم وتأثير أي حركة أو فصيل أو فعاليات وطنية مستقلة، تلك هي الضمانة الوحيدة لحماية كياننا الفلسطيني الشرعي والوحيد من أداوت المرحلة الجديدة التي تسعى اليوم لإنهاء ذلك الكيان أو تحويله إلى هيئة لا حراك فيها أو استخدامها لأغراض تمرير المخطط الأمريكي الإسرائيلي كما عبر عنه بوش وأولمرت مؤخراً، وكما هو جوهر الدعوة إلى اللقاء الدولي في خريف 2007 الهادف الى تدمير م.ت.ف وتصفية مشروعنا الوطني كله.

ولذلك فان موقف الجبهة الشعبية بالنسبة لإصلاح وإعادة بناء م.ت.ف، ينطلق من التمسك بإعلان القاهرة الذي لخص وكثف التوافق الوطني الفلسطيني حول هذا العنوان الذي يتوقف على انجازه ممكنات النهوض الوطني الشامل لشعبنا ، وفي هذا السياق، فإننا نذكر الجميع بأننا لا نبدأ من الصفر، فقد سبق إعلان القاهرة صياغات من قبل اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني يمكن أن تسهم في اغناء وتطوير النقاش الجماعي في إطار اللجنة التي نطالب بضرورة الاتفاق على تشكيلها خلال أقرب فرصة ممكنة، للقيام بإعداد تفاصيل الخطة والآليات التنفيذية المطلوبة لاعادة بناء المنظمة واصلاحها ، **وفي هذا الجانب فاننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نرى ضرورة مراعاة الأسس والضوابط التالية كنواظم يجب أن يبنى عليها مشروعنا لإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي :**

1- حماية المشروع الوطني الفلسطيني وثوابته في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها قسراً عام 1948وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية وكاملة السيادة بعاصمتها القدس.

2- ضرورة الترابط بين عملية البناء لمؤسسات م.ت.ف والسلطة كضرورة لتحقيق وحدة شعبنا وقضيته ومصيره ونضاله في الداخل والشتات، بما يعيد

الإعتبار ل م. ت. ف ومكانتها كممثل شرعي ووحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، ومرجعية قيادية عليا للسلطة وللقرار الوطني الفلسطيني العام.

3- مشاركة كافة القوى الوطنية والإسلامية دون استثناء ضمن إطار م.ت.ف ومؤسساتها.

4- صيانة وترسيخ الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية تحترم التعددية وتكفل القيادة الجماعية وتداول السلطة.

5- التأكيد على دورية وانتظام انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني والهيئات المنبثقة عنه، وفق لوائح م.ت.ف أو وفق ما سيتم الاتفاق عليه من أنظمة ولوائح جديدة.

6- المجلس التشريعي جزء من المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وفق صيغ وآليات تحفظ للمجلس التشريعي دوره كما نص عليه القانون الأساسي .

7- تأسيسا على ما سبق فان عملية بناء مؤسسات السلطة عبر آلية الانتخابات التشريعية يجب أن تكون جزءا من عملية إعادة بناء وهيكلة م. ت. ف، بما يوفر أبعاد التكامل بين دورها كمرجعية عليا لشعبنا ودور السلطة الفلسطينية كذراع للمنظمة في الداخل ، إلى جانب وحدة وتكامل قانون الانتخاب العام للمنظمة مع القانون الخاص للمجلس التشريعي –وفق نظام التمثيل النسبي الكامل– وبما يلغي أي تناقض بين قرارات م. ت. ف وقرارات مؤسسات السلطة، وبالاستناد على هذه الأسس نقترح ما يلي :

أولاً: المجلس الوطني

* نرى ضرورة تقليص عضوية المجلس الوطني الذي نقترح أن يكون بحدود 350 عضوا موزعين على كافة تجمعات شعبنا في الوطن والشتات، وبحيث يسحب مبدأ التمثيل النسبي نفسه على تمثيل كل تجمع منها ، وكذلك الاخذ بنظر الاعتبار خصوصية الاهل في منطقة 48 بحيث يتم التأكيد على ان هذا المجلس يمثل كل الشعب الفلسطيني بما

في ذلك اهلنا هناك ، دون ان يعني ذلك التمثيل المباشر والفعلي لهم ، مع الحرص على دعوة مندوبين يمثلون الاتجاهات الوطنية السياسية والاجتماعية من اهلنا في 48 .

* آلية اختيار الأعضاء تحددها المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، الانتخاب أولا (وفق نظام التمثيل النسبي الكامل) أواللجوء الى التعيين في حال تعذر اجراء الانتخابات على أن تتم هذه العملية وفق النتائج أو النسب المئوية التي يحققها أي فصيل او حركة او حزب في الانتخابات.

ثانياً : اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي

إن انتخاب أعضاء المجلس الوطني يفتح الفرصة لإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي عن طريق انتخاب المجلس المركزي من قبل المجلس الوطني مباشرة، ويقوم المجلس المركزي بانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، الأمر الذي يتيح للمجلس المركزي في ظل تعذر انعقاد المجلس الوطني لأسباب طارئة أن يجدد عضوية اللجنة التنفيذية تبعاً للضرورات.

ثالثاً : الدوائر المحيطة باللجنة التنفيذية والمنظمات والاتحادات الشعبية

على الرغم من الوضع المهلهل والمشلول لمنظمة التحرير إلا إن ذلك لا يمنع من تفعيل هذا الجسم بشكل مواز لعملية إعادة البناء واقتراحنا الذي نقدمه يتضمن المسائل التالية:

1- إعادة تشكيل دوائر م ت ف كمقدمة لتقسيم العمل بين أعضاء اللجنة التنفيذية بما في ذلك المجلس العسكري على أن يضم كفاءات من الداخل والخارج .

2- إلزام الهيئة التنفيذية للاتحادات الشعبية بالتحضير لإجراء انتخاباتها في فترة زمنية يتفق عليها وإقرار مبدأ التمثيل النسبي كقاعدة عامه وأساس لإجرائها. وهذا القرار وارد في قرارات المجلس المركزي، كما هو وارد في قرارات مجالس هذه الاتحادات ويحتاج إلى قرار سياسي للشروع بالعملية.

3- إجراء فحص وتقييم لعمل الممثليات (السفارات) الفلسطينية ومكاتب المنظمة في الخارج ووقف عملية احتكارها وإدارتها من قبل تنظيم فتح واعتماد الكفاءة والتوزيع النسبي الديمقراطي لجميع القوى ، معيارا لاختيارهم.

4- الفصل المالي بين الدائرة المالية للمنظمة ووزارة المالية في السلطة وان يتم صرف المستحقات لموظفي المنظمة ومؤسساتها من خلال الصندوق القومي الفلسطيني. ويمكن أن تحول وزارة المالية الموازنة المطلوبة أو جزءا منها حسب واقع الحال المالي للمنظمة دون إلحاق موظفي المنظمة بهذه الوزارة ، إلى أن يتحقق الاستقلال المالي للمنظمة ودوائرها وفقا لخطة وآليات عمل تحقق ذلك ، وفي هذا الجانب تؤكد الجبهة الشعبية على اعادة تشكيل وتفعيل دور الصندوق القومي ارتباطا بنتائج العملية الديمقراطية الخاصة بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني .

5- متابعة تفعيل مؤسسات المنظمة في الخارج وتفعيل دور شعبنا في النضال الوطني وفق خطة منهجية يجري إقراراها والمصادقة عليها في اللجنة التنفيذية.

إن الحديث عن الشراكة وفق آليات ديمقراطية في اطار م.ت.ف ، يتطلب من الاخوة في حركتي حماس والجهاد تحديد موقفهم الصريح والمباشر الذي يؤكد على التزامهم بالمنظمة ككيانية وطنية جامعة وممثل شرعي ووحيد لشعبنا في كافة اماكن تواجده ، وكاطار جبهوي ديمقراطي ائتلافي على اساس برنامج الاجماع الوطني ووثيقة الوفاق .

كذلك لابد من الاشارة إلى ان استمرار المنهجية القائمة على احتكار م.ت.ف وتهميشها شكل أحد عوامل التفكك السياسي الفلسطيني التي راكمت لتفاقم الصراعات اللاحقة، فبعد مضي أكثر من سنتين على إعلان القاهرة لا زالت م.ت.ف تراوح في دائرة الاستخدام الأحادي، دون التحرك بخطوة عملية واحدة للأمام على طريق اصلاحها واعادة بنائها كاطار توحيدي جامع ومرجعية سياسية دستورية أولى، اذ ان غياب هذه الوظيفة او الدور شكل سبباً لتفاقم التناقضات الداخلية وتجاوزها للخطوط الحمر والمحرمات الفلسطينية مفسحاً لمزيد من التدخل الأمريكي الاسرائيلي في الشأن الداخلي الفلسطيني

الهادف إلى تعميق الانقسام وحالة الصراع الداخلي الفلسطيني عبر توسيع الفجوة بين الإخوة في حركتي فتح وحماس، هذا المشهد يطرح اكثر من علامة سؤال حول مدى توفر الإرادة والانشداد للمصالح الوطنية لدى قيادة م.ت.ف الراهنة لتحدي هذا الموقف وطغيان التناقض الراهن حول م.ت.ف واقتسام السلطة والملف الأمني ، وهو موقف لا يعفي أحد من المماطلة او التهرب من استحقاق الحوار والاتفاق وصولاً الى معالم الطريق الصحيح الذي يضمن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات السياسية المفصلية بعيداً عن التفرد او حالة الانفصام او التعصب الفئوي سواء بالنسبة للمنظمة او السلطة وطبيعة العلاقة بينهما.

وهنا يتقدم موضوع ترتيب البيت الفلسطيني إن كمبدأ، أو في ضوء المقتضيات العملية كأحد أبرز الأولويات في هذه المرحلة.

العلاقة بين م.ت.ف والسلطة

إن طرح العناوين الأساسية للإصلاح الديمقراطي الشامل في بنى و مؤسسات م.ت.ف ، يقتضي الوقوف بجرأة وبنظرة نقدية أمام واقع النظام السياسي الناشئ (السلطة) ، والنظام السياسي الأم (م.ت.ف) الذي يتسم بطغيان السلطة الاعتباطية والاستزلام وتسلط السلطة التنفيذية ، وضعف وبهتان دور السلطة التشريعية ، وغياب القضاء المستقل وسيادة القانون، وسيادة المحسوبية والتسلط وهدر المال العام والفساد والفوضى والفلتان الأمني وصولا إلى الصراع الدموي المسلح بين فتح وحماس الذي بلغ ذروته في منتصف حزيران 2007، ومن ثم استفراد حركة حماس وحصار شعبنا في قطاع غزة، واستفراد حركة فتح في الضفة، وما أدى إليه ذلك من مؤشرات الانقسام السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي ، التي عززت إضعاف ثقة جماهيرنا بكل من قطبي الصراع من ناحية وبالسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية ثانية ، وبالتالي فإن العلاقة بين م.ت.ف والسلطة هي من وجهة نظرنا علاقة عضوية وجدلية في آن واحد، انطلاقا من قناعتنا بأن إعادة بناء وإصلاح م.ت.ف من جهة وإعادة بناء وإصلاح السلطة الفلسطينية من جهة ثانية هما مهمتان اساسيتان تفرضان نفسيهما على جميع القوى ، رغم اختلاف طبيعة ودور كل منهما، إلا أن العلاقة بينهما تقوم على الدور المركزي –للمنظمة– المسئول عن السلطة في حاضرها ومستقبلها باعتبار م.ت.ف هي المرجعية السياسية

والدستورية والقانونية المُحددِّة لحركة ومسار السلطة الفلسطينية ، وباعتبار السلطة هي ذراع م.ت.ف في الوطن بالنسبة لإدارة شئون المجتمع الفلسطيني .

إن السلطة الفلسطينية التي تعيش حالة من الانهيار ، فيما رأسها القيادي يحاول استثمار المنظمة وأوراق القوة في الساحة الفلسطينية لمصلحة رؤيته التفاوضية ، وحتى الآن لم يحسم خياراته ولم يراجع سياساته ولم يغادر الأوهام والمراهنات لترسيخ خيار جديد يعيد الاعتبار لوحدة الشعب وقواه من أجل استمرار النضال لتحقيق الأهداف الثابتة للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وعاصمتها القدس، وحق تقرير المصير، وحماية حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، وفي ضوء ذلك فان رؤيتنا في الجبهة بالنسبة للعلاقة بين السلطة والمنظمة تنطلق – كما أشرنا من قبل– من أن المنظمة هي المرجعية السياسية والوطنية العليا للسلطة الفلسطينية، فمؤسسات السلطة يجب تمثيلها في مؤسسات المنظمة، وتخطئة كل السلوك السابق أو اللاحق بإحلال السلطة ومؤسساتها محل م.ت.ف، وأن نحرص جميعاً على أن لا تتحول السلطة الفلسطينية إلى مصدر للفرقة أو الصراعات أو الانقسام، وذلك بتكريس الأسس السياسية والقانونية الهادفة إلى الارتقاء بالسلطة وتطويرها – بصورة جماعية وديمقراطية– لكي تأخذ دورها في عملية التحرر الوطني والديمقراطي، آخذين بعين الاعتبار العديد من العوامل المعوقة أو المعرقلة للأهداف التي نتوخاها للسلطة، بسبب عدد من المظاهر أو السمات نذكر منها:

1- أنها سلطة قاصرة وشبه عاجزة، بفعل محددات وشروط "إعلان المبادئ في أوسلو" التي تفرض عليها شكلها أو عنوانها القانوني كسلطة حكم إداري ذاتي محدود، وفاقم من قصورها وعجزها سوء الادارة والفساد واخيرا الانقسام الذي انتجه حسم حماس العسكري للصراع واستيلائها على السلطة في القطاع ، فأصبحت لكل ذلك مفتقرة لأهم مقومات السيادة على أرضها وسماءها وسكانها وحدودها ومياهها ومعابرها وتجارتها وحركة مواطنيها.

2- من وجهة النظر الإسرائيلية وفق نصوص أوسلو وكذلك الأمر حسب اتفاق "واي ريفر" و"ميتشل" و"تينت" ، فان السلطة الفلسطينية يجب أن تتحمل مسئوليتها تجاه "وظيفتها المركزية" في وقف كل أشكال العنف أو المقاومة من كافة الفصائل، الأمر الذي دفع الجبهة الشعبية وبعض فصائل المقاومة إلى

رفض وإدانة الوظيفة الأمنية للسلطة كما وردت في تلك الاتفاقات، وكما تلمسه حالة التضخم المفرط لأجهزتها الأمنية في إطار هذه الوظيفة، ما أدى إليه ذلك التضخم من تزايد سيطرة تلك الأجهزة وازدياد دورها في اتخاذ القرار على كل الصعد بما في ذلك المشاركة في رسم سياسات السلطة، وما نتج عن تلك الممارسات من اتساع وتكريس لمظاهر الخلل والفساد الذي بات عنواناً أساسياً من عناوينها أو محدداتها.

3- تغييب دور م.ت.ف كمرجعية سياسية ودستورية وقانونية للسلطة الفلسطينية باعتبارها دائرة من دوائر المنظمة، وكان لهذا التغييب آثاره السلبية الكبيرة التي أدت إلى طغيان دور السلطة عموماً ودور مظاهر وشخوص الخلل والفساد خصوصاً.

4- الأداء السيئ في إدارات السلطة ومؤسساتها الذي أسهم في تغييب التطبيق الفعال لمبدأ سيادة القانون، واسشراء الفساد المالي والإداري لبعض الأجهزة وشخوصها الذي استنفر معارضة شعبية عفوية واسعة ضد تلك الممارسات دون أن تستطيع حلها، إلى أن وصل الأمر إلى حالة الفلتان الأمني والاقتتال الداخلي وما قاد اليه من نتائج .

إن إيرادنا لهذه السمات التي تكرست بصورة تراكمية في مكونات السلطة عموماً، وهيئاتها القيادية خصوصاً، لا يعني على الإطلاق، أن الجبهة الشعبية لا ترى الواقع القائم بالنسبة للسلطة الفلسطينية ودورها الذي يمكن في رأينا أن يتحول –اذا ما توافرت الشروط المطلوبة– باتجاه خدمة أهداف المشروع الوطني الديمقراطي في التحرر الكامل والدولة وحق العودة، فهي – موضوعياً وواقعياً– السلطة الوحيدة الموجودة لكن هذا لا يعني من وجهة نظرنا أن نتعاطى معها كإطار ثابت مرهون بكل حركته أو متغيراته لشروط أوسلو أو غيره من الاتفاقات ، بل على العكس من ذلك، إننا في الجبهة الشعبية ، نرى أن السلطة يمكن أن تتطور ويتعدل دورها ومكانتها في النضال الوطني الفلسطيني ، في ضوء الكثير من الحقائق المرتبطة بنضال وصمود وتضحيات ومستقبل شعبنا، وبناء على ذلك فان المطلوب اليوم ، العمل على تصحيح أوضاع السلطة وإعادة بناء مؤسساتها وفق قواعد ومتطلبات الصمود والكفاءة

والمصداقية والمهنية العالية بعيداً عن قواعد أهل الثقة والمحاسيب، بما يتضمن قيامها بوظائفها الوطنية والديمقراطية التي تمليها علينا طبيعة أوضاعنا الصعبة والمعقدة في هذه المرحلة، التي تفرض علينا وعلى جميع أطراف العمل الوطني الفلسطيني، أن نعمل على استعادة عملية الحوار الوطني الشامل الذي يؤسس ويضمن عناصر الاتفاق التي يتوجب أن يكون من بينها –إضافة إلى التمسك بالأهداف الوطنية– تحديد أهم المداخل المطلوبة لإصلاح وتطوير السلطة وتصحيح تركيبها السياسي ودورها ووظيفتها وأداءها، وأولها العودة إلى التمسك بقواعد التجربة الديمقراطية الفلسطينية وتطويرها، والاحتكام إلى نتائجها ارتباطاً بالالتزام الواضح والصريح بنصوص القانون الأساسي من جهة وبـ م.ت.ف كمرجعية أولى وأساسية من جهة ثانية .

المداخلات على الورقة الثالثة

➢ د. أسعد أبو شرخ

أنا سعيد جداً أن أحضر هذه الورشة وأتمنى أن تكثروا من هكذا ورشات وأشكر مركز التخطيط، عندي سؤال بسيط، الورقة متميزة، حقيقية تمثل رأي الشارع الفلسطيني، أود أن أسأل الأستاذ غازي الصوراني والجبهة الشعبية كيف يمكن لهذه الورقة الممتازة والرائعة والتي تمثلنا، أنا أشعر بصراحة بأنها تمثلني في كل كلمة قيلت بشجاعتها واتزانها. كيف يمكن أن تخلق جواً عاماً لتطبيق مثل هذه الأفكار على أرض الواقع؟

➢ د. حسين أبو شنب

بسم الله الرحمن الرحيم، تحية لكم جميعاً كل باسمه ولقبه، أنا تصفحت ورقة الأخوة في الجبهة الشعبية وأؤكد كما أكدنا دائماً على الأخوة في الجبهة الشعبية، اعتدنا دائماً أن يقدموا ورقة متماسكة ومصاغة صياغة أدبية وعلمية وسياسية لكنها في صياغتها لا تخلو من بعض المحاولات الالتفافية التي تضع الأخوة في الجبهة الشعبية دائماً في موقف واضح محدد، سألفت النظر الى ذلك من خلال ما اطلعت عليه محدداً في الصفحات والوثائق القليلة.

صفحة 4: بند يقول منظمة التحرير إطار برنامج سياسي وصياغة تنظيمية جامعة في آخر الصفحة يقود ما يلي: "إننا نملك القدرة على إجراء الحوار المطلوب بقرار فلسطيني ينطلق من الصالح والأهداف الوطنية لشعبنا، ما يعني بصراحة شديدة أن يتجاوز هذا التوجه كافة الشروط المطلقة أو التعجيزية من الأخوة في الرئاسة أو حركة فتح، أفهم من ذلك أن الأخوة في الجبهة الشعبية يرفضون الشروط التي يصدرها الأخوة في الرئاسة أعني بها الأخ أبو مازن، أنت ترفض أن تساوي بين الهيمنة أو السلوك أو الممارسة على الأرض. أنت تربط أو تساوي بين الأمرين، بين ما يصدر عن الرئيس وبين ما تمارسه القوى الأخرى أعني بذلك حركة حماس.

صفحة 5: إدانة الحسم العسكري، وفقاً لهذه القواعد يمكن تحديد الموقف من أسلوب الحسم العسكري ورفضه من حيث المبدأ، وكذلك رفض كل الاجراءات والمراسيم فأنت تؤكد ما سبق ذلك ترفض كل المراسيم.

إذاً ما صدر من الرئيس كله مخالف للقانون في رأيكم وفي اعتقادي فإن ذلك يحتاج من الأخوة في الجبهة إعادة القراءة من جديد مرة ثانية. ما سمعته من قيادات الجبهة مخالف لما ورد في هذه الورقة فيكون الوارد في الورقة شيء والمواقف المعلنة شيء آخر.

نقطة أخرى: هل يعني ما يجري حالياً انتهاء فصائل منظمة التحرير وإننا نبحث من جديد عن برنامج سياسي مشترك كما هو في إعلان الورشة؟ وهذا ما يتردد في كل اللقاءات والخطابات والسياسيات التصريحات، نحن نحتاج الى برنامج وطني مشترك، ألا يعني ذلك أن منظمة التحرير لم تعد برنامجاً صالحاً؟ سؤال لابد أن نجيب عليه نحن في جميع الفصائل تقول في صفحة 6 أن إسرائيل هي مركز القرار ألا يمكن أن تكون منظمة التحرير كذلك هي مركز القرار؟

بالنسبة للمجلس الوطني: هذا رأيي الشخصي ولكم رأيكم، أنا أقول في كل لقاءات للفصائل لابد من تقليص العضوية في المجلس الوطني الى 350 وذلك بعد تشكيل لجان، من الذي يشكل هذه اللجان؟ هل ما زالت الفصائل تعتقد أنها هي الشعب الفلسطيني أنا في قناعتي لا، فالفصائل لا تمثل سوى 10% فقط من الشعب الفلسطيني.

وليس كما قال الأخ أبو زهري أمس بأن حماس نصف الشعب الفلسطيني، وفتح تقول أنها نصف الشعب الفلسطيني وباقي الفصائل والمستقلين ليس لهم تواجد، انا مازلت أقول أن الفصائل لا تمثل أكثر من 10% بنسبة للاحصاءات الرسمية، إذاً هناك فئة مهمشة هي التي تشكل المجلس الوطني، ولذلك رأيي الشخصي أن المجلس الوطني ينعقد بما له وكما قال الأخ يحيى رباح أمس في ورقته أن المجلس الوطني يشكل لجاناً متعددة من بينها لجنة إعادة انتخاب المجلس الوطني.

➢ أ. محمد حجازي

على قاعدة احترام الجبهة الشعبية ودورها، عندي أربع إشارات بصيغة سؤال، الاشارة الأولى كنت واضعها آخر بند وقدمتها تعليقاً على ما تحدث فيه زميلي الذي سبقني، موضوع برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، أنا أعتقد أن كل الكوارث التي حدثت في الساحة الفلسطينية منذ أوسلو الى الآن تستدعي منا جميعاً أن نعيد النظر في هذا البرنامج، لأن القوى الاجتماعية والسياسية التي عملت هذا البرنامج فشلت في تحقيقه. آن الأوان أن لا نتعامل مع برنامج منظمة التحرير الفلسطينية كنص مقدس يجب أن ننظر له نظرة موضوعية.

آن الأوان للحديث عن الميثاق الوطني الفلسطيني بصورة جديدة وبصورة واضحة تساهم في إيجاد دولة فلسطينية.

الموضوع الثاني أعتقد هو الأساس في ملاحظات مجموعة كبيرة من المثقفين الفلسطينية والسياسية والإعلاميين حول صورة الجبهة الشعبية. أنا أعتقد أن الجبهة الشعبية ما زال تحكمها أصولية سياسية تحاكي الأصولية الدينية التي تعيش بين ظهرانينا. هذه مشكلة الجبهة الشعبية وهذا الموضوع يأخذنا للنقطة الثانية وهي ما السبب الذي يدفعنا للحنين، الآن للجبهة الشعبية الآن هذا التنظيم غير قادر على أن يعمل اتجاه وسطي في الساحة الفلسطينية، غير قادر أن يوجد الإطار مع فصائل العمل الوطني اليسارية في الساحة الفلسطينية ما السبب؟ هل هناك في إمكانية أن أقوم بتشكيل إطار يتعايش فيه الاختلاف السياسي وتتحد فيه القضايا الفكرية المرتبطة بحياة المواطن والحرية والتنمية. وحرية المرأة إلخ.. متفقون بالقضايا هذه لكن مختلفون بالسياسية، نعمل إطار يستوعب الخلاف السياسي ويتفق حول القضايا التي تهم المواطن الفلسطيني.

آن الأوان للفصائل الأخرى للتحرك على هذا الصعيد. المجتمع الفلسطيني ينهار في قضايا في مجتمعنا الفلسطيني لا احد كان يتوقع أن تصل فينا حالة الانهيار الى المستوى الذي نحن عليه. عائلات تحاصر في خانيونس والنصيرات وباقي المناطق. أول مرة أسمع عائلة تحاصر ويقطع عنها الكهرباء والماء وتعاقب عقاب جماعي من قوى فلسطينية.

أنا أعتب على الفصائل الفلسطينية اليسارية التي ما زال دورها دون المطلوب بالدفاع عن المواطن الفلسطيني من الانتهاكات التي تمارس ضده.

➢ الأستاذ حازم أبو شنب

بسم الله الرحمن الرحيم أخشى أننا قد أضعنا كثيراً من الوقت، الحقيقية من بداية الجلسة كان بالإمكان اختصار هذه الورقة بست عشرة صفحة في صفحة واحدة لأن معظمها جاء كبيان جماهيري تجاوزناه.

الجزء الثاني ما ورد في الورقة المقدمة من الأخوة في جبهة الشعبية يثبت المبدأ الذي نقوله منذ فترة بأن هناك زلزالا قد ضرب الأيدولوجية بكافة التنظيمات الفلسطينية وتجاوزها ليصل أيضاً لدولة الاحتلال الاسرائيلي وأيضاً المنطقة.

ما سمعناه اليوم فيه لخبطة شديدة بالعامية أنا شخصياً استعصى عليَّ فهم ما ورد في هذه النصوص التي تحتوي على مصطلحات ضربت بعضها بعضاً وكل مصطلح له دلالة وفلسفة يحملها وأنا ضعت جداً وأنا أتابع ما هو موجود.

الآن في قطب واحد يسيطر على كل شيء في العالم ولدينا قوة عسكرية انقلبت على الواقع في قطاع غزة. وفرضت الأمر الواقع. في خطاب الجبهة الشعبية الذي نسمعه على شاشات التلفزيون وعبر وسائل الإعلام وما نسمعه اليوم فيه تضارب شديد. أرجو أن تيسروا الأمور علينا، هل لغة الرفيق ملوح الذي نحترمه ونقدره هي اللغة التي تتبناها الجبهة أم هي اللغة التي تخرج علينا بين حين وآخر في غزة؟ مثل الدكتور رباح مهنا الدكتور جميل في أحد المؤتمرات كان موفقاً جداً وفي الباقي عاد الى نفس الحالة الضبابية التي ليس فيها موقف ثابت.

الجزء الثالث أو المصطلح الثاني الحسم العسكري استخدام الحسم العسكري يا إخوان علينا أن نكون واضحين مع بعضنا بعضاً، نحن لم نأت كي نوجه الشتائم لبعضنا البعض بل لنقول الحقيقة، واتفقنا على ذلك في الجلسة الماضية نحاول أن نوجد شيء وليس فقط أن نخضخض بعض في انقلاب وفي

خطأ نحتاج الى تصحيح ونحتاج الى أن نسترشد الى أين نذهب من واقع هذه المصطلحات بل هنالك حالة من الضبابية وانعدام الرؤية عند اليسار الفلسطيني وعند الجبهة الشعبية وعند معظم الفصائل، أيضاً بالذهاب نحو موقف مع حركة حماس ليس لأن حماس صح أو خطأ لالا لأن هنالك فروضات إقليمية جغرافية تفرض لاتخاذ مواقف لا يفهم احد دوافعها.

أخيراً مطلوب من الاخوان في الجبهة أن يستفيدوا كما نستفيد نحن. نحن معترفون أن هناك اخطاءاً ونحن وقعنا في اخطاء ومن سبقنا وقع في اخطاء ونحن نحتاج الى ان نستفيد من هذا المقلب، هذا الانقلاب من هذه الضربة، يجب أن نعيد بلورة أنفسنا بشكل جيد ونعرف الى أي نذهب وشكرا.

➢ الأستاذ محي الدين أبو دقة

بسم الله الرحمن الرحيم أود التأكيد على بعض النقاط مع اعتماد الوثيقة كما هي في ورشة العمل، وأؤكد على أن ما حدث هو عدم العمل بوثيقة الالتزام الوطني كما توافق عليها من كافة الأطراف وكافة الفصائل، كما أؤكد على فصل منظمة التحرير الفلسطينية، عن السلطة الوطنية و أقول سلطة الحكم الذاتي المحدود وليس السلطة الوطنية كما تم في اتفاق أوسلو. والتأكيد على أن لا يكون رئيس السلطة رئيس المنظمة والتأكيد على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية بعد تفعيلها مراقبة للسلطة. منظمة التحرير الفلسطينية هي الحاضنة للفصائل وميثاقها، التأكيد على اعادة صياغة سياسات منظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها، نحن نؤكد على أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية هي القيادة أو المتنفذة بالقرارات حسب رؤية المتنفذين فيها ولا تحسب حساب لأحد من الفصائل وشكرا.

➢ الأستاذ رائف دياب

أنا عندي مداخلة سريعة حول الميثاق، يعني الميثاق عبر في مراحله الأولى عن مرحله نضالية مرحله قومية في ظل وجود قائد عربي اسمه جمال عبد الناصر، وفي ظل نفوذ عربي ونفوذ دولي اعطى دعماً كبيرا لقضيتنا

الفلسطينية، وانشاء منظمة التحرير. بالنسبة للميثاق في المرحلة الأولى أعتبرها محطة هامة، وهي مرحلة 74عندما طرح برنامج المرحلة اعتبره الخطوة الاولى للعملية السلمية التي نحققها أو نتعامل معها اليوم ببنودها العشرة، وهي خطوة عقلانية أعتبرها الانطلاق الى مراحل أخرى حسب موازين القوى، ثم الإنتكاسة في 82، انتكاسة الثورة الفلسطينية وانسحابها من لبنان ثم اعلان وثيقة الإستقلال، هي الوثيقة النضالية الثانية التي عبرت أيضا عن مرحلة نضالية وأعطت زخما لتطور كبير، إلى إعلان دولة فلسطينية وتقدما في العملية السلمية وهذا أيضا أخذ في ظل موازين قوة ومتغيرات جديدة في الساحة الدولية. وللأسف أنا أرى هذه الوثيقة لم ترى لم تاخذ في عين الإعتبار هذه المتغيرات الدولية التي أعطت أوأدت الى هذه المتغيرات في العملية السلمية. ثم جاء بعد ذلك تغييرات جذرية في الميثاق. وأشير هنا أيضا إن كل التغييرات التي تمت في الميثاق الوطني تمت بإجماع فلسطيني الا ما ندر من بعض التعارض في بعض المواد، ومن اعتبر نفسه معارضا خرج من منظمة التحرير، واعتبر نفسه خارج منظمة التحرير. والى الآن هو خارج منظمة التحرير، فلذلك الميثاق ليس مقدسا بالنسبة لنا ويتعامل مع واقع جديد يتعامل مع رؤية جديدة.

نقطة أخيرة أنا التمست من تدخل الرفيق غازي الصوراني المساواة بين من انقلب على السلطة في قطاع غزة وبين السلطة الشرعية الموجودة في رام الله هذه مغالطة كبيرة أتمنى أن أكون مخطأ في هذا الفهم وشكرا.

- **الاستاذ سعد بسيسو:**

على ضوء الاحداث التي تمت أخيرا وما تسموه الحسم أو الإنقلاب اتمنى من الفصائل ان تنظر لشبابها وتبرر المواقف السياسية التي تتخذ في هذه المناسبة أو تلك، ولكن جماهير شعبنا تائهة وضائعة الآن أمام موقفين سياسيين لا ثالث لهما، الموقف السياسي الذي تتبناه حماس ولست في معرض الحديث عن أبعاده وارتباطاته. والموقف الآخر الذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، بمعنى أننا الآن أمام خطي سكة حديد متوازيين لا يلتقيان، اذا لا بد أن يكون من محول يجمع هذين الخطين، هل هذان الخطان يلتقيان بمواقف الفصائل التي تنتمي

الى منظمة التحرير وتقول أنها الممثل الشرعي والوحيد؟ إن على الإخوة في حماس التراجع عن الإنقلاب وعن قصة الحسم العسكري وهو الى أين؟ أريد أن يعطيني احد رؤية واضحة أم أننا ذاهبون الى المجهول هذا هو سؤال الشارع هذا هو سؤال الإنسان الفلسطيني هذا هو سؤال الطوابير التي تقف وترسل بطاقات ورسائل لأهلهم وللمؤسسات الدولية بهدف الهجرة، يا إخوتنا في منظمة التحرير والفصائل هل تريدون أن نمسك زمام وطن بدون جماهير ونؤكد مقولة غوالدا مئير أرض بلا شعب.

➢ تعقيب الأستاذ غازي الصوراني

شكرا لكل الاخوة الذين قدموا مداخلات على الورقة، أنا بأفترض أن هناك قدراً عالياً من الموضوعية في تناول ملاحظات أوفي عرض الملاحظات الخاصة بالورقة، لكن من المفيد والمهم انه لما نتوقف أمام الصراع بين فتح وحماس من حيث المبدأ نعم قد يكون هذا شكلاً من أشكال الصراع، لكن في المضمون ليس هناك صراع من أجل فلسطين في هذه المرحلة، هناك صراع على المصالح والصلاحيات والسلطة والتفرد ببعض القضايا التفصيلية الخاصة بهذه الحركة أو تلك، خاصة وأن الجميع من الإخوة والأصدقاء الحضور كل واحد فيهم يدرك طبيعة التقاطع بمساحة عالية بين البرنامج السياسي لحركة فتح والبرنامج السياسي لحركة حماس، وهذا قلناه للأخوة في حماس ونقوله الآن ونكرره الآن مرة ثانية. هناك تقاطع كبير في البرنامج السياسي، حماس تقول الهدنة، هناك يقولون الإعتراف بإسرائيل حماس تقول دولة فلسطينية على أراضي 67 مع تعديل للحدود، لا فرق مع فتح. حماس تقول حل عادل لمشكلة اللاجئين هناك نفس القضية المهم أن حماس تراجعت كليا عن منطلقاتها الاولى وبدأت بالتعاطي مع الواقع كما هو.

المسألة الأخرى أن هناك قنوات لكل من الفريقين المتصارعين وأصر على ان الصراع بين الطرفين صراع هناك فعلا قنوات ومعظمكم أو جميعكم يدرك بان هناك قنوات لفتح بمثل ما هناك قنوات لحماس وقد لا يكون هناك اختلاف جغرافي أو سياسي في القنوات بالرغم من مشاكل العلاقة أو زمن العلاقة

مع هذه القناة أو تلك، رغم عدم اختلاف الموعد الرئيس. وهذا أيضا واضح للجميع. ولذلك أقول ونقول في الجبهة بأن هذا الصراع هو صراع على القضايا السياسية والمصلحيه من أجل اقتسام السلطة الذي فشل فيه كلاهما في اقتسامها بعد بيان مكة الذي كان هشاً أكثر من اللازم، والذي كان هدنة لا أكثر ولا أقل. نحن كمثقفين يفترض ونحن في محفل ثقافي سياسي علماني أن نفكك المفاهيم عبر هذا التحليل أو عبر استعراض وجهات نظرنا كلنا، هناك بالفعل هذا التصور الموضوعي الذي يفرض علينا الإقرار في كل المقدمات التي سبقت الحسم العسكري لسنوات وأموال الفساد السياسي و الاقتصادي التي شكلت وعاء وسببا رئيسيا لكثير مما جرى، دون أن يعني ذلك موقفنا في الجبهة من عدم إدانتنا لهذا الحسم العسكري الذي مهما بلغ فيه حسن النوايا وليس هناك من حسن النوايا على الإطلاق فانها قد دمرت بهذا الحسم التجربة الديمقراطية الفلسطينية تدميرا هائلا أكبر بما لا يقاس من أي حركة أخرى، هذا أيضا علينا إقراره.

المسألة الأخرى الناجمة الخطيرة عن هذا الحسم اننا أمام حالة من الفصل علاوة على الجغرافي يهددنا جميعا فصل سياسي ومجتمعي، لدرجة انه قد نتعرض إلى ولادة مجتمع في غزة مغاير للمجتمع في الضفة وثقافة في غزة مغايرة ترتبط بثقافة الهيمنة. معنى ذلك أن هناك امتدادا لها في الضفة الغربية قد لا يكون أوانه اليوم ولكنه لم يغلق عليه الطريق. نحن في الجبهة الشعبية لا نزايد على احد وليس من حقنا حتى لما كنا في عز قوتنا، وكنا نحكم عواصم في الوطن العربي ومدن وبلدان لأنظمة رجعية في الوطن العربي لم نكن نزايد على أحد، بالعكس نحن الآن أكثر ديمقراطية من أي وقت ولم نتنازل ولسنا أصوليين، ويا ليت نكون أصوليين ، يعني نكون ماركسيين يا ريت مكسب كبير، لكن أصوليين حتى بالماركسية اطمئن يا أخي سنظل ماركسيين وسنظل رافعي لواء الماركسية بصورة واعية لان ذلك وفق وجهة نظرنا هو طريق المستقبل ليس للشعب الفلسطيني انما لكل هذه الامة. نحن نؤمن تماما ان لا طريق لفلسطين إلا عبر قرار فلسطين المستقل، نؤمن أن النضال ضد الإمبريالية الإمريكية ضد العولمة، هذه وجهة نظرنا ونقدر أيضا أن الواقع الآن واقع مهزوم مختلف أكثر مما

ينبغي، تابع أكثر مما ينبغي، محكوم لهذه العولمة ولذلك الظرف الموضوع الآن معقد كثيرا في وجوهنا بحيث لا نستطيع أو نزعم اننا سنقود التيار الثالث الذي نؤمن به بشكل سهل وواضح.

بالنسبة للدكتور حسين نحن نعلم دائما أن أي مرسوم قانوني نحن معه بالعقل انما المراسيم غير القانونية التي صدرت في رام الله كردود افعال على ما جرى هي التي نقصدها من منطلق حرصنا على وحدة الجغرافيا والسياسة والوحدة الوطنية الفلسطينية، هذا يعني قضايا مهمة. ولذلك ادانتنا لما جرى في رام الله على نفس القدر بادانتنا للحسم العسكري هذا قد يتوازى مع ذاك ولا يتساوى معه في كثير من الأحيان.

بالنسبة للمجلس الوطني نحن نعتمد في ورقتنا كما ورد مبدأ الإنتخاب ما يؤكد على موقفنا أن الشعب الفلسطيني هو الأصل في تكوين المجلس وليس الفصائل، لانه ممكن في زمن قليل قادم قد يسدل الستار على كثير من الفصائل. لا ادري والشعب هو صاحب القرار الفصيل أو الحزب أو الحركة السياسية التي لا تستطيع ان تتجاوز هذا التكلس الذي تعيشه الآن قد يسدل الستار عنها. ولذلك من المفيد والمهم أن ننطلق بداية أن الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار والإختيار.

آخر ملاحظة ضعف اليسار والضبابية السائدة موجودة يا اخي حازم والله موجودة اليسار والضبابية بعد انهيار المعسكر الإشتراكي صار الناس كثيرٌ تتساءل ناس كثير تركت الماركسية وتركت اليسار ثم من بقى من حقه أن يتساءل هل نحن ماركسيين؟ يعني نخلط بين الماركسية والإسلام ونخلط بين الماركسية واللبرالية لانه لم أزعم أن القليلين هم من طرقوا الماركسية واعتمدوا في أحزابهم لذلك لا بد من حاله الإرباك الفكري والضباب الفكري أيضا الذي ساد بينهم وما زال سائدا الى اليوم هذه المسألة وخاصة أن جميع اليسار العربي كان تابعا له، لكن نحن أمام زلزال العولمة، وتصارع أحوال الهبوط العربي والفلسطيني لحساب العولمة نقول أننا متماسكون ضمن الحد الادنى من عوامل التماسك، ولا ندعي اننا مالكو ناصية الماركسية أو حتى الواقع العربي من حولنا. وآخر

ملاحظة الرؤية الواقعية عبر اوسلو لم يحصل فيها سوى مزيد من الهبوط والتراجع، هذا هو موقف الجبهة الصائب والصحيح والموضوعي من وجهة نظرنا وثبت لكم جميعا ان كل ما جرى من تفاوض لم نحصل من ورائه سوى مزيد من السراب ومزيد من التنازلات والتراجعات، ولن يكون أخرها ما سيجري من وثائق أو تفاهمات، آسف تفاهمات في نوفمبر القادم لن يكون لها أي معنى ولن يكون لها أي خطوة الى الامام، وسيؤكد العدو الإسرائيلي أنني لا أريد أن أفرض شرعية المحتل الغاصب على الفلسطينيين وهذا ما تسعى له الولايات المتحدة والنظام العربي وشكرا لكم.

ورقة حول تطوير وتفعيل م. ت. ف

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

صالح ناصر"أبو ناصر"*

1- تمثل م.ت.ف الانجاز الأعظم للشعب الفلسطيني منذ النكبة الكبرى في العام 1948، فـ "م.ت.ف" الواحدة الموحدة هي الكيانية الجامعة للفلسطينيين والمعبرة عن وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات ووحدة تمثيله وقضيته الوطنية.

- تأسست م.ت.ف في 1964/5/28، كاستجابة لانبعاث اليقظة الوطنية الفلسطينية وتجسيد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني. ومع دخول فصائل المقاومة إلى صفوف م.ت.ف وتوليها زمام قيادتها، تحولت من منظمة أنشئت بقرار من النظام السياسي العربي، وتحت وصايته إلى أداة لتعبئة وتمثيل الجماهير الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها وتجسيد الشخصية الوطنية الفلسطينية. ومع اكتساب المنظمة لهوية الثورة المسلحة وارتكازها للبرنامج السياسي المرحلي وتكوينها الائتلافي، وبتضحيات هائلة من شعبنا، ترسخت مكانة م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب

---

* عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الفلسطيني وتكرست كعنوان للشرعية الفلسطينية. وتمكنت من مراكمة انتصارات نوعية على الصعد العربية والدولية، وخاصة تثبيت الحقوق الوطنية الفلسطينية في تقرير المصير والعودة والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في القمم العربية وقرارات الشرعية الدولية.

- معالم النظام السياسي الفلسطيني الذي بدأ يتشكل في إطار م.ت.ف، لم يشهد أية تغييرات جوهرية في الفترة الممتدة منذ عام 1969 (دخول فصائل المقاومة إلى المنظمة) إلى العام 1993. رغم النكسة الذي مثلها الخروج من لبنان عام 1982. ثم أزمة م.ت.ف التي عبرت عن نفسها بالانقسامات، عامي 1983–1987 عندما تشكل التحالف الوطني ثم جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني. وذلك احتجاجاً على اتفاق عمان. ليشكل بعدها المجلس الوطني التوحيدي عام 1987 نقلة نوعية في الفكر السياسي ونظرياً في النظام السياسي الفلسطيني، عندما تبنى برنامج الإصلاح التنظيمي لاتفاق عدن الجزائر.

في كانون الأول 1987 شهدت الساحة الفلسطينية تطوراً مهماً في بنية الحركة الوطنية تمثل بإعلان تشكيل حركة حماس كإطار للإسلام السياسي الفلسطيني الذي كان يعمل تحت راية الإخوان المسلمين. وهو ما أدى إلى نشوء قوة فلسطينية ذات نفوذ جماهيري واسع خارج إطار م.ت.ف ولا تعترف بمكانتها وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني. ولكن هذا لم يجد انعكاساته على مكونات النظام السياسي الفلسطيني، حتى الفترة بين المشاركة في مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق أوسلو. حيث برز تأثيره على القرار السياسي من خلال تشكيل ائتلاف معارض لسياسة المفاوضات للقيادة الرسمية في المنظمة. وكانت حماس والجهاد الإسلامي إلى جانب الديمقراطية والشعبية، من ضمن هذا الائتلاف.

2– مع بدء مسيرة مؤتمر مدريد والخلاف الفلسطيني الداخلي حول صيغة وشروط المشاركة الفلسطينية فيه، ومع الانقسام السياسي الحاد الذي تلاه بالتوقيع على اتفاق أوسلو، اهتزت أسس النظام السياسي الفلسطيني. فقد شكل إبرام اتفاق أوسلو وبدء تطبيقاته،

انعطافة حادة في مسار النظام السياسي الفلسطيني، واوجد واقعاً جديداً تمثل في نشوء السلطة الفلسطينية تحت الاحتلال. وهو ما أنضج عناصر الأزمة الناجمة عن البنية الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني وبنى الحركة الوطنية الفلسطينية القديمة وتفككها. وهذا ما قاد إلى أزمة عميقة في م.ت.ف، تمثلت في إضعافها وتدهور أوضاعها وشللها وتراجع دورها والنيل من مكانتها، بفعل الانقسام السياسي الناجم عن اتفاق أوسلو من جانب، والخلل في هياكلها القيادية والتشريعية من جانب آخر، والدمج المتزايد بين مؤسساتها وأجهزة السلطة.

فقد أدى اتفاق أوسلو إلى تدمير القاعدة السياسية للائتلاف الوطني والذي كان قائماً في إطار م.ت.ف، والتي كانت تعرف باسم البرنامج المرحلي. وهو ما أدى إلى انهيار النظام السياسي الفلسطيني القديم الذي كان قائماً على مبدأ الإجماع والتوافق كأساس للائتلاف في م. ت. ف. كما تمت التضحية بالميثاق الوطني الفلسطيني على مذبح اتفاق أوسلو. وجسدت الدورة الـ 21 للمجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة في نهاية نيسان 1996. هذا الانقلاب السياسي والتنظيمي. رغم أن السلطة تمكنت من احتواء كوادر ودوائر م.ت.ف، إلا أنها لم تستطع أن تحتوي وظائفها. كما فشلت في أن تكون بديلاً لـ م.ت.ف وذلك بسبب وصول مسيرة أوسلو إلى طريق مسدود مع انتهاء مرحلتها الانتقالية "1999/5/4" وعدم تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة من جانب. ومع وصول اتفاق أوسلو إلى مأزق محكم، ظهر فشل صياغة نظام سياسي جديد تقوم ركائزه على أجهزة سلطة الحكم الذاتي كبديل عن المنظمة كإطار تمثيلي للشعب الفلسطيني.

كما أن التطورات الحاصلة أكدت أن طبيعة المرحلة لم تتغير كمرحلة تحرر وطني مع أنها ذات خصائص وشروط مميزة خاصة في التداخل المتزايد بين الوطني والديمقراطي والاجتماعي، وهذا ما أظهر أن مرحلة م. ت. ف. لم تنقضي.

لذا فإن الأزمة لم تعنِ نهاية م. ت. ف ولكنها أضعفتها ولم تؤدِ لانقضاء مرحلتها، فالحاجة الموضوعية للمنظمة استمرت، بصفتها تجسيداً لوحدة الشعب الفلسطيني وتمثيله. فالسلطة الوطنية هي سلطة لفلسطيني الضفة والقطاع، ولا يمكن أن تشكل بديلاً للمنظمة. لذلك ومع اقتراب استحقاقات التفاوض حول قضايا الوضع الدائم في أواخر التسعينات "1998–2000" بدأت الأصوات بالارتفاع بالدعوة إلى تفعيل وتطوير م.ت.ف

ومؤسساتها. وفي هذا السياق تندرج الحوارات الوطنية والثنائية في تلك الفترة. وهو ما وفر الأجواء لإحياء مؤسسات م. ت. ف.

3- وصول مسيرة أوسلو إلى طريق مسدود وفشله في الوصول إلى تسوية متوازنة كما ظهر من خلال انهيار مفاوضات كامب ديفيد عام 2002 ، أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى والاستقلال ولتبدأ معها حوارات فلسطينية جديدة لتطوير الوحدة الميدانية إلى وحدة سياسية تضم قوى الانتفاضة والسلطة، وخطة لتنظيم المجتمع الفلسطيني وترشيد العمل المقاوم. وهو ما أدى إلى إنجاز وثيقة آب عام 2002، ولكن سحب حماس لموافقتها على هذه الوثيقة، أعاد الأمور مرة أخرى إلى نقطة الصفر. ولكن الظروف الصعبة والضرورات والحاجات الوطنية كانت تدفع بمواصلة الحوارات والتي استأنفت بعد ذلك في القاهرة وصولاً إلى "إعلان القاهرة" في 17 آذار "مارس" 2005. ووضع اتفاق القاهرة الحالة الفلسطينية على أعتاب نظام سياسي جديد. خاصة فيما يتعلق بالتطويرات التي أحدثتها القوانين الانتخابية للمجالس المحلية ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي الكامل، فيما حدث نصف تقدم بالنسبة للانتخابات التشريعية، من حيث اعتماد نظام الدوائر والتمثيل النسبي مناصفة. ولأول مرة يحدث إجماع وطني بما فيه حركتي حماس والجهاد الإسلامي على ضرورة إحياء م.ت.ف وتفعيل مؤسساتها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهما ما كانتا تعترضان عليه بشدة في حوارات سابقة، خاصةً في تعريف المنظمة على أنها الممثل الشرعي والوحيد.

لقد عبَّر إعلان القاهرة عن مخاض الولادة المتجددة لـ م.ت.ف. وبما يمكنها من أخذ وتعزيز دورها في معركة التحرر الوطني الذي يخوضها شعبنا. وحسم هذا الإعلان مسألة الإطار الوطني الجامع والواحد مجسداً في م.ت.ف بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبهذا تكون حماس قد حسمت موقفها في حصر التمثيل الفلسطيني في م.ت.ف، كما تم الاتفاق على برنامجها السياسي في قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

ودعا إعلان القاهرة إلى تشكيل لجنة يدعو لها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. وتتولى تحديد أسس تفعيل وتطوير م.ت.ف وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني، أعضاء اللجنة التنفيذية، الأمناء العامين لجميع الفصائل ، وشخصيات وطنية مستقلة، بحيث

تشمل مهمات هذه الهيئة إضافة للتحضير لانعقاد المجلس الوطني، معالجة الوضع المؤسسي لـ م.ت.ف. ومازال إعلان القاهرة يمثل مدخلاً لتوحيد الأداة النضالية لشعبنا مجسدةً في م.ت.ف. كما إنها تمثل طريقاً لتنظيم العلاقة بين م.ت.ف والسلطة، فالمنظمة هي المرجعية السياسية العليا للسلطة الفلسطينية. ومن اجل هذا ينبغي فك التداخل بين الهيئات القيادية للسلطة و م.ت.ف وحصر التداخل في حدود الدور التكاملي، وتمثيل مؤسسات السلطة في إطار م.ت.ف. والإقلاع عن الطريقة الاستخدامية للمنظمة والتوقف عن سياسة إحلال السلطة ومؤسساتها مكان م.ت.ف. فالسلطة لا تستطيع أن تلبي الدور القيادي والتوحيدي والتمثيلي لأبناء شعبنا في الوطن والشتات.

4- مراكمة سياسات التفرد والاستفراد في السلطة على امتداد 12 سنة، كان الأساس في الأزمة السياسية والتي تفجرت في النظام السياسي الفلسطيني بفعل الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس. فالقانون الانتخابي القائم على المناصفة بين التمثيل النسبي والدائرة لم يؤدي إلى حل الأزمة بقدر ما أنتج مجلساً تشريعياً مشلولاً. فتم نقل الاستقطاب الثنائي من الشارع إلى داخل النظام على شكل ازدواجية للسلطة. مما فاقم الأزمة وولدَ الاقتتال الداخلي. الحوار الوطني الشامل الذي تم في شهري أيار وحزيران 2006 أنتج وثيقة الوفاق الوطني. والتي تضع بآلياتها مخرجات فعلية من الأزمة وخاصة لجهة الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين لجميع الموقعين على الوثيقة من جميع القوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني والكتل البرلمانية، وتطبيق إعلان القاهرة بالنسبة لتفعيل وتطوير م.ت.ف ومؤسساتها، خاصةً بالنص على انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الداخل وحيثما أمكن في الخارج وعلى أساس التمثيل النسبي الكامل. وتشكيل جبهة مقاومة موحدة بمرجعية سياسية واحدة. ولأول مرة منذ اتفاق أوسلو وانقساماته بات لدى الحركة الوطنية الفلسطينية خطوطاً عريضةً لبرنامج سياسي موحد صالح لكي يشتق منه خطة عمل سياسية واقعية ومرنة وملتزمة بالثوابت الوطنية الفلسطينية في الوقت نفسه.

وبدلاً من تطبيق وثيقة الوفاق الوطني للخروج من الأزمة المتفاقمة اتجهت فتح وحماس وجهة معاكسة نحو حوار ثنائي أنتج المحاصصة كما تمثلت في اتفاق 8 شباط " فبراير" 2007.

وتقاسم النفوذ في السلطة قاد الوضع الفلسطيني من الاقتتال إلى الانقلاب العسكري وحسم الصراع على السلطة من قبل حركة حماس بالقوة المسلحة وهو ما كان لـه نتـائج كارثية سواء بتكريس الانقسام السياسي، أو إحداث فصل سياسي ومؤسساتي بين الضـفة وغزة، وتهديد القضية والحقوق الوطنية بأشد المخاطر.

مع الأوضاع الكارثية الناجمة عن الحسم العسكري في قطاع غزة، والتدهور فـي أوضاع السلطة عاد الاهتمام ليتركز مرة أخرى على م.ت.ف باعتبار تفعيلها وتطويرهـا شبكة الأمان والملجأ الآمن من الأزمة الداخلية كما أن التسـلح بشـرعيتها تمثـل سـبيلاً للوصول إلى بر الأمان وللخروج من المأزق المأساوي.

– طبيعة المرحلة وتعقيدات الوضع الفلسطيني والمصالح الوطنية الفلسطينية العليا تؤشر أن لا حل للازمة الداخلية الخطيرة إلا بالحل السياسي ومن خلال التوافق الناجم عن الحوار الوطني الشامل بعيداً عن حوار المحاصصة الثنائية الذي لا ينـتج سـوى تفاقمـاً للأزمة بدلاً من حلها. وفي هذا الصدد فإن مفتاح عقده الحوار يكون بعودة الأمـور فـي قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل انقلاب حركة حماس ووقف الاعتقـالات والمـداهمات، وصيانة الحريات الديمقراطية ثم تشكيل حكومة انتقالية، متوافق عليها، تعمل على إنهـاء الفلتان الأمني وتفرض استتباب الأمن وتعيد وحدة المؤسسات بين الضفة وغـزة وتهيـئ الظروف للعودة بالأمور إلى الشعب.

إذا كان الاستفراد وتقاسم النفوذ هو جذر الأزمة ومفجرها، فإن المفتاح الذهبي لحل الأزمة كان وما زال يكمن في إيجاد صيغة للشراكة السياسية الشاملة في إطـار م.ت.ف. والسلطة الفلسطينية في آن معاً، ومن خلال انتخابات لمؤسساتها تجـري وفـق قـوانين انتخابية ديمقراطية وتوحيدية تقوم على أساس التمثيل النسبي الكامل.

المجرى الحقيقي لتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسـطينية، الممثـل الشـرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعنوان الشرعية الفلسطينية، يكون بالاستناد إلى إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية ائتلافية مـن خـلال انتخابات حرة للمجلس الوطني الجديد، تجري في الوطن وخارجه وحيثما أمكن في مناطق اللجوء والشتات، على أساس التمثيل النسبي الكامل، وتنفيذ قرارات المجلـس المركـزي

الأخير باعتماد النسبية الكاملة في انتخابات جميع مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن إشراك جماهير اللاجئين في الشتات في تقرير مصير قضيتهم الوطنية ضماناً لحقهم المقدس في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وسائر حقوقهم المدنية والإنسانية. وإلى حين ذلك فإن تفعيل دوائر ومؤسسات المنظمة أمر ضروري.

5- إن أسس ووسائل معالجة تداعيات الانقلاب لا يمكن أن تتوفر مع إسقاط الأرضيات والآليات التي أنجزت بحوارات فلسطينية شاقة.

إن وثيقة الوفاق الوطني في (2006/6/27) وإعلان القاهرة (2005/3/17) واللتان تعبران عن توافقات فلسطينية شاملة هي ملك للشعب الفلسطيني بأسره ولحركته الوطنية. وليست اتفاقاً ثنائياً يمكن لطرف إلغائه.

إن اعتماد هذه الأسس يعفينا من مخاطر الدعوة السريعة للمجلس الوطني بقوامه القديم وغير المنتخب. لأن هذه الدعوة ستعمق الخلافات الفلسطينية الداخلية ليس مع حماس وحدها وإنما ستتوسع الخلافات مع قوى أخرى كما أنها تقطع الطريق على الخطوات التحضيرية لانتخابات شاملة للمجلس الوطني في الداخل وحيثما أمكن في الخارج.

من ناحية أخرى فإنه يمكن تجديد وتفعيل الهيئات القائمة سواء اللجنة التنفيذية أو المجلس المركزي وفي نطاق هاتين الهيئتين وبصيغتهما الحالية، أي فتح الصيغ الحالية أمام التجديد والاستبدال وفتح ملف تفعيل دوائر ومؤسسات م. ت. ف. وفي هذا السياق يمكن أخذ الخطوات التالية:

1- يمكن الوصول إلى صيغة مؤقتة تضمن مشاركة جميع القوى الفلسطينية في أعمال الهيئات القيادية للمنظمة، وبما يضمن وحدة القرار القيادي الفلسطيني لحين انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد.

2- العمل على تطوير عمل وأداء دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف. ومشاركة جميع القوى في تشكيلها، ورسم سياساتها بهدف توحيد الجهود والمرجعية في الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية للاجئين وتحسين شروط حياتهم وحركتهم النضالية.

3- العمل على تشكيل مرجعية وطنية موحدة لمدينة القدس تشارك فيها جميع القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والدينية والمؤسسات الحكومية المعنية بمعالجة ملف المدينة المقدسة بمختلف محاوره.

4- تفعيل سائر دوائر المنظمة وإحياء الصندوق القومي وفصله عن خزينة السلطة الوطنية.

5- العمل على توحيد النقابات والاتحادات الشعبية وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية بانتخابات تعتمد مبدأ التمثيل النسبي وتطبيق قرار المجلس المركزي بهذا الشأن وخاصةً في دورتيه الأخيرتين.

- إذا كانت وثيقة الوفاق الوطني تمثل أساسا صالحاً لبرنامج سياسي يجمع بين المفاوضات والمقاومة. فإن هناك ضرورة لإعادة الاعتبار للميثاق الوطني على قاعدة الحفاظ على جوهر مضمونه المناهض للصهيونية والتمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتطويرها بما يأخذ بعين الاعتبار للمتغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة خلال العقود الأخيرة.

التطورات السياسية الراهنة على أبواب اللقاء الإقليمي في الخريف القادم، وإحباط مخاطر الدولة بحدود مؤقتة تقتضي معالجة الانقسام السياسي، وبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية صمام الأمان للمشروع الوطني الفلسطيني. ومن خلال إقرار قوانين التمثيل النسبي الكامل في انتخابات هيئات السلطة وم. ت. ف. والمجتمع المدني، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة وتشكيل حكومة انتقالية بتوافق وطني لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري.

المداخلات على الورقة الرابعة

➢ ذو الفقار سويرجو:

عندي استفسار بالنسبة للترحيب بالمرسوم الرئاسي الاخير، الرفيق أستاذ صالح ناصر رحب بعموميات المرسوم الرئاسي بما يتعلق بالتمثيل النسبي حتى لو تعرضت لتفاصيل هذا المرسوم وما يتعلق بالتمثيل النسبي، كذلك المسألة شرطية الواردة في المرسوم، وهي شرط الاعتراف بمنظمة التحرير ووثيقة الاستقلال وبنود القانون الأساسي.

➢ اللواء عمر عاشور

الجبهة الديمقراطية والشعبية قدمت قوافل من الشهداء وكانت تلعب دوراً جوهرياً في النضال المسلح الفلسطيني، ولكن التأثير في تصحيح البرنامج والهيمنة التي تتكلمون عنها كانت قائمة، البيروقراطية في م.ت.ف، التي أدت للنتائج التي وصلنا إليها أين كانوا؟! وحسب اعتقادي، فإن على اليسار أن يوحد نفسه، عندما دخلوا الانتخابات، كان كل تنظيم على حدة الشعبية، الديمقراطية.... الخ، هل استطعتم أن تشكلوا طريقاً ثالثاً؟ سلام فياض عمل طريق ثالث، لم تستطعوا عمل طريق ثالث بين التنظيمين الكبار الآن انحصر الصراع بين حماس وفتح. كما تتكلمون وثيقة الوفاق الوطني بعد الذي حصل قد تجاوزها الزمن تحتاج الى تصحيح وتجديد، اين كنتم بالمناسبة؟

➢ د.وليد حمامي

عندنا ميثاق وطني، ووثيقة الوفاق لا تعتبر هذه أسس قانونية لعمل م.ت.ف كما لا يوجد حتى هذه اللحظة إطار قانوني دائم أو نظام أساسي يوقف أي خلل تنظيمي وإداري أو مالي، ولهذا ارى أن أي تفعيل وتطوير يحتاج إلى وجود إطار قانوني، ثم الالتزام به بعيد عن المحاصصة والمجاملة والتوافق الذي يتبدل ويتغير حسب الظروف أو المتغيرات المحلية والاقليمية.

تكرار مصطلحات الحسم والانقلاب ليست في مكانها، الأخوة في الضفة يستخدمون مصطلح الانقلابيين لأغراض سياسية واعلامية، وبعض الأخوة

يستخدمون الحسم العسكري نوع من الخجل والمجاملة. في الواقع في المادة (110) من القانون الأساسي الفلسطيني حسمت هذه القضية حصرا إن ما قامت به حركة حماس باستخدامها مليشيات مسلحة تابعة لها هو عصيان مسلح حسب المادة 110.

- **أ.سالم دردونة**

أولا: للأسف دائما حوارنا عن تمجيد الذات والدوران حولها وليس الهدف لتوصيل رؤى وتوحيد أشكال وأساليب كفاحية واحدة نقتدى بها.

ملاحظة ثانية: يوجد مشكلة في المنظمة، يوجد أزمة في المنظمة، لا أحد يختلف على ذلك ولكن الفصائل أليس فيها أزمة؟ والفصائل التي على مدار نصف قرن لم تغير نظامها الفكري ولا الأيدلوجي ولا السياسي ولا أشكال كفاحها وبرامجها... الخ، المفروض أن ننظم أنفسنا ونفعل ذاتنا أولا حتى نستطيع أن نساعد المنظمة ونساعد في تفعيلها وتقويمها وتطويرها، لأن المنظمة هي الفصائل وبالتالي أناشد أن تقف فصائلنا وقفة مع الذات بدلا أن نشتم وننتقد. يجب أن نقدم على خطوات جريئة وشجاعة. الانقلاب الدموي في غزة شيء محزن أن يجري الخلاف حول هذه الموضوع، إن ما جرى هو انقلاب دموي لا يجوز قلب الحقائق، يجب مواجهتها بصرامة وشجاعة وجرأة، يوجد انقلاب.

على جميع القوى الوطنية أن تعيد النظر في تجربتها وأساليب عملها وان توحد جهودها في مواجهة هذا المشروع الضلالي.

- **أحمد ابو شاويش:**

شعب زائد عن الحاجة أين الشعب الفلسطيني؟ إسرائيل تريد أن تبين للعالم أن الشعب الفلسطيني زائد عن الحاجة. أين سيذهب الشعب الفلسطيني إذا ما استمر هذا الوضع؟

اعتقد أن الشعب الفلسطيني وم.ت.ف مهددون بالخروج من التاريخ، بمعنى أن يصبح الشعب فلسطيني كشعب زائد عن الحاجة. ولذلك المخرج الوحيد هو الوحدة والوطنية، وأن نواجه العالم كله بوحدة موقف، وأننا شعب نستحق

دولة نستحق أن يكون لنا وجود، والذي حدث هو فضيحة لما يروجه الإسرائيليون بعدم وجود للشعب الفلسطيني، الآن من جديد سيتسائل العالم هل هذا هو الشعب الفلسطيني الذي يريد دولة؟ أنا لا اتهم احداً لكن أقول أن ما جرى يضعف الشعب الفلسطيني ويقسم الشعب الفلسطيني، ومطلوب من المنظمات والرفاق في اليسار الفلسطيني أن تحسم أكثر وتقدم موقفاً موحداً تجاه الضغط على حماس، إن ما قاموا به خطأ يجب التراجع عنه، لذا يجب أن نتوحد.

- **د.حسين أبو شنب:**

اشكر مركز التخطيط، واشكر الأخ أبو ناصر على تعبيره عن ورقته في الصفحة الأولى تعبيراً صادقا إلى حد إنني أقول: انه يحفظها تماماً وهذا مهم وأصل لنقطة مهمة في الصفحة الأولى يقول: أدى اتفاق أوسلو إلى تدمير القاعدة السياسية للإئتلاف الوطني الذي كان قائما في إطار م.ت.ف وتمت التضحية بالميثاق الوطني على مذبح اتفاق اوسلو؟ واعتقد أن هذا الموقف به تناقض إلى حد ما، وأنا أقول ما هو النظام السياسي الذي نتج عن اوسلو، الم تكن هي القوى ذاتها الممثلة الآن في السلطة الوطنية الفلسطينية وفي م.ت.ف هي ذاتها السلطة التي كانت قبل اوسلو فلماذا اذن نسميه تدميراً؟

2-هل تم فعلاً تغيير الميثاق حقيقة؟ أم أن هناك جدلاً ما تم حول هذا الموضوع؟ في اعتقادي كعضو مجلس وطني انه لم يتم تعديل الميثاق ولكن تمت قراءة ما لهذا الميثاق.

3- أنا اتفق مع اللواء عمر عاشور بعدم وجود طريق ثالث وليس لليسار الفلسطيني طريق يستطيع أن يتوحد عليه.

- **د.علاء الرفاتي**

الورقة التي قدمت من الأخوة في الجبهة الديمقراطية ورقة جيدة وإن كانت بحاجة إلى مزيد من التفصيل حول المشاكل التي تعانيها م.ت.ف، فمن وجهة نظري وحتى من وجهة نظر حماس فإن المشكلة ليست باعتبار م.ت.ف ممثلا للشعب الفلسطيني أو إطار يجبمع فصائل العمل الفلسطيني، المشكلة هي

كيفية إدارة م.ت.ف في الفترات السابقة والتي تسببت في الأزمة الفلسطينية الآن، حتى حماس منذ عام 1991 في الخرطوم عندما دعيت للمشاركة في م.ت.ف، لم تكن معارضتها في الدخول في م.ت.ف بقدر ما هو خلاف حول كيفية ادارة م.ت.ف وبرنامجها. وأنا ارى أن هناك اتفاقاً على أن م.ت.ف لابد أن تبقى المرجعية لجميع فصائل العمل الفلسطيني، علينا أن نتفق على البرنامج الذي سيعمل به وعلى كيفية ادارتها وهيكلتها. سبب كبير في مشكلتنا أننا لا نحترم بعضنا البعض، وهذا هو السبب الأساسي في الأزمة، لو كانت نظرتنا كفصائل لمنظمة التحرير، لحماس والجهاد الإسلامي أنها رافعة في العمل الفلسطيني، ومن خلال هذه المواقف نستطيع أن نصلب الموقف الفلسطيني في مسألة المفاوضات كما يفعل أعداؤنا في إدارة مفاوضاتهم، بمعنى عندما يتحدث شارون أو باراك فإنه يراعي مواقف اليمين الإسرائيلي، لم تحسن م.ت.ف استغلال وإدارة ورقة حماس كمعارضة فلسطينية في وقتها ومازلنا نمارس هذا الخطأ حتى الآن، أنا أقول نظرتنا لحماس والجهاد الإسلامي وللفصائل التي خارج م.ت.ف يجب أن تكون في إطار أن هذه الفصائل تعمل للقضية الفلسطينية وفق رؤيا معينة ومن حق الجميع أن يعمل للقضية الفلسطينية حسب الرؤيا التي يراها، الآن إذا كان يرى أن م.ت.ف بوجود الفصائل في إطار م.ت.ف يجب أن نعمل بعيداً عن الحزبية الضيقة التي أحيانا تضيق علينا افق العمل المشترك، امكانية العمل المشترك موجودة، وقد تحدث الأخ حسين أبو شنب أن مساحة العمل المشترك بين الفصائل اكبر من مساحة الخلاف، وبالتالي مسائل الخلاف يمكن أن نقدر بعضنا البعض فيها، وبالتالي اتصور انه يجب أن يكون هدف ورشة العمل التي ينظمها مركز التخطيط الدخول في صميم المشكلة وتفصيلاتها ونبتعد عن العموميات الموجودة، لو حاولنا كما اشار الأستاذ حسين أبو شنب انه لماذا م.ت.ف في الفترة السابقة كانت معطلة؟، والاجابة انه كان هناك احتكار للقرار الفلسطيني في م.ت.ف يمارس من جهة معينة ولو عدنا إلى نفس المشكلة يمكن أن تعاد المشكلة في م.ت.ف إلى ما كانت عليه سابقا.

هناك أوجه إقتراحاً يتعلق بالاحداث الأخيرة التي وقعت في شهر 6 أن يكون هناك توافقاً من قبل الفصائل حول تشخيص هذه المشكلة، فالبعض يعتبرها حسماً عسكرياً والبعض انقلاباً يعني أن هناك خللاً فلابد أن يكون تشخيصاً موحداً للمشكلة حتى نستطيع من خلاله أن نبدأ بعملية الحوار، وقد دعت حماس للحوار لمناقشة المشكلة وتداعياتها، فكل شيء على طاولة الحوار يبحث بما فيها بعض الخطوات التي تقدمت بها الأطراف.

- **أ.سعد بسيسو**

أنا من طبيعتي احب اكون مع جماهير شعبنا المظلوم والطبقة المسحوقة في الشارع من المقاهي والمطاعم لذا يطلق عليَّ الاعلامي الجماهيري السؤال المطروح عليكم كلكم كوادر ومثقفين وإعلاميين ومحللين إلى أين نحن ذاهبون؟ هل هناك رؤيا واضحة عند اخواننا في فصائل القوى الوطنية ومن هم في إطار م.ت.ف، وأعلم بحكم ثقافتي السياسية المتواضعة وليس مثلكم أنه عندما تعرض الانتماء الوطني والمشروع الوطني ووحدة الارض والجغرافيا والشعب إلى خطر يلتقي الجميع على برنامج، يتركوا الخلاف بالنقطة المركزية التي تنقذهم من الهاوية، أليس الآن نضالنا الوطني ضد الاستيطان والتوطين والعودة والقدس وقيام الدولة، لأنه إن لم يكن لنا موقف وجبهة وطنية شعبية تثبت اقدامنا على الارض وتضع الآلية وتنقذنا مما جرى وأن نعود مجتمعين موحدين إلى الجذور، فكله كلام يذهب هكذا في الهواء، نعيب نضالنا والعيب فينا وما لتاريخنا عيب سوانا، أرجو من خلال هذه الورشة ورئاسة المؤتمر أن يبعثوا رسالة عاجلة لكل الشخصيات الوطنية وقوى فصائل م.ت.ف من اجل اللقاء لوضع جبهة وطنية وآلية عمل، دعوى عاجلة باسم رئاسة المؤتمر ومركز التخطيط، ولا مانع لدعوة حماس والجهاد لهذا اللقاء للوصول إلى هذه الآلية لأن شعبنا مهدور ومستقبلنا مهدور وأن لا نسير في الظلام وخير لك أن تضيء شمعة واحدة خيراً من أن تلعن الظلام.

- **أ.حازم أبو شنب**

الحقيقة نسجل للأخوة في الجبهة الديمقراطية أنهم اول من تعامل مع مجموعة من الثوابت الوطنية الفلسطينية في الوقت الذي نذهب جميعاً لمعالجة مجموعة من افرازات سيئة موجودة في الساحة الفلسطينية، ظلت هذه الورقة والجبهة الديمقراطية متمسكة بالثوابت، ما أحد ذكر القدس واللاجئين سوى الجبهة الديمقراطية. لذا نوصي بادراج البنود 2+3+4+5 الموجودة في خاتمة الصفحة الرابعة في إطار ما ينتج عن هذا المؤتمر وهذه الورشة، في النقطة (1) أرجو من الأستاذ أبو ناصر أن يعينني على أن استوعب فقط كيف يمكن الوصول لصيغة مؤقتة تضمن مشاركة جميع القوى الفلسطينية.

- **أ.حسن الكاشف**

أولا: نقطة معلومات للدكتور وليد حمامي هل للمنظمة نظام أساسي ولوائح داخلية؟ نعم لها. في 1984 كان الشقاق طازجا وفشلت كل محاولات تجاهل المجلس الوطني في حرمان فصائل منشقة من عضوية المجلس فبقيت القيادة العامة والصاعقة واحمد جبريل أعضاء في المجلس الوطني لأن اللوائح الداخلية تمنع فصلهم، واللجنة القانونية خاضت معركة ليتم التمسك بتلك اللوائح، وأرجو التنبه أن لدينا تقاليد مهمة يجب الحفاظ عليها. أزمة م.ت.ف الكل يعترف بها ولكن لا يمكن فصلها عن أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، المنظمة هي فصائل واتحادات شعبية وكفاءات مستقلة وممثلين لما كان يسمى المجلس العسكري، أن تحال هذه الأزمة إلى الفصائل المؤزومة، فالفصائل نفسها ليس لديها رؤى واضحة للخروج من هذه الأزمة. الجميع يدرك انه لا يملك مخرجا خاصا للازمة، والجميع لا يفعل ما يكفي لكي يبحث عن مخرج وطني عام يشارك فيه الجميع حتى نستفيد من بقايا الفرصة المتاحة التي تحتاج كل جهدنا وصدقنا ونضالنا وصبرنا على بعضنا، يمكن أن نخرج من الأزمة التي نحن أنفسنا نساهم أساسا في صنع هذا المأزق، الوصف كيف تخرج المنظمة؟ تقدم وصفة كاملة (انتخابات كذا....الخ) أين إصلاح السفارات؟ حماس خارج الفصائل في المنظمة، المنظمة واللجنة التنفيذية تجتمع ولا خطوة إصلاحية ممكنة! إصلاح

وضع السفارات السفراء الذين ارتدوا، ما هي علاقة السفارات بالجاليات، معزولة لماذا، إلى متى كيف بدأ عملها، الاتحادات الشعبية التي هي مكون أساس في المجلس الوطني ميتة حاليا، أنا أمين سر اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين منذ عدة سنوات، هل نحن ما زلنا نمثل الكتاب والصحفيين؟ قسم منا أعضاء في المجلس الوطني بهذه الصفة. هل تتوافق الفصائل على إعادة انتخابات في مجموع الاتحادات لتجدد مدتها. الفصائل نفس الشيء الكفاءات المستقلة من زمن الشقيري حتى اليوم موجودين إلى من يتوفاه الله إلى الآن ومن يضاف عليهم كل سنة بشكل أو بآخر، ما العمل حماس والجهاد حماس ليست راضية على دخول المنظمة هذه مشكلة، أما تدخل في توافق تدخل تأخذ حصة الأسد. الأزمة الحالية تقول، أن هذا المنهج فشل، حماس الآن منتظرة مأزومة لا تملك حل للشعب الفلسطيني، غزة نموذج صارخ لمن يريد أن يرى لا حل سياسي ولا اقتصادي ولا شيء متى يدرك المجتمع الوطني أن في انتظاره مأزوم .

كخطوات عملية يجب أن نطالب اللجنة التنفيذية بالبدء بإصلاحات وأن تلزم بإجراء انتخابات للاتحادات، أن تلزم بإصلاح السفارات أن تبقى المسألة حكر على الفصائل التي ذكرناها بمعزل عن كل فعاليات الشعب الفلسطيني تجعله يعيد إنتاج الأزمة فقط لا غير. أما إذا أردنا إصلاحا جذريا وتفعيلا وتطويرا.

➢ أ.وليد عوض

الأوراق التي قدمتها الجبهة الشعبية والديمقراطية تعبر عن حرص الجبهتين على تمثيل منظمة التحرير، وهذه مواقف تسجل لليسار الفلسطيني. وهذه المرة الأولى التي تعيش م.ت.ف هذه الأزمة، فقد عاشت الأزمة في انشقاق 1983 ودفعت قوى اليسار الفلسطيني ثمناً للدفاع عن م.ت.ف والجميع يذكر ذلك، وقامت القوى وقام التحالف الديمقراطي وذهبت إلى المجس الوطني التوحيدي ولعبت دوراً أساسياً في تفعيل وتوحيد م.ت.ف، ولكن السؤال كيف تعامل اليسار المركزي مع هذه الفصائل؟ وقد يكون الاختلال في ورقة حزب الشعب. هناك اختلاف صحيح بين مختلف القوى لأن التيار المركزي في م.ت.ف لم يقدم رؤية واضحة للخروج من هذه الأزمة.

➢ تعقيب الأستاذ صالح على المداخلات

أنا اسف للتجاوز واشكركم لصبركم وأشكر من استمع ومن داخل ومن انتقد ووجه ملاحظات نستفيد منها جميعاً.

باختصار شديد نفصل بين موضوعين، موضوع اليسار وأزمته ودوره وضعفه، نؤجل هذا الموضوع لأنه ذو نخرجه الآن لأنه يحتاج إلى ندوة خاصة تناقش اليسار وازمته وكيف الخروج منها.

نحن الآن أمام أزمة طاحنة يعيشها مشروعنا الوطني كله ممثلة في م.ت.ف والشعب الفلسطيني. م.ت.ف بغض النظر عن كل ما يقال عنها ومن وفيها ومن نقد هي تبقى الاطار تبقى الإناء الجامع الموحد للشعب الفلسطيني ونقدنا لـ م.ت.ف ووهنها بهدف استنهاضها وتفعيلها ولاستعادة دورها لقيادة الشعب الفلسطيني وتوحيد نضاله.

المسألة الثانية أي دور لأي فصيل ينطلق من برنامج هذه الفصيل بغض النظر عن حجمه على الأرض، ونحن كفصيل رئيس من فصائل م.ت.ف اعتقد والجالسين كلهم يدركون أننا دائماً غلبنا الوحدة على الموضوع الداخلي، ودائما تغلب مصلحة م.ت.ف على شيء خاص بنا. من تطرق للنقاط العشر نحن أصحابها نحن أصحاب الوطن المرحلي نحن دعاته، ولكن أصبح برنامجا للشعب ولـ م.ت.ف. يدنا ممدودة للجميع للدفاع عن هذا البرنامج. عندما نتكلم عن أوسلو وما وصل إليه من تمزق في الائتلاف الوطني لأننا نعتبر م.ت.ف. هي ائتلاف قوي، لقد طرح برنامج أوسلو كبرنامج وطني مرحلي وتم اللجوء إلى محادثات ثنائية وجزئية الخ... وحكم ذاتي، لقد بدأ الخلل في م.ت.ف التي اعتراها الوهن، نتيجة لعدم إحداث تطور في النظام السياسي داخل م.ت.ف لوجود ائتلاف وطني محافظ على نفس النسق في إطار هذه المنظمة ولم يطرأ أي تجديد حتى العام 1987 عندما عندما وجد تيار الإسلام السياسي الذي أصبح بحاجة إلى تطوير لدخوله إلى م.ت.ف. بالنسبة لموضوع المرسوم الرئاسي للانتخابات، نحن رحبنا ونرحب به، نحن من دعاة التمثيل النسبي الكامل في كافة مؤسسات المجتمع الفلسطيني وم.ت.ف والاتحادات والمجلس التشريعي. المرسوم

اتخذ ولسنا بحاجة لندافع عنه لجهة انه موجود فيه شروط. إذا عدنا إلى القانون الأساسي نجد انه في ديباجة القانون الأساسي كل ما هو وارد في المرسوم من احترام لـ م.ت.ف كونها مسؤولة عن السلطة السياسية وعن إعلان الاستقلال وعن القانون الأساسي فهو في الديباجة موجود، الخطأ الذي صار انه عندما صارت المحادثات الثنائية اخذ قرار أو أخذت وجهة نظر من الأخوة بين فتح وحماس باحترام مواد القانون الأساسي، باحترام المواد التي خرجت عن الديباجة، إذا أخذنا القانون الأساسي ككل موجود. إن هناك دعوة في المجلس التشريعي للاجتماع لاعادة النظر في المراسيم التي صدرت عن الرئيس، بسبب غياب المجلس التشريعي يحق للرئيس استنادا للمادة 43 أن يصدر مراسيم لها قوة القانون. يجتمع المجلس التشريعي وله الحق بمراجعة كل المراسيم التي صدرت عن سيادة الرئيس من إعلان حالة الطوارئ إلى غيره.

النقطة الأخيرة، هي ليست صيغة بديلة عن الانتخابات هي صيغة إلى أن تجري انتخابات لمن يحاجج، أين نحن وأين دورنا. يجدر بنا الوصول إلى أن نجد صيغة يتوافق عليها الجميع في إطار اللجنة التنفيذية وفي إطار المجلس المركزي وصولا إلى انتخابات للمجلس الوطني على قاعدة التمثيل النسبي، ويقوم المجلس الوطني بانتخاب المجلس المركزي وانتخاب اللجنة التنفيذية.

شكراً للاستاذ صالح ناصر على تعقيبه على المداخلات باسم مركز التخطيط ومؤسسة فريدرتش ايبرت، نتوجه بالشكر للحضور الكريم منوها أن اليوم الثالث سوف يكون يوم الخميس 2007/9/6، سوف يتضمن ثلاث ورقات، ورقة عمل حزب الشعب، ورقة عمل حركة الاتحاد الديمقراطي فدا، ورقة عمل الجبهة العربية الفلسطينية، نرجو من الجميع التكرم بالحضور وشكرا لكم على صبركم.

منظمة التحرير الفلسطينية:
بين التفعيل وإعادة البناء

(وجهة نظر حزب الشعب الفلسطيني)

(الشيوعي سابقاً)

تيسير محيسن*

يعتبر حزب الشعب الفلسطيني، من الناحية التاريخية، امتداداً للحركة الشيوعية في فلسطين التي تشكلت في منتصف العشرينات من القرن العشرين. وقد اتسم الفكر السياسي لهذا الحزب، وهو الأقدم على الساحة الفلسطينية، تجاه القضية الوطنية بالواقعية الثورية وأخذ المتغيرات المستجدة بالحسبان من خلال عمليات المراجعة النقدية والمتواصلة للواقع الملموس. آمن الشيوعيون بعدالة قضية شعبهم وبحقه المشروع في الكفاح لنيل حقوقه الوطنية، لكنهم لم يتخلوا عن المنهج الجدلي العلمي في تحليلهم للواقع المتغير وللعوامل المؤثرة فيه وتحديد خياراتهم واستراتيجيات عملهم بناء على نتائج هذا التحليل، وتحلوا بجرأة النقد وامتلكوا نفاذ البصيرة بعيداً عن الشعارات الصاخبة والمزايدات. واختاروا السير على حافة السيف فرسموا حدوداً فاصلة بين هامش المناورة السياسية المتاح والمسموح به، وبين تجاوزه لأي اعتبار كان على

* عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني

حساب القضايا المبدئية، وحذروا دوماً من نهجين خطيرين: نهج التطرف والعدمية السياسية، ونهج التفريط والاستسلام.

هذه الورقة لا تدعي أن الشيوعيين كانوا دوماً على صواب، أو أنهم لم يخطئوا التقدير والموقف أحياناً، ففكرهم العلمي الجدلي الذي يقوم على أساس التغير الدائم والتحول المستمر طبقاً لمقتضيات الواقع الموضوعي أو انسجاماً مع إرادة التغيير الهادفة لتحقيق الأفضل، أسعفهم دائماً على تلمس الحقيقة وامتلاك الرؤية السديدة والتعلم من الخبرة ومراكمتها وتجاوز الأخطاء والاستفادة منها.

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على مواقف الشيوعيين الفلسطينيين من منظمة التحرير عبر مراحل تطورهما بالاستناد إلى الوثائق التاريخية، وباعتماد المنهج التاريخي التحليلي، وبالتركيز على أهم القضايا والموضوعات التي أثارت جدلاً ولازالت؛ التمثيل، البرنامج والمنطلقات السياسية، البنية وهياكل العمل والقرار، التعددية والشراكة، العلاقة مع المحيط. وتنطلق الورقة من فرضيتين أساسيتين:

1- يكاد المد الوطني الذي بدأ عام 1968 وبلغ ذروته في الانتفاضة الشعبية الأولى، يشرف هذه الأيام على نهاية محزنة، مالم يُسرع الفلسطينيون جميعهم، عبر حوار جاد ومعمق، إلى إنقاذ مشروعهم الوطني الذي أصبح في مرمى نيران الاستهداف من كل حدب وصوب. وما كان لهذا الأمر أن يصل إلى ما وصل إليه في غضون عشرين عاماً؛ لولا سياسات الاحتلال وممارساته، وخصوصاً تلك المتصلة بإستراتيجية الفصل والتقييد. ولولا ديناميات التقويض الذاتي التي راحت تشتغل عبر العسكرة المنفلتة وانتشار الفساد الممأسس وانعدام الرؤية. ولولا الانهيارات والتحولات الإقليمية والدولية الكبرى التي انعكست سلباً على الحالة الفلسطينية، ولم تحسن قيادتهم في الغالب الاستفادة منها أو التخفيف من تأثيراتها. ولولا محاولات كسر الإجماع الفلسطيني وإضعاف عمليات الاندماج الاجتماعي والسياسي وتفتيت السلطة الرمزية والتشكيك بوحدانية السلطة الفلسطينية وخلق البدائل وتشجيع الولاءات الجهوية والفئوية والعضوية. وأخيراً، لولا فشل المجتمع الدولي في تحويل قرارات الشرعية إلى حقائق مادية على الأرض وكيله بمكيالين وانحياز قواه الفاعلة إلى دولة الاحتلال.

2- تأسس موقف الشيوعيين من منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها تجسيداً للكيانية الفلسطينية وتعبيراً عن الهوية الوطنية، في جميع المراحل، على فهمهم لطبيعة القضية الفلسطينية بوصفها قضية تحرر وطني، وعلى وعيهم الجدلي بالتحديات والمخاطر التي واجهتها في كل مرحلة. متسلحين بنهج الواقعية الثورية، وملتزمين بالشرعية، ومتمسكين بالحقوق الوطنية المشروعة. وبالرغم من عدم تمثيلهم في مؤسسات المنظمة وهيئاتها حتى عام 1987 غير أنهم كانوا، وخصوصاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من أشد المدافعين عن شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني ووحدانيته، ووقفوا بقوة ضد كل محاولات خلق بدائل لها. كما لم يمنعهم ذلك- أي غيابهم عن الهيئات- من تقديم النصيحة والمشورة والتعبير عن الرأي والموقف المؤيد أو المعارض في كل المنعطفات الحرجة التي مرت بها القضية الوطنية.

التكوين: البحث عن الذات

يمكن اعتبار الفترة الممتدة من عام 1948 إلى عام 1968 بمثابة رحلة البحث عن الذات بالنسبة للفلسطينيين، وقد أخذوا يستوعبون الصدمة الناجمة عن الاقتلاع والتشريد. الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 يشكل الإنجاز الأبرز الذي حققه الفلسطينيون، بينما التعلق بأوهام الانتصار من الخارج والفشل في إقامة كيان فلسطيني على ما تبقى من أرض فلسطينية يشكلان معاً الإخفاق الأهم في هذه المرحلة.

المخاض

تمخض الصراع الذي نشب على أرض فلسطين بين مشروعين متناقضين عام 1948 عن انتصار المشروع الصهيوني المتمثل في إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، بينما هزم المشروع الوطني الفلسطيني رغم امتلاكه الأرض والمجتمع. كان من نتيجة ذلك أن فقد الفلسطينيون الأرض وتشظى مجتمعهم إلى كيانات وكتل متفرقة. ومنذ ذلك التاريخ، يتمحور الصراع على إقامة كيانية فلسطينية (أرض وهوية وكيان سياسي). شكل قيام دولة إسرائيل بالنسبة للفلسطينيين إجهاضاً تاريخياً لعملية تحديثهم التي بدأت قبل عام 1948. إذ أنه عندما حلت النكبة لم تكن الهوية الوطنية الفلسطينية قد مُنحت فرصة التبلور بالكامل، ولم يكن المجتمع الفلسطيني قد تواصل تماماً كمجتمع مدني موحد، تحكمه

علاقات التبادل الاقتصادي والثقافي بين أجزائه المختلفة وتبرز تطلعاته السياسية الخاصة به. دخلت الجماعات الفلسطينية بعد النكبة في فضاءات حقول سياسية مختلفة. حقول تجمعها رؤية تتراوح بين النظرة الحذرة تجاه تعبيرات الهوية والكيانية الفلسطينية وبين الرؤية العدوانية تجاه هذه التعبيرات.

شهد النصف الأول من عام 1959 بروز مؤشرات عديدة دلت على أن القضية الفلسطينية باتت على وشك الدخول في طور جديد من التعقيد واحتدام الصراع من حولها. ساهمت مجموعة من التطورات السياسية التي ترافقت مع تنامي شعور الفلسطينيين بحاجتهم إلى تنظيم يعبر عنهم، في تعزيز قناعة الرئيس المصري جمال عبد الناصر بضرورة العمل على إبراز البعد الخاص الوطني للقضية الفلسطينية، إلا أن التباين الكبير في مواقف الحكومات العربية من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني جعل هذه المسألة تراوح مكانها، رغم استمرار طرحها على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية ما بين عامي 59-61.

التأسيس

بالرغم من الإقرار بأن قيام المنظمة جاء بقرار عربي، إلا أنها في الواقع عبرت عن تطلع فلسطيني إلى تشكيل كيان وطني (سبق ذلك محاولات عديدة تؤكد مثل هذا التوجه) أما لماذا اتخذ العرب هذا القرار، فثمة أهداف ومبررات عديدة تختلف من طرف لأخر. موضوعياً، تزامن قرار تشكيل المنظمة مع بروز التطلع إلى الدولة القطرية وتكريسها كأحد أهم الحقائق السياسية. بينما توزعت مواقف الفلسطينيين ما بين الترحيب والتحفظ والرفض، فإنها تأسست إلى حد كبير على المماحكة أو الموالاة لهذا النظام أو ذاك، ولم تكن تعبيراً جدياً عن مواقف سياسية. والثابت، أن الوعي الفلسطيني بالمنظمة في تلك المرحلة المبكرة كان مرتبكاً ومشوشاً ومنقسماً، فبينما رآها البعض أداة تحرير، اعتبرها البعض الآخر أداة تآمر.

التحول

مع وقوع النكسة لم تكن المنظمة قد شكلت حضوراً قوياً بعد، وانشغلت بالتجاذبات العربية بل وحتى تورطت أو وظفت، بهذا القدر أو ذاك، في هذه التجاذبات. لم يتغير الموقف الفلسطيني من المنظمة تقريباً، وبقي على حاله إلى أن تعرضت ما بين عامي 68 و69 إلى تغير كبير في بنيتها وهياكلها وبرنامجها. في الدورة الرابعة للمجلس الوطني 68 تغير الميثاق ليصبح ميثاقاً وطنياً. وحلت الكوتا الفصائلية كأساس في تركيبة المجلس الوطني. وفي الدورة الخامسة 69 انتخب ياسر عرفات رئيساً. شهدت هذه الفترة ما سمي بنهاية المد القومي، بالإضافة إلى رغبة الفصائل الفلسطينية المسلحة، المنضوية حديثاً في إطار المنظمة، في التخلص من وزر التبعية للنظام العربي الرسمي أو وسمها بأنها صنيعته. برز من ذلك التاريخ صراع ما بين المدافعين عن وطنية المنظمة وما بين المناهضين لها.

موقف الشيوعيين الفلسطينيين

انقسمت عصبة التحرر الوطني الفلسطيني إلى ثلاثة أجزاء: استفاد أعضاء العصبة من بقاء القطاع أرضاً فلسطينية، لم يكن لها وضع سياسي ودولي محدد، فحافظوا على كيانية مستقلة بعد أن قرروا في عام 1953 تحويل فرع العصبة إلى حزب شيوعي في قطاع غزة. في الضفة الغربية توحد فرع العصبة مع الحلقات الماركسية في الأردن وشكلوا الحزب الشيوعي الأردني. أما في المناطق التي شملتها حدود دولة إسرائيل فقد أعيد بناء حزب شيوعي أممي ضم ما تبقى من رفاق العصبة هناك. ومع إدانة الحرب وإجراء مراجعة نقدية، بدا أن المسار العام لحركة الشيوعيين الفلسطينيين، مع تمايز أوضاعهم وتفاوت مواقفهم إلى حد ما، يميل نحو التكيف فيما يتعلق بمسألة تغييب الكيانية الفلسطينية. الملفت أن هذا التكيف لم يمنعهم من خوض المعارك الوطنية دفاعاً عن حق اللاجئين في العودة وضد مؤامرات التوطين، وضد الأحلاف المشبوهة، وغير ذلك. لم يتعاطف الشيوعيون الفلسطينيون من أعضاء العصبة الذين توزعوا على ثلاثة أحزاب مع الرغبة الفلسطينية في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميزة إلى أن تحولت إلى حركة عارمة في سنوات الستينيات من القرن العشرين، ربما باستثناء شيوعيي قطاع غزة

الذين طالبوا الجبهة الوطنية بالإعلان عن حكومة وطنية فلسطينية إثر انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع عام 1957.

1- رحب الحزب الشيوعي الأردني، والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية معربين عن تأييدهما ومساندتهما لبعث كيان الشعب الفلسطيني، إلا أنهما سجلا تحفظات تتعلق بجانب تنظيمي تمثل في كون المنظمة لم تستقطب القوى الثورية ولم تنجح في توحيد القوى الوطنية السياسية والعسكرية العاملة في الساحة الفلسطينية، وجانب سياسي من حيث تعارض ميثاق المنظمة ونهجها السياسي مع وقائع العصر، ومن حيث عدم انسجامهما مع موقف القوى التقدمية والثورية على الصعيدين العربي والدولي. وإذا كان الشيوعيون قد اعتبروا تأسيس المنظمة بمثابة نقطة تحول تاريخي في حياة الشعب الفلسطيني، غير أنهم نبهوا إلى الأخطار المحدقة بالمنظمة، فطالبوا بقيادة ثورية حقيقية لجماهير الشعب الفلسطيني، وبتمتين بنية المنظمة والثقة بالقوى السياسية الوطنية المنظمة.

2- على أثر هزيمة حزيران1967، جاهر الشيوعيون بانتقادهم نهج قيادة المنظمة وأعربوا عن أملهم أن تخلق استقالة الشقيري فرصة لمراجعة شاملة وموضوعية للعمل الفلسطيني. أخذ الشيوعيون على المنظمة وقيادتها: التصريحات غير المسئولة وتفرد القيادة، ولادة المنظمة بعيداً عن غالبية الشعب الفلسطيني ودون الرجوع إليه، المنطلقات الخاطئة وغير الديمقراطية في العمل والأهداف والأساليب. الأمر الذي دفعهم للتقدم بطلب، في المجلس الوطني الأول بعد تنحي الشقيري، يقضي بضرورة إجراء مراجعة موضوعية للعمل الفلسطيني بعيداً عن الارتجال والمزايدات والمكاسب الشخصية، وبالتشديد على الحاجة إلى تنظيم سياسي ديمقراطي يمثل جميع تجمعات الفلسطينيين ويمثل جميع طبقاته وفئاته الاجتماعية ويعبر عن إرادته فعلاً.

النضوج: تحقيق الذات

امتدت هذه الفترة من عام 1968 وحتى عام 1988، حقق فيها الفلسطينيون أهم إنجازاتهم المتمثلة في بناء تشكيلة اجتماعية –اقتصادية متواصلة ومتفاعلة في الضفة

الغربية وقطاع غزة، رداً على إستراتيجية الردع والتحييد التي سلكها الاحتلال الإسرائيلي. تجلت في هذه الفترة الواقعية الثورية وتوسيع المشاركة الشعبية واستقطاب الدعم العربي والتعاطف الدولي. لم يخل الأمر من إخفاقات؛ تآكل بنية منظمة التحرير وشيوع ظواهر البقرطة والفساد، وعسكرة الانتفاضة وتوليد ديناميات التقويض الذاتي.

حسم معركة التمثيل

احتلت المنظمة مكانها في الوعي الفلسطيني بوصفها كياناً معنوياً، وصارت إطاراً مؤسسياً للشعب الفلسطيني يدافع عنه كما صارت أداة تحرر وطني. لكنها فشلت في التحول إلى جبهة تحرير وطني تحت تأثير الجغرافيا الطاردة، وتأثير عوامل فلسطينية ذاتية. ويؤرخ أيضاً في هذه الفترة ببداية التداخل بين فتح والمنظمة، وبزحمة الأحداث السياسية وكثرة الصدامات، ومحاولة خلق بدائل لها، لكنها سقطت بفعل الالتفاف الشعبي حول المنظمة. اضطرت المنظمة للتكيف مع مقتضيات التمثيل عبر تقليص المسافة بين الخطاب العربي الرسمي ومشروع المنظمة. وزاد التكيف بعد حرب أكتوبر حتى لا تخرج من المعادلة. انتقلت المنظمة من شعار الدولة العلمانية إلى إقرار تبني البرنامج المرحلي في الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني 1974. حظيت منظمة التحرير بالاعتراف العربي والدولي بها بوصفها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني

الرهان على التسوية: جدل الانقسام والوحدة

بدت المنظمة في لبنان دولة من طراز خاص. وبرز الاهتمام بالعمل النقابي والجماهيري وإنشاء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. ولجت المنظمة دهاليز السياسة الإقليمية والدولية وحققت خطوات ملموسة. تراجع الأداء القتالي للقوى المشكلة المنظمة، وبدأ العمل السياسي والدبلوماسي يحتل المكان الأبرز في نشاطها. لقد أصبحت بمثابة نظام رسمي أكثر منها حركة تحرر وطني، ومع ذلك لم يلق هذا الأمر معارضة تذكر من قبل الفلسطينيين. فقدت منظمة التحرير برحيلها عن لبنان إثر حرب 82 القاعدة الآمنة التي كانت توفر لها حرية التحرك وتضمن استقلالية قرارها، وأفضى المسار السياسي على صعيد التسوية إلى انقسام جديد بدأ مع مشروع فهد للتسوية السياسية وخاصة بعد أن تحول إلى مبادرة عربية. انقسام "فتح" تحول إلى انقسام داخل المنظمة ذاتها، فأصيب العمل

الفلسطيني بالشلل. بينما كانت قيادة المنظمة تبحث عن التسوية بأي ثمن، فشل المعارضون لها في وقف هذا التوجه. الوطنية الفلسطينية المتأججة في الأرض المحتلة حملت بشائر الإنقاذ.

رفض التحالف الديمقراطي، المشكل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، قيام قيادة فلسطينية بديلة وإقامة مؤسسات موازية لمؤسسات المنظمة. وتبني خطة للتحرك أفضت إلى اتفاق سياسي وتنظيمي مع حركة فتح لاستعادة وحدة منظمة التحرير، مشدداً على رفضه اللجوء إلى السلاح واستخدام العنف لحل الخلافات، ورفض كافة المحاولات الهادفة إلى شق المنظمة أو اصطناع قيادات بديلة. في الجانب التنظيمي تضمن الاتفاق بنوداً تهدف إلى الحد من الفردية والفئوية وتعزيز القيادة الجماعية والاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني كفصيل في المجلس الوطني، وضمان مشاركة جميع القوى والفصائل المعترف بها في المجلس الوطني وفي عضوية اللجنة التنفيذية.

موقف الشيوعيين

ساهم الشيوعيون الفلسطينيون، عبر الحزب الشيوعي الأردني ومن ثم التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، والتي شكلت فيما بعد روافد إعادة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد، بفعالية في الفضاء السياسي المتشكل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وبتحالفهم مع قوى وشخصيات وطنية اعتبارية، ساهم الشيوعيون في تعزيز الشعور بالوطنية الفلسطينية وبإبداع التعبيرات السياسة والمؤسساتية عنها في مواجهة ممارسات الاحتلال. وحافظوا عبر تشكيلات جبهوية وتحالفات مؤقتة على جوهر الكفاح الوطني الفلسطيني في النزوع نحو الحرية والاستقلال وبناء الدولة والحفاظ على الهوية السياسية والتمسك بشرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ووحدانيته ورفض أية بدائل معتمدين منطق بناء القوة التدرجي والتراكمي وتحقيق المكاسب والبناء عليها، واستخدام أدوات ووسائل كفاحية ملائمة ومرتبطة حصراً بأهداف سياسية واقعية.

1- إثر دخول فصائل العمل المسلح للمنظمة بعد الدورة الرابعة، تجنب الشيوعيون الإشارة المباشرة لها، فلم يشر البيان التأسيسي لقوات أنصار 1970 إلى المنظمة أبداً وشاع في أدبياتهم استخدام تعبير "حركة المقاومة الفلسطينية" ودورها في بعث الشعب الفلسطيني وإحياء كيانه وإبراز شخصيته، مبررين ذلك بأن المنظمة كانت تضم منظمات فدائية معينة وتعكس اتجاهاً سياسياً محدداً، بعيداً عن المنظمات والقوى والشخصيات والهيئات العاملة في المناطق المحتلة، والتي جعلها الواقع والظروف التي تمر بها، والتجربة الطويلة التي اكتسبتها، أكثر معرفة بمطالب الشعب العربي الفلسطيني وأوثق صلة بمشاعره.

2- احتدام المعركة حول تمثيل الفلسطينيين بعد مشروع المملكة المتحدة 1972 دفع الشيوعيين إلى تلمس أهمية تكريس الاعتراف بالمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، مطالبين بتوحيد كافة قوى الشعب العربي الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها على أسس ديمقراطية وبحيث يضم المجلس الوطني ممثلين حقيقيين عن كافة الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية والديمقراطية وإعادة انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة. بعد تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية 1973 وتبلور الاتجاهات السياسية الواقعية في إطار المنظمة دعا الشيوعيون صراحة إلى الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. واعتبروا الاعتراف العربي والدولي بها مكسباً هاماً ينبغي العمل على توطيده وتطويره.

3- بعد الإعلان عن البرنامج السياسي للجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1973 جدد الشيوعيون تأكيدهم على ضرورة قيام المنظمة بمراجعة برنامجها وخطها السياسي العام، وإعادة النظر في الموقف من الميثاق الوطني والذي يعاني من حالة انفصام عن الواقع، وخاصة في المجال السياسي. كما دعوا إلى توطيد وتطوير الاتجاه الواقعي والفاعل في إطار منظمة التحرير عشية الدورة الثانية عشرة التي أقرت البرنامج المرحلي. وقدموا في الدورة الثالثة عشرة 1977 مجموعة من الأفكار والملاحظات الهادفة إلى تطوير مواقف المنظمة وسياساتها: (أ) ضرورة تطوير برنامج النقاط العشر وتعميقه، بالتركيز على شعار الدولة المستقلة عوضاً عن شعار السلطة الوطنية. (ب) الإشارة صراحة إلى أن هذه الدولة ستقام على الأرض الفلسطينية التي ينحسر عنها الاحتلال وهي

الواقعة ضمن حدود حزيران 67. (ج) مشاركة المنظمة في مؤتمر جنيف الدولي للسلام كطرف مستقل وعدم التردد في إعلان موقف واضح وصريح من هذا المؤتمر.

4- مع قرارات الدورة الرابعة عشر 1979 باتت التوجهات البرنامجية للمنظمة تنسجم إلى حد كبير مع مواقف الشيوعيين وأطروحاتهم السياسية. ومنذ ذلك التاريخ شدد الشيوعيون على: (أ) ضرورة التزام قيادة المنظمة بالخط السياسي الوطني السليم "التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا في وطنه فلسطين، وحقه في العودة إليه، وتقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني دون قيد أو شرط". (ب) التحذير من مغبة الانحراف بالنضال الوطني الفلسطيني في اتجاه مواقع الاستسلام والتخاذل أو في اتجاه مواقع المزايدات والمغامرات السياسية.

5- بعد حرب لبنان، دعا الحزب الشيوعي الفلسطيني (الذي أعيد تأسيسه عام 1983) إلى ضرورة طرح مبادرة سياسية متكاملة تؤكد على الحقوق الوطنية الفلسطينية وتستند في الوقت ذاته إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بمعالجة القضية الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط. واعتبروا ذلك بمثابة الحل الواقعي للمشكلة الفلسطينية، ويقطع الطريق على محاولات استثمار نتائج العدوان الإسرائيلي في تصفية القضية الوطنية. واقترح الحزب مجموعة ضوابط تحكم المناورة السياسية عشية الدورة السادسة عشر: (أ) لا اعتماد على الإمبريالية الأمريكية ولا تساوق مع أنظمة اليمين العربي. (ب) لا تفريط بوحدة الشعب الفلسطيني، لا تفويض للتحدث باسمه إلا للمنظمة. (ج) لا تفريط بأي شبر من الأراضي التي احتلت عام 67، لا تنازل عن حق العودة حسب قرارات الأمم المتحدة. (د) لا تراجع عن هدف الاستقلال الوطني، ولا كونفدراليات قبل قيام الدولة المستقلة.

6- عبر الحزب عن موقفه مما سمي بأزمة منظمة التحرير معتبراً أن الأمر يرجع إلى ما قبل مرحلة الخروج من بيروت، ورأى أن الأزمة نشأت في مجرى تطور حركة المقاومة الفلسطينية وتطور دور حركة فتح في إطارها. وارتبطت ارتباطاً وثيقاً ببروز نهج يميني داخل قيادة هذه الحركة استفاد من ظاهرة الازدواجية التي طبعت مواقف الحركة السياسية. ربط الحزب بروز التوجه نحو الحلول السياسية بأي ثمن بالتغيرات التي طرأت على بنية منظمة التحرير والبيئة العاملة في وسطها، وخصوصاً ظهور البيروقراطية المدنية والعسكرية في ظل الوفرة المالية. وفي مواجهة هذا التيار اليميني الجانح نحو الاستسلام

برز تيار مغامر سعى إلى شق الوحدة الوطنية وتجاوز برنامج الإجماع الوطني ورفض أسسه الواقعية الثورية معبراً بذلك عن فكر البرجوازية الصغيرة.

الذروة والانحدار: محاولات تأكيد الذات

شهدت بداية هذه الفترة أواخر ثمانينات القرن العشرين ذروة المد الوطني، لتبدأ استراتيجية الفصل والتقييد بالممغنط وصولاً إلى خطة شارون. تمكن الفلسطينيون، في محاولة جريئة لتأكيد ذاتهم في عالم جديد، من تحقيق إنجاز تاريخي تمثل في نشوء أول سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، لكنهم للأسف أخفقوا في الحفاظ عليها كمشروع دولاني، لينته بهم الأمر إلى الاقتتال عليها ولتتحول قيداً على حريتهم وحركتهم وتستخدم سبباً لانقسامهم وفرقتهم وتكريس الفصل بينهم.

بين إعلانين

كرست الانتفاضة الأولى انتقال مركز الثقل في النضال الوطني نهائياً من الخارج إلى الداخل، وقد فتحت بذلك أمام المنظمة أفقاً للتحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة، ولتدشن في نفس اللحظة وخصوصاً بعد أوسلو بداية تنامي وتفرد تأثير العامل الإسرائيلي المقرر في مجمل الشأن الفلسطيني، كما أنها أنضجت شروط تحول التيار الإسلامي وبروزه كمنافس قوي للمنظمة وكمركز استقطاب جاذب لتعبيرات الرفض على الساحة الفلسطينية. إلى ذلك، أعادت الانتفاضة تسليط الضوء على المنظمة ودورها وأعادت الاهتمام العربي بالقضية كأولوية، وأثارت موجه هائلة من التعاطف الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني. وقد أعادت الانتفاضة كذلك إحياء الجدل داخل منظمة التحرير حول موضوعة الإصلاح الديمقراطي وإعادة تشكيل المؤسسات على قاعدة التمثيل النسبي وإنهاء سياسات التفرد والاستئثار واعتماد مبدأ الكفاءة.

الرهان الخاسر

منذ عام 1994، أخذت السلطة الفلسطينية تحل محل منظمة التحرير في لعب دور الدولة قيد التكوين. واحتلت السلطة الموقع المركزي في عملية البناء المؤسسي والسياسي، محكومة بطبيعتها المؤسسية وعناصرها الاجتماعية وقيودها السياسية وبالظروف الإقليمية

والدولية. ومنذ ذلك الحين، أضحت هي العامل الغالب في تحديد نوعية مشروع الدولانيـــة الفلسطيني ومساره. مع نشأتها على جزء من إقليمها، توفرت فرصة كبيرة وجدية لإعـــادة بناء نظام سياسي على الأرض الفلسطينية بتفاعل وثيق مع المجتمـــع الفلســـطيني. إلا أن النخبة السياسية المهيمنة عملت، بسبب طبيعتها الطبقية والفكرية المحافظة، علـــى إعـــادة إنتاج النظام السابق وفقاً لصيغ مستجدة، فحافظت علـــى تفردهـــا واحتكارهـــا المـــوارد والقرارات في وقت واحد. وبالإضافة إلى استنساخ أنماط العمل السائدة في المنظمة، شكل صعود الأصولية السياسية والاجتماعية ونتائجها على المجتمع وتوجهاته الأساسية فرصـــةً جديدة لتقويض النظام السياسي برمته والدخول في صراع على أسس هذا النظام وقواعـــده ومواقع النفوذ والسيطرة فيه.

بدا واضحاً مع نهاية المرحلة الانتقالية أن السلطة الفلســـطينية أُفشـــلت كمشـــروع دولاني: أولاً، بسبب قيودها ومحدداتها المتعلقة باتفاقية إنشـــائها ذاتهـــا. وثانيـــاً، بســـبب ممارسات الاحتلال تجاهها، بدءاً من تنصل حكوماته من التزاماتها بموجـــب الاتفاقيـــات الموقعة بين الطرفين، مروراً باستهداف مؤسسات السلطة الفلسطينية بالتدمير والتقـــويض، وانتهاءً بمحاصرتها ومحاولات خنقها اقتصادياً، وثالثاً، بسبب أدائها وأداء حزبها السياسي (الافتقار إلى السند المجتمعي، والرؤية الإدارية والتنموية السليمة: إهمال التعليم، عشـــرنة السلطة، المساهمة في عسكرة المجتمع، تعزيز الاتجاهات غير المنتجة..إلـــخ). ورابعـــاً، بسبب ممارسات المعارضة ومواقفها، وخصوصاً "حمـــاس" (المواجهـــة العســـكرية مـــع الاحتلال، والمواجهة السياسية مع قيادة السلطة). أخيراً، فنقص الوعي المدني، والطبيعـــة التقليدية للمجتمع الفلسطيني، وصعوبة الانصياع لسلطة القانون وضعف الثقافة السياســـية الديمقراطية وغلبة الولاءات الفئوية، كلها عوامل لم تساعد على تكريس وحدانية الســـلطة واحترام حقها في ممارسة عمليات الضبط والسيطرة وفق أحكام القانون.

أزمة من نـوع جديـد

بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وإبانها، أظهر تسارع الأحداث وتدهور الأوضاع مدى الحاجة إلى إعادة بناء نظام سياسي يقوم على مصادر أخرى للشرعية، ويعتمـــد الشـــراكة السياسية الحقيقية بديلاً للمحاصصة الفصائلية، ويكرس عمليات المساءلة والمراقبة ومأسسة

القرار الوطني، ويعتمد الإصلاح السياسي الشامل مدخلاً لتحقيق ذلك. كان من المتوقع أن تشكل الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية رافعة للإصلاح الشامل ومدخلاً لإعادة بناء النظام، إلا أن نتائجها كشفت عن وجوه أخرى لأزمة النظام والمجتمع. فمن جهة، اُتخذت نتائجها ذريعةً وحجةً من قبل الإسرائيليين والأمريكيين وبعض دول العالم لفرض حصار اقتصادي وعزلة سياسية. ومن جهة ثانية، تبين أن ما يجرى لا يعدوا كونه مجرد تبديل مواقع، دون توفر القدرة على إحداث تغيير جدي في غياب مشروع مجتمعي كامل. بعد رحيل عرفات راهن البعض على إمكانية الفصل بين السلطة والمنظمة، لكن سرعان ما سقط الرهان. قايض الرئيس الفلسطيني محمود عباس الهدنة بالموافقة على إعادة إصلاح المنظمة (إعلان القاهرة) لم يكن واضحاً الحديث عن إصلاح وتفعيل أم إعادة بناء. بعد فوز "حماس" وانقلاب غزة ثمة تخوف من أن يتم استحضار المنظمة للاستقواء بها واستخدامها، دون العمل الجدي على إصلاحها واستعادة دورها وتفعيل مؤسساتها وتأكيد مرجعيتها على السلطة الفلسطينية.

موقف حزب الشعب الفلسطيني

في ظل التحولات العاصفة التي شهدها العالم والمنطقة، عقد الحزب الشيوعي الفلسطيني مؤتمره الثاني عام 1991، وكان من بين أهم القرارات التي اتخذها تغيير اسمه ليصبح حزب الشعب الفلسطيني. أدرك الحزب عمق التحولات وتأثيراتها على مجمل القضية الفلسطينية، وقد جاء في القرار الصادر عن المؤتمر ما يلي "إننا، ونحن ننتقل إلى الاسم الجديد، إنما نقرر حقيقة كانت قائمة في حياة الحزب ومسلكه ونضاله، وننقل معنا تراث الحزب الشيوعي وتاريخه وأمجاد أعضائه... محتفظين بسياستنا التي غدت سياسة لمجموع الحركة الوطنية، وبالتصميم على مواصلة هذه السياسة والدفاع عنها في وجه محاولات التطرف والتفريط." غير أن مساحة النفوذ التي كان الحزب يحتلها انحسرت تدريجياً مع انهيار المعسكر الاشتراكي وحرب الخليج الثانية وعسكرة الانتفاضة ودخول المجتمع الفلسطيني حالة من الفوضى والتفكك الاجتماعي.

1- شدد الحزب الشيوعي على ضرورة الحفاظ على الطابع الجماهيري للانتفاضة وعدم عسكرتها. كما طالب قيادة المنظمة بإطلاق مبادرة سياسية واقعية تترجم إلى

خطوات عملية وتتسم بالوضوح السياسي، وهو ما يعني القبول بقرار مجلس الأمن رقم 242 وربطه بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كأساس للمشاركة في المؤتمر الدولي واعتبار حدود الرابع من حزيران 1967 حدوداً للدولة الفلسطينية المستقلة واستعداد المنظمة للموافقة على الاعتراف المتبادل على أساس مبدأ دولتين لشعبين.

2- اعتبر الحزب أن دورة المجلس الوطني التاسعة عشر، التي تبنت برنامج السلام الفلسطيني، قد وضعت لأول مرة الحركة الوطنية الفلسطينية في حالة توافق مع الشرعية الدولية، كما حولت قرارات هذه الشرعية إلى سلاح بأيدي الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر والاستقلال الوطني. وإثر الدعوة إلى مؤتمر السلام في مدريد برر الحزب موافقته على المشاركة الفلسطينية في إطار الوفد الأردني بضرورة النظر إلى المؤتمر بوصفه وسيلة للاتصال والتأثير وتجنب العزلة ومنبراً لشرح أهداف شعبنا وعدالة حقوقنا، وعدم ترك القوى الأخرى تتفاوض حول النزاع في الشرق الأوسط، ومركزه القضية الفلسطينية، دون وجود الفلسطينيين أنفسهم.

3- أعلن الحزب موافقته المشروطة على إعلان المبادئ كونه مشحوناً بالاحتمالات الإيجابية والسلبية، ورأى الحزب أن الإعلان ورغم قصوره عن تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية إلا أنه لا يعرقل مواصلة النضال من أجلها. وأنه يشكل مدخلاً مقبولاً لعملية تفاوض تفضي إلى تسوية عادلة. واشترط الحزب نجاح المفاوض الفلسطيني بقدرة قيادة منظمة التحرير على إجراء إصلاح ديمقراطي شامل لأجهزتها ومؤسساتها ووسائل تعاملها مع جمهورها. وعلى مدى تنسيقها وتضامنها مع الأشقاء العرب وطالب الحزب بطرح الاتفاق على المؤسسات التمثيلية لمنظمة التحرير وعلى قمة عربية عاجلة وتأجيل التوقيع عليه بانتظار نتائج المفاوضات بين إسرائيل والأطراف العربية الأخرى.

4- حدد الحزب موقفه من التطورات السياسية على أثر قيام السلطة الفلسطينية، معتبراً إياها بمثابة إنجاز وطني كبير، مع التأكيد على بقاء التناقض الرئيس مع الاحتلال، وأن طبيعة المرحلة تتطلب الجمع بين مهمات استكمال التحرر الوطني ومقتضيات البناء.

5- لاحظ الحزب أنه فيما اعتبرته منظمة التحرير انتصاراً لها من حيث العودة إلى الحلبة السياسية وضمان المكان والمكانة والمال، واعتمادها كممثل للشعب الفلسطيني في نظر الولايات المتحدة وإسرائيل، كانت إسرائيل تعتبر هذه النتيجة أداة ضغط على منظمة التحرير تمكنها من الحصول على مزيد من الابتزازات منها. أخذ الحزب على قيادة السلطة محاولاتها تهميش منظمة التحرير وتأخير تفعيل أجهزتها.

6- مع نهاية المرحلة الانتقالية اعتبر الحزب أن أسس قيام الدولة الفلسطينية، في ظل ظروف الشعب الفلسطيني آنذاك وموازين القوة في المنطقة ومستوي التأييد الدولي، لا تزال غير مستوفاة وغير كاملة. فخطة التراكم التي سارت بموجبها المفاوضات لم تؤد إلا لنتائج محدودة، وأفسحت لتراكم معاكس لصالح وقائع خلقها الاحتلال على الأرض. وطالب الحزب في عام 1999 ببناء مقومات دولة وليس الإعلان عن دولة، وفق خطة سياسية تصحح الأخطاء السابقة وتفرض السيادة.

7- حذر الحزب منذ البداية من أي محاولة لعسكرة الانتفاضة الثانية وإضعاف طابعها الجماهيري الشعبي، ومن تحميلها برامج وشعارات وأهداف تفوق طاقتها. كما وقف الحزب، وقد تبنى شعار المعارضة البناءة، ورغم مشاركته في حكومات السلطة الفلسطينية، ضد كل مظاهر تردي الأداء العام للسلطة بسبب الفساد والاستئثار والانفلات الأمني وغياب سلطة القانون وضعف عمليات المأسسة والتفرد وضعف الحساسية تجاه قضايا الجماهير ومصالحها ومتطلبات صمودها ومعيشتها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونقص المثابرة في تطبيق برنامج الإصلاحات الحقيقية المرتبطة بذلك.

8- طرح الحزب مرتكزات خطة وطنية إستراتيجية في عام 2004، تتمثل في توحيد الموقف الفلسطيني على أساس التمسك بالأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني ورفض التعاطي مع خطة شارون بوصفها تمثل خروجاً على أسس ومرجعيات عملية السلام. والمرتكز الثاني التمسك بالشرعية الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن على قاعدة برنامج السلام الفلسطيني الذي أقرته الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني. وأضاف الحزب ثلاثة قضايا أخرى تتمثل في تسريع الحوار الوطني، وقف التردي المتزايد في مكانة السلطة الفلسطينية، تفعيل دور منظمة التحرير

ومؤسساتها بالعمل على إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني من خلال عملية ديمقراطية في كافة أماكن تواجد الفلسطينيين.

استخلاصات عامة

البحث عن كيانية:

يعتبر المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث المنعقد في حيفا في كانون أول 1920 بمثابة نقطة الانطلاق الحقيقية للوطنية الفلسطينية، إذ دعا المؤتمر إلى تشكيل حكومة وطنية في فلسطين مسؤولة أمام مجلس نيابي. مع قيام عصبة التحرر الوطني تزاوج التيار الشيوعي الفلسطيني مع تيار الوطنية، ونجم عن ذلك وطنية جديدة، يسارية المنطلقات واجتماعية الأبعاد وديمقراطية المضامين. ومع العصبة خطا الفكر السياسي الفلسطيني خطوات كبيرة على طريق تحديد ملامح تصوره لمستقبل فلسطين مدرجاً شعار الاستقلال في إطار حل ديمقراطي للعقدة الفلسطينية. ورغم تفاقم عوامل تغييب الوطنية الفلسطينية، تمسك الشيوعيون بهدف إقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة طبقاً لقرار التقسيم. إثر وقوع النكبة دخلت الجماعات الفلسطينية وقواها السياسية في فضاءات حقول سياسية مختلفة تجمعها رؤية تتراوح بين النظرة الحذرة تجاه تعبيرات الهوية والكيانية الفلسطينية وبين الرؤية العدوانية تجاه هذه التعبيرات. وبينما طالب الشيوعيون الفلسطينيون في قطاع غزة بتشكيل حكومة وطنية فلسطينية تدير شؤون قطاع غزة الداخلية، لم يطرح رفاقهم في الحزب الشيوعي الأردني، انطلاقاً من خصوصية أوضاعهم، موقفاً واضحاً من مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني إلا بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية. فقد عبر الحزب عن موقفه الداعم لنشوء منظمة التحرير الفلسطينية رغم ملاحظاته النقدية على بعض أوجه سياساتها. وفي المذكرة المقدمة من الشيوعيين الفلسطينيين إلى المجلس الوطني الفلسطيني نيسان 1972 أكدوا على موقفهم الثابت من الوحدة الوطنية واعتبارهم منظمة التحرير بمثابة التجسيد للشخصية السياسية المستقلة التي فرضها الشعب الفلسطيني بفضل نضالاته، كما أكدوا على رؤيتهم للمنظمة بوصفها جبهة وطنية عريضة لكل القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية على أساس برنامج سياسي مرحلي متفق عليه من جميع الأطراف. ومنذ عام 1972 ومع احتدام مسألة التمثيل، تمسك الشيوعيون الفلسطينيون بالدفاع عن شرعية تمثيل

المنظمة ووحدانيته واعتبروا الاعتراف العربي والدولي بهـا بمثابـة انتصـار تـاريخي للفلسطينيين يستوجب تطويره والمحافظة عليه، ووقفوا ضد كل محاولات شق المنظمة أو خلق بدائل لها كما فعلوا في إطار التحالف الديمقراطي. وبالرغم من مساهماتهم في خلـق تشكيلات وهيئات وطنية داخل الأراضي المحتلة، إلا أنهم أكدوا دوماً على مرجعية منظمة التحرير، وأن هذه التشكيلات هي امتداد لها، تسعى إلى توسيع قاعدتها الجماهيرية، وقدر الحزب أن بروز إحدى ساحات النضال الفلسطيني لا يعني تعارضاً مع مجمل الدور العام لمنظمة التحرير ولا يؤدي إلى تباين سياسي إذا ما أحسن بناء علاقة تفاعل متبادلة. ومـع قيام السلطة الفلسطينية، كان حزب الشعب الفلسطيني من أوائل الذين حذروا مـن مغبـة تهميش منظمة التحرير، وطالبوا القيادة الفلسطينية بعرض اتفاق المبادئ على المؤسسـات التمثيلية للمنظمة للنظر فيها. وفي مشروعهم الوطني المقدم عام 2004 لاسـتعادة زمـام المبادرة وتحقيق حقوق شعبنا الوطنية، شدد الحزب على تفعيل دور منظمة التحرير.

بين التفعيل وإعادة البناء

شهدت منظمة التحرير الفلسطينية منذ سبعينيات القرن العشرين تحـولات هامـة وانعطافية، كان من أهمها؛ تنامي ظواهر البقرطة. وقد ساهم في توسيع هذه الظاهرة تدفق المساعدات المالية من الدول النفطية، الأمر الذي أكسبها سمة ريعية. ومع تحول المنظمـة إلى كيان أشبه بالدولة خارج إقليمها الخاص تراجع دور وفعالية الكفاح العسكري دون أن يسند هذا الأمر بتطور موازٍ للمؤسسات الوطنية السياسية والجماهيرية، بل إن دور هـذه المؤسسات أخذ منحى تراجعيا. وساهم نظام الكوتا في تعميق هذا المسار التراجعي. ومـن التحولات الأخرى انتقال مركز القرار الوطني إلى خارج مؤسسات منظمة التحرير وبروز أمراض التناحر والمساومات الفئوية وروح التعصب. ولعل أخطر هذه التحولات؛ ما ظهر بعد توقيع اتفاقية أوسلو من محاولات لتقليص دور منظمة التحرير وتهميشـه واقتصـاره على المناسبات الوطنية العامة وحصره طبقاً للاتفاق في التوقيع على الحل النهائي. بعـد وفاة ياسر عرفات وفوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية وتشكيلها حكومة السلطة العاشرة، بدأت تطفو إلى السطح دعوات لاستعادة دور منظمة التحرير وتفعيلـه. تباينـت الاجتهادات والمواقف في الساحة الفلسطينية ما بين داعين إلى إعادة تشكيلها على أسـس جديدة، وما بين مطالبين بإصلاحها وتفعيلها وتطويرها.

لم يتردد الشيوعيون يوماً في توجيه النقد أو إبداء الملاحظات والمواقف تجاه بنية المنظمة وهياكل عملها وآليات اتخاذ القرار فيها، أو تجاه الممارسات الخاطئة على المستوى الإداري والمالي والجماهيري. فمنذ اليوم الأول لتشكيلها أخذ الشيوعيون على المنظمة ضعفها التنظيمي وقصورها عن التمثيل الشامل لكل القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية الفعالة، رافضاً الدعوة إلى صيغة الانصهار أو التكتل في محاور والمحافظة عليها بوصفها جبهة عريضة على أساس برنامج سياسي واقعي. ومع تفاقم ظواهر الفساد والترهل وسوء الإدارة والفوقية والتفرد ساهم الحزب في إطار التحالف الديمقراطي في تقديم رؤية شاملة لإصلاح المنظمة وتفعيل دور مؤسساتها. ومع اندلاع الانتفاضة الأولى اعتبر الحزب أن الانتفاضة عمقت شعار الإصلاح الديمقراطي حين أخضعت جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها إلى الاختبار العملي، أي مقدار ما تقدمه من إسناد سياسي ومعنوي لها. وحين جعلت للدعم المادي وظيفة واحدة هي خدمة الأداء الكفاحي وإنجاز المهام النضالية الهائلة التي طرحتها الانتفاضة أمام الجماهير. ودعا الحزب إلى مراجعة السياسة المالية للمنظمة وتدقيق أوجه الصرف وفحص جدواها الكفاحية ومحاسبة المسيئين وإعادة تشكيل المجلس الوطني ليعكس الميزان الحقيقي للقوى السياسية الفاعلة. وبعد نشوء السلطة الفلسطينية طالب الحزب بتوسيع قاعدة الوحدة الوطنية وتتبع آليات ديمقراطية في اتخاذ القرار وبما يخدم تعزيز العلاقة بين القيادة والشعب، وإعادة جميع الصلاحيات والمسؤوليات والسلطات إلى منظمة التحرير، وبإعادة النظر بالأشكال التنظيمية التي أفرزتها المرحلة الانتقالية. وفي جولات الحوار المتعددة سواء في غزة أو القاهرة أو رام الله دأب الحزب على الدعوة لتفعيل المنظمة وتوسيع قاعدتها بضم القوى الفلسطينية غير الممثلة داعياً إلى انتخابات المجلس الوطني على قاعدة النسبية الكاملة في الوطن والشتات حيثما أمكن. يدرك حزب الشعب مدى صعوبة استعادة عافية منظمة التحرير في مثل هذه الظروف المعقدة المحيطة بالحالة الفلسطينية، وهو إذ يرفض أي محاولة لتشكيل تجمع أو كيان جديد بديل عن المنظمة، ليؤكد في ذات الوقت مدى الحاجة إلى إعادة بناء هذه المنظمة تنظيمياً وإدارياً وجماهيرياً، دون المساس بالمنطلقات والأسس التي عبرت عنها قرارات المجلس الوطني المتتالية وأنظمتها وقوانينها، ويؤكد الحزب ضرورة الحفاظ على التواصل النضالي وعملية التراكم الجدلي على قاعدة التمسك بالمنظمة ممثلاً شرعياً

ووحيداً وباعتبارها ضرورة وطنية، والاعتراف بالتعددية وضرورة احترامها وتوسيع قاعدة التمثيل السياسي والاجتماعي، واعتماد مبدأ الانتخابات حيثما أمكن.

الموقف من الميثاق: الحاجة إلى التغيير

إذا كان الميثاق القومي الفلسطيني قد ركز على هدف تحرير فلسطين، غير أنه عبر عن وعي كياني ملتبس ومتناقض عندما ربط هدف التحرير بإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية، مع تأكيده على أن منظمة التحرير لن تمارس أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة الحمة. جاءت التعديلات التي أدخلت على مواد الميثاق القومي في الدورة الرابعة للمجلس الوطني عام 1968، الذي سيصبح منذ ذلك الحين ميثاقاً وطنياً، لتكرس الأفكار التي كانت حركة "فتح" قد طرحتها. كان الميثاق الوطني منسجماً إلى حد كبير مع تيار الوطنية القطرية الفلسطينية كما عبرت عنه حركة "فتح". ورغم ترحيب الشيوعيين بقيام منظمة التحرير، غير أنهم اعترضوا على ميثاقها مطالبين بتبني قرار 181 وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار 194، وسجلوا على المنظمة عند ولادتها ضعفاً سياسياً، تمثل في تعارض ميثاقها ونهجها السياسي مع وقائع العصر وفي عدم الانسجام مع مواقف القوى التقدمية والثورية على الصعيدين العربي والدولي. وقد دأب الشيوعيون على انتقاد قيادة المنظمة بين الحين والآخر بسبب المواقف السياسية المتناقضة وغير الواقعية كما وقفوا موقفاً نقدياً صارماً من توجهات منظمة التحرير البرنامجية وسياساتها. ودعا الشيوعيون إلى رؤية الواقع واتخاذ المواقف الجريئة والحاسمة بعيداً عن التهويش والمزايدات، مؤكدين على أهمية تبني موقف ثوري وواقعي تجند لتحقيقه كل الطاقات الوطنية والشعبية محلياً وعربياً ودولياً. اعتبر الشيوعيون أن شعار تحرير فلسطين بكاملها شعاراً غير واقعي في ظل الظروف الموضوعية القائمة آنذاك وفي ظل توازن القوى الحاصل في المنطقة والعالم. وأكد الشيوعيون باستمرار أن نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه الوطنية لا يمكن أن يتم بمعزل عن حركتي التحرر العربية والعالمية. ورأوا أن قيام حركة وطنية فلسطينية متميزة تنظيمياً عن فصائل حركة التحرر العربية قد تحقق كتعبير عن واقع موضوعي تجلى فيه نمو العامل الخاص على حساب العامل العام. وفيما يتعلق بالموقف من العمل المسلح لم يتخذ الشيوعيون مطلقاً موقفاً معارضاً باعتباره شكلاً من

أشكال النضال، ومارسوه حيثما توفرت ظروف مناسبة له، غير أنهم رفضوا بقوة تمييز هذا الشكل من النضال عن غيره من الأشكال، وانحازوا إلى الانتفاضة الشعبية كأرقى شكل كفاحي. يرى حزب الشعب الفلسطيني اليوم، وفي ضوء المستجدات السياسية والتحولات الكبرى أن الحياة زكت صحة موقفه في خطوطه العامة، وخاصة ما يتعلق بضرورة إعادة صياغة الميثاق الوطني في إطار العملية الشاملة التي تستهدف تطوير المنظمة وتوسيع قاعدة تمثيلها وتفعيل مؤسساتها. وفي كل الأحوال تقتضي التغيرات والتطورات الحاصلة، صياغة ميثاق وطني يستوعب الواقع ويستشرف حاجات المستقبل. ويرى الحزب أن إعلان الاستقلال ومبادرة السلام الفلسطينية يشكلان الإطار الأساس السياسي للميثاق الوطني المطلوب. ومثل هذه الخطوة، يمكن أن تتم في إطار الخطوات التي تستهدف تفعيل وتطوير منظمة التحرير مثل إجراء انتخابات لمجلسها الوطني وإعادة إحياء الصندوق القومي وضمان استقلالية مؤسساتها وتعزيز دورها باعتبارها مرجعية للسلطة الوطني، كما يمكن تعزيزها بما يمكن أن يتمخض عن حوارات جادة ومعمقة تعيد النظر في الرؤى والاستراتيجيات. جاء في مبادرة حزب الشعب المقدمة 2004 لإنجاح المشروع الوطني "إن برنامج السلام الفلسطيني الذي أقر عام 1988 بتأثير الانتفاضة الباسلة وبتأثير التجربة الثورية للحركة الوطنية الفلسطينية، هو برنامج للسلام القائم على الانسجام مع الشرعية الدولية، ومع تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وهو البرنامج الذي قاومت حكومات إسرائيل تحقيقه من خلال ممارساتها وسياساتها المختلفة. وهو برنامج يقيم ترابطاً منطقياً، بين طبيعته المستندة إلى الشرعية الدولية، وبين الوسائل والأشكال الكفاحية الملائمة لتحقيقه، وفي مقدمتها شكل الانتفاضة والمقاومة الشعبية، ذات الطابع الجماهيري العميق، وبوصفها الشكل الرئيس لنضال الشعب الفلسطيني"

العلاقة بين السلطة والمنظمة

منذ قيام السلطة الفلسطينية برزت إشكالية علاقتها بمنظمة التحرير، وكان لهذه الإشكالية أبعادها القانونية والإدارية والتنظيمية والسياسية والدبلوماسية. فوجود سلطة فلسطينية، وما ترتب على ذلك من مستلزمات وواجبات، أدى إلى بروز إشكاليات عديدة ومتنوعة تطال عملية استكمال مهمة التحرير الوطني وإعادة بناء الكيانية الوطنية والنظام السياسي الفلسطيني وعلاقته بالمجتمع الفلسطيني والتجمعات المختلفة في الوطن والشتات؛

وهي إشكاليات طرحت أسئلة حول وحدة الشعب الفلسطيني والتمثيل والشرعية والديمقراطية ومكانة الشتات ودوره وكذلك حول مستقبل الشعب الفلسطيني وطرق تطوره اللاحق. ومن حيث الجوهر، تمحورت إشكالية العلاقة حول مدى اقتراب كل من المؤسستين من القيام بدور الدولة القطرية وبالتالي تجسيد شكل أو آخر من الهوية الوطنية الفلسطينية. التطورات اللاحقة، وخصوصاً بعد نهاية المرحلة الانتقالية ووصول مسيرة أوسلو إلى طريق مسدود، أضفى تعقيداً إضافياً على العلاقة بين المؤسستين في ظل فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية 2006 واندلاع موجة من الصراع غير المسبوق على السلطة.

راهن حزب الشعب الفلسطيني على إمكانية نشوء سلطة فلسطينية تفضي إلى قيام دولة مستقلة كاملة السيادة، لافتاً إلى أن الأمر يعتمد إلى حد كبير على الكيفية التي سيتعامل معها الفلسطينيون في إدارة شؤونهم وعلى قدرتهم في الجمع الناجح بين مقتضيات استكمال التحرر الوطني وصولاً إلى الاستقلال، وبين مستلزمات البناء والدمقرطة والنهوض التنموي. كما شدد الحزب على أن منظمة التحرير هي المرجعية العليا للسلطة الفلسطينية وضرورة الفصل بينهما، ولذلك طالبت اللجنة المركزية للحزب في الوثيقة الصادرة عنها في 1999 على "البدء بإعادة جميع المسؤوليات والصلاحيات والسلطات إلى منظمة التحرير، وبإعادة النظر في الأشكال التنظيمية، التي أفرزتها المرحلة الانتقالية وفي مقدمتها صيغة الدمج بين السلطة والمنظمة وما نتج عنها من تذويب للمنظمة في السلطة" وعليه، اقترح الحزب آنذاك تفعيل المجلس المركزي وتشكيل لجان مختصة دائمة الانعقاد تنبثق عنه وأن يقوم بمتابعة نشاطات اللجنة التنفيذية التي يترتب عليها استعادة استقلاليتها ودورها على الصعد السياسية والاجتماعية والإدارية والمالية. ساهم حزب الشعب الفلسطيني في صياغة وثيقة آب ووثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة، والتي تتبنى بالإجمال فصل السلطة عن المنظمة وإعادة تفعيل الأخيرة وفي إطار المحافظة على وجود السلطة الفلسطينية وتطوير أدائها ومعالجة النواقص والسلبيات التي لحقت بها.

الاتحادات والمنظمات الشعبية

ساهمت الاتحادات والمنظمات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير (13 منظمة) في إبراز الشخصية الفلسطينية على المستويين العربي والدولي، كما عملت على تكريس فكرة العمل الجماهيري والنقابي وترسيخ الممارسة الديمقراطية. انعكست ظروف نشأة الاتحادات والمنظمات في الخارج على بنية هذه المنظمات وآليات اتخاذ القرار وطبيعة نشاطاتها؛ حيث تركز في الغالب عملها في العمل السياسي على حساب الجوانب المهنية والنقابية. فهي لم تكن تعكس التمثيل السياسي والاجتماعي والمهني الحقيقي للفئات والشرائح الاجتماعية، خصوصاً في ظل واقع الشتات وتباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون. ومع اتضاح أفضلية العمل السياسي الجماهيري الواسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جرى تطوير أشكال سياسية ونقابية وثقافية واجتماعية منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين، ترافق ذلك مع التحولات التي دخلت على البنية الاجتماعية من حيث التكوين وانتشار التعليم ودرجة الاندماج في المجتمعات المضيفة ودرجة التنظيم السياسي والقطاعي والمهني. تعاني الاتحادات والمنظمات الشعبية من صعوبات ومشكلات يمكن تلخيصها كالتالي: اعتماد نظام الكوتا والعمل بمبدأ الأكثرية أسفر عن ارتباط قيادة تلك المنظمات بالقيادات السياسية للفصائل، والابتعاد عن مصالح الفئات التي تمثلها. وهو ما ساهم في تعطيل تطورها وإضعاف قدرتها على القيام بوظائفها. الافتقار إلى جمعيات عمومية، وضعف الصلة بين القيادات وفروعها، وضمور القاعدة الشعبية والطابع الجماهيري، ونقص الخبرات النقابية المدربة والكفؤة. فقدان الاستقلالية المالية وانعكاس الانشقاقات على أوضاع الاتحادات والمنظمات. يرى حزب الشعب أن إعادة تفعيل منظمة التحرير لا يقتضي انتخاب أعضاء جدد للمجلس الوطني وفق القاعدة النسبية الكاملة فحسب، وإنما إعادة النظر في الاتحادات والمنظمات الشعبية من حيث البنية والأداء والكفاءة والفعالية. ويطالب الحزب باعتماد مبدأ الانتخابات وتكريس الديمقراطية داخلها، والابتعاد عن نظام الكوتا، وتعزيز مبدأ التمثيل الاجتماعي والمهني الحقيقي ومراعاة تكامل العلاقة بين هذه الاتحادات والمنظمات ومثيلاتها في أراضي السلطة الفلسطينية. ويعتقد الحزب أن تفعيل المجلس المركزي للمنظمات الشعبية يشكل ضرورة لاستعادة دور هذه المنظمات في التعبئة الديمقراطية وتمثيل مصالح الفئات

والشرائح الاجتماعية وتأكيد حضورها الإقليمي والدولي دفاعاً عن حقوق الفلسطينيين وفضح ممارسات الاحتلال وانتهاكاته اليومية. إن تحول معظم هذه المنظمات إلى مجرد مكاتب قيادية دون قواعد منظمة أو فاعلة واستفحال أسلوب العمل الإداري البيروقراطي بديلاً عن عمليات التعبئة السياسية والاجتماعية يستدعى التحرك فوراً لإعادة بناء وتفعيل هذه المنظمات قبل أن تذوي بالكامل وتختفي من المشهد الفلسطيني.

ماذا بعد

من الواضح أن عملية البحث عن الذات ومحاولات تحقيقها وتأكيدها لازالت تتعثر، بالرغم من التضحيات الجسيمة والإنجازات الكبرى والمكتسبات الرائعة التي حققها الشعب الفلسطيني طوال عقود نضاله المرير. واليوم، تشتد الأزمة لتصل أو تكاد حدود النكبة الجديدة وبالتالي ضياع المشروع الوطني برمته. إن وقوع هذه الأزمة بين تسويتين؛ أفضت الأولى إلى ما أفضت إليه، بينما يجري الحدث المبهم عن الثانية، يقتضي من الفلسطينيين العمل الفوري على حل أزمتهم عبر الحوار الوطني، بما يمكنهم أولاً، من تجاوز النتائج الضارة للتسوية الأولى، ويتهيئوا لمجابهة التسوية الثانية المحتملة ثانياً، وما لم يحدث ذلك، سُيكتب النجاح لا محالة لإستراتيجية الإجهاز والتبديد.

يؤكد حزب الشعب الفلسطيني على أن الأولوية هي استكمال التحرر الوطني وأن التناقض الأساس لازال مع الاحتلال الإسرائيلي، دون أن يغفل الحزب أو يهمل ضرورات البناء الاجتماعي والحفاظ على التجربة الديمقراطية وتعميق مساراتها وعلى ضرورة التصدي للمهمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بما يكفل حياة كريمة وآمنة للفلسطينيين وبما يعزز صمودهم وقدرتهم على مواجهة ممارسات الاحتلال وسياساته التي تستهدف تكريس الفصل والتحكم في حركتهم وتقييدها. وبقدر ما يسعى الحزب ويناضل من أجل الحفاظ على منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ويطالب بإصلاحها وتفعيل مؤسساتها، فإنه في ذات الوقت يشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة الشعب والقضية ويرفض كل محاولة لتعميق الانقسام والفرقة وينبذ أشكال العنف واللجوء للحسم العسكري في حل الخلافات الداخلية ويدعو من منطلق الحرص إلى حوار وطني جاد، ومسئول تشارك فيه جميع مركبات المجتمع الفلسطيني وممثلين عن التجمعات

الفلسطينية في الشتات بهدف الاتفاق على رؤية موحدة واستراتيجية مشتركة وملزمة من شأنها تعزيز عوامل القوة الذاتية في مواجهة التحديات والصعوبات. وبقدر ما يتعلق الأمر بمنظمة التحرير، يرى حزب الشعب مع آخرين أنه إلى أن يتم التوصل إلى قاعدة مشتركة للحوار الوطني الشامل ومعالجة الأزمة السياسية الناشئة بعد انقلاب غزة وتداعياته، فإن جملة من الخطوات يمكن السعي إلي تحقيقها لتفعيل ما هو قائم من مؤسسات المنظمة؛ من أهمها: إقرار قانون لانتخابات عضوية المجلس الوطني (300 عضواً) على أساس النسبية حيثما أمكن، فصل الصندوق القومي عن وزارة المالية الفلسطينية، تطوير خطة سياسية للتفاوض وعدم الاكتفاء ببرنامج سياسي عام، مع التأكيد على ضرورة طرح نتائج عملية التفاوض على المجلس الوطني المنتخب، أو للاستفتاء الشعبي العام.

ومع تأكيد الحزب على تمسكه بإعلان القاهرة، ودعوته المتكررة للشروع في عقد اجتماعات اللجنة المكلفة، إلا أنه يشدد على ضرورة الاتفاق أولاً على إعادة ترتيب أوضاع السلطة الفلسطينية باحترام الشرعيات والتراجع عما أحدثه انقلاب غزة من وقائع، والكف عن محاولات تكريس الواقع الناشئ ويقترح الحزب أن يشكل المجلس التشريعي، بعد تفعيله وانتخاب رئاسة جديدة له، إطاراً للاتفاق على قضيتين: تشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية، وإصلاح المؤسسة الأمنية.

المراجع:

1- الشريف، ماهر. **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993**(نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية،1995) الطبعة الأولى.

2- عوض الله، عبد الرحمن، **الحركة الشيوعية الفلسطينية وحزب الشعب الفلسطيني، في الندوة الفكرية السياسية: خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين** (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000) ص77-131

3- الشريف، ماهر، **في الفكر الشيوعي الفلسطيني: الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن** (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1988) ص59-89

4- وثائق وبيانات صادرة عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، حزب الشعب الفلسطيني

المداخلات على الورقة الخامسة

➢ موفق مطر:

لم تطرح ورقة حزب الشعب رؤية لمعنى منظمة التحرير الفلسطينية، رغم كون أعضاء حزب الشعب معروفين برؤاهم لها وفكرهم، فهل تمثل المنظمة مجرد تيارات أفكارها السياسية؟ هل ستكون إطارا لأحزاب سياسية _تدعي أنها دينية ؟ هل ستمثل الأطياف والثقافات الموجودة أصلا عند الشعب الفلسطيني على صعيد العقائد، وهذا أمر بديهي وموجود وطبيعي كون منظمة التحرير انعكاس طبيعي، لإرادات الشعب الفلسطيني وثقافته؟

وبالتالي كان يفترض أن يتم توضيح أن منظمة التحرير إذا ما جمعت كل التيارات السياسية هل ستكون هي أيضا محطة لالتقاء التيارات الدينية؟ وما هو موقف الأحزاب من هذه التيارات الدينية؟

➢ د.حسين أبو شنب

أننا نمر في فترة محزنة وسيئة نعم إنها محزنة وسيئة لأننا لا نبحث عن جذورنا ولا نكاد نصل إليها، لذلك اقترح أن تعود قوى اليسار المختلفة، التي يعتبر الحزب الشيوعي أساسا فيها، إلى مراجعة نفسها وتنقية نفسها أيضا، كأن يبقى اليسار يسارا وان تعود القوى الأخرى إلي حقيقتها أو أن تأخذ إطارا يساريا كاملا، وأقول لحركة فتح وحركة حماس، على سبيل المثال، أما آن لهما أن يعودا إلي أصولهما، حتى نستطيع أن نتحمل هذه المرحلة المحزنة التي يسميها الأخ تيسير، أن نبحث عن أصولنا ونتعامل على هذا الأساس. لقد آن الأوان أن تخرج النتوءات وان يبقى الأساس الأصيل. وإذا كان هناك تأصيل حقيقي فإننا وقتها لن نختلف بالمطلق.

اشكرا الإخوة في حزب الشعب على اعترافهم وهو نوع من المراجعة فهذه الورقة لا تدعي أن الشيوعيين كانوا دوما على صواب ولم يخطئوا التقدير أو الموقف أحيانا، وأنا أقول أول الفضيلة الاعتراف بالخطأ لان الاعتراف بالخطأ، يؤدي دائما إلى مراجعة النفس ومحاسبتها، لذا آمل من الجميع في كل

القوى الفلسطينية أن يضعوا هذه العبارة نصب أعينهم للاعتراف بالصواب والخطأ حتى نستطيع أن نتفق على أمر معين.

وأختم بسؤال للأخ تيسير، في ورقتك تقول أن منظمة التحرير، رغم ترحيب الحزب بها، لم تستقطب القوى الثورية ولم تنجح في توحيد القوى الوطنية السياسية والعسكرية العاملة في الساحة الفلسطينية.

➢ **سعد بسيسو**

أولا الشكر والتقدير للرفيق تيسير محيسن عضو المكتب السياسي لحزب الشعب على هذه الورقة، وكذلك شكرا للأخت مجد والأخت هدى التي تدير هذه الندوة وتعطي فرصة أن يكون مجال المناقشة كبيرا وواسعا حتى نصل إلي قواسم مشتركة .لأنني أرى أن الهدف الأول والأخير لهذه المؤتمرات والورش أن لا نقول كلمتنا ونمضي كما حدث في الأيام السابقة. معظم الإخوة الذين قدموا أوراق العمل كانوا سريعا ما يغادروا القاعة وبالتالي نبقي نتحاور مع بعضنا البعض .فإذا كان الهدف لكل فصيل أو ممثل حزب أو تنظيم أن يأتي ليقدم ورقة العمل، ويترك الحاضرين ليناقشوا هذه الورقة فما الفائدة إذن إذا لم تأخذ هذه الفصائل أو ممثليها أو معدي أوراقهم بوجهة نظر النخبة المتواجدة في هذا المكان.

➢ **أبو الوليد الزق:**

أولا لا أري ضرورة لوضع بين قوسين (الحزب الشيوعي سابقا) اعتقد أن هذه الورقة قد قدمت لنخبة من المثقفين والشخصيات السياسية، ولا أرى ضرورة التعريف ما بين قوسين فحزب الشعب أصبح معروفا باسمه وتاريخه.

الموضوع الأخر ما تحدث به الأخ تيسير واستخدم تعبير الفصل التام ما بين السلطة والمنظمة بينما نجد أن ما ورد في الورقة لا يعني فصلا تاما. وأنا لا أرى ضرورة لكلمة الفصل بين السلطة والمنظمة، ربما نستخدم تعبيرا أكثر دقة وهو ترتيب العلاقة ما بين السلطة والمنظمة للتأكيد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانيا، اعتز بالموقف الواضح والجريء لحزب الشعب من الانقلاب الدموي الذي مارسته حماس وتداعيات هذا الانقلاب الكارثية على شعبنا الفلسطيني، فقد كان موقفا واضحا وجريئا منذ بدء الأحداث وحتى هذه اللحظة. لكن ما ألاحظه في هذه الورقة هو مجرد ملامسة خارجية لمحلل سياسي محايد، يطرح الأمور وكأن لا موقف محدد له من الموضوع. وفي رأيي لابد من تحديد موقف واضح من الانقلاب في هذه الورقة، وشكرا.

➢ **احمد ابو شاويش:**

انتقل الآن إلي معالجة محددة للورقة تتعلق بمسالة أساسية وهي منظمة التحرير وهي مثلها مثل حزب آخر قابلة للنمو وتجديد ذاتها وقابلة أيضا للتراجع، الأمر الذي يتوقف على عوامل ذاتية بالدرجة الأولى وعناصر موضوعية بالدرجة الثانية. الحزب له موقف صحيح في الوقوف عند الأزمة الراهنة فيما يتعلق بتفعيل منظمة التحرير وتطويرها واستمراريتها، لكن ما هو مطلوب هنا توصيف أكثر ولو حتى نظريا لطبيعة الأزمة الراهنة. الأزمة الراهنة ليست أزمة انقلاب عسكري وليست مجرد أشخاص استغلوا قوتهم.

فالأزمة تذهب لما هو أبعد من ذلك، هناك رؤى نظرية لها مواقف من المسالة الوطنية أساسا وعادة أي تنظيم أو سياسة أو أيديولوجيا تهدف إلى تحقيق انجاز لابد أن تنطلق من منطلق وطني، لكننا إزاء موقف لعله بات له سمة عالمية وهذا له علاقة بمنظمة التحرير هل تتطور وتنمو اكثر من ذلك هل تبقي أم لا وذلك على قاعدة تراجع المسالة الوطنية في صراع له طابع كوني بين قوى الهيمنة العالمية وقوى ترى أنها ترد على هذه الهيمنة بلغة وأيدلوجيات مختلفة، تأتي المسالة الوطنية كمسالة وطنية محددة في آخر أولوياتها. واعتقد أن الحزب الشيوعي مطالب أن يعالج ويرى بدقة هذه المسالة كي لا نقف عند حد توصيف الممارسات التي تحدث فقط، طبعا هذا أمر خطير ويشد الانتباه لكن له جذور أخرى كنت أتمني أن تعالج هذه المسالة هنا لأنها تتعلق في جانب من جوانبها بكيفية خروج منظمة التحرير من مأزقها.

➢ رد على المداخلات تيسير محيسن:

أبدا بالرد على رفيقي أبو توفيق (سعد بسيسو) فيما يتعلق بنضالات الشيوعيين الفلسطينيين في قطاع غزة، اعتقد هناك إشارة واضحة بقدر ما يتعلق الأمر بالحيادية الفلسطينية. في الورقة المقدمة تطرقت إلى دور الشيوعيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وهم طالبوا الجبهة الوطنية والدكتور حيدر آنذاك أن يعلن عن حكومة وطنية فلسطينية وربما سبقوا غيرهم في التشديد على فكرة الكيانية الفلسطينية ومحاولة تطبيق السيادة الفلسطينية على ما تبقى من ارض فلسطين. إلا أن ملابسات تلك الفترة ربما حالت دون أن يصبح هذا الشعار موقفا سياسيا. وقلت إن الشيوعيين رغم انقسامهم أو انقسام عصبة التحرر بسبب التشظي الذي مر به الشعب الفلسطيني شكلوا الحزب الشيوعي الأردني والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، وما تبقى منهم في ال 48 شكلوا حزبا اسميا هو الحزب الشيوعي الإسرائيلي. لقد تفاوتت المواقف والرؤى والاجتهادات فيما يتعلق تحديدا بفكرة القيادية، بدا أن المسار العام آنذاك هو التكيف مع فكرة تغيير الكيانية الفلسطينية تحت ضغط اللحظة أو عوامل عديدة، بحيث لم أر من الضروري التوقف عند تلك المرحلة. إلا أن الشيوعيين في قطاع غزة وربما بتأثر من الوضع الذي عاشوا فيه في قطاع غزة آنذاك كانوا أكثر من غيرهم قبولا لفكرة الوطنية الفلسطينية، ودفاعا عنها. ولعل القبول الشعبي لمنظمة التحرير في قطاع غزة كان هو الأعلى صوتا من بين كل الكتل التاريخية الفلسطينية آنذاك . أما ما يتعلق بملاحظة الأستاذ حسين أبو شنب، فقد كان هناك قرار للحزب الشيوعي الأردني آنذاك إثر تأسيس منظمة التحرير، وقد اخذ على المنظمة آنذاك خللين :خلل تنظيمي وخلل سياسي، وكان الخلل السياسي يتمثل في ما ورد في ميثاقها القومي من مجافاته لروح العصر وطرحها أمور غير واقعية ،أما الخلل التنظيمي فقد اعتقد الرفاق آنذاك أن المنظمة كونها قد أعلنت بقرار عربي لم يُستشر فيه الفلسطينيون، كما افترض الحزب آنذاك، لم تشتمل على فصائل العمل الفدائي ولا على قوي فلسطينية أخرى. بالطبع تغير الوضع بعد ذلك حصل التحول في الاعوام 68-69. الفصل بين السلطة والمنظمة حددته في

المسؤوليات والصلاحيات في أكثر من عبارة والتأكيد أن منظمة التحرير تشكل المرجعية العليا للسلطة الوطنية الفلسطينية. وأنا اشدد على كلمة الفصل للحاجة في مواجهة حالة الاندماج والدمج غير الطبيعية وغير المبررة التي مورست في السنوات الأخيرة بحق منظمة التحرير الفلسطينية حتى أنها غابت كيانا ومؤسسة، واعتقد أن حزب الشعب الفلسطيني كان أول من حذر من عملية الدمج بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وطالب في 1999 ضرورة إعادة كل الصلاحيات والمسؤوليات اثر فشل السلطة الوطنية كمشروع دولاني لعوامل عديدة، لقد طالب الحزب في بيان واضح قدم لقيادة السلطة الوطنية والمنظمة بإعادة الملف الفلسطيني برمته إلي منظمة التحرير، إضافة إلي إعادة تفعيل المجلس المركزي على وجه التحديد، كما طالب في كل المرات بفصل ملف المفاوضات وإناطته بمنظمة التحرير وفق خطة سياسية واضحة المعالم. هناك مسالتين في غاية الأهمية طرحهم أبو معن (أبو شاويش) والأستاذ موفق مطر تتعلقا بكيف يُنظر الى منظمة التحرير وكيف نرى الأزمة الراهنة التي يمر بها المشروع الوطني الفلسطيني، بما في ذلك منظمة التحرير. أزعم أنه في هذه الورقة ورد، إلى حد ما، الإشارة إلي فهمنا لهذه الانعطافة الكبرى التي يمر بها مشروعنا ارتباطا بحالة الاستقطاب الشرسة والشديدة بين قوى العولمة المتوحشة من جهة وبين ما يمكن أن يطلق عليه في إقليمنا على الأقل بالأصولية الإسلامية، بينما في أمريكا اللاتينية هناك قوى يسارية متجددة في مواجهة العولمة المتوحشة. نحن ندرك أن الوطنية وربما الدولة القطرية سوف تكون ضحية هذا الصراع، أي الدولة القطرية في الإقليم العربي وربما النزوع الوطني والهوية الوطنية بوصفها nation والسعي نحو بناء الدولة الأمة، سوف تكون ضحية هذا الصراع وهذا ليس بعيدا عما يحدث على الساحة الفلسطينية وما جرى ويجري، والأمر ليس مرتبطا فقط بالانقلاب بل ربما بالانتخاب وما قبل ذلك وبعملية الاحتواء، وفي كل الأحوال مرتبط بإستراتيجية الفصل والتقييد التي تتبع ضد الفلسطينيين بعد أن اكتشف الصهاينة أن المجتمع الفلسطيني في الأرض الفلسطينية اثر التوحيد القسرى بدا مجتمعا بنمو ويتطور ويطالب بتقاسم الفضاء السياسي ويعبر عن ذلك بانتفاضته الأولي ففي ألـ 18 شهراً الأول شكل تعبيرا

وطنيا استطاع أن يستقطب اهتمام العالم والتفافه ويعيد تظهير القضية الفلسطينية فكان لابد أن ندفع ثمن ذلك، ولازلنا ندفع ثمن عملية الفصل والتقييد التي قد تتحول في القريب العاجل إلي إجهاز وتفكيك لمجمل المشروع الوطني الفلسطيني وللهوية الوطنية الفلسطينية أي لكل المكتسبات التي حققها الفلسطينيون طوال ستة عقود من نضالاتهم المريرة.

نحن ننطلق من تعريفنا لمنظمة التحرير بأنها حركة تحرر وأنها من حيث التمثيل هناك ثلاثة معايير يجب أن نأخذها بعين الاعتبار

أولا: تمثيل الكتل التاريخية الفلسطينية.

ثانيا: التمثيل السياسي وفق قاعدة التعددية السياسية وعلى قاعدة الشراكة السياسية

ثالثا: التمثيل الاجتماعي، فهناك قوى اجتماعية فلسطينية لم تحظ بلحظة من اللحظات بتمثيل حقيقي في إطار منظمة التحرير ومؤسساتها. نحن مع تمثيل كتلوي يمثل تجمعات الفلسطينيين في المهجر والشتات وفي الأرض الفلسطينية مثلما كان يحسب للأرض المحتلة كوتا في منظمة التحرير، يمكن أن يحسب للقدس كوتا، وان يحسب للمهجر الفلسطيني كوتا.التمثيل الآخر هو التمثيل السياسي الاجتماعي لأننا نعتقد أنها بوصفها حركة تحرر وطني أي تقود الشعب الفلسطيني نحو بناء دولة امة تحرص على وجود الإقليم وبلورة الهوية لهذا الشعب، وان يتحقق ذلك ويتجسد في كيان سياسي معترف به وهو ما يسمى بالدولة الحديثة. منظمة التحرير كانت ولا تزال تعبيرا عن الإرادة العامة للشعب الفلسطيني، ولأنها كذلك يجب الحرص عليها وعلى طابعها ليس الجبهوي وإنما التعددي من حيث التمثيل ثلاثي الأبعاد الذي ذكرته .الآن تتعرض منظمة التحرير ليس فقط إلي التغييب تغيبها عن المشهد السياسي أو إضعاف مؤسساتها أو تخريبها، بل هي تتعرض لأكثر من ذلك، تتعرض لضربها كونها حركة تحرر، تتعرض إلى محاولة تفتيت، وهو ما ذكرته سابقاً، باتجاه السلطة العامة الرمزية التي مثلتها منظمة التحرير من خلال كسر الإجماع الأمر الذي بدا في أواسط

السبعينات في محاولتين واضحتين لإيجاد بدائل سواء عبر الإخوان المسلمين أو لاحقا، في روابط القرى وربما محاولات أخرى. وتتعرض المنظمة أيضا لضرب في أول محاولة لها لخلق كيانية مادية فعلية على الأرض، أو ما يسمى بحقبة أوسلو وللأسف في هذه المرحلة تعرضت من أبنائها وحزبها القائد للضرب واخفق في تقديم رؤى تساهم وتكرس فكرة السلطة بوصفها مشروع دولاني حتى أننا لم نستطع أن نستثمر في بناء مؤسسات دولانية بما في ذلك الأمن الوطني. لقد فشلنا في تدشين مؤسسات دولانية في حقبة أوسلو، وهو ما كان يعول على أوسلو من حيث قدرتها على جزء من إقليمها في ظل انهيار العالم القديم ثنائي القطبين. فشلنا في اقتناص هذه الفرصة وبناء مؤسسات دولانية. هناك أسباب موضوعية بالتأكيد اليمين الإسرائيلي، اليمين المسيحي المحافظ الأمريكي، حرب الخليج الثانية، وعوامل أخرى. لكننا أيضا كفلسطينيين أخفقنا في قراءة هذه التحولات ومحاولة توظيفها وأخفقنا في إدارة ما أتيح لنا من وطن. إنني آمل أن تكون هذه الورقة عرضاً تاريخياً لموقف الشيوعيين في المراحل المختلفة للنضال الوطني في منظمة التحرير البنية والأداء والخطاب. وتوقفنا مطولا عند الأزمة الراهنة وهذا هو توصيفنا لها، أما التشديد على قصة الانقلاب إننا لا نعتقد أن الانقلاب في حد ذاته هو الخطر، والانقلاب ربما كان معلما أساسيا من معالم الانهيار الذي بدأ منذ منتصف ألـ 88 كانت هناك محاولات لتقويض الذات العسكرية المنفلتة وغياب الرؤية وفشلنا في انجاز أوسلو وعسكرة الانتفاضة الثانية وخروجنا عن أي رؤية أو إستراتيجية موحدة، هذه الديناميات ساهمت كلها وأفضت إلى ما أفضت إليه. وكان ما سبق الانقلاب احتدام الصراع على سلطة موهومة لم تعد في جوهرها تشكل مشروع دولة حقيقي، وربما ياسر عرفات وحزب الشعب الفلسطيني أول من أدرك ذلك في ألـ 99 عندما طالبا بإعادة الملف إلي المنظمة وعندما قلب الطاولة ياسر عرفات أدرك أن السلطة فشلت كمشروع دولة، لكن الوقائع أو الأحداث انزاحت وأفضت إلى ما أفضت إليه وربما يمكن اعتبار هذه اللحظة اكثر اللحظات حرجة من حيث مس المكتسبات الوطنية وتعبيراتها السياسية والمؤسسية ومس الهوية الفلسطينية في إطار صراع كوني . آمل أن أكون قد أجبت عن بعض التساؤلات وللحديث بقية.

ورقة عمل مقدمة حول
منظمة التحرير الفلسطينية
"فـــدا"

أ. رائف دياب*

إن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م أعطى بعـــداً سياســـياً لقضـــيتنا الوطنية وخاصة التوافق الوطني على الميثاق الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير، وهذا بعد نكبة 48 والهجرة إلى الدول العربية وتأسيس الدولة العبرية على أراضي تبلـــغ مساحتها 78 من مساحة فلسطين وعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني عام 1948 والإعـــلان عن حكومة عموم فلسطين التي لم تتقدم بأي خطوة عملية وخاصة بعد رفضها مـــن قبـــل الجمعية العامة للأمم الدولي .

ولذلك يعتبر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة هامة فـــي حيـــاة الشـــعب الفلسطيني وفي مسيرة بناءه الوطني والكياني ، وقد رفض المؤتمر الـــوطني الفلســـطيني الوجود الإسرائيلي وأعلن النضال بكافة الوسائل لتحرير فلسطين وقرر أيضاً إنشاء كتائب

* عضو المكتب السياسي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني – فدا ، عضو المجلس الوطني الفلسطيني

عسكرية ومنح معسكرات للتدريب وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني والاتفاق على الهيكل التنظيمي للمنظمة ومؤسساتها .

1- الموقف من وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني

إن منظمة التحرير هي الممثل للشعب ولقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وممارسة حق تقرير مصيره حسب المادة 26 من الميثاق .

ولهذا تعتبر المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد حسب قرارات المجالس الوطنية وقرارات القمم العربية وقد ساهم فك الارتباط الأردني في تجسيد هذا التمثيل ، ولذلك المنظمة تمثل جميع فئات الشعب الفلسطيني بقواه الوطنية والإسلامية لأنها جسدت وحدتنا الوطنية منذ عام 1964 ، وهي قائدة العمل الوطني والمعترف بها من جميع الهيئات والمنظمات الدولية ، ولا يمكن إعطاء أية شرعية إلا لمنظمة التحرير ورفض أية مساومة على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني . وقد يكون التمثيل في هيئات المنظمة بالتوافق السياسي أو بالانتخابات النسبية وأن المنظمة رغم كل ما لحق بها من تهميش لا تزال وستبقى الممثل الشرعي والوحيد والمرجعية السياسية العليا للشعب .

2- ميثاق منظمة التحرير

إن قرار الميثاق الوطني خلال انعقاد المؤتمر الوطني الأول عام 1964 الذي أكد على طريق الجهاد حتى يتحقق النصر وعلى عروبة فلسطين وكذلك على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني حسب المادة الرابعة وأن المقاومة حق مشروع نص عليه ميثاق الأمم المتحدة حسب المادة 16 وقد رفض قرار التقسيم الذي صدر عام 47 وذلك حسب المادة 17+18 ، وقد عدل الميثاق في الدورة الرابعة 1968 بصيغة جديدة فقرر في المادة 10 نصاً جديداً أن العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير وأن تحرير فلسطين واجباً قومياً حسب المادة 15 ، وكذلك أكدت المادة 21 رفض الحلول البديلة عن تحرير فلسطين كاملاً .

في عام 74 أقر البرنامج المرحلي فنقل منظمة التحرير إلى حضور دولي وعربي باعتراف القمة العربية بالرباط بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد وقبل ذلك قمة الجزائر عام 73 وأدرجت القضية الفلسطينية كبند مستقل في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وصدور قرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية .. هذا منح آفاقاً دولية للحلول السياسية .

وأعطت الانتفاضة الأولى زخماً كبيراً للوصول إلى حل سلمي والإقرار بقيام دولتين في وثيقة الاستقلال والذي اعتبرت مشروع فلسطين للسلام .. وهنا فتحت آفاق العملية السلمية من الحوار الأمريكي ثم هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي بدأ التغيير السياسي الشامل والاتجاه إلى العملية السلمية تتطلب تعبير جوهري في أسس ومواد الميثاق الوطني وفي الاتجاه السياسي لمنظمة التحرير أوصلنا إلى اتفاقية السلام أسقطت تلقائياً مواد متعددة من الميثاق الوطني وافق على تغييرها المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة 1996 . ولهذا نرى أن تعبير الميثاق الوطني أصبح ضرورة ملحة ومنسجمة مع المتغيرات السياسية وتوقيع اتفاق السلام مع إسرائيل وعودة منظمة التحرير إلى أرض الوطن وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية . هذه التعبيرات السياسية على الأرض تتطلب ضرورة إعادة صياغة وخاصة البنود التي تتعارض من الاتفاقات الموقعة ولكن لا بد التأكيد على حق العودة والقدس عاصمة للدولة الفلسطينية .

وهذا يتطلب توافقاً فلسطينياً عقلانياً وخاصة بعد وضوح برامج كل الفصائل من العملية السلمية واتفاق الجميع على الدولة الفلسطينية في حدود 67 ، والاعتراف بالدولة الإسرائيلية إلى جانب دولة فلسطين .

وأن التصويت الذي جرى على تغيير بعض البنود في المجلس الوطني يعطي ضرورة فعلية لهذا التعديل قد تصل إلى إعادة صياغة ميثاق وطني جديد يتوافق مع التغيرات الدولية والإقليمية يتوافق مع الحالة الفلسطينية النادرة متمسكاً بحق اللاجئين بالعودة والقدس عاصمة للدولة الفلسطينية .

3- إمكانية التوافق على برنامج سياسي مشترك حول التسوية

قادت منظمة التحرير الفلسطينية الثورة الفلسطينية المعاصرة وتناضل من أجل تحقيق الحقوق الوطنية لشعبنا بكل الوسائل الكفاحية المشروعة بما في ذلك العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي من خلال انعقاد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة جميع أطراف الصراع يقوم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع ويؤدي إلى إنهاء الاحتلال الاستيطاني والعسكري عن جميع الأرض الفلسطينية التي احتلت منذ حزيران عام 1967 وفي مقدمتها القدس العربية وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة .

وقد أكدت وثيقة الاستقلال على دولتين لشعبين يعيشان جنباً إلى جنب بموافقة جميع الفصائل الفلسطينية وفتح المجال إلى عملية سياسية كبيرة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وكان البرنامج المرحلي الموافق عليه عام 1974 خلال الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني عرف باسم النقاط العشرة ، وعلى ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق الأهداف واعتبرت هذه القرارات قاسماً لأغلب الفصائل ساهمت إلى حد بعيد في ترسيخ الحضور السياسي لمنظمة التحرير عربياً ودولياً.

أعطى بعداً سياسياً وآفاقاً للتسوية السلمية وذلك بإقامة دولة فلسطينية على أي شبر يتحرر من الاحتلال واعتبر نقطة تحول هامة في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

من هنا بدأ الانطلاق إلى العمل السياسي والتسوية السياسية الغير مرئية بعد التوجه المصري للسلام مع إسرائيل وخروج المقاومة من بيروت والوعود الأمريكية لتشجيع العملية السلمية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية كان منطلقاً من اتصالات سابقة رسمية وغير رسمية مع أطراف إسرائيلية لتسوية سياسية أوصلنا إلى مؤتمر مدريد وبدء البحث عن الحلول السياسية السلمية مع إسرائيل واكبها اتصالات سرية في عواصم متعددة أوصلنا إلى اتفاق مع إسرائيل بضمان الرباعية وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية .

هذا تم بتوافق كبير من قبل الأغلبية في منظمة التحرير بدعم وتأييد أغلب الدول العربية ولم يكن للمعارضة داخل منظمة التحرير دوراً مؤثراً في إفشال ما عرف عن اتفاق أوسلو ، ودعمت منظمة التحرير وجودها في إقامة السلطة الوطنية في قطاع غزة والضفة الغربية وتحقيق انسحابات جزئية ولكن فشل مؤتمر كامب ديفيد لرفض إسرائيل المطالب الفلسطينية وتريد فرض شروطها وخاصة في قضية اللاجئين ومدينة القدس أدى إلى اندلاع انتفاضة شعبية عارمة تأييداً للمطالب الرسمية والحق الفلسطيني في أرضه ، ثم اتجهت الانتفاضة إلى العسكرة وهذا شكل خطوة فلسطينية للرجوع إلى الوراء وبدء المواجهة العسكرية الغير متوازنة أفقد منظمة التحرير كل إنجازاتها السلمية ، وأمام هذا المأزق العسكري وللخروج إلى حل سياسي بدأت تبرز مشاريع للتسوية السياسية دولياً وفلسطينياً كان من أبرزها قبول الهدنة من جميع الفصائل المسلحة مع إسرائيل لمدد متفاوتة من خمس سنوات إلى خمسون عاماً وخاصة من حماس . هنا بدأت حماس لأول مرة تتجه إلى مؤشر العملية السلمية وقبولها التفاوض عن طريق ثالث هذا أعطى العملية السلمية مفهوماً جديداً وخاصة بعد اتصالات الدكتور أحمد يوسف .

ومن هذا المنطلق نرى :

وجود أسس مشتركة لتوافق وطني شامل هذا ما جسدته وثيقة الوفاق الوطني التي عبرت عن إجماع لمسيرة شعبنا النضالية معتمدة على ميثاق منظمة التحرير ببرنامجه المرحلي وعلى وثيقة الاستقلال المقرة عام 1988م ، وكذلك التوافق في إعلان القاهرة المرتكز على الاتفاقات الدولية وقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على حق العودة والقدس عاصمة لدولة فلسطين في حدود 67 .

وأكدت وثيقة الاستقلال على كافة أشكال النضال ومنه النضال السلمي ضد الاحتلال وصولاً إلى الحلول السلمية ، وكذلك تأكيد الجميع على إقامة دولة فلسطينية بحدود الرابع من حزيران 67 وعاصمتها القدس الشريف بما فيها حماس مقابل هدنة ، هذا بعد أن كانت تتبنى أن فلسطين وقف إسلامي ويعتبر موقفها بعد الانتخابات التشريعية وفوزها بالأغلبية فتح الطريق لإمكانية توافق وطني لتسوية مع إسرائيل (وهذا مرتبط أيضاً بتوافق إقليمي للقبول بتسوية مع إسرائيل) قد يضع العراقيل مؤقتاً لسلام مع منظمة التحرير إلى حين الوصول إلى اتفاق نهائي للسلام مع سوريا .

وكذلك نرى أن جميع القوى الديمقراطية ليست بعيدة في مفاهيمها حول العملية السلمية وهذا ما أكده قرارات المجالس الوطنية وقرارات المجلس المركزي وبرامجها السياسية .

ولهذا ترى وجود قواسم مشتركة بين كل الفصائل بما فيها حماس التي تنتقل مرحلة مرحلة إلى العملية السلمية في أطروحاتها بعد الانتخابات التشريعية ينقلها سريعاً إلى الحوار المباشر مع إسرائيل قد تصل إلى تسوية نهائية إذا ما فازت في الانتخابات القادمة. تكون قد وصلت أغلب الفصائل إلى رؤية شاملة موحدة للتسوية مع إسرائيل تتجاذبها بعض المفاهيم ، وهذا يسهل إلى الوصول إلى توافق على برنامج مشترك بطرح أفق التسوية النهائية مع إسرائيل ونجاح ذلك يتم بعدم إقصاء أحد في هذه العملية .

4- الشراكة السياسية وتمثيل الفصائل في منظمة التحرير

إن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني وأكد ذلك مؤتمر الرباط في المغرب وهذا التمثيل يجسده وجود جميع فصائل العمل الوطني داخل هيئات منظمة التحرير من المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية ، و إن المجلس الوطني بحاجة إلى إعادة صياغة وبآلية متفق عليها وطنياً بحيث يضم جميع شرائح المجتمع الفلسطيني السياسية والاجتماعية والنقابية بنسب متفق عليها من قبل لجنة تحضيرية تضم قيادات العمل الوطني تحدد الآليات التمثيل في المجلس الوطني .

الشراكة السياسية :

إن الحيوية التي تبديها القوى والفصائل في تفعيل دور منظمة التحرير ومؤسساتها والتوافق على وحدة المنظمة يدفع الجميع لعقد شراكة سياسية بين القوى الوطنية على أساس أهداف وطنية وبرنامج سياسي وأدوات كفاحية ملائمة لكل مرحلة وإن الإسراع في عقد المجلس الوطني يكون نتاجاً لهذا العمل الجماعي في الشراكة لتفعيل المنظمة ولفتح المجال لباقي القوى بالانضمام إلى المنظمة . وهذا ليس على قاعدة مكاسب جزئية وهذا يدفعنا إلى التمسك بالمنظمة مع تفعيلها بمفهوم وطني واضح يدعم توجهنا بأنها الممثل الوحيد (وليس على قاعدة إنقلابية للاستيلاء عليها) .

وبهذا تضمن التمثيل والشراكة السياسية لجميع الفصائل والتحضير ليتم تشكيل مجلس وطني جديد يشرك القوى في مؤسسات المنظمة لتشارك في الإعداد لتفعيل المنظمة والتحضير لإجراء انتخابات نسبية يحدد لذلك مدة معينة لتنتهي عملية التحضير والبدء في تنفيذ آليات التجديد والتفعيل ومشاركة القوى الغير ممثلة في المنظمة تتم بدون شروط مسبقة ومشاركة الكفاءات من الفصائل وفي تولي مهام أساسية وفي التمثيل الخارجي دون النظر لانتمائهم .

هذا رغم هيمنة حركة فتح قبل قيام السلطة الوطنية على مؤسسات منظمة التحرير برغم مشاركة كل القوى الوطنية واليسارية ، وعملت فتح على فرض سيطرتها على كل مؤسسات السلطة الوطنية الأمنية والمدنية بعيد قيامها في عام 1994 ، وبفعل هذه الهيمنة عانت المنظمة والسلطة من مظاهر الفساد والبيروقراطية والترهل والتآكل الداخلي .

5- مصير مؤسسات منظمة التحرير

إن تفعيل منظمة التحرير يتطلب إعادة الحيوية لدور المؤسسات التابع لها في جميع المجالات وخاصة دائرة شؤون اللاجئين ودائرة الإعلام والصندوق القومي الذي يجب أن يتمتع باستقلالية مالية كاملة يقدم تقرير سنوي إلى المجلس الوطني أو المجلس المركزي .

دائرة المفاوضات يجب أن تكون دائرة وطنية يشارك بها جميع القوى والفصائل بكادر مهني قادر على إدارة المفاوضات في جميع المجالات ، يراقب أعمالها المجلس المركزي .

(1) المجلس الوطني الفلسطيني :

هو الهيئة العليا لتمثيل الشعب الفلسطيني من جميع مناطق الشتات ولهذا يتطلب إعادة تشكيل المجلس الوطني على أن تتوالى هذه المهمة لجنة تحضيرية وطنية لا تزيد عن 30 عضواً تحدد آليات الإعادة منها :

1- تحديد عدد المجلس الوطني "شاملاً جميع التجمعات الرئيسة والثانوية " .
2- تحديد نسب الفصائل والمنظمات والشخصيات المستقلة ومناطق الشتات إذا تعذر إجراء انتخابات نسبية بالتوافق الوطني .

3- إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية وتجمعات الشتات على قاعدة التمثيل النسبي بوضع قانون ينظم ذلك .
4- تحديد نسبة الحسم للتمثيل في المجلس الوطني لجميع الفصائل والمستقلين .
5- الفصائل التي لم تحصل على نسبة الحسم تمثل بعضوين في المجلس الوطني .

(2) المجلس المركزي :

ضرورة أن يأخذ دوره الطبيعي ويعقد جلسات شهرية لمراقبة تنفيذ قرارات المجلس الوطني وقرارات المجلس ذاته ومتابعة عمل اللجنة التنفيذية ومؤسساتها ، مع ضرورة إعادة تشكيله ليضم جميع الفصائل وتجمعات الشتات الرئيسية والمستقلين ورجال الأعمال ، وعليه أن يعقد دورات غير عادية على أن تكون قراراته ملزمة للجنة التنفيذية ويجب تنفيذها وعليه مساءلة أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيسها .

(3) اللجنة التنفيذية :

اللجنة التنفيذية هي الأداة السياسية والقيادة اليومية لمنظمة التحرير والشعب الفلسطيني ، يجب أن تفعل بتحديد أعضاءها والعمل على تفعيل وتحديد دوائرها وضرورة مراقبة أعمالها من قبل المجلس المركزي والمجلس الوطني ، وضرورة تمثيل كل الفصائل والقوى في عضويتها . وهذا يتطلب أيضاً تجديد وتفعيل الدائرة السياسية وتجديد جميع السفارات بأعضاء فاعلين وتقليص عدد موظفيها لأنها الدائرة الأهم في العمل السياسي وتنفيذ سياسات منظمة التحرير لدى العالم . ولهذا نرى ضرورة زيادة عضويتها لتصل إلى 21 عضواً . ولذلك تعتبر اللجنة التنفيذية هي الحكومة المركزية للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده ويقوم بجميع المهام التي عرفها النظام الأساسي واعتبرها بأنها أعلى سلطة للمنظمة وكذلك المادة 16 من النظام الأساسي الذي حدد صلاحيات اللجنة التنفيذية وخاصة تمثيل الشعب الفلسطيني والإشراف على تشكيلات منظمة التحرير ولذلك نرى أن عضوية اللجنة التنفيذية يجب أن لا تزيد عن 8 سنوات .

(4) الصندوق القومي :

هو الهيئة المالية العليا لمنظمة التحرير والمنظم المالي والمشرف الأول على أموال الشعب الفلسطيني يجب أن يكون مستقلاً تماماً عن مجلس إدارة تتجدد كل 6 سنوات يعمل

على إيجاد السبل للدعم المالي للمنظمة ويشرف على هيئة الاستثمار الفلسطيني ويقدم تقريره السنوي إلى المجلس المركزي بعد لجنة المراقبة والمحاسبة في المجلس الوطني .

(5) جيش التحرير الوطني الفلسطيني :

- احترام المادة 22 التي تنص على إنشاء جيش التحرير الوطني الفلسطيني .
- ضرورة إنشاء هذا الجيش في مناطق الشتات .
- ضرورة تدعيم جيش التحرير في مناطق السلطة الفلسطينية وزيادة عدده وزيادة القدرات القتالية على أحدث الأسلحة .
- أن يكون سلطة فعلية على جيش التحرير في جميع أماكن تواجده من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

6- العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية

إن منظمة التحرير هي الطرف الذي يملك إمكانية لتوحيد الشعب على برنامج وأهداف وطنية تحررية واستعادة الثقة واستعادة مكانتها السياسية إذا ما أدخلت تعديلات مهمة وفي بنية مؤسساتها وقوانينها . لا تعامل السلطة والمنظمة وكذلك الفصائل باعتباره دور واحد ولهذا لا بد من تنوع الأدوار بين السلطة الوطنية والمنظمة والفصائل مكملة للآخر . وخاصة استعادة دور منظمة التحرير لدى شعبنا في الخارج الذي أصبح هامشياً . وهذا يتطلب تعديل أساسي في البنية التنظيمية والإدارية وإلى إصلاح جدي في المنظمة والنظام السياسي .

وإن العلاقة تكاملية بين المنظمة والسلطة والفصائل وأن يكون دورهما مكملاً للآخر .

إن منظمة التحرير هي قائدة الشعب وممثله الشرعي وصاحبة الحق الوحيد في التمثيل والتوقيع على الاتفاقيات بين الدول والاتفاقات الإقليمية والدولية . وأن اتفاقية السلام الموقعة بين منظمة التحرير بهذه الصفة وإسرائيل وتم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية بقرار وموافقة المجلس المركزي الفلسطيني ، لذلك تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هي المشرف والمنفذ لهذا الاتفاق من الجانب التنفيذي . ولهذا

تعتبر السلطة الوطنية هي من مؤسسات منظمة التحرير المتمثلة لجزء من شعبنا في الضفة وغزة ، ولهذا فإن العلاقة تتمحور في النقاط التالية :

1- منظمة التحرير هي القائد والموجه المباشر لقيادة السلطة الوطنية .
2- رئيس منظمة التحرير هو رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية .
3- اللجنة التنفيذية هي الموجه العام للسلطة الوطنية .
4- نرى أن أعضاء حكومة السلطة الوطنية يجب أن يكونوا من خارج اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي .
5- رئيس وزراء السلطة يكون عضواً في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي فور تولي مهامه .
6- الوزراء يجب أن يتحملوا مسؤوليات وزارتهم دون أية مهمات أخرى (مهمات فصائلية أو مهمات داخل منظمة التحرير) أي لا ازدواجية بين المهمات الرسمية والحزبي .
7- مهمات البناء ومعالجة قضايا شعبنا في السلطة الوطنية هي مهمات رئيسة قبل أي مهمة أخرى
8- العمل السياسي فقط لمنظمة التحرير لإنجاز عملية السلام، وكذلك التفاوض، وهنا لا بد من أن تلعب الدائرة السياسية دوراً رئيساً إلى جانب دائرة المفاوضات ولهذا يتطلب توزيع المهام وتنظيم العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية بإنشاء مكتب تنسيق وطني " ارتباط " لمعالجة القضايا اليومية الذي يتطلب تدخل قيادة اللجنة التنفيذية لحلها مع الطرف الآخر .

لقد حددت منظمة التحرير في وثيقة الاستقلال والتي صدرت في الدورة التاسعة عشر طبيعة النظام السياسي الفلسطيني كنظام ديمقراطي برلماني ذو توجهات علمانية يقوم على أساس حرية الرأي وتكوين الأحزاب وعلى العدل الاجتماعي .

المداخلات على الورقة السادسة

➢ د.خالد صافي

في البداية أوجه شكري للأستاذ رائف دياب على هذه الورقة التي ربما كانت تحدثت عن "حماس" أكثر مما حدثت عن "فدا" وموقفها من م.ت.ف، وبالتالي كنت أتوقع أن يكون طرح الورقة بشكل معمق بدل من احتوائها في النصف الأول على شيء تاريخي ثم سرد حول حركة حماس.

في الجانب الآخر أرى أن جميع المداخلات تدور حول ما حدث يوم 2007/6/14 ، رغم انه الانقلاب خطير وتداعياته خطيرة ولكن التساؤل: هل كانت أوضاع الشعب الفلسطيني يوم 2007/6/13 أفضل حالاً مما عليه الآن؟ هل كانت م.ت.ف يوم 6/12 ، 6/11 ، 2007/6/10 أفضل حالاً مما هو عليه الآن؟ وكأنه كان يوم 2007/6/13 مشرق ويوم 2007/6/14 أظلمت الدنيا فوق وتحت..! رغم خطورة الانقلاب وتداعياته، نحن نقول: إن م.ت.ف، في التسعينات وفي انتفاضة الأقصى واجهت تحديات لم تنجح في الوقوف أمامها، وجاء الانقلاب في شكل تحد جديد، فأما أن تواجهه م.ت.ف وأما أن تنضم إلى سلسلة التقاعس والترهل والضعف الذي تعانيه م.ت.ف.

الآن نحن مطالبون بتقوية العمل العسكري في الداخل ضمن استراتيجيات وتكتيكات، وهذا هو الأساس. وهذا يقودنا إلى النقلة الثالثة.

عندما نتحدث عن فصائل م.ت.ف، وعندما نتحدث عن انتقال العمل السياسي والعسكري إلى الداخل هذا يعني أن ثقل الداخل الآن هو الذي يحسم قوة وضعف هذه الفصائل.

وبالتالي الفصائل التي لم تنجح في إعادة ترتيب أوضاعها وهيكلتها في الداخل ولم تحصل حتى على نسبة الحسم كيف يمكن أن نقول أنها ممكن أن تشكل جزءً من معركة النضال الفلسطيني الذي أصبح الداخل هو الذي يشكل هذا الجانب؟

➢ **د.حسين أبو شنب:**

وإن كنت اتفق مع الأخ الدكتور خالد صافي على انه تحدث عن حماس أكثر مما يجب على اعتبار أن لحركة حماس الحق في أن تقول ما تريد، ولكن هو يعلن موقف، بدا في جميع الأوراق السابقة وربما اللاحقة أيضا إصرار على أن حركة فتح متفردة وان الخلل الذي حدث في م.ت.ف تتحمله حركة فتح، والأخ رائف دياب أيضا وقع في هذا الخلط في صفحة 6 عندما قال "إن فتح تسيطر على الأجهزة الأمنية ومؤسسات المنظمة" أنا سأضرب مثلاً. الفتحاويون يغضبون كون أن حركة فتح غير ممثلة في مؤسسات م.ت.ف، والسلطة الفلسطينية بما يناسب حجمها. على سبيل المثال، اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف طول عمرها يقودها اثنان ثم ثلاثة، يعني ياسر عرفات، فاروق القدومي، وفي الثمانينات أبو مازن وباقي الفصائل ممثلة تمثيلاً كاملاً يوازي ما تستحق وربما فوق ما تستحق. لذلك أنا استغرب!!!

نأتي إلى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حتى أن الأخوة في حماس ارتكبوا ذات الذنب والخطأ حينما قالوا "الأجهزة الأمنية التي تقودها حركة فتح" الأجهزة الأمنية لو أخذنا وطرحناها أمامنا سنجد أنها لا تمثل حركة فتح بصرف النظر انه قد يكون رئيس المؤسسة رئيس الجهاز فتحاوي، لكن من نائبه ومن معه؟ سنجد من الفصائل الأخرى.

على سبيل المثال، قائد القوة التنفيذية في الأمن الوقائي جبهة شعبية، وليس فتحاويا مثلاً. فلماذا الإصرار على هذا دائما إن فتح هي التي .... ، أنا أقول : إن الفتحاويين غاضبون تماماً على قياداتهم لأنها تتجاوزهم وتنحاز لصالح الفصائل الأخرى على حساب أبنائها بالرغم أن فتح تكتظ بالكفايات المظلومة المبعدة المغيبة أحيانا، لذلك آمل من الأخوة في الفصائل أن يجنبونا الخوض في مثل هذه المواقف.

الأمر الثاني: بالنسبة مثلا للمجلس الوطني صفحة "7"، يقول رائف دياب "تحديد النسب" لماذا تحديد النسب؟، نحن نطالب بانتخابات شاملة من يستطيع أن ينجح أن ينجح، إذا أردنا انتخابات ديمقراطية تبين حجم الجميع، فلماذا تحديد النسب للفصيل الفلاني إثنين وللفصيل الثاني أربعة فلتكن انتخابات مثل المجلس التشريعي فلينجح من ينجح ويشكل المجلس الوطني، أو أن يكون هناك تمثيلاً حقيقياً للقوى المغيبة التي نسميها أحيانا مستقلة، القوى المغيبة التي تستطيع أن تعطي وتفيد بناء م.ت.ف، على أسس حقيقية أكثر بكثير من الفصائل التي في اعتقادي ولا استحي أن اقول "أن دورها انتهى في المرحلة الحالية" ولعل ما تسمونه انقلاب حماس قد الغى فصائل م.ت.ف ولم يعد هناك وجود للفصائل، وأمل كما قال اخي الدكتور خالد صافي أن نعيد تقييم ذلك. وأنا أشيد الآن كما أشدنا سابقاً بالحزب الشيوعي الذي كان واضحا في انه ليس فصيلاً. الاتحاد الديمقراطي أنا أمل أن يحذف مصطلح "فدا" واني يبقى الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني باعتباره حزبا. وآمل أن يكون ذلك على حركة فتح وعلى حركة حماس وعلى الحركات القومية مثل البعث، وحركة القوميين العرب وغيرها، أن تعود إلى أصولها الحزبية لنعيد تشكيل مجتمع مدني حقيقي اجتماعي قادر على خدمة المجتمع وليس للتقاتل والتصالح بالشكل الذي نراه.

رئيس المنظمة هو رئيس السلطة إن كان يجوز للأخ أبو عمار رحمه الله أن يكون كل شيء فأنا في اعتقادي بعد ياسر عرفات لا يجوز أن يبقى رئيس المنظمة رئيساً للسلطة. كيف تكون المنظمة مرجعية للحساب وفي نفس الوقت هو يقود الاثنين معاً.اللجنة التنفيذية أخي "رائف" ليست موجهاً ولكنها مرجعية لأن التوجيه يعني الهيمنة.

نأتي إلى صفحة 4 – 5، أنا سعيد انه في كل ما بين فقرة وأخرى تقول "أن هناك رؤيا سياسية مشتركة"، هل حقيقة لدينا رؤيا سياسية مشتركة؟ إذا لماذا هذا التباعد إن كان ذلك..؟ فأنا في اعتقادي أن من أسباب عدم الوصول إلى رؤيا سياسية مشتركة أننا ما نزال نعيش الأحلام والأوهام تحت بند "التحرير" ولا احد

منا يمارس التحرير، دون "استثناء" فإذن نحن نحتاج الآن إلى كفاءات تقول كيف يكون الطريق.

➢ إبراهيم الزعانين:

صحيح أن هناك أناساً كثيرين قد ظلموا من فتح، لكن في ناس كثيرين في فتح اخذوا أكثر من حقهم وأكثر من الآخرين مسألة لا نريد الخوض فيها لأنها تثير النعرات.

وتعليق على هذه الورقة هناك فقرة في الصفحة الثالثة في ورقة الرفاق "فدا" تقول "مطلوب توافق واجماع من الفصائل على الاعتراف بحدود الدولة الفلسطينية بحدود 1967، وهذا ليس صحيحاً فهناك فصائل في م.ت.ف تعارض بشكل كامل الاعتراف بوجود دولة إسرائيل على فلسطين.

وهناك فصائل أيضا خارج م.ت.ف اثارت مشاكل كثيرة خلا الفترة الماضية عند ما طرحت النقاط العشرة والآن يوجد خلاف داخل م.ت.ف، على الاعتراف بإسرائيل. وبالتالي ما طرح في دورة المجلس الوطني 1998 حول إلغاء بعض بنود الميثاق الوطني كان مقترحاً وتم رفع الأيدي عليه، من اغلبية اعضاء المجلس الوطني 750 أو 850 لم نعرف كم هو عددهم في ذلك الوقت، لكن كان هناك 35 عضواً في المجلس الوطني رفعوا أيديهم ضد إلغاء الميثاق الوطني وتعديله. م.ت.ف مأزومة منذ نشأتها، والفصائل مأزومة منذ نشأتها. والدليل على ذلك الانشقاقات التي حدثت في الفصائل بشكل متعاقب منذ السبعينات. وبالتالي فالمنظمة طوال تاريخها تعاني من المشاكل، ليس نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وليس نتيجة حرب العراق وليس نتيجة ما جرى ما بعد 14 حزيران 2007. المنظمة تعاني من ثقافتنا نحن الفلسطينيين لأن الكثير منا لا يقبل الآخر، وهذه مسألة تحتاج إلى إعادة صياغة الثقافة الداخلية للحزب وللشعب وللمنظمة لكل شيء. أما بالنسبة لرئيس السلطة هذه مسألة هي التي خلقت الخلط وتغييب المنظمة حقيقة. لدرجة أن كل شيء يتعلق بالمنظمة لازم يمر عبر السلطة، لقد تم إفراغ كل ما في م.ت.ف لصالح السلطة. السلطة أصبحت هي

الرأس والمنظمة هي التي في الخلف. وهذا هو الذي يحتاج إلى تفعيل والى إعادة صياغة كل شيء حتى الميثاق الوطني.

➢ د.علاء الرفاتي:

في البداية نشكر مركز التخطيط الفلسطيني والاخ "رائف دياب" في الحقيقة من ناحية منهجية الورقة، كان هناك وضوح في تحديد العناصر التي تحدد موقف "فدا" من القضايا الرئيسية مثل مسألة التمثيل مسألة الميثاق، مؤسسات م.ت.ف، البرنامج، وايضا موضوع الشراكة. يعني كان وضوح في العناصر التي تناولتها الورقة من الناحية المنهجية، وان كانوا يتحدثون عن موقف "فدا" تجاه هذه القضايا ولهم الحق أيضا أن يعبروا عن رأيهم وموقفهم تجاه هذه القضايا. طبعا في مسألة التطرق في الورقة إلى أو التركيز على المشكلة أنها خلقت بسبب الأحداث الاخيرة في 2007/6/14 وان حماس تتحمل كافة المسؤولية، أنا اتصور انه في هذا تجني كبير جداً في تحديد المشكلة الموجودة في م.ت.ف لأن مشكلة م.ت.ف حسب تصوري وهذه النقطة الثالثة التي سأتحدث فيها هي مسألة الاختلاف حول البرنامج السياسي، وبرنامج الكفاح المسلح الذي من اجله انطلقت م.ت.ف يعني حسب التسمية م.ت.ف هي وجدت لقيادة مشروع التحرير والخلافات في م.ت.ف بدأت عندما بُدء تداول موضوع برامج التسوية والحل السلمي، وبدأت الخلافات تظهر في فصائل م.ت.ف حول هذه البرامج باعتبار عامل الوقت مناسب أو غير مناسب، وهل التوازنات الدولية والإقليمية تسمح بطرح هذه البرامج؟ الذي لاحظته أن الرفاق في "فدا" لم يتطرقوا إلى موضوع الكفاح المسلح وحاولوا التركيز على موضوع المشاريع المتعلقة بالتسوية، هذا هو موضوع الخلاف في م.ت.ف، وسبب اساسي من التشرذم الذي حصل في م.ت.ف أو حدث معها اشكاليات كان بسبب هذه البرامج، وبالتالي المفروض مسألة الكفاح المسلح أن تحوز جانب مهم جدا في برنامج م.ت.ف، باعتبار أن الكفاح المسلح هو أهم انجاز حققته م.ت.ف، والذي اعطاها الزخم وفرضها كواقع سياسي وكدافع لتمثيل الشعب الفلسطيني. أنا أقول مسألة الكفاح المسلح لابد أن تبرز بشكل كبير جداً في ظل انه أيضا لا زلنا مشروع تحرر. يجب أن لا نغفل

الكفاح المسلح أو المقاومة باعتبارها الخيار الأول وبعد ذلك استثمار الكفاح المسلح أو المقاومة عبر مبادرة يتم الاتفاق عليها من خلال م.ت.ف وليس بتفرد من جهة من الجهات واعتقد أن هذه مسألة مهمة جداً.

➢ محيي الدين أبو دقة:

للأسف أننا نقول حتى الآن حول تفعيل م.ت.ف، هناك من يسمي ما وقع في قطاع غزة انقلاباً دموياً للأسف. وهناك من يسميه انقلاب، وهناك من يسميه أسماء أخرى، أنا من وجهة نظري اسميه تصحيح سياسي "وليس انقلاباً دموي كما سمي. تصحيح "سياسي". أنا كنت أتمنى من الأخت/مجد أن يكون هناك ورقة عمل للأخوة في حركة حماس لمعرفة وجهة نظرهم حول مشاركتهم في م.ت.ف كباقي فصائل المنظمة الأخرى. أما بالنسبة لأزمة م.ت.ف أننا نعرف أن أزمتها من السبعينات وكثير من بيننا يعرف أزمة م.ت.ف، أنا استغرب حتى الآن لم نصل إلى نتيجة حول تفعيل م.ت.ف. كل ما حدث في قطاع غزة والضفة الغربية حول تفعيل م.ت.ف لأن هناك أناس متنفذين في م.ت.ف ولا يريدون تفعيل هذه المنظمة ومشاركة كامل الفصائل والقوى والمؤسسات في هذا التفعيل. بالنسبة لرئيس المنظمة أن يكون رئيساً للسلطة. نحن لسنا مع أن يكون رئيس المنظمة هو رئيس السلطة، يجب الفصل بين رئيس المنظمة ورئيس السلطة الفلسطينية. بالنسبة للعمل العسكري والسياسي: نحن نريد مواصلة العمل العسكري مع مواصلة العمل السياسي.

➢ رد الأستاذ رائف دياب على المداخلات :

رداً على الدكتور/ خالد صافي باختصار شديد هل كانت م.ت.ف قبل 2007/6/13 أفضل حالاً...؟ نعم كانت أفضل حالا، لا شرخ، لا انقسام في الوطن، لا ازدواجية في الحكومة، شعبين في دولة واحدة. كل هذا هو نتائج الانقلاب قبل 2007/6/13. كنا دولة واحدة، سلطة واحدة، شعب واحد. الآن هل المؤشرات تشير إلى أننا نتجه اتجاهاً خطيراً إلى الانقسام العمودي لشعبنا ولقضيتنا. كان من الضروري أن نأخذ بالحلم والتوسع والمشاركة الواسعة لكل الفصائل وليس لـ فدا. هناك مسببات رئيسية أوصلتنا إلى هذه الحالة التي كان

يمكن تجاوزها. الكفاح المسلح: في وثيقة الوفاق اتفقنا جميعاً على أشكال المقاومة، اشكال متعددة للمقاومة، السياسية العسكرية، المدنية كل هذه اشاكل مقاومة. من يتماشى ويحقق رؤيتنا السياسية فنحن معها وتوافق معها. باختصار شديد أيضا فصائل مأزومة بالتأكيد تجربة قاسية مرت بها م.ت. ف، من حرب لبنان إلى الحرب الطاحنة التي خضناها ضد الاحتلال بعد عودتنا إلى الوطن هذه الحروب شكلت عاملاً كبيراً في اضعاف فصائل م.ت.ف، واضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، واوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن. رؤيا سياسية مشتركة: نعم لنا رؤيا سياسية مشتركة، من قال ليس لنا رؤيا سياسية مشتركة..؟ المجالس الوطنية ، 85، 88، 90 من وافق على قراراتها هل فتح لوحدها أم "فدا" لوحدها أو الشعبية لوحدها؟ الجميع وافق على قراراتها وقراراتها تعبيرا عن رؤيا سياسية مشتركة. الشعبية في 88 عارضت بنداً واحداً ولم تعارض على كل القرارات. من هنا نقل رؤيا سياسية مشتركة. التعارض السياسي بدأ بين الأخوة في حماس وبين م.ت.ف وليس فصيل في م.ت.ف، كل فصائل م.ت.ف. هنا الخلاف موجود صحيح وحقيقي.جيش التحرير: رمز رئيس من رموز م.ت.ف. لذلك أنا أرى أن يبقى موجودا كما هو موجود الآن في اليمن والأردن. هذا الجيش يجب أن يبقى متواصلاً مع شعبنا في التجنيد والتدريب بهدف ما لرؤية ما، يجب أن نتعامل مع جيش التحرير في الوطن، يبقى جيش التحرير الجيش الوطني. لذلك أنا قصدت على وجود بند لجيش التحرير في هذه الورقة. تحدثت عن حماس أكثر لأن المشكلة الرئيسية التي واجهتها منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية ومنذ فوزها بدأت الأزمة السياسية، الأزمة الوطنية، لذلك أنا تطرقت واعطيت الوقت الرئيسي لحماس. حماس التي بدأت تتجاوب في كثير من القضايا، حدود 1967، في حدود الدولة الفلسطينية، هذه مؤشرات سياسية كبيرة لذلك يجب أن نأخذها بعين الاعتبار. لذلك الانقلاب الاخير اعادنا إلى الوراء كما قال الرفيق سالم لا حل بدون العودة إلى الشرعية والعودة عن الانقلاب السياسي والعسكري. السياسي أهم من العسكري لأن العسكري نتائجه محدودة، ولكن نتائج الانقلاب السياسي هي التي ندفع ثمنها الآن.

رؤية الجبهة العربية الفلسطينية
حول تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية

الجبهة العربية الفلسطينية

أ.صلاح أبو ركبة

ان التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية وخاصة في السنوات الأخيرة، أكدت على أهمية وضرورة الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، وهي القادرة على ربط كافة ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات بالقضية الوطنية، وهي تشكل أيضاً الإطار السياسي الواسع الذي يستطيع ان يجمع كل أطياف وطموحات الشعب الفلسطيني .

ان السنوات العشر الماضية شهدت تدهوراً ملموساً في بنية ومؤسسات ودور المنظمة وكانت الأسباب الرئيسية لذلك هي وجود السلطة التي تم التعامل معها كبديل لمنظمة التحرير من جهة، وحصول متغيرات هامة على الساحة الفلسطينية مما أدى الى بروز قوى جديدة مؤثرة في الواقع الفلسطيني، يضاف الى ذلك تعقد عملية السلام من خلال اصطدامها بالموقف الإسرائيلي الذي كان لم يلتزم بتنفيذ كافة الإتفاقات التي تم التوقيع عليها مع المنظمة وبمشاركة المنظمات الدولية.

ان كل ما أصاب منظمة التحرير ومؤسساتها من تراجع وتهميش وتغييب لم يفرز اطاراً بديلاً عنها بل تأكد من خلال الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني انه من

الصعب جداً ان لم يكن من المستحيل وجود إطار بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما يتطلب التوقف أمام واقع المنظمة ومؤسساتها وآليات عملها والعمل بكل الأشكال لتطويرها بالشكل الذي يمكنها من مواصلة تمثيلها للشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده هذا بالإضافة الى الحفاظ على دورها كمرجعية سياسية عليا للقضية الفلسطينية وخاصة أن الصراع مع الطرف الإسرائيلي لم ينته وان الاحتلال لازال جاثماً على الأرض الفلسطينية ولا زلنا نجمع على برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني الذي يضمن لشعبنا حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

ان كافة جولات الحوار الوطني الفلسطيني وآخرها حوار القاهرة في آذار 2005 أكدت على اهمية وضرورة تفعيل وتطوير المنظمة . كما ان تطورات الأحداث على الساحة الفلسطينية وخاصة الانسحاب الاسرئيلي من طرف واحد من قطاع غزة وبعض مستوطنات الضفة الغربية ودون التسليم الإسرائيلي بالحقوق الفلسطينية كما اقرتها الشرعية الدولية نؤكد على استمرار الحاجة الى المنظمة ودورها في قيادة العمل الفلسطيني المستقبلي .

ومن اجل ذلك وحرصاً على الوصول إلى أفضل الصيغ لتفعيل وتطوير المنظمة فإن الجبهة العربية الفلسطينية تقدم تصورها للمساهمة في الوصول إلى صيغ الإجماع الوطني الفلسطيني .

أولاً : على الصعيد التنظيمي

أ- تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ..

1- المجلس الوطني الفلسطيني ..

لقد بدأ تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بمئة عضو من اهم الشخصيات الوطنية الفلسطينية في عام 1964م عند الإعلان عن منظمة التحرير الفلسطيني وأصبح هذا العدد يزداد مع تطور الظروف سواء دخول الفصائل الى المنظمة أو انضمام كتل سكانية فلسطينية في الخارج الى عضوية المنظمة ليصل العدد الى ما يقارب 750 عضو في آخر مجلس وطني فلسطيني .

إن هذا العدد الكبير يحمل في طياته بعض الزيادات في عضوية المجلس لا بد من التوقف أمامها والحد منها مع الحفاظ على الروحية التي انبثقت منها هذه الزيادة وهي تمثيل أوسع قطاع شعبي ممكن في الداخل والخارج في إطار منظمة التحرير الفلسطينية .

وانطلاقاً من ذلك فإننا نرى أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني القادم في حـــدود 440 عضو توزع مناصفة بين الداخل والخارج .

الداخل : (220 عضو) توزع على النحو التالي ..

* أعضاء مجلس تشريعي منتخب حسب القانون	132
* ممثلين عن الإتحادات الشعبية الفلسطينينة عبر انتخابات حرة "" طلاب ، عمال ، مرأة ، معلمين .. إلخ)	50
* ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني	20
* شخصيات ورموز وطنية لم تشارك في الإنتخابات يتم التوافق عليها	18

الخارج : (220 عضو) توزع على النحو التالي ..

*ممثلي التجمعات الفلسطينية في الوطن العربي ويتم اختيارهـــم بالانتخابات الحرة ما أمكن	80
* ممثلين عن كافة الفصائل الفلسطينية	100
* ممثلي الشخصيات الفلسطينية في المهجر يمكن اختيارهم بالانتخابات ما امكن ذلك	20
شخصيات ورموز وطنية وممثلـــي مؤسســـات ملتزمـــة بـــالخط الـــوطني الفلسطيني	20

ومن اجل تحقيق افضل الصيغ والوصول الى افضل النتائج فإننا نرى ان يكون هناك لوائح داخلية تنظم عملية الإنتخابات مستفيدين من التجارب السابقة التي تم على اساسها تشـــكيل الإتحادات الشعبية الفلسطينية خلال السنوات الماضية، وعلى أساس اعتماد مبـــدأ التمثيـــل النسبي بما يضمن حصول كل طرف على حقه في التمثيل حسب حجمه ودوره في العمل الوطني الفلسطيني، كما نرى ان هناك ضرورة لاعتماد كوته خاصة بتمثيل المرأة وبما لا

يقل عن 20% من أعضاء المجلس الوطني وان ينص في اللوائح التي تـنظم الانتخابـات على تمثيل المرأة في القوائم الحزبية والنقابية .
اما بالنسبة لنسبة تمثيل شعبنا في الوطن العربي والشتات، يـتم اعتمـاد حجـم الوجـود الفلسطيني في كل ساحة من اجل تحديد حصتهم في عضوية المجلس الوطني .

2- المجلس المركزي الفلسطيني ..

يتم تشكيل المجلس المركزي بالشكل التالي :-

أ_ ممثل واحد عن كل اتحاد من الاتحادات الشعبية الرئيسية.

ب_ ممثلين عن المجلس التشريعي بنسبة وجودهم في المجلس الوطني

ج_ ممثلين عن الفصائل (الكتل الانتخابية) حسب نسبة عضويتهم في المجلس الوطني.

د_ ممثلين عن كافة التجمعات الفلسطينية وحسب نسبة تمثيلهم في المجلس الوطني .

3- هيئة رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية ..

يتم تشكيل هيئة رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية وفق صيغة متوافق عليها بحيث يتم تمثيل كافة الفصائل والتجمعات الفلسطينية في عضويتها .

4- اللجان المنبثقة عن المجلس ..

يتم تشكيلها من شخصيات متخصصة ووفق صيغة من التوافق الوطني .

ب_ تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

إن الحوارات الوطنية التي عقدت في الوطن وفي الخارج أكدت على حرص الجميع على المنظمة والمشاركة في مؤسساتها، ونظراً لان واقع المنظمة يعاني مـن حالـة التهمـيش وغياب دورها في العمل الوطني الفلسطيني، فإننا نرى ضرورة الإسراع في اتخاذ بعـض الإجراءات الضرورية والهامة من اجل ان تبدأ المنظمة في استعادة دورها استعداداً لاعادة تشكيلها والمشاركة الفعلية في كافة مؤسساتها ولذا فإننا نقترح ما يلي :-

1- دعوة المجلس المركزي لانعقاده خلال اقرب فرصة ممكنة والإتفاق على شكل المشاركة من قبل القوى والفصائل الغير ممثلة في المجلس او التي قاطعت المجلس الحالي والخروج من هذا المجلس بصيغة يتم الإتفاق عليها حول الأسس التي سيتم عليها إعادة بناء المنظمة وتشكيلها والتمثيل في كافة مؤسساتها .

2- يتم التوافق على توسيع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالشكل الذي يضمن مشاركة الجميع على ان تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها بشكل دوري ووفق جدول اعمال محدد مسبقاً وتقوم بدورها في قيادة وتوجيه العمل الوطني الفلسطيني بكل جوانبه .

3- يتم تحديد سقف زمني لا يتجاوز العام للعمل بهذه الصيغة على ان يتم انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بشكله الجديد .

ثانياً : الميثاق الوطني الفلسطيني ، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

لقد شكل الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمانة لتحديد الثوابت الفلسطينية التي كان للتمسك بها أثره الواضح في تجميع كافة شرائح وقوى المجتمع الفلسطيني وتوحيد نضاله وتحديد أولوياته كما شكلت ايضاً الصيغة التي تم من خلالها بناء مؤسساتنا الوطنية بالشكل الذي يضمن توحيد كل الجهود والطاقات في مواجهة التناقض الرئيس مع الإحتلال من اجل أزالته واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ان انخراط المنظمة في عملية السلام حتم علينا جميعاً إجراء بعض التعديلات في الميثاق الوطني الفلسطيني على ان يتبع ذلك اعادة صياغة ميثاق وطني جديد وثم تشكيل لجنة خاصة بذلك من خلال قرار المجلس الوطني في دورته الحادية والعشرين ولم يتم ذلك حتى الآن، مما يتطلب ضرورة معالجة هذا الموضوع بما ينسجم مع الحفاظ على حقوقنا الوطنية ويضمن للأجيال القادمة الحق في متابعة مسيرة النضال حتى تحقيق كامل أهدافنا الوطنية .

كما ان النظام الأساسي للمنظمة يحتاج الى تطوير بحيث يتم وضع نظـــام خـــاص بتشكيلات المنظمة والأخذ بعين الاعتبار أهمية وضرورة ربط الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم بالبرنامج الوطني مع التأكيد على أهمية ايجاد صيغة مبتكرة تؤكد الربط الحقيقي بين الفلسطينيين في الشتات والوطن وخاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لاستمرار هذا الترابط بعد قيام الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية لما لذلك من أهمية في الحفاظ على حقوقنا التاريخية .

ان كافة المقترحات المقدمة حول اعادة تشكيل المجلس الوطني وبقيـــة مؤسســـات المنظمة تحتاج الى معالجة في مشروع النظام الأساسي الذي نرى ان يتم اعداده والتوافق عليه من قبل كافة قوى وشرائح الشعب الفلسطيني ومن ثم تقديمه الى المجلـــس الـــوطني القادم من اجل اعتماده، كما انه لابد من معالجة موضوع وثيقة الاستقلال، وكـــذلك قـــرار انشاء السلطة الوطنية وتحديد الأسس التي تحكم عملها في ضوء النظام الاساسي وانسجاماً مع الحالة الوطنية العامة التي تشمل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وخاصة ان هناك تداخل في المسؤولية عن اختيار المواقع الاساسية والهامة في السلطة بين مســـؤولية السلطة ومؤسساتها وبين منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.

المداخلات على الورقة السابعة

➢ اللواء عمر عاشور:

أولاً: كل التنظيمات وأوراق العمل التي قدمت من كل تنظيم تتحدث عن تاريخ وعن برامج حزب وعن موقفه من م.ت.ف، فنحن نجل تنظيم قاتل، وناضل، وأثبت وجوده في المنظمة، أنا لم أقل فصائل لأنني أتمنى أن تصير أحزاباً فهذه البرامج قديمة منذ القرن العشرين ونحن الآن دخلنا في القرن الحادي والعشرين. يوجد متغيرات دولية واقليمية ومحلية وهذه الأحزاب لم تحدث أي تغير في بنيتها التنظيمية. أن تقف كل التنظيمات وقفة ذاتية وموضوعية لإعادة صياغة برامجها، لأن البرنامج الوطني المشترك، يأتي من محصلة هذه البرامج، فمعظم البرامج قديمة، وشاخت، وتحتاج لدراسة صحيحة.

ثانياً: تحتاج التنظيمات لتغيرات في قيادتها فهناك الكثير من الامور قد تغيرت، وهناك مياه كثيرة تجري من تحت النار، هناك تغير كبير صار في الوضع الدولي.

كيف كان الوضع الدولي بقطبين ثم صار بقطب؟ كان حرباً باردة، الموقف الأمريكي، الموقف الأوروبي، الوضع المحلي، التجربة التي صارت في أربعة عشر عاماً والسلطة أين أخطأت؟ وأين أصابت؟ متى نصل الى برنامج مشترك؟ الخلفيات الموضوع عليها البرامج لا تؤدي إلى برنامج مشترك لأنه لا يوجد إعادة تقييم، نحتاج الى تشخيص، أكثر عمقاً، فهناك اختلاف في تشخيص ما جرى انقلاب دموي، انقلاب سياسي، حسم مسلح، أو كما تحدث الأخ الذي في الصاعقة أن الانقلاب جاء لتصحيح أوضاع في م.ت.ف.

قد يكون هذا صحيحاً، ولكن هل يكون التصحيح بهذه الطريقة؟

➢ د. خالد صافي

إن الوضع اليوم أسوأ من الوضع قبل 2007/6/14 ولكن قلت أنه قبل 6/14 لم يكن وضعاً ورديا، وبالتالي يجب أن نقرأ كل شيء وفي سياقه ويجب ألا نجمل شيئاً على حساب الآخر.

أما بخصوص ما تقدم أضم صوتي لصوت الأخت نصرة قبلان لكن بشكل آخر فالأوراق التي قدمت تحدثت عن وجود وعن الخلل التي نذكرها ثم نقوم بذكر ما نراه تجديداً أو تفعيلاً في هذا الجانب فالأوراق ربما كانت كلها يشوبها نقص. وبالتالي يجب وضع البديل بشكل علمي ومنطقي وسليم حتى نكون عمليين دائماً.

هنا أيضاً إشكالية لأنه يجب أن تتحمل الفصائل مسؤوليتها سواء معارضة أم غير معارضة أو في البناء الرئيسي، أو في البناء الهامشي كما كان.

النقطة الثانية عندما نتحدث عن تفعيل مواطن خلل يجب أن نتحدث عن آليات التفعيل سواء عبر مسيرات شعبية، ضغط شعبي، حوار، تكتلات فصائلية ضد الخط الرئيسي الذي يرفض التفعيل أو كيف تكون هذه الوسائل؟

وحول قضية نسب التمثيل في م.ت.ف، أقول: أن مركز الثقل في العمل السياسي والعسكري داخل الأراضي المحتلة شئنا أم أبينا في الداخل أو الخارج وهذا ليس بين الداخل والخارج، وأنني أرى أن الداخل يجب أن يكون تمثيله أكبر من تمثيل الخارج. باعتبار أن مركزية الحراك السياسي والعسكري موجود في الداخل.

➢ موفق مطر:

سؤال: هل فعلاً نحن بصدد أزمة تشكيلات في م.ت.ف أم أزمة برامج يتم التوافق عليها وما هي أسس ومبادئ وأهداف هذه البرامج؟

ولماذا لم يتم تحديد الالتزام بالخط الوطني كيف نطلب من الشخصيات والرموز الالتزام بالخط الوطني، ولا نطلب من ممثلي الفصائل ذلك حسب المقترح يجب أن يكونوا ملتزمين بالخط الوطني هل المطلوب منهم أن يكونوا ملتزمين بلوائح وأنظمة برامجهم الحزبية الفئوية؟ هذا سؤال مهم جداً.

س: هل م.ت.ف سلطة تدير شؤون الناس؟ الجواب لا، هي في الحقيقة ليست كذلك لأن ملايين الفلسطينيين يعيشون في بلدان مضيفة سواء بلدان عربية أو أجنبية، ولا سلطة لمنظمة التحرير عليهم إطلاقاً بل يخضعون لقوانين البلدان

التي يقيمون فيها، ولكن السلطة الوطنية الفلسطينية التي أنشئت منذ 1994 وحتى الآن والتي هي مؤسسة من مؤسسات م.ت.ف هي السلطة الإدارية الفلسطينية الوحيدة القائمة. هذه حقيقة يجب تثبيتها عند المفكرين والسياسيين.

- **د.حسين أبو شنب**

أنني أتفق مع صلاح ابو ركبة فيما يلي:

1- أن الوضع الراهن خلاف عسكري وسابقة خطيرة في الحالة الوطنية الفلسطينية، وليس تصحيحاً سياسياً كما تفضل به بعض الأخوة.

2- أنا أحييه على جرأته بالطبع على أن يقوموا بتغيير الميثاق أنا أقول ليس تغيير الميثاق وإنما يخضع الميثاق لقراءة تأملية نقدية تتوافق مع التطورات السياسية الفلسطينية وليس التغيير لأن التغيير يحمل في ثناياه شيئاً آخر حتى لا يقال انقلاب.

3- أنا أتفق مع الأخ صلاح والجبهة في أن الانتخابات في الحالة الفلسطينية سواء في الداخل أو الخارج يعني شبه عقيمة، وغير قادرة على التأثير، وأنا معه في التمثيل في النسب، والتوافق على ذلك، ولكن ليس في الأرقام التي أوردها وهنا أتفق مع (أخي موفق) أنه مثلاً الشخصيات الوطنية عددها (عشرين) بينما الفصائل عددها (مائة) أنا أرى العكس في أن الفصائل لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني بالحقيقة التي كانت عليه سابقاً أو قبل أوسلو، وبعد أوسلو الفصائل لم تعد ممثلة للشعب الفلسطيني، فالشعب أصبح له قوى كثيرة متعددة يجب أن نفكر بها جيداً.

4- تشكيل رئاسة المجلس الوطني إعادة البناء وتشكيل اللجنة التنفيذية أنا اختلف معكم في ذلك على سبيل المثال الأستاذ (عبد المحسن القطان) كان رئيساً أول للمجلس الوطني الفلسطيني، ولم يكن فتحاوياً، والأستاذ خالد الفاهوم بعهده لم يكن فتحاوياً، ونائب رئيس المجلس الوطني رحمة الله عليه (زهير محسن) حينما كانت الصاعقة لا تمثل قوة تأثيرية أصبحت الجبهة الشعبية تقود المعارضة الفلسطينية هي التي تمثل نائب الرئيس وهكذا.

وهنا أقف عند النقطة الأخيرة الحوار الوطني الفلسطيني الذي دائماً نردده وفي اعتقادي أننا لا نحقق ما يريده هذا الحوار، رحم الله (خالد الحسن) عندما يأس من الحوارات الوطنية في دمشق عندما قال: أدعوكم الى حمار وطني. لأنه دعوات متكررة لا قيمة لها، وهنا أقول الدعوات التي تمت في اتفاق القاهرة للحوار، والدعوات الأخرى في الأزمة في القاهرة لم تكن تمثيلاً للشعب الفلسطيني (هذا رأيي الشخصي). وأقول أنه يجب أن نفكر تفكيراً جديداً في عمليات الحوار وأن يكون للشعب الفلسطيني ممثلوه الحقيقيون في الحوار الوطني.

➢ رد الأستاذ صلاح أبو ركبة على المداخلات:

أولاً: أتقدم بشكري وتقديري لجميع الأخوة الذين قدموا مداخلاتهم في هذه الورقة، والأخوة الذين قدموا مقترحاتهم لأن النقاش دائماً يثري جميع الأوراق للوصول لقواسم مشتركة، وأعتقد أن الجبهة عندما وضعت هذه النسب كانت تريدها كمشروع ورقة عمل قابلة للنقاش فهذه وجهة نظر الجبهة التي قدمتها.

بعض الأخوة تحدثوا أن كل تنظيم تحدث عن نفسه، تقعد الورش تحت عنوان تفعيل وتطوير م.ت.ف، نحن في الجبهة لم نتحدث عن أنفسنا كذلك لم أتحدث في ورقتي عن أي كلمة تخص الجبهة، وإنما تحدثت فقط عن م.ت.ف.

كيف يمكن تفعيل، وتطوير هذه المنظمة لأن الموضوع بعيد كل البعد عن أي تنظيم يتحدث عن نفسه وذاته ولكن بالإمكان عقد ورشات عمل أخرى تحت عناوين أخرى–ماذا فعلت التنظيمات؟ أين أصابت التنظيمات وأين أخطأت؟ في كثير من المواضيع السياسية المطروحة، وعندما يثار هذا الموضوع لنا ما نقول في هذا الجانب.

موضوع التحالف بين فصائل م.ت.ف فقط للتذكير وليس لتسجيل موقف أنه في الانتخابات الأخيرة توجه الأمين العام الرفيق (جميل شحاته) الى الأخ أبو مازن وعرضت عليه قائمة تحالف فصائل م.ت.ف ونحن على استعداد في الجبهة العربية الفلسطينية إذا ارتأت هذا التحالف ألا يكون هناك موقع للجبهة العربية

الفلسطينية لصالح المصلحة الوطنية وصالح م.ت.ف فنحن على أتم استعداد في عدم المشاركة في الانتخابات.

هذا موقف سجلناه أمام الأخ أبو مازن وأمام كل القيادات السياسية في م.ت.ف في الوقت الذي نحن نبحث فيه عن الجامع المانع، م.ت.ف تلغي كل الفئوية والحزبية ولابد فعلاً التوقف أمام الموضوع السياسي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فبعض الأخوة تحديداً د. خالد قال أنه بعض الفصائل قد تكون ليس لها دور إيجابي أو الانتقال للأخطاء السابقة سواء اتفاقيات أو غيره فأنا أضم صوتي لصوته في هذا الموضوع وأقول أن فصائل م.ت.ف على مدار تاريخها لم تكن آلاهية أو وإنما مارست العمل السياسي حسب معطيات الحالة وحسب معطيات الوقت الذي مرت به تلك الفصائل كثير.

رؤية المبادرة الوطنية الفلسطينية
حول
تطوير و تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية

المبادرة الوطنية الفلسطينية

د. عائد ياغي

في البداية اسمحوا لي باسم المبادرة الوطنية الفلسطينية أن أتقدم بالشكر لمركز التخطيط الفلسطيني على المبادرة بتنفيذ سلسة اللقاءات الحوارية هذه ، و خاصة في ظل الظروف التي تمر بها ساحتنا الفلسطينية وقضيتنا الوطنية .

يمر شعبنا الفلسطيني بأوضاع صعبة ومأساوية مؤلمة خلقت شعورا بالحزن والأسى لدى كل مواطن وفي كل بيت فلسطيني بعد اللجوء للقوة العسكرية والحسم العسكري ، وما رافقه من عنف في حل الخلافات السياسية القائمة ،وما أعقب ذلك من إجراءات وقرارات أدت إلى تداعيات كارثية وخطيرة ، ووضعت المشروع الوطني برمته أمام منعطف شائك وتحديات كبرى ، فالانقسام الداخلي والفصل السياسي والجغرافي والمؤسسي بين الضفة والقطاع وصل إلى مدى غير مسبوق ، وينذر بأوخم العواقب ويلحق بقضية شعبنا الوطنية أفدح الأضرار والخسائر ، ويفتح الباب واسعاً أمام الابتزاز والاستثمار الأمريكي الإسرائيلي والتدخلات الخارجية ، وفرض الوصايا والهيمنة والاحتواء وتكريس مخطط إسرائيل بفصل القطاع عن الضفة والأراضي الفلسطينية

كخطوة تمهيدية لتحويل فكرة الدولة المستقلة إلى دولة مؤقتة – دولة المعازل والكانتونات أو ما يسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة– ، و ما تبع ذلك من قرار لحكومة اسرائيل بإعلان غزة كياناً معادياً ، وما يترتب على هذا القرار من ترسيخ للفصل وتجويع لأبناء القطاع في الوقت الذي تستمر اللقاءات والاجتماعات لإعادة إحياء العملية السلمية .....

إن هذا كله يهدد بإعادة نضالنا ومشروعنا الوطني عقودا للوراء ، ويساهم في تصفية حقوق شعبنا وأهدافه وتطلعاته الوطنية.

وفي ظل ما جرى في قطاع غزة لا بد من الإصرار على التراجع عن كل الإجراءات التي تمت بالقوة العسكرية ، و كل إجراء غير قانوني ، وكل إجراء خلق أو عمق الفرقة والانقسام في الساحة الفلسطينية.

ولا بد هنا وفي هذا المجال من اعتماد مبدأين أساسيين :

1- رفض حل الخلافات السياسية بالقوة العسكرية والعنف، فلا عيب أن تكون لدينا تعددية سياسية، أما العيب فهوا أن تحل الخلافات بوسائل غير سلمية، غير حضارية ولا ديمقراطية.

2 – رفض مبدأ النفي والإقصاء تجاه القوى الأخرى، ولكل شكل من أشكال التعدي على حقوق الإنسان وحريته المكفولة بالقانون.

الإخوة والأخوات

من الايجابي و المفيد الحديث عن تفعيل و إعادة بناء م.ت.ف ومؤسساتها، وبث الديمقراطية في صفوفها عبر الانتخابات الحرة المباشرة في الوطن والشتات وعلى قاعدة التمثيل النسبي ولكن هذه المهمة و مع معرفتنا بأنها ليست بالمهمة السهلة ، فإنها لا تحتاج لاجتماعات و ورش عمل فقط – على أهميتها – ، بقدر ما تحتاج لإرادة سياسية من الطرف المهيمن على قرار م.ت.ف و هنا نقصد الرئيس أبو مازن و حركة فتح ، الذين يجب أن يقتنعوا و يؤمنوا بأهمية العمل على تفعيل وإعادة بناء المنظمة ، و كذلك بأهمية دور القوى و الفصائل الأخرى ، أي بمعنى آخر إن تفعيل و إعادة بناء م.ت.ف تعني الشراكة السياسية مع الآخرين داخل المنظمة و ليس الاحتواء و الهيمنة و التفرد ....

فيكفينا تهميشا للمنظمة واستخدامها كغطاء لممارسات و سياسات –غير مقبولة – هــؤلاء المتنفذين .

إن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية يعتبر مرحلــة هامــة فــي تــاريخ شــعبنا الفلسطيني، و هو الانجاز الأبرز الذي حققه الفلسطينيون، فهي تعبيرا عن الهوية الوطنية ، و إن كون منظمة التحرير تمثل شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج فإن اهتمام شعبنا في بكل مؤسساته وقواه الوطنية والإسلامية بإعادة الاعتبار للمنظمة وإصلاح وضعها، يقع في مقدمة اهتماماته و أولوياته.

وعلى الرغم من مرور أكثر من عامين، على لقاء و اجتماع القــوى والفصــائل الوطنية والإسلامية في القاهرة و ما تمخض عنها من اتفاق (آذار 2005) والذي تم فيــه الإجماع على ضرورة إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير ودورها، وتفعيلها وإصلاحها لتعبر فعلاً عن مكانتها الحقيقية كممثل شرعي ووحيد لشعبنا الفلسطيني ، ومع ذلك للأســف إن شعبنا لم يلمس وجود خطوات حقيقية على ارض الواقع ، لدرجة أن الخطوة الأولى التــي تم الاتفاق عليها، وهي تشكيل اللجنة المكونة من الأمناء العــامين للفصــائل وعــدد مــن الشخصيات الوطنية، و التي ستتولى القيام بمهمة مراجعة وضع المنظمة، لم يتم انجازها حتى الآن.

إن من الخطأ بل من الجريمة ترك وضع المنظمة على هذا الحال المتردي الــذي تعيشه والانتظار لحين إجراء انتخابات المجلس الوطني في الخارج والــداخل – هــذا إن أمكن إجراؤها – وإعادة تشكيل المجلس الوطني، وعقد دورة جديدة لــه، لأن ذلــك قــد يستغرق وقتا طويلا – إذا خلصت النوايا – فهذا سيؤثر سلباً على قضايا عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- الوحدة الوطنية الفلسطينية

إن ترك وضع المنظمة على هذا الحال المتردي سيؤثر سلباً على الوحدة الوطنيــة وعلى وحدانية المنظمة في تمثيلها لشعبنا، حيث سيبقى قوى سياسية هامــة فــي الســاحة الفلسطينية خارج إطار المنظمة ومؤسساتها، و منها حركتنا حركــة " المبــادرة الوطنيــة الفلسطينية "، و حركة حماس و الجهاد الاسلامي ، كما سيبقى وضع مؤسسات المنظمــة

ودوائرها من المجلس المركزي و اللجنة التنفيذية ، إلى المنظمات و الاتحادات الشعبية، على ما هو عليه طيلة هذه الفترة، وهو ما سيزيد حال المنظمة سوءاً.

وهنا اسمحوا لي وبعيداً عن أي روح فئوية، أن اطرح سؤالا مشروعاً عن مدى تطابق الأقوال والأفعال، فنحن في المبادرة الوطنية الفلسطينية نوافق على برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وكنا قدمنا طلباً للانضمام للمنظمة منذ عام 2004، كحركة سياسية أثبتت وجودها، ولم نسمع حتى الآن أي جواب على طلبنا. قيل لنا، إن الأمر لا يمكن حسمه إلا بانعقاد المجلس المركزي .

ونسمع من بعض الفصائل إن الأمر أصبح يحتاج اجتماعاً للمجلس الوطني، وهنا نتساءل هل هناك قانون واحد يطبق على الجميع، أم أن المسألة خاضعة للمفاضلة؟ الم تمثل إحدى كتل المجلس التشريعي وهي كتلة نحترمها، في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بدون اجتماع حتى للمجلس المركزي؟ فلماذا هذا التمييز؟

إننا نرى إن هذه المسألة تمثل اختباراً للنوايا تجاه توسيع قاعدة منظمة التحرير وانفتاحها على كل القوى الفلسطينية.

2- قيادة النضال الوطني الفلسطيني

لابد من التذكير بان م.ت.ف استمدت مكانتها من كونها قائدة للنضال الوطني الفلسطيني ، ولن تصبح أقوى أن لم تتفوق في الأمر الأساسي وهو خوض وقيادة النضال الوطني للخلاص من الاحتلال.

و لكن للأسف الشديد ..دعونا نتساءل أين دورها في قيادة النضال الوطني الفلسطيني الآن ؟ ولماذا تقاعست عن حمل قرار لاهاي و الخاص بازالة جدار الفصل العنصري ؟ و ما هي خطتها لمواجهة ممارسات الاحتلال المتصاعدة ؟

وما هي خطة المنظمة لكي تكون الاحرص على سيادة القانون والديمقراطية والإصلاح، ولكي تكون الأبرز في ساحة النضال الوطني؟

3- المرجعية السياسية للسلطة

عند تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية كان هناك قرار بان م.ت.ف هي المرجعية السياسية للسلطة ، فأين نحن من هذا الآن و خاصة في هذه الظروف الصعبة التى تعصف بقضيتنا الوطنية ؟

للأسف الشديد لقد أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية و منذ عام 1994 تحل محل منظمة التحرير الفلسطينية .

و مع ذلك و تعزيزاً للوحدة الوطنية، وتأكيداً لوحدانية المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني وتفعيل مشاركة فلسطيني الشتات في نضال شعبنا ودعم صموده وحماية المشروع الوطني الفلسطيني ، فإننا نقترح لتفعيل وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتوسيع قاعدتها ومؤسساتها العمل على المهمتين الرئيستين التاليتين:

المهمة الأولى : الإسراع في تفعيل دور المنظمة ومؤسساتها

وهو ما يمكن القيام به وانجازه في وقت قريب و ذلك عبر تشكيل مرجعية وطنية موحدة و مؤقتة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها المرجعية السياسية العليا للسلطة الوطنية والممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في الوطن والشتات، على أن تضم هذه المرجعية كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، وتكون إطارا للحوار الوطني ، وتضع الآليات العملية لتطبيق بنود إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

و يجب هنا الأخذ بالاعتبار تجديد قيادة المنظمة وتعزيزها بالأجيال الشابة ، وتقييم دور الفصائل المكونة لها وفق مكانة وأثر هذه الفصائل في الحياة السياسية الفلسطينية بعد مضي عدة عقود من السنوات على تجربتها في المنظمة.

المهمة الثانية : إعادة بناء المنظمة

و هذه المهمة قد تستغرق وقتاً طويلاً، و لكن يمكن البدء بالتحضير لها فوراً و بالتوازي مع خطوة تفعيل المنظمة ومؤسساتها وذلك عبر المباشرة الفورية لعمل اللجنة العليا التي اقر تشكيلها حوار القاهرة لتقوم بدورها كهيئة للحوار والإشراف على تنفيذ إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وتعجيل البدء بإجراء انتخابات

حرة للمجلس الوطني الفلسطيني الجديد في الوطن والشتات على أساس التمثيل النسبي الكامل.

وإضافة إلى المهمتين الرئيستين التي تم ذكرهما ، فهذا لا يمنع من العمل – بالتوازي و التزامن – على المهام و الخطوات التالية :

- إحياء دوائر المنظمة وتوزيع مسؤولياتها على أعضاء اللجنة التنفيذية لتفعيل هذه الدوائر، وقيامها بواجباتها تجاه أبناء شعبنا.
- أن تقوم م.ت.ف بأخذ دورها و ذلك بالإشراف التام على المفاوضات عبر تشكيل الفريق الفلسطيني المفاوض والطواقم المساندة مراعية المهنية والكفاءة والالتزام.
- تفعيل دور النقابات والاتحادات الشعبية والتنظيمات الجماهيرية ، وتوحيدها بين الداخل والخارج، وتجديد انتخاب قياداتها عبر إجراء انتخابات جديدة لهيئاتها القيادية على أساس التمثيل النسبي ، ووضع الميزانيات اللازمة لها، لتتمكن من القيام بمهماتها على الصعيد المهني والسياسي وعلى المستوى الفلسطيني والعربي والدولي.
- تفعيل دور السفارات الفلسطينية في الخارج من حيث الأداء، وكسب أوسع تأييد لقضيتنا الوطنية في المجتمع الدولي الذي تتواجد فيه، و ذلك يحتم عليها تعزيز صلتها بالجاليات الفلسطينية الموجودة لديها و الاستفادة من طاقاتها و خبراتها و تفعيل نشاطاتها.
- تعزيز دور الصندوق القومي الفلسطيني .
- تخصيص ميزانية مستقلة عن ميزانية السلطة للمنظمة ودوائرها ومؤسساتها ونشاطاتها.

في النهاية باعتقادنا أن تفعيل و إعادة بناء م.ت.ف ومؤسساتها تحتاج منا جميعا إلى وقفة حقيقية ، لان شعبنا الفلسطيني يستحق قيادة قادرة على حمل الأعباء ، قيادة تبتعد عن التفرد في القرارات ، قيادة تعمل على إيجاد مخرج للأزمة التي تهدد مصالح ومستقبل شعبنا الفلسطيني وتفتح الطريق والأفاق لتفعيل وتطوير م. ت. ف.

المداخلات على الورقة الثامنة

➢ الأستاذ يحيى رباح

يجب تطوير مستوى النقاش كي يتطابق مع الواقع الذي أصبح مليء بالدماء والأشواك ، لدينا تجارب قاسية، الانفصال يتكرس ويتعمق صورتنا لدي العالم تسوء أكثر وأكثر لدينا وضع طارئ هذا التدهور الكارثي في الحالة الفلسطينية كيف نوقفه ؟الذي كان آخره مشهد الدم والقتل العلني في ابرز ساحات غزة وظهر عبر الفضائيات العالمية .بالتالي علينا تطوير آليات النقاش وحيثياته ولا نبدو كأننا نكرر كلاما منفصل عن واقعنا اليومي الذي نعيشه.إن هذا التهديد تجاوز فكرة أن ينتصر طرف على طرف أو أن يماحك طرف طرفا آخر، الآن المماحكة ضد الشعب الفلسطيني وقضيته ووجوده لان كل التوصيات التي لا توقف هذا التدهور تكون مجرد كلام بدون تطبيق على الأرض .

➢ جميل المجدلاوي

إنني اتفق مع الاتجاه العام للورقة في حدود الجزء الذي قدمته للحقيقة في تناوله النقدي لواقع المنظمة وأدائها وتحمليه المسؤولية الأولي لعدم السير قدما على تعزيز دور منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها. الرئيس أبو مازن والإخوة في حركة فتح هم من يحمل المسؤولية الأولي والتي تكمن على مدار السنوات الماضية من 1996حتى الآن. القسم الآخر الذي شعرت أن الورقة لم تعطه حقه هو موقف حركة حماس حتى الآن تتنكر لدور ومكانة المنظمة، واشتراط ذلك بدخول حماس هيئات المنظمة ومؤسساتها وفقا لتقديرات حماس الخاصة أو بانتظار ما يمكن أن يأتي من نتائج في إطار تطبيق إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، لأنه مهما حاولت حركة حماس أن تقدم صياغات مباشرة أو غير مباشرة جوهرها أنها لا تقر بدور ومكانة المنظمة إلا أن تدخلها وفق القياسات التي تقررها هي .

الاستنتاج الذي يبنى على هاتين الحقيقتين أن كلا الطرفين يتغذي بمواقف بعضهما البعض، وكل منهما يجد ذرائعه في موقف الآخر. حماس تقول المنظمة

خربت ومؤسساتها فاشلة، وبالمقابل فتح تقول أنها لو فتحت الباب لحماس لدخول المنظمة فإنها ستعمل نفس ما عملته في غزة، بالتالي كلا الموقفين خاطئين وضارين لحركتي فتح وحماس. أنا أدعو الجميع لتشديد الضغط على الحركتين ولا يجب أن نسمح لهذه اللحظة السوداء التي تتحمل حماس فيها المسؤولية الأولي بإسقاط ذاكرتنا الوطنية. كلا القيادتين يعملان لتشويه الحقيقة والتاريخ الفلسطيني واستمرار هذا الوضع البائس، لأنها يريان في استمرار الوضع الراهن ما يحقق لهما ما يريدانه. ونحن نتحدث عن حوار وإعادة تنشيط اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطنية، نحن نحمل حركة حماس المسؤولية الأولي في توفير المناخات التي تمكننا من إنجاح الاتفاق الوطني ولا نريد شروط تعجيزية من حركة فتح. وهناك شبه إجماع وطني يقول انه على حماس أن تعلن استعدادها الصريح لتسليم كافة المقرات لأبو مازن باعتباره رمز الشرعية التي نختلف معها، ولكن لا ننتقض منها وخلافنا السياسي مع أبو مازن اكبر من خلاف حماس معه، لكننا لا نطعن في رمزيته ونقول للجميع بعد ذلك لنضع جميع الأوراق على الطاولة ونبدأ الحوار لنصل لما نريده.

➢ رفيق أبو ضلفة

لقد استوقفني مطالبة ممثل المبادرة بإعادة بناء منظمة التحرير، مثله في ذلك مثل حماس والجهاد الذين لا يعترفون بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد. وعلينا أن نميز ما بين كون المنظمة بمثابة المرجعية والجبهة الوطنية العريضة والممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبين حالة العجز والشلل التي تعانيها بكل هيئاتها ومؤسساتها وما يتطلبه ذلك من التوقف أمام أوضاع المنظمة على كافة المستويات لتفعيل وتطوير هذه المنظمة، وإقرار كافة القوى والأحزاب والفصائل مسبقا لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

➢ الأخ صالح ناصر

إن التواصل في هذه الندوات يدل على أهمية دور المنظمة في نضال شعبنا الفلسطيني وأهمية بقائها ممثلا للشعب الفلسطيني.إن النقد وسيلة للتصحيح وليس للإحباط أو الضعف .إن جميع الأوراق مبنية على أهمية المنظمة والخروج

من الأزمة، إن الحديث عن أزمة منظمة التحرير الفلسطينية في الظرف الذي نعيش بدون إنهاء حالة الانقسام السياسي جراء الانقلاب العسكري الذي حدث يكون بلا جدوى.

علينا أن نقر أن هناك أزمة حصلت وكان يجري الحديث عن تفعيل المنظمة قبل الأزمة واتت الأزمة وزادت الأمر سوءاً وحل الأزمة القائمة يبدأ من الإخوة في حماس بضرورة تراجعهم عن نتائج الحسم العسكري في قطاع غزة.

إن منظمة التحرير الفلسطينية بحسناتها وسيئاتها هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني كان فيه التنظيم الآخر أم لم يكن .لقد أخذت المنظمة الاعتراف الدولي بتمثيلها للشعب الفلسطيني بكفاحات طويلة ودماء الشعب الفلسطيني، أن يكون فيها هذا التنظيم أو ذاك أو تتسع للجميع. يجب أن نسعى جميعا لتطويرها. الآن يجب أن نفكر في حل الأزمة، وجزء من الحل يقوم على تفعيل منظمة التحرير وتطويرها، ونقول لابد من انتخابات مجلس وطني فلسطيني على قاعدة التمثيل النسبي الكامل لاماكن التجمع الفلسطيني في الداخل والخارج والشتات لبناء مجلس وطني فلسطيني جديد تنبثق عنه هيئات جديدة تمثل الجميع .

➢ د. جهاد البطش

تسجيل مخالفة لرأي الأخ صالح ناصر، عندما افترض انه قبل دخول المنظمة يجب ان نتفق على البرنامج. ما أريد قوله أن موضوع دخول كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، لكن نتمنى على كل الفصائل ألا تشترط شروطاً معينة قبل الدخول.

إذا كانت المنظمة تشكل غطاء لحركة فتح باعتبارها أغلبية، لكن هناك فصائل كانت تؤثر في موقف منظمة التحرير الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية، .سواء في البرنامج السياسي او البنية التنظيمية، وان منظمة التحرير يجب أن يكون دخول كافة فصائل العمل الوطني فيها هو المخرج وليس العكس .ولا ننتظر الاتفاق على برنامج قبل الدخول.

➢ د. زياد الجرجاوي

عنوان هذا المؤتمر تفعيل وتطوير منظمة التحرير الوطنية هناك كلمات وخطب جيدة، لكن هذه الكلمات والخطب لا تفعل ولا تطور منظمة التحرير الفلسطينية، نحن بحاجة لآليات ووسائل وإجراءات وإصلاح مؤسسات، نحن نتحدث عن واقع مرير جميعنا يعيشه.

أين التطوير والتفعيل من كلماتكم؟ لا أري آليات ولا وسائل إنما كلمات مكررة سمعناها كثيرا قبل ذلك.

➢ د. عدنان قاسم

في كل المؤتمرات الفلسطينية تزداد خطبنا في كل يوم لكن لا أري لهذه المعركة من نتائج. في تصوري أننا نعيش عصرا يمكن أن نطلق عليه نظرية التشظي لأننا حقيقة ممزقون وكل فصيل من فصائلنا يحمل رأياً مغايرا للفصيل الآخر، لذا مهما تحاورنا في زمن الأمم المهزومة كما حدث في بلاد الأندلس وكما سجلته مجلدات الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام الشنتريني ،أقول أننا يجب أن نتجاوز ذلك وان نقسم الأمور إلى شقين، الشق الأول نظرية علمية خالصة أرجو أن تنطلق من قاعدة النظرية البنيوية، اركب قمرا صناعيا واطل إلي الأرض واقسم منظمة التحرير الفلسطينية إلي منظمات صغيرة وأظل اقسم بها حتى تتفرع وتصل الى اصغر جزء فيها بنية معينة تصل إلي اقل قدر ممكن ينتمي إلي هذه المؤسسة الكبيرة، ثم نبدأ في إعادة تجريدها ثم نصنع هيكلا عظميا ونحدد الرابط والعلاقة بين كل عنصر وعنصر وفق ما يشغله هذا العنصر، فإذا وصلنا لتصور كلي لهذه المؤسسة بعدها نبدأ في المرحلة الثانية وهي تسكين هذه العناصر، أن نضع العناصر المناسبة في مكانها لأننا نشكو أن أصحاب المناصب ليسو في أماكنهم لأننا إذا أسندنا هذا الموضوع إلي الفصائل الفلسطينية فإننا لن نصل إلي تصور صحيح، لذلك أدعو إلي تشكيل مجموعة من الهيئات التي تقوم على خبرة في وضع كل عنصر في المكان الذي يمكن أن يقوم به على خير وجه، لذا أدعو إلي تشكيل هيئة من الخبراء يدرسون هذه البنيات الأساسية التي تتكون منها منظمة التحرير الفلسطينية وان يخلصوها من أدرانها وشوائبها بحيث

تكون قادرة على القيام بوظائفها من المكان الذي تشغله ثم نضع حصيلة هذه الخبرات أمام الفصائل.

➢ الأخ أبو جمال الصفدي

سأتوجه بشكل مغاير لجميع الإخوة وأقول إن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد والجميع مصر على تفعيلها، وخلال العشر سنوات هناك اكثر من مئة وثيقة أو برنامج للتفعيل وكل البرامج متطابقة بلا خلاف ومتقاربة. لكن السؤال ما هي وسائل واليات الضغط التي مارستها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الأخ أبو مازن من اجل تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية؟ لا نظرية ثورية بدون تطبيق ثوري جميعنا ممثلون في منظمة التحرير، لكن لا يوجد شي على الأرض يجبر الطرف الآخر على المساهمة في تفعيل وتطوير المنظمة وشكرا.

➢ التعقيب: د عائد ياغي

انطلاقا من الملاحظة الأولي التي قدمها الأستاذ يحيى رباح، نحن في المبادرة التزمنا بالعنوان المطلوب منا وهو كيف نعمل جميعا لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية؟ ولم نتطرق إلي جميع القضايا التي تحدث الآن سواء من أحداث داخلية أو الاجتماع الدولي المزمع عقده خلال الأسبوع القادم وهذا الأمر لنلتزم بما اتفقنا عليه مع مركز التخطيط الفلسطيني.آمل أن الأستاذ يحيى رباح لا يقصد أن مستوي الحديث هو الذي يجب أن يتغير، بل حول ماذا لان هناك فرقاً كبيراً بين مستوى الحديث والحوار الذي يتم وحول ماذا يتم.بالنسبة لاستفساره عن الكتلة التي مثلت في اللجنة التنفيذية وهي كتلة الطريق الثالث ولم أتحدث عنهم لأنهم لم يحضروا هذا الاجتماع .وتم إعطائهم مسؤولية اللجنة الاقتصادية(الأخ سلام فياض) إن جميع المداخلات لم تتطرق لأسئلة مباشرة كي أجيب عنها، لذا أريد أن أوضح للرفيق أبو ضلفة أننا عندما نطالب بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية فنحن نطالب على أساس اتفاق القاهرة الذي وقع من جميع القوي الفلسطينية، وموقفنا واضح من المنظمة كممثل شعبي ووحيد، لكن كيف يتم إعادة تفعيل المنظمة عبر سلسلة من الإجراءات التي اتفق عليها مسبقا.

ورقة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
منظمة التحرير والمرحلة الراهنة

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

أ.رفيق أبو ضلفة*

منذ أن تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، والتف حولها الشعب الفلسطيني كتعبير عن استعادة هويته الوطنية والسياسية، ومع انطلاقة الثورة المعاصرة بقواها المقاتلة، ودخولها لأطر ومؤسسات المنظمة، تحولت المنظمة إلى جبهة وطنية عريضة، ضمت فصائل العمل الوطني، والشخصيات الوطنية، والاتحادات والمنظمات الشعبية، وتعززت الصفة التمثيلية للمنظمة بانتزاعها الاعتراف العربي والدولي، وأصبحت الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، والناطقة باسمه في كافة المحافل، وأداة كفاحية ليست لوحدة شعبنا داخل الوطن وفي الشتات، بل أداة لحشد طاقات وجهود أبناء شعبنا من اجل تحقيق أهدافه بالعودة والحرية والاستقلال.

ومن هنا، فانه وفي ظل الوضع الراهن التي تمر به المنظمة فإنه ينبغي التمييز ما بين كون المنظمة بمثابة المرجعية والممثل الشرعي الوحيد، وما بين حالة العز والشلل التي تعانيها بكل هيئاتها ومؤسساتها، وما يتطلبه ذلك من التوقف أمام أوضاع المنظمة على كافة المستويات انطلاقاً من دورها الريادي الذي تطلع به، وانطلاقاً من خصوصية

* عضو المكتب السياسي – عضو المجلس الوطني.

المرحلة ودقتها وما يعنيه ذلك من ضرورة العمل على استنهاض وضعها وتفعيل دور كافة هيئاتها ومؤسساتها وعلى كافة الصعد بعيدا عن التعاطي معها كورقة استخداميه.

فالمنظمة حاملة المشروع الوطني برمته باعتبارها العنوان وهي التي قادت النضال الوطني الفلسطيني طيلة أربعة عقود من الزمن، وباعتبار أن مرحلة التحرر الوطني لم تنته بعد، وان تداخلت مهامها مع مرحلة البناء المؤسساتي للدولة الفلسطينية القادمة والتي شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية الأساس لهذه التجربة البنائية، وأصبح معيار نجاحنا في استكمال مهامنا التحررية بمدى قدرتنا على البناء والتطوير والتمكين في قدراتنا المؤسساتية.

إن إنشاء وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، جاء في ظل خصوصية معقدة على المستوى العربي والدولي، وصحيح أن إنشاؤها حمل بعدا عربيا ورؤية للدور الفلسطيني في عملية الصراع والتحرير، لكن هذا البعد هو التجسيد الملموس لهذه الخصوصية، والذي انعكس أحيانا بشكل ايجابي، وأحيانا أخرى بشكل سلبي على أداء المنظمة طيلة المرحلة السابقة تبعا للمرحلة التاريخية.

لقد خضعت المنظمة في إطار ذلك المناخ العربي إلى معادلة التأثر والتأثير، لكنها بالجوهر لم تفقد مقومات وجودها وفعلها، ولا الهدف الحقيقي من إنشائها.

وعلى امتداد هذه التجربة التاريخية برزت محاولات كثيرة للاحتواء تارة ولا للتهميش والقفز عنها تارة أخرى، ووصلت حد محاولات إنشاء أُطر بديلة أو موازية لها، لكن بالمحصلة كان الفشل نصيب كل هذه المحاولات، وذلك بفعل عوامل عدة أهمها:

أ- الالتفاف الجماهيري الواسع من أبناء شعبنا الفلسطيني حول المنظمة داخل الوطن وفي الشتات وحيثما يتواجد أبناء شعبنا.

ب- الدعم العربي على المستويين الرسمي والشعبي.

ج- اتساع رقعة التأييد والدعم الدولي للمنظمة سواء من قبل الحكومات أو القوى المحبة للسلام والعدل، أمام الهيئات والمنظمات الدولية.

إن صمود المنظمة في مواجهة الاحتواء والوصاية لم يتم إلا بفعل التضحيات الجسام لقواها وفصائلها من جهة، وبفضل السياسة الواقعية التي عُبر عنها بالبرنامج السياسي للمنظمة الذي كان ينسجم مع طبيعة كل مرحلة من المراحل ويتعاطى مع التحديات بما يخدم الأهداف الوطنية وحقوق شعبنا في العودة والحرية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. لقد واجهت المنظمة منذ توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993 وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية في العام 1994، تحديات جديدة تمثلت بتداخل المهام المباشرة ما بين استكمال عملية التحرر الوطني الفلسطيني وما بين عملية بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وصولا إلى الدولة المستقلة.

إن تداخل هذه المهام مع بعضها البعض، أدى دون أدنى شك إلى تداخل وعملية خلط ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المنظمة، علما أن قرار المجلس المركزي بإنشاء السلطة الوطنية كان واضحاً، وكذلك القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية أعطى اجابات واضحة حول كل ذلك.

إن عملية التداخل والخلط التي حصلت أدت وبلا أدنى شك إلى تهميش مؤسسات منظمة التحرر على مختلف الصعد والمستويات، وأدى ذلك كله إلى إعطاء الأولوية لمؤسسات السلطة كافة، لتحل محل مؤسسات وهيئات المنظمة، وهذا بدوره ولد حالة عجز وشلل لمؤسسات وهيئات المنظمة، وتراجع دورها على المستوى الجماهيري، بمعنى علاقاتها المباشرة مع جماهيرنا بداخل الوطن وخارجه، كذلك تراجع دورها وأدائها على المستوى الرسمي عربيا ودولياً.

كما انه وفي ظل ظروف ومعطيات سياسية محددة مورست ضغوطات عربية رسمية وأخرى دولية باتجاه تهميش دور المنظمة لخدمة اهداف واغراض سياسية لها علاقة بمستقبل الحلول السياسية المرتبطة بالقضية الوطنية لشعبنا.

وفي ضوء التطورات السياسية الراهنة، والصراع المحتدم للسيطرة على المنطقة، تحاول الولايات المتحدة الامريكية ومعها إسرائيل العمل على خلق اصطفافات اقليمية جديدة، ومدخلها لذلك القضية الفلسطينية، والايهام إنها تسعى لاستئناف العملية السياسية،

لكن ما هو مطروح لغاية الآن هو محاولة التنصل من الشرعية الدولية والاستحقاقات المطلوبة لهذه العملية، وذلك عبر عرض حلول تسويات لا تلبي الحد الادنى من الحقوق والاهداف الوطنية، مستغلين حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني للتنصل من هذه الالتزامات، اضافة إلى تداعي النظام السياسي الفلسطيني اثر الانقلاب العسكري الذي قامت به حركة حماس بقطاع غزة، ومخاطر ذلك على تكريس حالة النقسام هذه ونشوء كيانين فلسطينيين واحد في الضفة وآخر في قطاع غزة.

وانطلاقا من اعتبار أن طبيعة المرحلة والتناقض ما زال لاستكمال عملية التحرر الوطني، فان هذه التحديد ودون أدنى شك يتطلب العمل على إعادة الاعتبار للمنظمة ولكافة مؤسساتها وهيئاتها باعتبارها الإطار الموحد والجامع لشعبنا وقواه داخل الوطن وخارجه، وعلى قاعدة الفصل والتكامل بآن معا، ما بين مؤسسات المنظمة وهيئاتها، وما بين مؤسسات وهيئات السلطة الوطنية الفلسطينية، هذا الفصل والتكامل يعزز الصفة التمثيلية للمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني والمرجعية السياسية عن السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، ومن جهة أخرى يؤكد على دور ومهام وصلاحيات السلطة الوطنية في الجوانب المختلفة والمتعلقة بادارة الشؤون الحياتية والاقتصادية والاجتماعية لابناء شعبنا في إطار مناطق السلطة الوطنية.

تقديرنا لحجم التحديات التي نواجه يفرض علينا ضرورة الاتفاق على مواجهة المرحلة الراهنة ببرنامج عمل سياسي موحد، يستند إلى برنامج الإجماع الوطني ووثيقة إعلان الاستقلال ويلتزم بحقوق شعبنا الوطنية، وفي مقدمتها الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس وضمان عودة اللاجئين على أساس القرار 194.

وباعتبار المنظمة صاحبة الحق بذلك فإنه مطلوب وقبل كل شي:

1- اقرار كافة القوى والأحزاب والفصائل وأية حكومة للسلطة الوطنية مسبقا بـ م.ت.ف ممثلا شرعياً وحيدا للشعب الفلسطيني، والالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال والبرنامج السياسي، والقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية المتعاقبة، وقرارات القمم العربية والتمسك بمبادرة السلام العربية

التي اقرتها قمة بيروت العربية 2002، وأعيد التأكيد عليها في قمة الرياض التاسعة عشر للعام 2007، والتمسك بقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها م.ت.ف.

2- السعي لتحصيل الموارد المالية (مساعدات الدول العربية والصديقة، وضريبة التحرير، وحملات الجباية الشعبية)، وإيداعها في مصارف معتمدة واستثمارها للتمكن من تمويل دوائر المنظمة ومؤسساتها.

*إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ليكون قائما على مجلسين

أ- تطوير صيغة النظام الرئاسي ليصبح نظاماً رئاسياً برلمانياً مختلطاً.

ب- مجلس وطني بمثابة برلمان فيدرالي (للأمور السياسية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج).

* فصل مؤسسات م.ت.ف عن مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وهذا يتطلب:

أ- تأكيد دور المنظمة كمرجعية للسلطة الوطنية، ووضع الضوابط والآليات التي تسمح للمنظمة بمتابعة أداء السلطة، أو الخروج عن برنامجها الوطني والتزاماتها الدولية والعربية.

ب- إزالة التداخل بالمهام ما بين مؤسسات م.ت.ف وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية.

ج- فصل عضوية اللجنة التنفيذية عن المناصب الوزارية للسلطة الوطنية الفلسطينية وذلك ليتفرغ عضو اللجنة التنفيذية للمهام الملقاة على عاتقه في الدائرة التي رأسها أو أي مهام أخرى يكلف بها من قبل اللجنة التنفيذية.

د- التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات السلطة الوطنية ومثيلاتها مؤسسات م.ت.ف.

*افتتاح مقرات رئيسية للمنظمة بهيئاتها التشريعية والتنفيذية ودوائرها ومؤسساتها

في الدول التي تستضيف إعداد كبيرة من اللاجئين، واعتماد مقرات مؤقتة للمجلس الوطني داخل الوطن في رام الله وفي غزة، لتكون عنوانا ثابتاً لما يمثله ذلك من قيمة اعتبارية ومعنوية وعملية.

*إعادة بناء وتحديث مؤسسات المنظمة:

إلى جانب احداث مواءمة بين ما هو قائم، وبين ما هو مطلوب، وذلك كإجراء عاجل ولمواجهة التحديات الراهنة، لكن دون أن يعني ذلك التخلي عن الخيار الديمقراطي كمدخل وحيد لإعادة تفعيل م.ت.ف.

فيما يتصل بصياغة ميثاق وطني فلسطيني جديد:

فإننا نرى اعتماد وثيقة إعلان الاستقلال التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني العشرون كصيغة بديلة للميثاق السابق، وهي تشكل بأسسها ومضمونها وطابعها السياسي والاجتماعي الوثيقة الاكثر تعبيراً عن تاريخ وحاضر ومستقبل شعبنا.

وعلى صعيد تفعيل م.ت.ف:

1- المجلس الوطني الفلسطيني:

- تكليف اللجنة التنفيذية بوضع واقرار قانون لانتخاب المجلس الوطني وفقا للنظام النسبي الكامل.
- البدء الجدي باتخاذ الاجراءات المناسبة لعقد الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني حيث أمكن ذلك.
- تحديد أسس ومعايير وطنية عامة متفق عليها، لتعيين أعضاء للمجالس في الاماكن التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها.

- تفعيل لجان المجلس المختلفة داخل وخارج الوطن، وبما يمكن من مشاركة واسهام كافة أعضاء المجلس الوطني في الشأن الوطني العام، وخاصة ممكن يقيمون في الشتات.

2- المجلس المركزي الفلسطيني:

- تحديد أعضاء المجلس المركزي، وطرق اختياراهم، وبما يعكس اوسع تمثيل وطني، وعلى قاعدة ديمقراطية.
- انتظام عمل المجلس، وذلك بتحديد مواعيد ثابتة ومحددة لعقد دوراته.
- تمكني المجلس من ممارسة دوره الرقابي والمحاسبي على مؤسسات ودوائر م.ت.ف والسلطة الفلسطينية.

3- اللجنة التنفيذية:

- انتظام اجتماعات اللجنة التنفيذية لتأخذ دورها كمرجعية عليا لشعبنا وللسلطة الوطنية، والالتزام بتنفيذ قراراتها.
- إعادة بناء دوائر ومؤسسات المنظمة وتوزيع المهام والصلاحيات على أعضاء اللجنة التنفيذية، وبما يمكن ذلك من ممارسة كافة الأعضاء لدورهم كقيادة مركزية لعموم الشعب في الداخل والشتات.

4- المنظمات والاتحادات الشعبية:

- إعادة النظر في اوضاع المنظمات والاتحادات الشعبية، على أسس ديمقراطية شاملة وموحدة، في الداخل والشتات.
- اتخاذ الترتيبات لاجراء الانتخابات بشكل ديمقراطي وحر على قاعدة التمثيل النسبي لاختيار القيادات النقابية. الحرص على استقرالية المنظمات النقابية والاتحادات الشعبية، وعدم التدخل في شؤونها، وتدعيم وتطوير دورها في خدمة أعضائها، وفي المجال العام.

- تفعيل دور الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والمهنية على الصعيدين المهني والوطني داخل الوطن وفي الشتات.

5- على الصعيد المالي:

- إعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق الوطني الفلسطيني.
- فصل موازنة منظمة التحرير الفلسطينية عن موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديد هذه الموازنة سنوياً، لتغطية نفقات مؤسسات ودوائر المنظمة.
- الحفاظ على الحقوق التقاعدية سواء لضباط وأفراد جيش التحرير الوطني أو العاملين في دوائر ومؤسسات المنظمة.
- تقديم التقارير الدورية للمجلس المركزي.
- تفعيل اليات الرقابة والمحاسبة والشفافية المحاسبية لعمل الصندوق.

المداخلات على الورقة التاسعة

➢ حسن الكاشف:

يذكرنا موقف حماس الراهن من دخول منظمة التحرير بموقف فتح عند تأسيس منظمة التحرير، مع الفارق أن فتح كان لها حضور وكفاح مسلح بعيد واتت منظمة التحرير و شاركت فتح في المؤتمر التأسيسي للمجلس الوطني الأول لتأسيس منظمة التحرير من موقع المشاركة في المجلس الوطني كأعضاء. وهنا يخيل لي أن النظرة للوزن تختلف. ماذا لو كان لحماس عضو واحد في المجلس الوطني بالطبع سيحمل وزن كل حماس لكن النقاش الذي شاهدناه في الجزائر نهاية الثمانينات وحتى التسعين كان ينصب على الحصة نصف ثلث... الخ. عندما أتى الظرف المناسب ورثت الفصائل منظمة التحرير بكل ما فيها، فالنظرة للدور وحسابات الوزن ترتبط برؤية الصفة التمثيلية للمنظمة أنها تجمع كل الناس. وكان أبو عمار يتغلب على عدم مشاركة الجميع في اللجنة التنفيذية بصيغ استحدثها اسمها القيادة الفلسطينية تشمل كل قيادات الفصائل .في موضوع الصفة التمثيلية لابد من توقف، نحن نمر في مرحلة نتذكر فصائل وأحزاب مع المنظمة أو مشاركة بها لكن الجميع فلسطيني. في الاتحاد الشعبية كانت الانتخابات تحت إشراف المنظمة كتجربة الاتحاد العام ،مطلع السبعينات كانت سنوات بناء الاتحادات الشعبية وأسست أهم اتحادات بعد الخروج من بيروت، كتاب، صحفيين ومحامين .جميع الأوراق تتجاهل سؤال كبير إذا نجحنا العام القادم سيكون عام المفاوضات النهائية حول مستقبل منظمة التحرير، إذا ما نجحنا وذهبنا لمفاوضات حل دائم جميع الأوراق تتجاهل هذه المسالة. السؤال ما هو مستقبل المنظمة ؟على مدى سنوات السلطة غاب أي فعل جدي يؤسس لعلاقة بين السلطة والمنظمة، علما أن تجربة الحركة الصهيونية قامت بالتأسيس بين الوكالة اليهودية والقيادة وما تزال هذه العلاقة قائمة حتى الآن، حيث لم ينهوا المنظمة الصهيونية ولا الوكالة اليهودية. إن الاتحادات الشعبية النقابات تعيش سبات والمنظمة أيضا، هل يعكس هذا حرصنا على مستقبل شعب يذهب لتأسيس كيانه الوطني لأول مرة في التاريخ ويقول أن المنظمة تجسد وحدته في الوطن والشتات؟ إن هذا سؤال

اتهامي .في العمل السياسي لا يوجد حسن نية .الاتحادات الشعبية كانت تضم جميع الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده الآن أين نحن ؟لماذا نستغرب ما وصلنا إليه من انحطاط سياسي يأكل من رصيد وحدتنا مما يؤدي إلي تدمير الصفة التمثيلية، نحن في حالة تدمير ذاتي وغياب للأسئلة المركزية .ما هو مستقبل المنظمة بعد قيام الدولة ؟

- **يونس الجرو:**

إن الورقة تعالج أوضاع المنظمة كأنه لا توجد أزمة نحن الآن كمنظمة وفصائل نعيش أزمة خطيرة جدا بدون معالجة جذر الأزمة. لا يمكن الحديث عن تفاصيل، جميع من عاصر منظمة التحري يعلم أن الأزمة قديمة جدا، المشكلة عدم وجود برنامج متفق عليه في الساحة الفلسطينية. هناك أطراف كثيرة لا تريد منظمة حقيقية كتنظيم يضم فصائل وبرنامج موحد. بدون معالجة جذر المشكلة يظل كلام جميل، كيف يمكن الوصول إلي برنامج سياسي وطني متفق عليه؟ بدون ذلك ستكون كل المحاولات اجتهاد شكلي لا يعالج الموضوع .

- **رائف دياب:**

سأتحدث عن أزمات منظمة التحرير المتعددة من بيروت إلي مؤتمر المجلس الوطني في عمان 1984 إلى اتفاق عدن والجزائر إلى المجلس الوطني 88، لقد مررنا بها جميعا وتجاوزناها بالحوار والوصول إلى قواسم مشتركة وكانت من اخطر الأزمات، لكن للأسف الشديد كان يتبعها بعض السلبيات وهي المحاصصة أو أن كل فصيل يبحث عما يستفيد منه من منظمة التحرير مما كان له تأثير في سلوك جميع فصائل منظمة التحرير دون استثناء. وأنا احمل كل فصائل منظمة التحرير الدور في إضعاف حيوية منظمة التحرير لأنه حتى الفصائل استسلمت لهذا الترهل وأصابها المرض نفسه.

المشكلة الثانية افتقاد المنظمة لنظام ديمقراطي وعدم وجود آلية ديمقراطية في عملها وأسلوب تشكيلها. إن تحديد أعضاء المجلس الوطني وتجديده كان يتم بالمحاصصة .يجب إعادة صياغة ميثاق وطني جديد يكون أساسه وثيقة

الاستقلال. إن كل ما طرح مرتبط بنتائج الانقلاب الذي حدث في غزة، وهنا أسال حماس هل لديها الاستعداد للعودة لما قبل 14 /6 لان هذا الامر قد يجيب على العديد من التساؤلات .

- **إبراهيم الزعانين :**

إننا نتحاور وكأن الشعب الفلسطيني مرتاح وفي دولة وكل واحد يريد فرض أجندته.ان الواقع مختلف جذريا عن هذا الحديث، نحن في ظل احتلال ومرحلة تحرر وطني أي مخالفة لهذا البرنامج السياسي مثل العمليات غير المتفق عليها التي تحدث مشاكل لكل الشعب الفلسطيني.برغم انه يفترض التنسيق لأي عمل .

هذه الاختلافات هي التي تؤدي إلى عدم الاتفاق على برنامج موحد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحدث إشكاليات داخلية وجميعنا كنا متخوفين من الحرب الأهلية منذ نشوء السلطة إلي أن حدث ما حدث .العديد ينتقد الفصائل في ظل الاقتتال الداخلي والانقسام.المطلوب التعبير عن مواقفنا بمصداقية لقد تحدثت جميع الفصائل بدون استثناء عما يحدث، ونظمت الفصائل مسيرات استنكار، هل يطلب من الفصائل وضع مسلحين للفصل بين المتقاتلين؟ هذا الأمر ليس مطلوبا منها إضافة إلي أن دورها قد حجم منذ أن نشأت منظمة التحرير، والآن تحارَب في جميع قضاياها والجميع يعلم ذلك. هناك تساؤل هل يمكنكم منع عناصركم من الاقتتال وهل يلتزم عناصركم بالاتفاقات؟ لكن هناك ثقافة لا يستطيع أي قائد إجبار عناصره خاصة أن لكل تنظيم اكثر من موقف أو اتجاه، وبالتالي لا تحملوا الفصائل أكثر مما تحتمل في هذا الجانب.

- **اللواء عمر عاشور:**

حين دخلت جميع التنظيمات في منظمة التحرير بعد الشقيري ويحيي حمودة وشكلت برنامج مشترك في تلك المرحلة كانت حركة فتح العمود الفقري لمنظمة التحرير، وكان هناك خلافات لكن الفصائل الفلسطينية أثرت في برنامج منظمة التحرير ولم تكن نكرة برغم انه كان هناك صراع .بعد ذلك ظهرت على

الساحة تنظيمات جديدة مثل حماس والجهاد التي لم تدخل منظمة التحرير بعضها يريد أن يصبح عموداً فقرياً للمنظمة .لقد حدثت نقاشات في الجزائر والخرطوم وكانت عن الحصص وكذلك اجتماع القاهر الأخيرة وكانت المحاصصة هي الأساس وليس البرنامج السياسي ،لان هناك اتفاقاً على عدد من القضايا لها علاقة بالبرنامج السياسي.التغيير في منظمة التحرير وحتى في السلطة لا يتم بالطريقة التي حدثت. جميع الأوراق تتحدث حول تفعيل منظمة التحرير، لكن في ظل الواقع الموجود كيف يمكن تشخيص الحالة .لقد أصبحنا نختلف على المراكز والحصص والكوتا وهو أمر موروث في منظمة التحرير، لذلك أي حديث عن تطوير وتفعيل منظمة التحرير دون الوصول إلي مبدأ أساسي حول ماهية منظمة التحرير و كيف نريدها أن تكون وهل واقعنا يسمح بذلك هل أريد الحلول مكان الطرف الأخر؟ يجيب إعادة تشكيل المنظمة على أسس متكافئة من الجميع ووفق برنامج سياسي تام قبل توزيع الحصص، نريد حل إبداعي للخروج من قصة الكوتا

➢ عبد العزيز قديح:

إن هذا الأمر أمر مفصلي لتنظيم وضعنا الفلسطيني، دعونا نمتلك الجرأة ونتحرر من عصبيتنا الحزبية والفئوية ونتناول هذا الموضوع بموضوعية. إن جميع الفصائل وخاصة فصائل منظمة التحرير تتحمل مسؤولية ما وصلت إليه المنظمة. صحيح أن هناك ظرفاً دولياً بعد اجتياح بيروت عام 82 عكس نفسه على هذه المنظمة ومؤسساتها، لكن هذه الفصائل تتحمل المسؤولية كونها لم تقف وقفة جماعية لكن كانت مواقفها ذات خلفية عصبوية وكل حركة كانت تفكر كيفية تسير أمورها وفق مصلحتها مع الطرف الذي كان متفردا بالعمل في منظمة التحرير، وعملية التفرد احدي الأسباب التي أوصلتنا لهذا الحال بجانب الأسباب التي استجدت على الساحة الفلسطينية .وكان هناك عامل آخر عدا أوسلو وهو طغيان السلطة ومؤسساتها على منظمة التحرير وتغييب هذه المؤسسات وعلى رأسها المجلس الوطني الذي تم تهميشه لصالح المجلس التشريعي وهو الأساسي ويعبر عن كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج . أيضا أين منظماتنا

الشعبية؟ جميعنا يعرف ما وصلت اليه هذه المؤسسات انحسر دورها وأذيبت وأضعفت رغم العديد من المطالبات بإعادة النظر فيها.

علينا كفصائل فلسطينية وبخاصة فصائل منظمة التحرير إعادة النظر بجدية في ضرورة تفعيل وتطوير هذه المنظمة، ليس على قاعدة هدم المعبد بل تفعيل وتطوير هذا الإطار الذي يمثل وحدة الشعب الفلسطيني وهو المرجعية السياسية والوطنية لكل جهدنا الفلسطيني والعمل بشكل حثيث وبموقف وطني فلسطيني موحد لمواجهة حالة التفكك التي حدثت بعد انقلاب حركة حماس على الشرعية الفلسطينية، من خلال موقف مشترك لكل الفصائل بشكل وطني وموحد من خلال اطر منظمة التحرير لإنهاء هذه الحالة التي نعيشها

- **جمال البابا**

أن نصل في النهائية بفصائل منظمة التحرير إلي برنامج وطني مشترك، الوصول لهذا البرنامج لا يأتي من خلال جمع الأوراق وكنا نتمنى أن يكون هنا عصف فكري بين هذه الفصائل وممثليها للوصول في النهاية إلي برنامج وطني مشترك، وان ما يحدث في القاعة من أن بعض الفصائل تعرض ورقتها وتغادر، وبعض الإخوان يغادرون، هذا لا يحقق الهدف الذي عقدنا هذه الورشات من اجله، أرجو من جميع الفصائل أن تعي هذه المسؤولية وان هذه الورشات تسعى للخروج في النهاية بتوصيات ربما تحرج البعض أو تدفع البعض إلي تفعيل وتطوير هذا الجسم الذي نعتز به جميعا.

الردود

- **الأخ رفيق ابو ضلفة**

أضم صوتي للأخ جمال البابا في هذه الظاهرة غير المحببة.سأجيب عن بعض التساؤلات وإن أجابت مداخلة الأخ حسن الكاشف عن بعض هذه التساؤلات منها .ما هو مستقبل المنظمة بعد الدولة؟ إنني أؤكد أن المنظمة يجب أن تبقي حتى بعد إنشاء هذه الدولة إلي أن تتم عودة اللاجئين وفق القرار 194 وليس كحل عادل متفق عليه، وهذه هي وجهة نظرنا.ماذا لو كان لحماس عضو واحد

أقول نعم إن المنظمة أصبحت جبهة وطنية عريضة تضم كافة المنظمات والاتحادات ولأجل تفعيلها يجب أن تضم كافة أبناء الطيف السياسي. و أؤكد أننا مع التفعيل وليس مع إعادة البناء كما يذكر البعض .

ردا على الأخ يونس الجرو، الورقة تعالج المشكلة الآنية الموجودة حاليا. وأعتقد أن مركز التخطيط قد أصاب بعقد هذه الورش في هذا التوقيت بالتحديد استدراكا منه أن هناك محاولات لخلق اطر بديلة لمنظمة التحرير وخصوصا بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في الآونة الأخيرة .هذه المحاولات يجب أن يكتب لها الفشل لأنها تحاول استحداث اطر بديلة وموازية، ولابد من إقرار كافة القوي والأحزاب بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شعبي ووحيد وليس كما يقول البعض أنهم إذا دخلوها تكون ممثل شرعي ووحيد وإذا لم يدخلوا فلن تكون .وليس هذا المقصود بإعادة التفعيل.

لازلنا في مرحلة تحرر ومن هنا أؤكد على بقاء المنظمة إلي عودة آخر لاجي فلسطيني

ورقة طلائع حرب التحرير الشعبية
قوات الصاعقة

أ. محي الدين أبو دقة

تصور منظمة التحرير طلائع حرب التحرير الشعبية الصاعقة وموقفها المبدئي:

الأهداف والمنطلقات الإستراتيجية

1- فلسطين وطن الشعب الفلسطيني وهي حق تاريخي للفلسطينيين وتحريرها واجب فلسطيني وعربي وإسلامي.

2- الكفاح المسلح والنضال السياسي بخدمة خيارات شعبنا لاستعادة الأرض والحقوق.

3- التمسك بميثاق منظمة التحرير الفلسطيني الأساس على أن يضاف إليه البعد الإسلامي.

4- القضية الفلسطينية كانت وستبقى جوهر الصراع العربي الصهيوني.

5- تحقيق عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم التي هجروا منها لعام 1948 وما بعد.

الأهداف الوطنية الراهنة

1- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العسكري والاستيطاني للأراضي الفلسطينية المحتلة حتى حدود عام 4 حزيران 1967 بما فيها القدس، كخطوة على طريق تحقيق أهدافنا السياسية.

2- إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية عام 1967 وعاصمتها القدس ورفض الحلول الجزئية والانتقالية.

3- التمسك بحق العودة للاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها في فلسطين.

4- التأكيد على حق مقاومة العدوان والاحتلال والاستيطاني حتى اندحار الاحتلال الإسرائيلي. التأكيد على البعدين العربي والإسلامي لتعزيز النضال الفلسطيني وإبراز البعد التحرري والإنساني لقضيتنا الوطنية.

الوسائل

1- تحقيق الوحدة الوطنية الكاملة على قاعدة الانتفاضة والمقاومة والنضال السياسي القائم على اساسهما كأساليب نضال مشروعة.

2- السعي الدءوب لتأمين الدعم والمساندة الدولية للنضال الفلسطيني المشروع لازالة الاحتلال الإسرائيلي.

3- النظر في المشاريع والمبادرات المطروحة والمؤتمرات التي تعقد بشأن القضية الفلسطينية من منطلق المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وبما يحقق فيه اهدافه الوطنية الكاملة.

4- التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده داخل وخارج فلسطين المحتلة.

5- النضال من اجل تحقيق التضامن العربي الرسمي والشعبي لدعم القضية الفلسطينية ودعم ومساندة نضال الشعب الفلسطيني.

6- مقاومة مشاريع العدو التي تهدف إلى تهويد مدننا وقرانا ومقدساتنا وخاصة مدينة القدس.

7- التصدي لبناء الجدار الاستيطاني والعمل على إزالته بكافة الوسائل المتاحة.

8- رفض كافة المشاريع التي تستهدف القضاء على الانتفاضة.

9- تحرير كامل الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون العدو.

الوضع التنظيمي

1- تعزيز الوحدة على خيار الانتفاضة والمقاومة.

2- إعادة ترتيب البيت الفلسطيني على قاعدة إعلان القاهرة وبخاصة الفقرة المتعلقة بتشكيل لجنة عليا من الامناء العامين وأعضاء اللجنة التنفيذية بالمنظمة ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وبدعوى من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ومستقلين لوضع اسس وتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية سياسية للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين المحتلة على أساس برنامج سياسي متفق عليه وبمشاركة الجميع بالقرار السياسي وعلى أسس ديمقراطية ووضع الآليات اللازمة لتنفيذ ذلك على أساس:

1- اعتبار عمل اللجنة بمثابة اللجنة التحضيرية المكلفة بتشكيل المجلس الوطني.

2- اعتماد الاسلوب الديمقراطي من خلال الانتخابات الشاملة في الداخل والخارج وعلى قاعدة التمثيل النسبي، أما التعيين في الظروف القاهرة فيتم بالتوافق.

3- اعتبار عمل هذه اللجنة انتقاليا إلى أن تتجزأ لاجراء الانتخابات وتشكيل مؤسسات م.ت.ف.

4- إجراء عملية اصلاح شاملة للوضع الداخلي الفلسطيني.

5- إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية الجماهيرية الشعبية والمهنية من خلال الانتخابات وعلى قاعدة التمثيل النسبي ورفض مبدأ التعيين إلا في حالات استثنائية قاهرة يتفق عليها من الجميع.

6- تفعيل دور اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي بعد إعادة تشكيليهما وتحديد مواعيد ثابتة ومتواصلة لعقد اجتماعيهما واجتماع لجنة إعلان القاهرة.

7- ضرورة أن تكون مقار اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني خارج مناطق الاحتلال.

8- ضرورة عدم الجمع بين رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية ورئاسة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

9- إقامة ورشات عمل في عموم الساحة الفلسطينية بالداخل والخارج لتعزيز الوحدة الوطنية. على قاعدة الانتفاضة والنضال من اجل حق العودة وإطلاق حركة اللاجئين بهذا الشأن.

10- رفض التدخل الأمريكي والإسرائيلي، وأية قوة خارجية في الشؤون الفلسطينية.

11- اعتبار السلطة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية ويشارك أعضاء من المجلس التشريعي.

الوضع الداخلي الفلسطيني-مناطق السلطة

1- تشكيل لجنة من الفصائل الوطنية والإسلامية بإشراف على أي انسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وبسط السيادة الكاملة عليها. وعلى أساس المحافظة على المقاومة وسلاحها.

2- إجراء عملية إصلاح شاملة واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة وصيانة الممتلكات والأموال العامة في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات السلطة الفلسطينية.

3- ضمان العدل والمساواة وممارسة التعددية السياسية واحترام سيادة القانون والفصل بين السلطات وضمان حرية القضاء والصحافة والنشر والتعبير والتجمع والتعليم والتظاهر وتحريم الاعتقال السياسي.

4- التمسك بوثيقة الوفاق الوطني التي وقع عليها من كافة الفصائل.

المداخلات على الورقة العاشرة

➢ رفيق أبو ضلفة :

ما استوقفني المطالبة بالفصل بين رئاسة اللجنة التنفيذية ورئاسة منظمة التحرير والسلطة، إلا إذا كان هذا الحزب قد اعتقد أننا انتهينا من حرب التحرر هنا يمكن أن يكون الأمر ممكنا أما إذا كنا لازلنا في مرحلة تحرر فإننا نرى ما هو قائم من رئاسة السلطة التي تضم رئاسة منظمة التحرير، فإن هذا الأمر في مكانه إلي أن يتم التحرر وإقامة الدولة وعودة اللاجئين

لابد من الاستمرار برئاسة المنظمة والسلطة في آن معا لأننا لازلنا في مرحلة التحرر.

➢ عبد العزيز قديح:

لقد استوقفني تكرار إعادة بناء منظمة التحرير كل ما نخشاه أن نهدم معبدنا ثم نبحث عن الحجارة لنجمعه من جديد فيصعب علينا ذلك في هذه الظروف التي نعيش، إنني أؤكد على أهمية تفعيل وتطوير كل واقع منظمة التحرير كي تقوم بالدور المنوط بها لتمثيل كل شعبنا الفلسطيني ،أيضا هنا الفقرة (أ) من الوضع الداخلي التجمع الوطني يؤكد على رفض الصيغ البديلة عند الحديث عن تشكيل لجنة وطنية من الفصائل للإشراف على الانسحاب من الأراضي التي احتلت 67، إذن أين دور منظمة التحرير هنا صيغ بديلة للإجهاز على ما تبقى من منظمة التحرير .نحن بأمس الحاجة لسياسة واقعية ،لدينا برنامج منظمة التحرير الذي وافقت عليه كافة الفصائل، أما تطويره فهو مهمتنا جميعا وليس الخروج عليه،لنغلب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفصائلية والحزبية. يجب الحديث عن حق أبناء شعبنا في العودة إلي ديارهم وفق القرار 194 لان هذا هو جوهر قضيتنا.

➢ رد الأخ محيي الدين أبو دقة:

لدينا سلطة حكم ذاتي محدود وليس سلطة وطنية، لذا نقول هناك ازدواجية لذا نطالب بالفصل. لقد لاحظنا من ال 82 إلي الآن كل المنظمات

قدمت برامج ومشاريع ولم تتخذ قراراً واحداً من اجل المصلحة الوطنية حتى إعلان القاهرة عرقل لحين الانتخابات، ومازالت العراقيل حتى الآن، إن منظمة التحرير هي الحاضنة فلماذا عطل اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

بالنسبة لتفعيل منظمة التحرير فإننا نؤكد على ذلك ونعتبرها الممثل الشعبي والوحيد لكن الآن نصفهم من مات أو من لم يعد قادرا على التواصل، لنبدأ بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، هل القرارات التي اتخذت في اللجنة التنفيذية تمثل الشعب الفلسطيني؟ بالطبع ليس هناك فصائل خارج منظمة التحرير وفصائل عملنا على دخولها في المنظمة عبر إعلان القاهرة، لكن للأسف هناك تخريب لهذه الاتفاقية، اللجنة العليا التي شكلت من الفصائل لم تصل لشيء وتم تعطيلها وتأخيرها. إن ما يهمنا دخول جميع فصائل العمل السياسي والجميع بعرف لماذا عرقل ذلك.

لقد حدث خلل في برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، هناك من طالب بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، لقد رفض أبو عمار هذا المأزق الذي نحن فيه ولهذا قتل إذن إلي أين سنصل.

ورقة عمل جبهة التحرير الفلسطينية
حول
تطوير وتفعيل م ت ف

جبهة التحرير الفلسطينية

أ. بسام درويش*

في البداية نسجل شكرنا للأخوة في مركز التخطيط على مبادرتهم الطيبة بتنظيم ورعاية هذه الورشة ، التي تتيح التفكير بصوت عال ، حول قضية من أهم وأخطر قضايانا ألا وهي م ت ف ، التي تمثل فيما تمثل نظامنا السياسي الفلسطيني . وكلنا أمل أن تساهم هذه الورشة بإعطاء زخماً إضافياً لموضوع إصلاح المنظمة والدفع به إلى الأمام.

محاور الورقة

1. الموقف من وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني

إن هذا التساؤل يكشف عن مفارقة جارحة . إذ أنه يطرح بعد ثلاثة وأربعين عاماً على تأسيس م ت ف ، ومرور ثلاثة وثلاثون عاماً على قمة الرباط التي اعترفت بمنظمة

* عضو اللجنة المركزية – مسؤول الاعلام المركزي.

التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، ومثلها من الأعوام على قبول المنظمة عضواً مراقباً في الأمم المتحدة .

إن طرح سؤال وحدانية التمثيل ، رغم ما يساق من تبريرات بغض النظر عن وجاهة بعضها ومشروعيته ، معناه باختصار العودة بالزمن أربعة عقود إلى الوراء ، ومعناه التفريط بالانجاز الأهم الذي حققه شعبنا ، هذا الانجاز الذي أعاد الاعتبار للهوية الوطنية الفلسطينية بعد سنوات عجاف من التشرد والتيه في أعقاب نكبة 1948 .

لقد خاض شعبنا عبر ثورته المعاصرة وتحت راية منظمة التحرير العديد من الحروب العسكرية و الدبلوماسية وواجه أكثر من طرف اقليمى ودولي وأفشل العديد من المناورات حتى انتزع هذا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث لم تعد ائتلاف وطني فلسطيني واسع على أهمية ذلك بل صارت وطن الشعب الفلسطيني المعنوي الذي على أرضه يمارس حياته السياسية والثقافية وغدت حاضنة الوحدة الوطنية وحاميتها ويمكن القول أيضا إنها صارت دولة الفلسطينيين التي تسعى إلى تحقيق ذاتها فوق التراب الوطني الفلسطيني . نعم لقد اعترى هذا الانجاز الكثير من الوهن والضعف وانعكس ذلك على مكانته ودوره ولكن يجب أن لا نخلط بين ملاحظة التدهور الذي أصاب المنظمة ومؤسساتها خاصة في السنوات الأخيرة وبين قضية شرعية ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني لأن المعادل الطبيعي للتشكيك بشرعية ووحدانية التمثيل هو غياب الإجماع الوطني وتقابل القنوات وتعدد بل وتصادم المرجعيات وهو ما نحصد ثماره المرة في هذه المرحلة الصعبة .

2- مصير ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وآلية صياغته

من العبث تناول مسألة ميثاق منظمة التحرير ، بمعزل عن تطور حركة التحرر الوطني الفلسطيني بمختلف فصائلها والتغيرات التي طرأت على القضية الفلسطينية منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والتي أدت بدورها إلى صقل الوعي السياسي الفلسطيني.

إن أوُل ميثاق لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي انبثق عن دورة المجلس الوطني الأولى التي انعقدت بالقدس عام 1964 استجاب قي كثير من مواده لاشتراطات واملاءات دول جامعة الدول العربية ، فعلى سبيل المثال ، نصت المادة 4 منه على:

" لا تمارس هذه المنظمة (منظمة التحرير الفلسطينية) أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة .... ولا منطقة الحمة ، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحررية والتنظيمية والسياسية والمالية " حتى أن الميثاق القومي ، كما لاحظ فيصل حوراني ، لم يأت على ذكر الاستقلال الفلسطيني سواء الاستقلال الوطني في دولة خاصة بالشعب الفلسطيني أو استقلال منظمة التحرير كمنظمة تمثل كيان الشعب الفلسطينى ، عن الدول العربية "

إن هذه الثغرات والعيوب ، لم تحل دون دخول فصائل الكفاح المسلح الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها من الداخل ، ونجحت في تعديل الميثاق القومي بما يستجيب مع مرحلة الكفاح المسلح حيث أصبح الميثاق الوطني الفلسطيني .

لكن التاريخ لم يقف عند تاريخ تعديل الميثاق ، وواجهت الثورة الفلسطينية الكثير من الخطوب والمعارك ، نجم عنها تطور في الوعي والفكر السياسي ونضوج في الممارسة السياسية ، وفهم أكثر لطبيعة وتعقيدات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي . وبدأ الوعي أكثر في الدور الذي يمكن يلعبه المجتمع الدولي في هذا الصراع من خلال محاولة كسب أوسع تأييد عالمي للنضال الوطني الفلسطيني وعدم الاكتفاء بالشرعية التاريخية والثورية ، التي كانت قد اعتمدتها عبر الميثاق القومى في بلورة الأهداف الوطنية ، فأعادت صياغتها بحيث ربطت بينها وبين الشرعيتين الدولية والعربية، عبر ما بات يعرف باسم البرنامج المرحلي، في أواسط سبعينات القرن الماضي، إن هذا البرنامج لا يقطع مع الشرعية التاريخية من خلال تمسكه بحق العودة ، ولكن يضع سلاحاً جديداً بين يدي شعبنا ومنظمته وهو قرارات الشرعية الدولية .

إن تبني المنظمة للبرنامج المرحلي أحدث تحولاً جذرياً في خطابها وفي سلوكها السياسي . علما أن بعض ما جاء في البرنامج المرحلى يتعارض مع العديد من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني . وأحدثت الانتفاضة الكبرى عام 1987 تطوراً نوعياً في

أشكال وبنى النضالي الوطني وفتحت أفاقاً جديداً أمام الشعب الفلسطيني وكان من الضروري بلورة رؤية فلسطينية تستجيب لهذه المستجدات وتعالج الآثار المترتبة عن قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية وفي هذه الأجواء ولدت إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988 والتي مثلت وثيقة اجماع وطني لتحدث ما يشبه القطيعة مع بعض الميثاق الوطنى.

تقول وثيقة إعلان الاستقلال :

" استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين . وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وإنطلاقاً من قرارات القمم العربية ، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 ، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه :

فإن المجلس الوطني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس "

أن يتعارض ذلك بوضوح مع المادة التاسعة عشرة من الميثاق التي تنص على أن " تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال الزمن لمغايرته لإرادة الشعب العربي الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه . .. الخ .

إذاً مع تبني وثيقة اعلان الاستقلال فلسطينياً ، والاعتراف العالمي الواسع بالدولة الفلسطينية، أصبح لدى منظمة التحرير وثيقتان مرجعيتان الأولى: الميثاق والثانية إعلان الاستقلال، الأولى تستند إلى الحق التاريخي والشرعية الثورية فقط أما الثانية فهي لا تقطع مع ذلك بل أعادت صياغة تلك الحقوق بما يمكن في حشد تأييد عالمي للنضال الوطني الفلسطيني أهدافه ، من خلال المزاوجة بين الحق التاريخي والشرعية الدولية والعربية . الأمر الذي بات يحتم تعديل نصوص الميثاق التي تتعارض بشكل أو بآخر مع وثيقة اعلان الاستقلال ومع البرنامج المرحلي .

إلا أن هذه المراجعة قد تأخرت ، وعندما جاءت لم تأت بفعل الحاجة إلى تصويب الوضع الشاذ والناجم عن وجود وثيقتين مرجعيتين ، بل جاءت استجابة

لاشتراطات أمريكية وإسرائيلية على خلفية اتفاقات أوسلو التي كانت اتفاقات اشكالية . وهذا ما أثار اللبس حول موضوع تعديل بنود الميثاق .

إمكانية التوافق على برنامج سياسي مشترك حول التسوية مع إسرائيل

إن المدخل للإجابة على هذا التساؤل الكبير يتمثل بتحديد مهام النضال الوطني في هذه المرحلة ، وقد صاغت وثائق العمل المشترك ، بما فيها وثيقة الوفاق الوطني تلك الأهداف على النحو التالي :

" حق الشعب الفلسطيني في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها مدينة القدس الشريف وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم " وهي للتذكير نفس الأهداف التي حددها البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية . منذ أواسط سبعينات القرن الماضي .

إن الاتفاق على أهداف النضال الوطني يمهد لاشتقاق رؤية سياسية فلسطينية موحدة للتسوية تتمسك بالثوابت الوطنية وتمكن من تحشيد أوسع دعم عربي واسلامي ودولي لشعبنا ومنظمته وسلطته لمواجهة مناورات إسرائيل ومخططاتها في فرض الحل الإسرائيلي .

الشراكة السياسية وتمثيل فصائل م ت ومصير مؤسسات م ت ف

في هذا الصدد نؤكد على ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار 2005 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل اليها ، بما يتلائم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وتحافظ عليها اطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً ، ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن وفي مخيمات اللجوء والمنافي .

ونؤكد أن الأساس في التمثيل ينبغي أن يكون وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل .

إن تفعيل اتفاق القاهرة ، والشروع فوراً بتهيئة الأجواء لتفعيله. من خلال انهاء حالة الإنقسام الشاذة الناجمة عن انقلاب حماس وذلك بتراجعها عن انقلابها ، ضرورة ملحة لتفعيل مؤسسات المنظمة وتخليصها من الترهل الذي أصابها خاصة وأن مؤسساتها التنفيذية والتشريعية مثل اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني لم يجر تجديدها منذ انتخابها منذ أحد عشر عاماً رغم ما جرى لها وعليها من أحداث .

5- العلاقة بين م ت ف والسلطة الوطنية ازدواجية المهام ، أم توزيع المهمات بين البناء والتحرير .

أحد أكبر الأخطاء التي شابت الأداء الوطني الفلسطيني في العشر سنوات الأخيرة ، هو تماهي الحدود وتداخلها بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية ، فألغيت العديد من دوائر المنظمة وألحقت بمؤسسات السلطة ووزاراتها ، وعطل دور المنظمات الشعبية التي تعتبر قواعد منظمة التحرير الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية في مرجعية السلطة ، بل أن السلطة تستمد شرعيتها الفلسطينية كونها أحد أذرع منظمة التحرير الفلسطينية .

وحتى تستقيم الأمور، يجب إعادة رسم الحدود بين دوائر النظام السياسي الفلسطيني، الذي تمثل م ت ف دائرته الأوسع والأشمل، بما في ذلك العلاقة بين المنظمة والسلطة الوطنية. وتأكيد مرجعية وولاية الأولى على الثانية إذ يجب أن يغيب عن ذهننا أن السلطة، هي سلطة محدودة الصلاحيات ومحكومة باتفاقات ومعاهدات تفرض عليها الكثير من الالتزامات والاملاءات، بغض النظر عن مشروعية أو عدم مشروعية تلك الاتفاقات .

وعليه وحتى تتحول السلطة ومؤسساتها إلى نواة الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة وحتى لا تكون قفزة في الهواء، ينبغي أن نحافظ على ارتباطها العضوي بمنظمة التحرير .

التفعيل والتطوير

إن مواجهة التداعيات الخطيرة لانقلاب حركة حماس على الشرعية الوطنية في غزة ، والتي تحمل فيما تحمل نذر تكريس الفصل بين جناحي الوطن، يتطلب الشروع الفوري بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية واستعادة دور مؤسساتها، كضامن لوحدة الوطن والشعب .

إن تفعيل ما هو قائم من مؤسسات المنظمة يمهد لعملية التطوير المنشودة، والتي نرى أنها يجب أن ترتكز على قاعدة سياسية متينة تستند الى إعلان الاستقلال والبرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارهما ثمرة التجربة السياسية لنضال شعبنا، ولا ينبغي أن نسمح بإعادة الزمن إلى الوراء، والعودة إلى سياسة تجريب البرامج مع كل وافد جديد على منظمة التحرير الفلسطينية .

إن الإقرار بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني والالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال والبرنامج السياسي والالتزام بالقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية المتعاقبة، يجنب شعبنا وقضيته الوطنية الدخول في متاهات ومنزلقات خطيرة كتلك التي مررنا بها عقب تشكيل الحكومة العاشرة .

وعلى صعيد تفعيل م ت ف :

1- اللجنة التنفيذية

- انتظام اجتماعات اللجنة التنفيذية لتأخذ دورها كأعلى سلطة تنفيذية قيادية للشعب الفلسطيني .
- تفرغ أعضاء اللجنة التنفيذية لعمل اللجنة التنفيذية وعدم الجمع بين عضوية اللجنة وبين المهام التنفيذية بالسلطة الوطنية .
- اعادة بناء دوائر ومؤسسات المنظمة وتوزيع المهام والصلاحيات على أعضاء اللجنة التنفيذية

2 ــ المجلس الوطني الفلسطيني

- تكليف اللجنة التنفيذية بوضع واقرار قانون لانتخاب المجلس الوطني وفقا للنظام النسبي الكامل

- البدء الجدي باتخاذ الإجراءات المناسبة لعقد الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني حيث أمكن ذلك .
- تحديد أسس ومعايير وطنية عامة متفق عليها ، لتعيين أعضاء للمجلس في الأماكن التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها .
- تفعيل لجان المجلس المختلفة داخل وخارج الوطن ، وبما يمكن من مشاركة واسهام كافة أعضاء المجلس الوطني في الشأن الوطني العام ، وخاصة ممن يقيمون في الشتات .

3 ــ المجلس المركزي الفلسطيني

- تحديد عدد أعضاء المجلس المركزي ، وطرق اختيارهم ، بما يعكس أوسع تمثيل وطني ، وعلى قاعدة ديمقراطية .
- انتظام عمل المجلس ، وذلك بتحديد مواعيد ثابتة ومحددة لعقد دوراته .
- تمكين المجلس من ممارسة دوره الرقابي والمحاسبي على مؤسسات ودوائر م . ت . ف والسلطة الفلسطينية .

4 – المنظمات والاتحادات الشعبية

- اعادة النظر في أوضاع المنظمات والاتحادات الشعبية على أسس ديمقراطية شاملة وموحدة في الداخل والشتات .
- إجراء الانتخابات بشكل ديمقراطي وحر على قاعدة التمثيل النسبي . الحرص على استقلالية المنظمات النقابية والاتحادات الشعبية ، وتدعيم وتطوير دورها في خدمة أعضائها ، وفي المجال العام .

5 ــ على الصعيد المالي

- اعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق الوطني الفلسطيني .
- فصل موازنة منظمة التحرير الفلسطينية عن موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتحديد هذه الموازنة سنوياً ، لتغطية نفقات مؤسسات ودوائر المنظمة .
- تقديم التقارير الدورية للمجلس المركزي .
- تفعيل آليات الرقابة والمحاسبة والشفافية المحاسبية لعمل الصندوق .

ورقة الجبهة الشعبية_ القيادة العامة

د. عادل الحكيم*

تطبيقا لبنود اتفاق القاهرة الصادر بتاريخ 2005/3/17، ولقاءات قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين_القيادة العامة، مع رئيس منظمة التحرير بدمشق بتاريخ 2005/7/6، والاجتماع المشترك لقوى وفصائل الثورة الفلسطينية مع رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني بدمشق أيضا بتاريخ 2005/7/25 فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، تتقدم بوجهة نظرها حول الاسس التنظيمية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد والرؤية السياسية الاستراتيجية والمرحلية لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، كقائدة لنضال شعبنا العربي الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد، والناطق باسمه على الصعيد الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي.

مقدمة:

إن الهدف الاستراتيجي الذي ناضلت من أجل تحقيقه م.ت.ف وما تزال منذ تأسيسها عام 1964، ومعها الثورة الفلسطينية بكافة فصائلها وجماهير الشعب الفلسطيني، هو تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة في فلسطين، وهو ما أكد عليه ميثاقها التأسيسي والتاريخي–الميثاق الوطني الفلسطيني.

* عضو المكتب السياسي – عضو مكتب دائرة الوطن المحتل.

وإن هذا الهدف سيظل في نظر الجبهة الشعبية–القيادة العامة هو الهدف الاستراتيجي والمركزي للنضال الوطني الفلسطيني ولنضال أمتنا العربية والإسلامية بشكل عام.

إن تحديد الهدف الاستراتيجي والقدرة على تحقيقه يتطلب بنظر جبهتنا رؤية العوامل والمراحل التي لا بد من المرور عبرها وتجازها على طريق ذلك الهدف.

ومع اختلاف الظروف والخصائص التي تميز واقع كل محلة، لا بد من وضع الآليات الدقيقة والمناسبة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي حدده الميثاق الوطني الفلسطيني، وذلك انطلاقاً من رؤية عملية ثورية تأخذ بالاعتبار التطورات والمستجدات التي تحيط بظروفنا النضالية وتؤثر فيها، وفق قراءة موضوعية وواقعية للخارطة السياسية الفلسطينية بكافة تشعباتها وتدخلاتها الاقليمية والدولية.

ورغم كل مظاهر الضعف في الحالة الرسمية العربية، والواقع السلبي الذي تعاني منه حركة التحرر العربية، واضافة لما مرت به المقاومة الفلسطينية المعاصرة من اخفاقات حيناً وما تعرضت له من مؤامرات احياناً، إلى جانب عدم انجازها لبرنامج الوحدة الوطنية، إلا أن الوعي الجماهيري كان يؤكد دوما على قدرة شعبنا الفلسطيني على الامساك بزمام المبادرة وتمثل ذلك بالانتفاضة الجماهيرية الشعبية الكبيرة عام 1987، ومن ثم انتفاضة الاقصى المباركة عام 2000، حيث تجلى الفعل الجماهيري بأعظم مظاهر البذل والتضحية تعبيراً عن رفض الاحتلال ومقاومته، ورفض مشاريع التصفية السياسية والامنية. فلقد اثبتت هذه المقاومة البطولية دورها الكبير والحاسم في تهيئة كل انجاز يتحقق للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية وخصوصا اندحار قوات جيش الاحتلال من قطاع غزة البطل كبداية لاندحار الاحتلال الصهيوني الشامل.

انطلاقاً من ذلك تتقدم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين –القيادة العامة– بتصوراتها التنظيمية والسياسية:

اولا: تنظيمياً

تقترح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المزمع تشكيله من جديد (330) عضوا يتمثل الداخل فيه بنسبة 40% من اعضائه أي (150) عضوا يجري انتخابهم من صفوف الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة منذ عام 1967 منهم (18) يتم الاتفاق عليهم من الشخصيات والرموز الوطنية التي لم تترشح للانتخابات.

يُمثل الشعب الفلسطيني الذي يعيش خارج الوطن بنسبة 60% أي (180) مقعداً يجري انتخابهم إذا أمكن أو اختيارهم بالاتفاق ما بين فصائل الثورة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. بموجب الاقتراح التالي:

- أن تكون الفصائل كافة ممثلة فيه بعدد من المقاعد لا يقل عن (112) مقعداً.
- أن تتمثل فيه الاتحادات والمنظمات الشعبية النقابية والشخصيات والرموز الوطنية المستقلة بـ (68) مقعداً، وجري انتخاب ممثلي الاتحادات في المجلس عن طريق الهيئات النقابية التابعة لها وبالشكل الديمقراطي. أما الرموز والشخصيات الوطنية الفلسطينية فيجري الاتفاق على تحديدها وعددها بين الفصائل الفلسطينية.

وهنا تؤكد الجبهة على اعتماد الاسس التالية:

- تعقد الاتحادات الشعبية مؤتمرات عامة بمشاركة الجميع وتنتخب ممثليها إلى المجلس الوطني الفلسطيني.
- لا يمثل الموظفون في المجلس الوطني إلا بعد استقالتهم من وظائفهم، بينما يكون هناك تثميل رمزي قيادي للعسكريين.
- يراعي تمثيل المرأة عبر جميع والفصائل والاتحادات.

وترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة أن هذه المقاعد الـ(68) يمكن توزيعها على الشكل التالي:

1- يتمثل شعبنا الفلسطيني في الأردن بـــ(20) مقعداً.

2- يتمثل شعبنا الفلسطيني في سورية بـــ(8) مقاعد.

3- يتمثل شعبنا الفلسطيني في لبنان بـــ(8) مقاعد.

4- يتمثل شعبنا الفلسطيني في الخليج والسعودية بـــ(10) مقاعد.

5- يتمثل شعبنا الفلسطيني في مصر بـــ(مقعدين) اثنين.

6- يتمثل شعبنا الفلسطيني في المغتربات بـــ (20) مقعداً.

وعلى مستوى تمثيل الفصائل في الهيئات القيادية للمجلس الوطني الفلسطيني ترى الجبهة: أن تتمثل جميع الفصائل في الهيئات وبشكل متواز مع نسبة تمثيلها في مقاعد المجلس الوطني وهذه الهيئات تشمل:

1- هيئة رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني.

2- اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3- رئاسة ومقرري اللجان الدائمة المتخصصة في المجلس الوطني الفلسطيني.

4- دوائر منظمة التحرير الفلسطينية (وظائف الفئة الأولى).

5- السفارات ومكاتب التمثيل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانيا: سياسيا:

1- فلسطينياً:

أ- التأكيد على أن قضية فلسطين هي نواة الصراع العربي - الصهيوني وأساسه.

ب- التمسك بالحقوق الوطنية لشعبنا في وطنه فلسطين حسب الميثاق الوطني الفلسطيني وبخاصة المواد (26.4.3.2.1) وحقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ج- التصميم الثابت على مواصلة واستمرار المقاومة للاحتلال والاستيطان الصهيوني وكافة اشكال النضال السياسية والجماهيري وأشكال النضال الأخرى وخاصة داخل الأرض المحتلة، باعتبارها ميدان الصراع الرئيسي مع العدو الصهيوني. لتحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف. وباعتباره حقا مشروعاً ومقدساً حفته مبادئ القانون والاعراف الدولية، ونرفض كل محاولات توصيف كفاح شعبنا وأمتنا على انه شكل من اشكال الارهاب.

د- التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية والعمل لإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية لاستعادة حقوق شعبنا الثابتة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.

هـ- اعتبار منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية الانجاز الوطني الابرز، والممثل الشرعي الوحيد لشعبنا وقائدا لنضاله الوطني وناطقاً باسمه في المراكز والمواقف العربية والدولية ومقاومة كل المحاولات لشطب المنظمة ودورها الوطني أو تجاوزها.

و- التأكيد على وحدة شعبنا العربي الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه، وتجسيد الوحدة الوطنية الفلسطينية داخل صفوف شعبنا وتياراته المختلفة وقواه السياسية وشخصياته وفعالياته الوطنية الملتزمة بحقوق شعبنا الوطنية باعتباره خطوة اساسية لصون الشخصية الوطنية الفلسطينية في مواجهة خطر التوطين والتهجير والتجنيس والتعويض. ومدخل لتفعيل طاقاته وتجديد انتفاضته لمواجهة الاحتلال والاستيطان الصهيوني والتمسك بحق شعبنا بالعودة إلى وطنه فلسطين وتعزيز وحدته وصموده.

ز- تعزيز العمل لبناء الجبهة الوطنية المتحدة داخل فلسطين كذراع لـ منظمة التحرير الفلسطينية. بمشاركة كل القوى والفعاليات والشخصيات المناهضة للاحتلال والاستيطان الصهيوني باعتباره الخطر الأساسي والداهم على الأرض الفلسطينية. والعمل لتوفير كل وسائل الدعم السياسي والمادي بما

يمكن من تعبئة جماهير شعبنا في الداخل في مواجهة الاستيطان ومصادرة الأراضي والمشاريع والمخططات التي تستهدف النيل من حقوق شعبنا الثابتة.

ح- مواجهة ورفض كل أشكال تذويب الشخصية الوطنية للفلسطينيين أو توطينهم أو إعادة تهجيرهم ودعوة الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين لرفض هذه المشاريع والاعتراف بحقوقهم المدنية والاجتماعية بما في ذلك حقهم في العمل وحرية التنقل والعيش الكريم. والتأكيد على وحدة شعبنا ووحدة أرضه ووحدة حقوقه وأهدافه ومصيره الوطني في كل أماكن تواجده.

ط- العمل على أن يكون اندحار العدو من قطاع غزة خطوة على طريق تحرير باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ي- النضال لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال الصهيوني، ورفع مستوى الاهتمام بأسر الشهداء والجرحى والمعاقين من ابناء ثورتنا الفلسطينية.

ك- العمل لإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وعلى قاعدة ائتلافية واسعة تشمل التيارات الوطنية والديمقراطية والاسلامية والمناهضة للاحتلال الصهيوني كافة والمتمسكة بالحقوق الوطنية الفلسطينية عبر انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني حيثما أمكن.

ل- عقد الدورة الجديدة للمجلس الوطني الفلسطيني بمشاركة كل القوى والتيارات والفعاليات الوطنية والاسلامية وممثلي تجمعات شعبنا في الوطني والمهجر وانتخاب لجنة تنفيذية ومجلس مركزي تكون قادرة على تحمل مسؤولية المرحلة النضالية القادمة وحماية حقوق شعبنا التاريخية في فلسطين.

2- عربياً:

أ- تعزيز وتعميق العلاقات الكفاحية مع الشعب العربي الواحد على امتداد الوطن العربي الكبير على قاعدة دعم جهاد ونضال وكفاح شعبنا العربي الفلسطيني باعتبار أن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية.

ب- التأكيد على إن مواجهة الأخطار المحدقة بقضية فلسطين والوطني العربي، هي مسؤولية كل الدول والقوى والجماهير العربية وقواها الوطنية والقومية والاسلامية في الوطن العربي. والدعوة الى تحقيق تضامن عربي فعال وتعزيز التعاون والتنسيق العربي المشترك بما يؤدي الى حماية الحقوق الوطنية والقومية لأمتنا. ويساهم في تعزيز الصمود في مواجهة المخاطر والمخططات المعادية لأهداف وطموحات شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية.

ج- التأكيد على إيمان شعبنا الراسخ بعمق ارتباطه بأمتيه العربية والاسلامية وترابط مصيره مع أبناء أمته، والدعوة الى مواجهة كل المحاولات الهادفة الى عزل قضية فلسطين عن عمقها العربي والاسلامي أو تجزئتها، الأمر الذي يتطلب تعزيز هذا الترابط الوطني والقومي والإسلامي.

د- الصمود في مواجهة المخاطر والمخططات المعادية لأهداف وطموحات شعبنا وأمتنا. والعمل على تحقيق أوسع دعم وتضامن حقيقي وفعال لحماية الحقوق الوطنية والقومية والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس خاصة وفلسطين عامة.

هـ- تعزيز العمل المشترك مع كل القوى والأحزاب والحركات الشعبية العربية المتمسكة بالحقوق القومية العربية، وتعزيز خطوات مواجهة التطبيع مع العدو الصهيوني ودعم ومساندة لجان مقاومة التطبيع في الوطن العربي. وتعزيز العلاقات مع كل القوى والأحزاب القومية التقدمية والاسلامية العربية على امتداد الوطن العربي الكبير.

و- تعميق العلاقات الكفاحية والأخوية مع القطر العربي السوري، ودعم موقفه الصامد في وجه المخططات المعادية.

ز- تعميق العلاقات الكفاحية والجهادية مع المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية الباسلة، التي تمكنت من دحر الاحتلال الصهيوني عن معظم الجنوب اللبناني المقاوم.

ح- توحيد الجهود العربية والدولية لتحرير العراق وإخراج قوات الاحتلال منه والتأكيد على وحدته أرضاً وشعباً.

ط- تعزيز العلاقات الخاصة بين الشعبين الفلسطيني والأردني والحرص على التلاحم بين الشعبين الشقيقين، ورفض ومواجهة التوطين والوطن البديل التي تسعى الدوائر المعادية لفرضه في المنطقة.

ي- تعزيز العلاقات الأخوية والكفاحية مع الشقيقة الكبرى مصر قيادة وشعباً.

ك- تمتين العلاقات النضالية مع الجماهيرية الليبية ودعم السودان الشقيق في مواجهة المؤامرات التي تستهدف وحدته ومستقبله ودوره.

3- دولياً:

أ- تعزيز وتعميق العلاقات مع الدول الصديقة في العالم، والتي تقف في وجه المخططات الإمبريالية والصهيونية وتساند قضية شعبنا العادلة.

ب- تعميق الروابط مع الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الانحياز. والعمل على تعزيز دورها في مساندة الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية وخاصة قضية القدس.

ج- تعزيز العلاقات الأخوية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتقدير موقفها الرافض لتصفية قضية فلسطين ومساندتها ودعمها للحقوق الفلسطينية خاصة والعربية عامة.

د- دعوة المجتمع الدولي بمختلف هيئاته ومؤسساته وخاصة الأمم المتحدة للالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية التي تكفل حق الشعوب في النضال لإنهاء الاحتلال وتقرير المصير ونيل كامل حقوقها في الحرية والاستقلال.

هـ- دعوة دول العالم وشعوبه الى دعم ومساندة حقوق شعبنا الوطنية التي أقرتها مبادئ العدل والحرية. وحق شعبنا في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

و- تعزيز العلاقات مع كل قوى الحرية والتقدم في العالم التي تدعم حقوق شعبنا وأمتنا العربية، وإدانة الإجرام والغطرسة الصهيونية والعدوان المستمر على شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية.

وثورة حتى تحرير الأرض والإنسان

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ القيادة العامة/

المداخلات على الورقة الحادية عشر والثانية عشر

➢ م. علي ابو شهلا :

تعليق على ورقة د عادل الحكيم: لقد قلت في ص 8 " أن تكون عربيا وإسلاميا "و في البنود التالية تحدثت عن القضية الإسلامية و المقدسات الإسلامية القوى التقدمية والإسلامية العربية ما هو موقفنا وموقف الجبهة الشعبية القيادة العامة من القوي الإسلامية غير العربية؟لان هناك علاقات وثيقة بين الجبهة وإيران لماذا تم تجاهل هذا الموضوع؟

هل بقي نضال مع ليبيا اليوم هل يمكن إقامة علاقات مع القذافي في هذه الأيام؟

لماذا احدد أربع أو خمس دول عربية واترك الباقي، إن هذا الأمر محرج لنا وكان بالإمكان القول تعميق العلاقات مع كافة الدول العربية ونخص بالذكر بعض تلك الدول بدون تخصيص أسماء دول بحد ذاتها.وشكرا.

➢ أ. مازن العجلة:

أود التعليق على قضية إعادة البناء حيث كان هناك تحسس من هذا المصطلح في معظم الجلسات، بالأمس كان الرفيق أبو ضلفة من جبهة النضال الشعبي يتحدث عن ضرورة الالتزام بالتفعيل والتطوير وعدم الحديث عن إعادة البناء، كما أكد الدكتور هذه الحساسية مع إن المطلوب هو إعادة بناء.إن التفعيل والتطوير صحيح في حالة منظمة التحرير لكن الطريق الأمثل هو إعادة البناء،هناك دعوة لإعادة بناء مؤسسات المنظمة سوف تفضي إلى إعادة بناء الهيكل التنظيمي للمؤسسة كلها.ليس هناك تحسس من الناحية المهنية من استخدام هذا المصطلح، وكون ميثاق المنظمة وظروف نشأتها و الأوضاع الدولية والإقليمية يمنع من الحديث عن إعادة البناء في ظل التغيرات الجذرية التي أصبح لها علاقة بالموضوع، لذا أؤيد استخدام مصطلح إعادة البناء حتى وان كان الإسلاميون يستخدمونه نحن نتحسس منه لكن إذا كنا نريد الوصول إلى مقترحات فعالة لحماية منظمة التحرير وجعلها أكثر مرونة وقدرة على استيعاب كل

مكونات الجسم الفلسطيني، فان إعادة البناء أمر مطلوب على مستوي المؤسسات والميثاق والتفصيلات التي ذكرت في الورقة مثل قضايا الانتخاب والمجلس الوطني وغيره.

لذا أدعو للتركيز على قضية إعادة البناء كمدخل مهم لتفعيل منظمة التحرير دون الوقوف عند الحساسيات حول من يستخدم هذا المصطلح.

النقطة الثانية موضوع دخول حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير ،منظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني قبل وجود حماس والجهاد ،في حالة تعنت حماس وإصرارها على شروطها في الكوتا وغيره هل تكون منظمة التحرير غير ممثلة. طبعا هي ممثلة للشعب الفلسطيني ونحن لا ننتظر اعتراف حماس بالمنظمة.لقد طرحت هذه القضية كثيرا وان كانت قضية تفعيل منظمة التحرير لم تكن واردة قبل ما حدث في غزة، إن هذه الأحداث يجب أن تأخذ في الاعتبار أن منظمة التحرير اكبر من هذه الأحزاب مهما كبر حجمها، إن الأهداف التي قامت من اجلها منظمة التحرير مازلت قائمة ولم يحققها الشعب الفلسطيني، ومن ثم فإن منظمة التحرير أهم من بعض الفصائل.

- **اللواء عمر عاشور:**

إن ما يقال في هذه الأوراق يدور حول إعادة البناء والتطوير والتفعيل ،لكن ما هو موجود على ارض الواقع يسعى إلي نفي الجميع ولا يعترف بأي شرعية لمنظمة التحرير ويريد إعادة بنائها من ميثاقها إلي برنامجها السياسي ووثيقة الاستقلال .إن هذا الأمر لا يمكن ،الشقيري حين أسس منظمة التحرير جمع جميع الشخصيات في المجتمع الوطني وكان هناك تمثيل لكافة القوي ولا يجوز لأحد أن يفرض برنامجه .كانت فتح العمود الفقري لمنظمة التحرير وبرغم ذلك كان هناك معارضة من التنظيمات الأخرى لبرنامج فتح ويتم الاتفاق على البرنامج أو الحد الادني منه.وكان هنا انتقاد من بعض التنظيمات لعدم التزامها بالبرامج.

هناك دائما صراع سياسي فكري وتنظيمي على الساحة الفلسطينية، لكن ما يحدث الآن وجود تيار ينفي نفياً مطلقاً للتاريخ السابق وهو أمر غير جائز. إن إعادة تفعيل وتطوير منظمة التحرير لا يعني نفي التاريخ السابق منذ قيام منظمة التحرير بكافة أسماء من كانوا بها،

قد تكون هناك ثغرات وعثرات وتراجعات، لكن هذه طبيعة الحركة الثورية .إننا في أزمة وتراجع، كيف نغير ونطور هذا إذا أردنا علاج هذه المشكلة فعلا.إن إعادة البناء والتنظيم هو أمر جيد، لكن يجب الانتباه له. إن ما حدث في اجتماعات الجزائر والسودان من حيث المطالبة بتحديد تمثيل أعضاء المنظمة بـ 40 % او50%،إن تحديد تمثيل أعضاء المنظمة أمر يعود للجميع وهو بحاجة للنقاش والحوار، أرجو التعمق في هذا الموضوع والتنبه لان هناك خطراً على منظمة التحرير، إنها باقية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وتفتح أبواها للجميع ولا احد يستطيع نفيها.

- **ابراهيم ابو شاويش:**

لقد لفت انتباهي مسألتين، الأولي: في الورقة الأولي انه عندما تكون هناك مؤسسة معاصرة لها نظامها ودستورها، من يأتي بعدها يجب ألا ينفي ما سبقه ويجب أن يحترم انجازات الحركة الوطنية السابقة، ولا يجوز أن يسعى من اجل نقضها هذا الأمر يجعل النضال الفلسطيني في نظر العالم يظهر يظهر العبثية، من نصدق وبمن نثق بالجديد أم القديم .رأيت على جدار احدي الجامعات(من أراد أن يحارب إسرائيل فعليه أن يحارب العالم بأجمعه ونحن جاهزون لذلك)هذا الأمر يمكن أن يثير انفعالات شبيبة متحمسة، لكن حين يكون هناك من يريد خدمة قضيته الوطنية والسياسية يجب أن يدرك أنه يعيش وسط هذا العالم وكيفية التعامل معه. إن الثورات المنتصرة في تاريخنا المعاصر تعاملت ببراعة مع هذا الأمر، لنأخذ الفيتناميين كمثال، كانوا يتعاملون مع الإدارة الأمريكية وأمريكا ذاتها بشكل منفصل وبهذا نالوا الثقة وحققوا الانتصار الذي يسعون إليه، كانوا حاسمين أمرهم في الداخل ويعرفون كيف التعامل مع الخارج. كان يفترض بحركتنا السياسية أن تكون ناضجة بعد 50 عاماً من النضال، ان الواقعية لا تعني

الاستسلام للواقع بل تعنى رؤية الأمور بشكل واقعي كما هو، وأضيف أن علينا أن نفكر كيف نكون في هذه النقطة استمرارا لما سبق.

ملاحظة أخرى تتعلق بتحديد المجلس الوطني ب 330 عضواً لا داعي للخوض بالتحديد بهذا الشكل ويمكن أن تكون بشكل نسبة وتناسب.

التأكيد على أن قضية فلسطين هي نواة الصراع العربي الإسرائيلي وأساسه لا يجب أن يكون الأمر بهذا الشكل، حيث أن قضية فلسطين هي نتيجة لقضية الصراع مع الأمة العربية، الغاية الأساسية هي السيطرة للأمة العربية حتى قبل وجود قضية فلسطينية.

➢ رائف دياب:

هناك عودة للمحاصصة و الكوتا في ورقة الجبهة الشعبية وهذه العودة عودة إلى مرض مزمن في منظمة التحرير وتعيدنا إلي سلبيات عملنا السياسي، لذا تهرب هذه الورقة من الإجابة على قرار رئيس السلطة الوطنية القاضي بالتمثيل النسبي في مرسومه الأخير في إجراء انتخابات تمثيل نسبي لأعضاء المجلس الوطني، كما أن هناك تهرباً من الإجابة عن الخيار الديمقراطي وان كلمة يجري انتخابهم إذا أمكن أو اختيارهم بالاتفاق، هذه الكلمة عودة إلي الكوتا ونحن لا نريد ولا نحبذ العودة إليها .من الجانب السياسي ما تقدم لا ينظر إلي ما جرى تحقيقه في نضالنا الوطني والسياسي، هناك اتفاقات دولية وفلسطينية لم تذكر في هذه الورقة وما ترتب عن هذه الاتفاقات وخلق كينونة فلسطينية تمثلت في السلطة الوطنية، إلا أن لها خاصية محددة في هذا الإطار. لذا يجب الاستفادة من كل تجاربنا السياسية والعسكرية وما تمثلت به السياسة الواقعية لتحقيق خيارنا في بناء الدولة الفلسطينية. وفيما يتعلق ببناء وتفعيل منظمة التحرير. نحن نطور ونفعل لكن لا نعيد بناء لان هذا يعني هدم ما سبق والأمر هنا هو أمر خطير يعني إيجاد بديل للمنظمة.

- **إبراهيم الزعانين :**

إننا دائما ما نقف أمام المصطلحات لكن عنوان الورشة يشير انه من غير المسموح لأحد بالتفكير بهدم منظمة التحرير وإعادة بناءها من جديد عنوان الورشة تفعيل وتطوير منظمة التحرير أثناء عمليه التفعيل والتطوير يعاد هيكلية وجود بعض الأشخاص، هناك من مات من أعضاء المجلس الوطني لكن يبقوا مسجلين من أصل 800 عضو لن يبقي العدد كما هو

هذه المسالة تحتاج اتفاق لعدد أعضاء المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وغيرها عبر حوار وطني معمق مع احترامي للجميع. الحديث عن الانتخابات ونحن مع الانتخابات النسبية والديمقراطية، ولكن هل في ظل الاحتلال هناك ديمقراطية. في الانتخابات السابقة هل نجح من فاز سابقا في ممارسة دوره دون تدخل خارجي من الأمريكان والإسرائيليين؟ بالطبع لا حتى أبو عمار ظل تحت حصار إلي موته .إذن لابد من التفكير في أمر بتوافق وطني لحماية الدم الفلسطيني عبر حوار كنا نود أن يكون المشاركون في هذه الورشات من مقرري الفصائل والشخصيات الوطنية للخروج بوثيقة أو ميثاق وطني يتم الاتفاق عليه .

الردود:

- **د.عادل الحكيم**

إن المداخلات جيدة وهي تدل على أن الجميع كان يصيغ السمع ولديه انتقاداته ،بالنسبة لما قاله الأخ أبو عصام، أقول إننا أكدنا في الورقة على وجود علاقات عربية إسلامية وعلاقات عربية و إسلامية وهي تشمل غير العرب، أما بنسبة للعلاقات مع سوريا والأردن والعراق وليبيا والسودان فان جميعنا يعلم انه للأسف الشديد الولايات المتحدة قسمت العالم العربي إلي قسمين، قسم معتدل والآخر ممانع، فان الدول التي ذكرناها أكدنا أنها من دول الممانعة التي تقف للمشاريع الصهيوأميركية واكبر دليل ما يجري اليوم في شرم الشيخ وانابولس

نحن كفلسطينيين منقسمين بحيث يمكن اعتبار50 بالمائة من الحضور مؤيد وضد.

بالنسبة للأستاذ مازن العجلة نحن في الجبهة الشعبية في مؤتمرنا الأخير سنة 2005 أصبحنا تنظيماً إسلامياً وقومياً عربياً، لقد شاركت في حوار القاهرة 2005 كل المشكلة تمثلت في أمر واحد ادى الي تأخر الإعلان لمدة ثلاثة أيام (تفعيل وتطوير أم إعادة بناء) في النهاية تم الاتفاق على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية والأغلب تابع الحوار الوطني الفلسطيني حين توصلنا لتوافق بشان وثيقة الأسرى، يذكر المشاركون في الحوار أن اغلب الخلاف كان على نقطة هل منظمة التحرير الآن تضم الجميع أم بعد ما تدخلها أو تعود إليها الفصائل التي جمدت عضويتها في المنظمة؟ ولقد ذكرت في الورقة التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية والعمل على إعادة بنائها مؤسساتها وفق أسس ديمقراطية لاستعادة حقوق شعبنا الثابتة واعتبارها الانجاز الوطني الأبرز والممثل الشعبي والوحيد باسمنا. هناك نقطة جوهرية إننا نري في القيادة العامة أن تفعيل المنظمة يبدأ بانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني ويجب أن يكون هناك برنامجان تنظيمي وسياسي، حيث اقترحنا عددا كي لا تكون الزيادة بشكل دائم وبدون هدف.لنتحدث عن آلية اتخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية ،سنة 1981 حدث خرق إطلاق النار جنوب لبنان بسبب الجبهة الشعبية القيادة العامة بعد قصف اليهود لموقع للجبهة في الصرفند.دعا أبو عمار المجلس المركزي في المنظمة لأخذ قرار بوقف إطلاق النار كان الاجتماع من التاسعة صباحا حتى التاسعة مساءً وتم استدعاء اللواء احمد مفرج أبو حميد كي يبلغ القائد بوقف إطلاق النار فاخبره انه ابلغه من الساعة العاشرة عندما أمره أبو عمار بذلك وأمر أبو عمار بحبسه. إن القصد من هذه الحادثة الحديث عن كيفية اتخاذ القرار في المنظمة نحن مع تفعيل وتطوير يليه إعادة بناء لمنظمة التحرير .بالنسبة للواء عمر عاشور نحن نريد تفعيل وتطوير وأرجو ألا نرتكب هذا الخطأ واستخدام هذا التعبير كي لا تحدث إشكالات .

ردا على الأخ أبو معن ما توصلنا إليه المطلوب عدم نقضه. أما بنسبة لقضية فلسطين فإننا ذكرنا في الورقة التمسك بالحقوق الوطنية والميثاق وفيها جوابي على سؤاله.

وفيما يتعلق بالمحاصصة التي تحدث عنها الأخ رائف دياب، بالفعل هناك بعض العقد في فصائل منظمة التحرير فإنها تبدأ من مستوي القيادات، دعنا نتحدث بمبادئ ديمقراطية للمحاصصة في الانتخابات والفصائل التي لم تستطع دخول المجلس التشريعي أن يكون لها دور وبإمكانها المشاركة. التهرب من التمثيل النسبي وفق إعلان القاهرة فان التمثيل النسبي موجود مناصفة، التهرب من الخيار الديمقراطي فإننا نناقش وفق الاتفاق على أسس ديمقراطية وهذا يؤكد على عدم التهرب، كيف نكون ضد اتفاقية أسلو ونتهرب من اللقاء مع الإخوان في حماس ونجري لقاءات مع إسرائيل؟ لذا يجب ألا نكون متفرقين ونذهب لاجتماعات انابولس إلا إذا كنا نريد تطبيق مقولة الإسرائيليين بنسيان قطاع غزة والذهاب لانا بولس للحديث حول الضفة الغربية تكملة لمشروع بناء الجدار وتهويد القدس . ونأمل من الله أن يوفقنا جميعا ويوفق مركز التخطيط الفلسطيني لاستخلاص العبر وتطبيق نتائج هذه الورشات.

موقف جبهة التحرير العربية من تفعيل م.ت.ف

جبهة التحرير العربية

أ.ابراهيم الزعانين*

موقف الجبهة الايدولوجي

إن جبهة التحرير العربية تستند في الأساس لايديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تزامن تأسيسه مع وجود الكيان الصهيوني في فلسطين، فقد شارك حزب البعث عام 1948 في حرب فلسطين باسم كتائب البعث وكان على رأس تلك الكتائب القائد المؤسس الأستاذ احمد ميشيل عفلق، واكدت أدبيات الحزب منذ تأسيسه في 1947/4/7 على تحرير فلسطين حيث رفع شعار "لا تنتظروا المعجزة إن فلسطين لن تحررها الحكومات بل حرب الشعب طويلة الأمد هي السبيل لتحرير فلسطين"، وشعار آخر (فلسطين طريق الوحدة والوحدة طريق فلسطين)، وذلك انطلاقا من فهم الحزب لطبيعة الصراع الذي هو صراع بين الامة العربية مجتمعة والحركة الصهيونية قبل أن يتشكل الكيان.

* مسؤول جبهة التحرير العربية في قطاع غزة.

بناء على ما سبق من موقف كان التشكيل الاول سنة 1963 بما يسمى جبهة تحرير فلسطين بأفق قومي الا أن التجربة توقفت وبعد ذلك وقف الحزب موقف الداعم لانطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، فقدم لها الدعم والمساندة حيث كان الحزب يحكم سوريا في حينها ونشرت صحيفة الاحرار الناطقة باسم الحزب كل بيانات حركة فتح العسكرية.

الجبهة والمنظمة

عندما نشأت جبهة التحرير العربية في 1969/4/6 شاركت في العمل الفدائي وفق منظور قومي من اجل إشراك الشعب العربي في معركة تحرير فلسطين بكل ما تمتلك الامة من ثروات وعمق جغرافي وطاقات بشرية هائلة تجعل من معركة تحرير فلسطين توحيد الامة ووضع طاقاتها لخدمة معركة التحرير، وقد رفضت الجبهة في البداية الدخول في المنظمة خوفا من سيطرة الانظمة العربية عليها الا انها دخلت في المنظمة سنة 1970 وذلك لان الجبهة تمثل التنظيم القومي الذي يعبر تعبير صادقاً عن طبيعة الصراع وتحليل الأهداف الاستعمارية من وراء دعم الحركة الصهيونية في قلب الوطن العربي، وقد شاركت الجبهة مع باقي الفصائل الفلسطينية في جميع مؤسسات المنظمة، المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية والاتحادات والنقابات الفلسطينية وانتشر عناصر الجبهة في كل مؤسسات المنظمة في جميع أماكن التواجد الفلسطيني.

الموقف من وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني

إن مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني والمنظمة مرت بحالات مد وجزر وتفسيرات مختلفة وارتبط بذلك مسألة القرار الوطني الفلسطيني، وإننا في جبهة التحرير العربية حددنا موقفاً ينسجم مع مبادئنا وأيديولوجيتنا فكان ولازال أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا ما دامت متمسكة بالأهداف التي أنشئت من اجلها وان من يعطيها الشرعية هو الشعب عبر ممثليه وقواه ومؤسساتها، أما فيما يتعلق بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل فإن للجبهة وجهة نظر في ذلك ويتلخص بأنه اذا كان الهدف هو عزل الشعب العربي الفلسطيني عن امته فهذا يعني فرض الارادة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على شعبنا وتفرد الكيان الصهيوني بالمنظمة وهذا ما حدث بالفعل حيث أننا نرى أن هناك

تطبيع بين الانظمة العربية والكيان الصهيوني دون اعطاء شعبنا الحد الادنى من حقوقه، فبذلك اصبحت الانظمة العربية قوة ضغط على شعبنا وعلى قيادة المنظمة من اجل القبول بما يمليه الكيان الصهيوني بدعم من الادارة الامريكية، وهنا يحدث التداخل بين الانظمة ووحدانية تمثيل المنظمة، فاللاجئين موزعين على الانظمة العربية وكافة انحاء العالم وهذا يؤثر على القرار الوطني الفلسطيني وعلى وحدانية تمثيل المنظمة يضاف إلى ذلك دخول عوامل جديدة في الوضع الفلسطيني وبروز دور حركتي حماس والجهاد الاسلامي وهما خارج المنظمة ولهما وجود قوي في جميع أماكن التواجد الفلسطيني، فحتى تكون المنظمة ممثلا شرعياً ووحيدا للشعب الفلسطيني يجب أن تشارك الحركتان في مؤسسات المنظمة، ورغم ذلك فإن جبهة التحرير العربية تعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

مصير ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وآلية إعادة صياغته

لقد تعرض ميثاق المنظمة إلى تعديلات كثيرة في مراحل مختلفة فلم يعد الميثاق الذي أسست بناء عليه من الجامعة العربية سنة 1964 كما هو، ففي عام 1969 تمت الدعوة بقرار من المجلس الوطني الى اقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية، وهذا يعتبر خرق للميثاق وفي عام 1974 تبنى المجلس الوطني قرار باقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره، وقبول مبادرة الملك فهد ذات النقاط السبع تجاوز لبنود الميثاق. وفي عام 1988 إعلان الاستقلال والمبادرة الفلسطينية، وأخيرا في عام 1996 حيث تم الإقرار صراحة بتصويت 504 من أعضاء المجلس الوطني على إلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل يومي 9 ، 10/ 1993، والاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية (أوسلو "1" "2") الموقعة في أوسلو واشنطن في 1995/11/28، وذلك في جلسة المجلس الوطني مساء 1996/4/24، وقد احيل القرار للجنة القانونية لاجراء التعديلات وعرضها على أول مجلس وطني وبعد ذلك عقد اجتماع حضره كلينتون واعلن عن إلغاء تلك البنود دون صياغة ميثاق وطني جديد، لم تعرض اللجنة القانونية ميثاق جديد ولم يعقد المجلس الوطني بشكل نظامي وقانوني منذ 1994/4/25.

وقد كان موقف جبهة التحرير العربية منذ توقيع اتفاقية اوسلو سنة 1993 أن هذه الاتفاقية

لا تعطي شعبنا الحد الادنى من حقوقه وهذه الاتفاقية تقسم فلسطين بين الصهاينة وبين شعب فلسطين العربي صاحب الحق في كل فلسطين وبناء على ذلك عارضت اتفاقية اوسلو، واعلنت الانسحاب من اللجنة التنفيذية لأنها الجهة السياسية التي تفاوض العدو واستمرت الجبهة في باقي مؤسسات المنظمة، المجلس المركزي والمجلس الوطني والاتحادات الشعبية، وأننا نرى أن الميثاق لا وجود له على ارض الواقع مع عدم تفعيل مؤسسات المنظمة.

أمام حالة الانقسام الحاصلة حول تفعيل المنظمة وحول الميثاق واتفاقيات أوسلو وبعد تجربة السلطة لأكثر من اربعة عشر عاماً فإن الجبهة ترى ضرورة إعادة صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني وهذا يتطلب:

أولاً: البدء بحوار وطني جاد وشامل تشارك فيه جميع القوى الفلسطينية وفصائل المنظمة بالاضافة إلى حركتي حماس والجهاد الاسلامي ومنظمات المجتمع المدني من اجل الوصول إلى قواسم مشتركة حول ميثاق وطني سياسي اجتماعي اقتصادي يشارك في صياغته الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده.

ثانياً: أن يعرض الميثاق بعد التوافق على بنوده على رجال الاختصاص القانونيين حتى لا تتناقض البنود مع بعضها البعض.

ثالثاً: الوضوح في البنود حتى لا تحمل في طياتها نقاط الاختلاف في التفاصيل.

رابعاً: إذا أعيد الاعتبار للميثاق الوطني ستنظر الجبهة في الصيغة الجديدة وبالتالي المشاركة في جميع مؤسسات المنظمة بما في ذلك اللجنة التنفيذية.

إمكانية التوافق على برنامج سياسي مشترك حول التسوية مع إسرائيل

إننا في جبهة التحرير العربية نرى أن هناك إمكانية للتوافق على برنامج سياسي يمثل قواسم مشتركة في التعامل الوطني الفلسطيني الداخلي، إما فيما يتعلق بحل الصراع العربي الصهيوني "تسوية مع إسرائيل"، لا يمكن أن يتم التوافق في هذا الجانب خاصة وان هناك أيديولوجيات فلسطينية مختلفة، كما أن أي حل لن يكون عادلاً وهو سينقص بشكل

كبير من حق شعبنا يضاف إلى ذلك أن التركيبة الداخلية للمجتمع الإسرائيلي لا تسمح بإيجاد تسوية خاصة فيما يتعلق بالقدس وحق العودة وهما أساس الصراع.

الشراكة السياسية وتمثيل الفصائل في منظمة التحرير

إننا في جبهة التحرير العربية نفهم الشراكة السياسية ليست بالمحاصصة بل هي التوافق الداخلي لتسيير امور شعبنا وايجاد قواسم تحفظ أمن وسلامة المواطنين وضمان حياتهم اليومية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وشراكة في المصير ومواجهة العدو.

أما فيما يتعلق بتمثيل الفصائل يتم التوافق على تمثيل الكل السياسي الفلسطيني هذا هو الأساس لأن كل فصيل له برنامجه السياسي الخاص، الذي يجب أن يعبر عنه في مؤسسات المنظمة وهي التي تعتبر الناظم الأساسي لكل العلاقات الفلسطينية والتي من خلالها يتم التزام الجميع بما يتم الاتفاق عليه، وفي هذا السياق فإن الجبهة تراعي موضوعة الفصائل التي تمثل ثقل اكبر، ويجب أن يشارك الجميع في جميع المؤسسات السياسية والمهنية والاجتماعية.

مصير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

يجب أعادة هيكلية مؤسسات المنظمة وتفعيل دورها الذي غاب عن العمل الوطني الفلسطيني منذ زمن طويل والذي لم ينظم في السابق، وان الدعوة لإعادة تفعيل وتطوير المنظمة ليست وليد فترة زمنية محددة، بل انها تسير جنبا إلى جنب منذ أن تأسست منظمة التحرير حيث تم زيادة عدد أعضاء المجلس الوطني عدة مرات وحدثت تغيرات سياسية وكان هناك اختلاف في كل مرحلة، من هنا فإننا نرى أن مؤسسات المنظمة يجب أن تفعل وتعاد هيكلتها وذلك من خلال:

1- عقد اجتماعات دورية لمؤسسات المنظمة حسب ما يتم التوافق عليه وطنيا وحسب الميثاق الوطني.

2- أن تشمل المؤسسات التابعة للمنظمة جميع أماكن التواجد الفلسطيني وان تكون لها فروع.

3- تفعيل دور المؤسسات التابعة للمنظمة مع مثيلاتها العربية والدولية وتعميق العلاقة معها.

4- العمل على تفعيل دور مؤسسات المنظمة بين أبناء الشعب الفلسطيني كل حسب مكان وجوده وبالتالي الالتفاف حول هذه المؤسسات وتدعيمها.

المجلس الوطني الفلسطيني

يجب أن يتم الاتفاق على أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بما يتناسب مع تعداد أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده ونقترح أن يمثل كل 50000 (خمسون الف) بممثل يضمن ذلك مشاركة جميع الفصائل والقوى، وأن يحدد عدد معين للمنظمات الشعبية ولمنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من فئات الشعب الفلسطيني وان يتم التغيير كل ثلاث سنوات أو حسب ما يتم الاتفاق عليه في الميثاق الوطني الفلسطيني وبما لا يزيد على 300 عضو.

اللجنة التنفيذية

يجب أن يكون عدد أعضاء اللجنة التنفيذية بما يتناسب مع عدد وزراء دولة لضمان مشاركة جميع القوى في اللجنة التنفيذية، وأن تعقد اجتماعاتها حسب ما ينص عليه الميثاق الوطني المعدل، وأن تمارس مهامها وفق ما يحدده القانون ويكون من حق كل فصيل تغيير ممثله في اللجنة التنفيذية وفق مصلحة العمل الوطني ورؤية الفصيل.

المجلس المركزي

يجب أن يتكون أعضاء المجلس المركزي من بين أعضاء المجلس الوطني بما لا يزيد على ثلث أعضاء المجلس الوطني ويعقد اجتماعات حسبما ينص عليه ميثاق المنظمة وان لا يتم تعطيله لاي سبب كان.

باقي مؤسسات المنظمة

الاتحادات

العمل، المرأة، المهندسين، الطلاب، الاطباء...الخ، يتم تفعيلها بما يضمن مشاركة الجميع فيها مع الاخذ بعين الاعتبار المهنية واجراء الانتخابات فيها بشكل دوري ومنتظم.

تفعيل مؤسسات المنظمة يتطلب وضوح وشفافية في كل ما يجري ويجب تبادل الآراء في تلك المؤسسات بما يضمن تشاور الجميع ومشاركة الجميع واطلاع الجميع على كل ما يجري في كل ساحات التواجد الفلسطيني.

العلاقة بين المنظمة والسلطة

إن المنظمة كانت تعاني في الأساس من ترهل قبل قيام السلطة، وكانت مؤسساتها تعمل بشكل روتيني بعيدا عن المحاسبة والشفافية مما ادى إلى موت مؤسساتها سريرياً، وجاءت السلطة بناء على اتفاقيات لم يوافق عليها الكل الفلسطيني، مما زاد في حالة الانقسام، من هنا ابتلعت السلطة كادر المنظمة في مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والمدنية والعسكرية، فأصبحت مؤسسات المنظمة خاوية أسماء بلا فعل واصبح هناك شرخ بين الداخل "السلطة" والخارج أماكن تواجد الشعب الفلسطيني. لذا فإننا في جبهة التحرير العربية نرى انه من الضروري أن يتبع ما يلي:

1- فصل كامل بين ادارة السلطة وإدارة المنظمة بما يضمن اشراف المنظمة على السلطة بعكس ما هو حاصل الآن حيث أن السلطة هي التي تشرف على المنظمة وهذا يتطلب أن يكون رئيس المنظمة غير رئيس السلطة، وكذلك أن يكون أعضاء التشريعي غير أعضاء المجلس الوطني، والوزراء في السلطة غير أعضاء اللجنة التنفيذية.

2- أن يعاد تفعيل دور المنظمة الخارجي حيث أن السلطة منذ قيامها لم تحقق حتى ما تم الاتفاق عليه منذ أن نشأت السلطة من اتفاقيات.

3- إن بقاء مؤسسات المنظمة وتفعيلها هو الضمان الوحيد لاستمرارها كحركة تحرر لم تنجز بعد اهدافها.

إننا في جبهة التحرير العربية دوما مع الوحدة الوطنية المبنية على الاحترام المتبادل بين القوى الفلسطينية، من هنا نحن ضد سياسة المحاور والاصطفاف لأن فكرنا يختلف عن باقي الافكار الموجودة، ونحن دوما نحترم خصومنا في الرؤيا السياسية ولا نعاديهم فالاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية ورغم اننا ننادي بفلسطين من البحر إلى النهر، لأن مشروعنا القومي في الوحدة والحرية والاشتراكية نعتبره حي وواقعي رغم ما يعتري الامة من حالة ركود إلا اننا واثقين من انه سيأتي الوقت الذي تنتفض فيه الامة من اجل فلسطين وكل الاراضي العربية المحتلة، ورغم ذلك لم نضع عصي في دواليب العمل الوطني الفلسطيني، من هنا كانت معارضتنا لأوسلو والاعتراف بالكيان الصهيوني ايجابية، فلم نخون احد رغم أن ما جرى ويجري بعيد عن وجهة نظرنا كل البعد عن المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

منتدى فلسطين

م.علي أبو شهلا*

في البداية اسمحوا لي أن اتقدم بالشكر الجزيل لمركز التخطيط الفلسطيني لتنظيم هذه الحملة من النقاش والحوار حول م.ت.ف، كما اشكرهم شخصياً وباسم "منتدى فلسطين" وهو ليس حزبا أو فصيلاً فلسطينياً.. لان هذه الدعوة تعنى للجميع بان هناك قطاعات كبيرة في الشعب الفلسطيني ليست مؤطرة حزبيا... ولكنها فاعلة في كل القضايا التي تهم المشروع الوطني الفلسطيني. وارجو أن تكون هذه الدعوة لنا بداية للتفاعل بين كل قطاعات الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية.. وآمل أن نجد قطاعات أخرى في المستقبل مدعوة لمثل هذه الاجتماعات.. مثل قطاع الشباب والمرأة والعمال والمثقفين والاكاديميين ورجال الاعمال والمؤسسات والاتحادات الشعبية وغيرهم من منظمات المجتمع المدني، وهنا .. وقبل أن أبدأ بتقديم ورقتي، فإنني أريد أن أؤكد بأن الديمقراطية هي ممارسة يومية، وليست مجرد ديمقراطية وقتية تنتهي بانتهاء الانتخابات!!!

* عضو اللجنة التأسيسية لمنتدى فلسطين.

إحياء منظمة التحرير الفلسطينية

في السنوات الأخيرة عصفت بالقضية الفلسطينية والمقدرات الفلسطينية الكثير من الأمور التي تداخلت وتشابكت فجعلت القضية الفلسطينية في آخر سلم الأولويات العالمية الحالية.

والجميع لا ينكر أن تقزيم القضية الفلسطينية لكنا مشاركين فيه من الداخل، كوننا ابتعدنا عن مشروعنا الوطني، وعن روح القضية الفلسطينية، الأوضاع الأخيرة ساهمت في إخراجنا من الإطار الذي لطالما ضمن لنا الشرعية وشرفية القضية، ولكنه لم يكن السبب الأوحد فيما وصلت إليه قضيتنا اليوم.

تأسيس منتدى فلسطين جاء كصحوة صادقة وفاعلة للخروج من النفق المظلم والوضع المأساوي التي آلت إليه الأمور، ولإعادة الحياة والتأكيد على أولوية المشروع الوطني، والشرعية الفلسطينية.

ولطالما كانت ولازالت منظمة التحرير الخيمة الفلسطينية التي تضم جميع الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، وإن أصابتها الاهتراءات، فلا يوجد فصيل أو حزب أو وطني لا يعترف بشرعية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني أجمع في الداخل وفي الشتات.

ومن هنا فإننا نؤكد على أهمية أحياء منظمة التحرير وإخراجها من حالة الشلل والتهميش الذي أصابها، بتطويرها وإعادة هيكلتها، وتجديد هيئاتها بالأساليب الديمقراطية، ولتبقى إطارا أوحد ممثلا لجميع أفراد وقوى وأحزاب الشعب الفلسطيني وقادرا على تحقيق أهدافه الوطنية.

ولعل ما جاء في بياننا التأسيسي حول هذا الموضوع يؤكد على سياسة المنتدى في هذا المجال (البند الخامس، الفقرة الأولى، ضمن مبادئ المنتدى ينص على أن "منتدى فلسطين هو إطار وطني ديمقراطي بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية يلتزم بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ويتمسك

بحقوق اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار رقم 194 للجمعية العمومية للأمم المتحدة بكل صلابة".)

وستظل وثيقة الاستقلال التي اجمعت عليها كل الفصائل والقوى تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية مرجعاً اساسياً، لتحقيق جميع المطالب والاهداف الوطنية.

الظروف السياسية المستجدة، والضغوطات العاملية والإقليمية والاسرائيلية المتتابعة على الشعب الفلسطيني، دفعت بنا للتماشي والتعامل مع الرأي العام العالمي، والقبول بحلول مرحلية بحكم الواقع السياسي التي تمر به القضية، فكان هناك اعتراف منظمة التحرير الفلسطيني بإسرائيل، وشطب البنود التي تدعو إلى تحرير كل فلسطين التاريخية من الميثاق الفلسطيني، والموافقة على إسقاط قرار الجمعية العامة الذي صنف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية، إلى جانب مواد عديدة ألغت وعدلت من الميثاق الوطني الفلسطيني، كان أخرها عم 1998 في غزة بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون التزاما باتفاق واي بلانتيشن.

كوننا وصلنا للميثاق الوطني الفلسطيني، فإننا نرى انه بحاجة لإعادة صياغة وبإجماع فلسطيني بما يناسب مرحلية وواقع وثوابت القضية الفلسطينية.

حدد الميثاق الوطني إستراتيجية وهدف المنظمة منذ منشأها، فكانت بداية إستراتيجية الكفاح المسلح، ثم بالتدريج ومن خلال صياغات تحويرية تم الانتقال من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي، هذا التحول كانت نتيجة محددات خارجية أملت على المنظمة واقع فرض عليها، لنيل الشرعية الدولية.

وها نحن هنا في موقف لا نحسد عليه، ولن يخرجنا منه سوى التوافق الوطني بوحدة وطنية تجمع الفلسطينيين مرة أخرى ضمن إطار واحد وهو منظمة التحرير.

– من الأسباب التي زجت بالنظام السياسي الفلسطيني في هذا المأزق الذي يعيشه الآن، وجود أحزاب سياسية ببرامج ومرجعيات سياسية متناقضة على رأس السلطة..

وصلت حماس لرئاسة الحكومة بأغلبية بعد أن انتخبها جزء من الشعب على جزء من الأرض ببرنامج متعارض مع برنامج الممثل الشرعي لكل الشعب الفلسطيني!!!

لا يوجد نظام سياسي ديمقراطي سليم، تتقدم فيه الأغلبية الفائزة ببرنامج حكـــومي متعارض مع دستور الدولة، وقانونها الأساسي!!

فكيف ستحل هذه المعضلة إن لم يتم التوافق على برنامج سياسي مشترك نســـتطيع من خلاله تحريك القضية والوصول لأهدافنا الوطنية..

– نحتاج في هذا الوقت بالذات لتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبيـــة والشخصية، والاتفاق على خطة عمل إستراتيجية وطنية موحدة، فبعد مرور سنوات مـــن التفاوض أثبتت السلطة وفتح أن مسارهما في التفاوض لم يأت بجديد، وفي الجانب الآخر على حماس أن تعترف بأن الحسم العسكري قـــد أســـاء لحمـــاس وللمشـــروع الـــوطني الفلسطيني، وعلى حماس أن تعترف أنها ليست الوحيدة على طاولة الأحـــزاب السياســـية، واذا عدنا "لوثيقة الوفاق الوطني–وثيقة الأسرى" فالجميع اتفق على ما جاء في البند الرابع والذي نص على:

وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربيـــة وقـــرارات الشـــرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من اجـــل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية، ودعما لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الاسرائيلي علـــى شـــعبنا لمواجهـــة الحصار الظالم علينا.

والبند السابع من الوثيقة الذي نص على ادارة المفاوضـــات هـــي مـــن صـــلاحية م.ت.ف، ورئيس السلطة الوطنية على قاعدة التمسك بالاهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصـــديق عليه أو اجراء استفتاء عام حيث ما أمكن.

– على جميع الأحزاب والفصائل والقوى الوطنية العودة لإطار منظمـــة التحريـــر والخروج ببرنامج سياسي موحد ومشترك كمحاولة جادة للنهوض بالقضية مرة أخرى.

– تنص المادة الرابعة من ميثاق منظمة التحرير على (الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقتهم وكفاءتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة).

بهذه الصفة الشمولية كانت منظمة التحرير ومازالت ممثلة للشعب الفلسطيني، ليس للفصائل أو الأحزاب السياسية فقط، بل للشعب الفلسطيني كله مما أهلها للاعتراف العربي والدولي، بتمثيل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

– وبهذه الصفة الشمولية أيضا أصبح المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها.

لذلك، فعند الحديث حول إعادة الهيكلية والتطوير للمنظمة علينا إخراج مؤسساتها من رتابتها وشيخوختها (المجلس الوطني– اللجنة التنفيذية– المجلس المركزي– القضاء الثوري) وجميع مؤسساتها بما يناسب وضعها الحالي ومستجدات الوضع السياسي القائم.

– أفرز اتفاق أوسلو السلطة الفلسطينية بقرار صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني عام 1993 على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة الوطنية.

– إلا أننا نرى أن ازدواجية المهام وخلط أوراق العمل بين مهام السلطة الوطنية ومرجعيتها ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية قد ساهم هو الآخر في تهميش دور المنظمة لحساب السلطة الوطنية، وظهر ذلك واضحا حين استحدث في السلطة الوطنية منصب وزاري جديد وهو منصب وزير شؤون المفاوضات ووجود منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية بدلا من وزير التخطيط والتعاون الدولي، بالرغم من أن منظمة التحرير هي المسؤولة عن ملف المفاوضات والعلاقات الخارجية وكما تم الاتفاق عليه بين كل التنظيمات والفصائل حسب ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني وكما تم الاتفاق، إلا أن مثل هذه الأمور أدت إلى تراجع دور المنظمة وتراجع دور مؤسساتها السياسية وظهور خلافات داخلية بين ممثلي دوائر السلطة ودوائر منظمة التحرير كما حدث بين السيد/ نبيل شعث والسيد/ فاروق القدومي.

– ولأننا نسعى جميعا للصالح الوطني العام، علينا التقريب بين المواقف والبرامج والتوصل لمرجعيات وثوابت وطنية يكون الاختلاف داخلها وليس عليها

.....

– لن يكتب النجاح لأي مشروع وطني إن كانت سياساتنا الداخلية متنافسة ومتناقضة، وإن دام الفصل بين غزة والضفة ولم تعترف حماس بخطئها وتقوم بإعادة الزمام للشرعية الفلسطينية.

الشعب الفلسطيني له خصوصيته السياسية وألوانه السياسية المختلفة، ليس كل الشعب الفلسطيني متشدد ولا الآخر علماني، ولم يكن ميثاق المنظمة وقانونها الأساسي مرجعاً لجميع الفصائل والأحزاب والقوى، إلا انه كان من المرونة والأريحية السياسية والعقائدية لجميع أطياف المشهد السياسي الفلسطيني بكامله.

يسعى المؤسسون والأعضاء بصدق وإخلاص نحو عودة الوعي للمواطنين الفلسطينيين المؤمنين بالديمقراطية والاستقلال وحسن الانتماء لهذا الوطن الغالي فهذا المنتدى هو منتدى فلسطين.. وسيكون المنتدى وسيبقى لكل من يريد أن تكون فلسطين منتداهم.

المداخلات على الورقة الثالثة عشر والرابعة عشر

➢ رفيق أبو ضلفة:

اشكر مركز التخطيط الفلسطيني، أود التطرق إلى ما ورد في ورقة جبهة التحرير العربية ومطالبتهم أن يكون رئيس المنظمة غير رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، مما يعني أن المنظمة هي المرجعية للسلطة، ويجب أن يبقى رئيس المنظمة رئيسا للجنة التنفيذية والسلطة الوطنية وتبقى الصلاحية له بصفته المرجعية لكل السلطة الفلسطينية.

بالنسبة لورقة المهندس أبو شهلا أنها تشخيص للواقع الحالي بدون آليات لتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية .

➢ اكرم عطا الله:

في ورقة جبهة التحرير العربية هناك نص ص 3 أدهشني يتحدث عن إمكانية التوافق على برنامج سياسي مشترك حول التسوية مع إسرائيل، أننا نواجه صعوبة في تسوية الوضع الداخلي، لكن التسوية مع إسرائيل أمرا بالغ الصعوبة وشبه مستحيل، المنظمة هي نتيجة لمعالجة الصراع العربي الصهيوني .بتكليف من العرب لأحمد الشقيري.

الحديث عن تراجع المنظمة لصالح السلطة هناك علاقة ملتبسة بحاجة لتفهم اكتر من الحديث النظري، كلما تقدمت السلطة كلما تراجعت المنظمة وآمل أن نشهد اليوم الذي ستنهى فيه منظمة التحرير الفلسطينية لأنها تكون أنجزت ما عليها وحققت السبب الذي أقيمت من اجله وانتهى دورها.مثل تراجع الوكالة اليهودية في إسرائيل الذي تراجع بعد قيام دولتهم.السلطة هي الواقع، السفارات الوزارات .

تفعيل منظمة التحرير كما قال الاخ ابراهيم الزعانين الاتفاق على الحصص كيف سيتم ولم ترد مسالة الانتخابات، وقد سألته فقال لن نتقدم. ربما يدرك الأخ ابراهيم الزعانين انه لو بإمكانهم الحصول على عدد كبير من الأصوات لدخل ،أقول لهم تحرروا من هواجسكم الخاصة

- **محمود الهبيل**

تصحيح للتاريخ الذي ورد في الصفحة الثانية (في عام 1996 حيث تم الإقرار بتصويت 504 من أعضاء المجلس الوطني على إلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل)لقد كنت واحداً من أعضاء المجلس الوطني آنذاك ولم يتم التصويت على الموضوع ولم يصوت المجلس المركزي لهذا اليوم على ذلك.ولم يعدل أي بند من بنود الميثاق.

- **د.عادل الحكيم**

بالنسبة لورقة جبهة التحرير في الصفحة الثالثة البند الأول والبند الرابع

لقد قلتم في البداية إنكم ستدخلون في حوار وطني، هل تريدون بعد ذلك الإعادة. بالنسبة لورقة منتدى فلسطين نبارك لكم هذه الخطوة، لقد ذكرتم انه ليس من السهل شطب منظمة التحرير بانجازاتها كما بدا للبعض في دمشق مؤخرا، كان هناك برنامج معد التأكيد على إعلان القاهرة والانطلاق من مبادئه، أما الشائعات التي بدأت بها بعض الأطراف المغرضة أرجو شطبها من الذاكرة.

م.علي أبو شهلا تحدث أن جزءاً من الشعب على جزء من الأرض انتخب حماس بينما الرئاسة تشكل كل الشعب الفلسطيني من انتخب الرئاسة نفس الشيء، أرجو ألا تهضموا حق احد وتكبروا حق الآخر.

- **احمد أبو شاويش**

فيما يتعلق بموقف جبهة التحرير العربية ،ما يؤكد لي أصالة الورقة أنها أتت في غياب من كان يدعمها، لعله قد آن الأوان بعد كل ما حدث لإعادة النظر في بعض المفاهيم المتعلقة بالرؤية السياسية في لحظة معينة.فقد كان بإمكاننا إعفاء أنفسنا من كوارث كثيرة لنا ولمن وقع فيها.

أتمنى أن يأتي اليوم الذي تري فيه القوي وجودها في العمل السياسي المرحلي، ضخ دم جديد ومواقف مبدئية تخدمها من خلال انخراطها في العمل.

الورقة الثانية يجب تسميه الأشياء بأسمائها، في الوضع الدولي في هذا الإطار يمكن للقطاع الخاص الفلسطيني أن ينهض بعبء، وعليه الإفصاح بهذا الأمر مما يجعله يختلف عن تساوق بعض القطاعات الخاصة في بعض الدول العربية ،أتمنى أن يعلن صراحة أننا يمكن أن يكون لنا دور في العمل الوطني الفلسطيني مبني على أسس واضحة، أما الإعلان عن توجه بشكل مبهم مختلط فهو لا يشكل عامل تقدم لهذا التوجه الجديد، بل تكون مدمرة له .

➢ حسن الكاشف

الحديث عن تفعيل وتطوير منظمة التحرير كأن هذه المهمة هي مهمة حصرية للفصائل ونحن نتحدث عن منظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني أينما وجد، ويغيب عن تصوراتنا دور الشعب الفلسطيني في التفعيل والتطوير أو اختلاف المسميات. هيمنة طرف واحد على السلطة أورثتنا الكثير من الأمراض. مكاتب المنظمة كانت مكاتب لفتح وأصبحت سفارات للسلطة. لا نستطيع الحفاظ على وحدة الأرض لكن نستطيع الحفاظ على وحدة الشعب. كيف تكون المنظمة ضماناً للحفاظ على وحدة الشعب وحدة تمثل حقيقي له. هل تستطيع جالياتنا الإسهام بدور أساسي وفاعل في ذلك؟ إذا كانت هي الإطار الذي يجمع وينظم ويفعل. في كل سنوات السلطة غاب دور الجاليات في دعم السلطة وبقينا أسرى الدعم المشروط للدول المانحة مع أن تجربة الحركة الصهيونية مختلف، حتى الآن هناك دور للجاليات في دعمهم نحن لا يوجد لوبي عربي يجب أن يكون الدور المستقبلي للمنظمة و أن يكون محورا أساسيا في جلسة الختام حتى نضمن دورا دائما لمنظمة التحرير.

الميثاق الوطني الفلسطيني باق لم يعدل واتخذ قرار بإعادة النظر في الميثاق، لكن لم يعدل فيه شياً، اجتماع كلينتون لم يكن اجتماعاً للمجلس الوطني الفلسطيني، لقد شاركت في ذلك الاجتماع ولا يجب أن ننطلق منه ونقول شطب الميثاق.جميع الأطراف ليست مع شطب بنود الميثاق .لكن لا نقول نريد إرجاع 9 مليون فلسطيني لكننا نريد تفعيل دورهم من خلال الفصائل، أي أن هموم الفصائل

هي هموم المواطن.ليس في الداخل فحسب بل في الجاليات. لغاية الآن هناك صندوق قومي إسرائيلي ومجلس قومي ووكالة قومية.

الآن مطلوب الدمج الذي لا يؤدي إلي إلغاء المنظمة على حساب السلطة، لذا إحياء مؤسسات المنظمة لم يذكر فيه الصندوق القومي، بالتالي نحن في مأزق وعلينا مهام وأوضاع متغيرة لقد اختلفت أوزان الفصائل والشخصيات المستقلة، هناك فعاليات تجددت ونهضت ونحن مازلنا لليوم نحتفظ بالمناصب، يجب التخلص من هذه الأمور إذا كنا صادقين يجب إعادة البناء والتكوين .هناك متغير كبير يجب معالجته بإعادة البناء والتفعيل علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا ونقرا واقعنا قراءة حقيقية. هل يعقل بعد كل ما جري يجب أن نعيد النظر فيما سبق لاستقطاب طاقات شعبنا لإعادة تفعيل المنظمة.

➢ د. محمد اشتيوي

نود التأكيد على أهمية المصطلحات في صياغة الأوراق لان المصطلحات قد تفهم من شخص لأخر بطريقة مغايرة ومن شعب لآخر ومن زمن لآخر، لقد لاحظت وجود ضبابية عند البعض أو هناك مفهوم سائد على الساحة السياسية يدافع عنه الموجودون حول معنى التفعيل والتطوير وإعادة الهيكلة والبناء. أريد التوضيح من ناحية علمية، ولكم ما تختارونه التفعيل هو استنهاض وإثارة لكل ما يساعد في إعادة العمل ضمن المعايير والمعطيات الموجودة مسبقا للعمل وقد تكون جزئية أو كلية.

عملية إعادة الهيكلة أو إعادة البناء والاصح هي عملية توزيع الأوراق بشكل جديد يتلاءم مع الواقع الجديد بعد جمع المكونات الأساسية للبناء بما يتلاءم مع الوضع الجديد، وفيها قد يتم إيجاد وحدات تنظيمية جديدة أو إلغاء الوحدات القائمة إضافة إلي إعادة توزيع المهام، وهذا الأمر يكون بشكل جزئي أو كلي

أما عملية التطوير فهي اشمل واعم للمنظمة ككل في مناغمة وموائمة للعمل والأداء بشكل شامل بما يتطلبه الواقع والبيئة سواء الداخلية أو الخارجية

حسب النظام المفهوم للمغير والمتغير، هناك مصطلح يهرب منه الجميع في هذا المكان

إعادة الهندسة وهي عملية تغيير جذري شامل بمعطيات جديدة متناغمة للوضع المتغير الحاصل، وهنا قد يتم الاستغناء عن بعض المستويات الإدارية غير الفاعلة أو يتم تغيير النشاط بشكل جذري وهي بشكل شامل وليس جزئي.

التغيير عملية تحول أو انتقال من حالة لأخرى تحت مؤثرات في البيئة او سعيا لحالة من التطوير. إذن عمليه التغيير والتفعيل وإعادة الهيكلة هي احد مقومات التطوير التي توصلنا لعملية التنمية الشاملة لمنظمة التحرير.

الـــــــردود

➢ إبراهيم الزعانين

نرى وجوب فصل رئيس السلطة عن رئيس المنظمة لضمان إشراف المنظمة على السلطة في كافة مؤسساتها. بالنسبة لوجود حماس والجهاد كي تكون المنظمة ممثلا لقد تحدثنا بذلك في جميع أماكن تواجد الشعب الفلسطيني حتى تكون ممثلا شرعيا ووحيدا، ورغم ذلك فان جبهة التحرير العربية تعتبر المنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني حتى بدون دخول حماس والجهاد.

الاتفاق على تحديد أعضاء المجلس الوطني بما لا يزيد عن 300 والعدد مطروح للنقاش كمقترح.

السلطة جزء من مؤسسات المنظمة، نحن نؤكد على ضرورة إشراف المنظمة بشكل كامل على السلطة والفصل.

الاتفاق على حل الصراع، لقد ذكرنا انه لا يمكن حل الصراع لان جزءاً منه ايديولجي كجبهة وجزء ايديلوجي عند فصائل أخري، وقد تبرز فصائل أخرى أكثر تطرفاً، وجزء آخر يترتب على الجانب الإسرائيلي. بالتالي لا يمكن أن نتوافق بشكل كامل كشعب فلسطيني على حل شامل للقضية، لان هذا صراع

موجود نحن نتحدث عن تحرير فلسطين من البحر إلى النهر وفلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

دخول الانتخابات والحجم نحن لسنا تواقين أن نكون في كل شي ومن يتابع يعلم أننا في اغلب الحالات نترك الأمور للآخرين ولا نسعى أن نكون موجودين.

هناك نص حول دورة المجلس الوطني 21، هناك نص قانوني أن 504 صوتوا و14 امتنعوا وعدد عارض إلغاء بنود الميثاق الوطني وأحيل هذا الأمر للجنة القانونية.

إذا تم التوافق في مجلس وطني جديد بقرارات جديدة فإنه لابد من الاعتراف بإسرائيل، لن نشارك في اللجنة التنفيذية ولكن إذا أعيد الاعتبار للقانون سنشارك.

نحن نعتز بأنه بعد خمس سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق أننا بقينا على مبادئنا في فلسطين وهي تمثل موقف حزب البعث الاشتراكي في لبنان وموريتانيا وكل أماكن تواجد حزب البعث.

لم يلغ الميثاق أو يشطب ونتمنى أن يتم التوافق، ولقد ذكرنا موقفنا أمام الجميع أنها لن تكون ديمقراطية،بالأساس يجب أن يتم التوافق وبدون توافق لا يمكن لان أي تمرد سيحدث سيخرب أي مشروع قادم.

➢ المهندس على أبو شهلا

لقد عقد مؤتمر لمنتدى فلسطين تحت التأسيس في 11/15 أي أن منتدى فلسطين لم يتم تأسيسه بعد ولم يكن مجال أن تكون هناك هيكلية سياسية، بالتالي لا نستطيع تقديم آليات باسم شخص أو اثنين .

بالنسبة لما جاء حول المنظمة البديلة في سوريا كما تتناقل وسائل الإعلام وعملية انتخاب الرئيس كجزء من الشعب على الأرض، لقد تم انتخاب الرئيس رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية وهذا يختلف عن انتخاب رئيس الحكومة لان

رئيس الحكومة يقوم بعمليات خدماتية للشعب الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة وليس له أي علاقة بالناس في الخارج، بعكس الرئيس الذي من أهم مهماته استمرار التعاون بينه وبين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم سواء تم هذا في الوقت الحاضر أم لا، فهناك تقصير في عمل المنظمة ولهذا نطالب أن يكون هناك اتصال بالشتات وإعادة هيكلة وتطوير لمنظمة التحرير، لذا لم نضع أولويات مكتوبة للمنظمة، ونحن لم نجد أنفسنا في وضع يتساوى مع الفصائل القائمة على قاعدة قانونية، وبالتالي متى انتهينا من أولوياتنا سنكون على الساحة الفلسطينية ونضع اقتراحاتنا مكتوبة.

لقد بلغ عددنا في المنتدى 1500 عضو وهو ليس قطاعاً خاصاً بدأت الفكرة بأكاديميين وقطاع خاص، لكن الكل يذكر أن هذه استمرارية لمحاولات بدأها القطاع الخاص في السنة الماضية منذ اكتر من سنة ونصف عندما كان هناك نوع من الصدام بين الحكومة التي شكلت في مارس 2006 فتدخلنا من خلال نداء من اجل فلسطين، واعتقد أن المنتدى الفلسطيني اليوم هو امتداد لما قمنا به في السنة الماضية محاولة لجمع الصف الفلسطيني وتقريب وجهات النظر بين كل من رئيس الحكومة ورئيس السلطة الفلسطينية، وكان لنا دور فعال في هذا المجال لإصلاح ذات البين .نحن نتحدث عن الشتات كما نتحدث عن الضفة الغربية ونحاول الاتصال بهم في الشتات. وإننا نعتمد على قيامنا في هذا المنتدى على الدعم من العضوية وتبرعات الإخوة من الخارج فقط وليس هناك دعم يصلنا دون ذلك وكان يجب أن ننوه بذلك .

منظمة التحرير الفلسطينية
الشرعية والتمثيل

د. إبراهيم الرابي*

أولاً: مدخل

نشأة م.ت.ف

لم تنشأ م.ت.ف عام 1964 ككيان فلسطيني من العدم، بل لقد سبق قيامها تطورات على الصعيد الفلسطيني والعربي، فبعد حرب 1948 وقيام دولة إسرائيل، تشرد الشعب الفلسطيني في الدول العربية، حيث تأسست حكومة عموم فلسطين في غزة عام 1948 برئاسة احمد حلمي باشا ورفضت الأنظمة العربية أية نشاطات لها. وتوزع بعض منهم على الأحزاب العربية ودخل في الاحزاب الاسلامية–الاخوان المسلمين، ومنهم من دخل الاحزاب الشيوعية العربية، ومنهم آمن بأن الوحدة العربية هي السبيل لتحرير فلسطين فدخلوا حركة القوميين العرب كالحزب العربي الاشتراكي.

وفي مرحلة لاحقة فشلت الانظمة والاحزاب العربية في العمل من اجل تحرير فلسطين، بل وقع على عاتق الفلسطينيين أن يكونوا في طليعة النضال العربي ليحرروا بلادهم عن طريق الكفاح المسلح، وبدأوا بتشكيل خلايا وفصائل مسلحة، وكان عملها سريا كحركة فتح.

* استاذ القانون الدولي – جامعة الأزهر – غزة.

وجاءت البداية الاولى من الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين وتشكيل الاتحاد الفلسطيني في انتخابات عام 1960 في غزة.

ظهرت داخل الحركة الوطنية الفلسطينية قبل قيام م.ت.ف تيارات سياسية هي:

1- تيار قومي بزعامة حركة القوميين العرب، حيث تشكلت لجنة سميت لجنة فلسطين ومن ابرز زعامتها د.جورج حبش ود.وديع حداد وكان هذا التيار قريبا من الحركة الناصرية.

2- التيار القومي وكانت عناصره تمثل حزب البعث، وتألفت جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الفلسطينية في الدول العربية.

3- تيار مثله الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة. ومن ابرز قادته الشاعر الوطني معين بسيسو.

4- تيار مثله تيار حركة فتح وظهر في قطاع غزة في النصف الثاني من الخمسينات بعد العدوان الثلاثي 1956. ودعا هذا التيار لإقامة كيان فلسطيني، مستقل عن الأنظمة العربية ورفض الوصاية على الشعب الفلسطيني، ودعا إلى إقامة حكومة فلسطين تقود القضية الفلسطينية وترعى المصالح الفلسطينية أينما كانت.

وظهر تيار مضاد في الأردن من وجهاء الضفة الغربية يعارض فكرة الكيان الفلسطيني المستقل، ولكن المطالبين بالكيان الفلسطيني في الدول العربية كانوا يعملون باستمرار من اجل أن يرى الكيان الفلسطيني النور على الرغم من اختلاف وجهات النظر بينهم حول طبيعته وأهدافه.

فكرة الكيان الفلسطيني (على الصعيد العربي)

قبل قيام م.ت.ف عام 1964 لم يكن لفلسطين وجود رسمي في الدول العربية سوى الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين الممثلة في جامعة الدول العربية برئاسة احمد حلمي، وكانت كل دولة عربية تتعامل مع القضية الفلسطينية من خلال موقف الدول الأخرى من الرموز الفلسطينية المتواجدين في الدول العربية.

وقد قام مجلس الجامعة العربية بتعيين المرحوم احمد الشقيري خلفاً لاحمد حلمي الذي توفي في عام 1963.

في يناير 1964 عقد مؤتمر القمة العربي الأول للرد على إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن، وفي المؤتمر نوقشت القضية الفلسطينية ووافق الزعماء العرب على انشاء الكيان الفلسطيني. دعا الشقيري إلى مجلس وطني ينعقد في القدس لوضع الميثاق القومي والنظام الأساسي لقيام م.ت.ف، وعقد مؤتمرات شعبية مع الفلسطينيين.

المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول

شكل الشقيري اللجنة التحضيرية من اجل العمل لعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني، وكانت تضم الوجهاء الفلسطينيين وفشلت الدعوات لاجراء انتخابات عامة، وقامت اللجنة التحضيرية بتسمية اعضاء المؤتمر من كل دولة عربية، وضم جميع الأعضاء الفلسطينيين في مجلس النواب والاعيان والوزارات الاردنية السابقين والعاملين إلى المؤتمر، وكان عدد اعضاء المجلس 388 عضواً شاركوا في المؤتمر وكانوا جميعاً مختارين غير منتخبين شارك منهم 212 عضوا من الاردن وحدها.

وانعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في 28 ايار 1964 في القدس، وصدر اعلان قيام م.ت.ف وتم اعتماد الميثاق القومي للمنظمة والنظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، وانتخب الشقيري رئيساً لـ م.ت.ف. وفي الجلسة الختامية للمؤتمر 1964/6/2 اعلن الشقيري ولادة م.ت.ف وجيش التحرير الفلسطيني والصندوق القومي الفلسطينية.

مؤسسات م.ت.ف

1- المجلس الوطني

2- جيش التحرير الفلسطيني

3- الصندوق القومي الفلسطيني

4- اذاعة صوت فلسطين-القاهرة.

5- مركز الابحاث- بيروت.

6- مكاتب المنظمة، مكتب اعلامي للمنظمة في نيويورك وفي الدول العربية والاجنبية واول مكتب للمنظمة كان في الصين.

ثانياً:شرعية منظمة التحرير

تستمد شرعية م.ت.ف عملها وسعيها لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من:

1- الشرعية الفلسطينية

أي تمثل الشعب الفلسطيني حيث ارتضى هذا الشعب – بكافة قطاعاته وحيثما وجدت تجمعاته – قيام م.ت.ف بالتحدث باسمه في كافة المواقع والمحافل، على أساس أن القرارات تتخذ وفقا للمؤسسات الفلسطينية وهي المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية.

2- الشرعية العربية

يتوافق الرأي ا لرسمي والشعبي في العالم العربي على أن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وتقرر ذلك في قمة الرباط 1974 وصار من المسلمات السياسية والقانونية العربية.

3-الشرعية الدولية

وتستند الشرعية الدولية للمنظمة إلى اعتراف جميع دول العالم في الأمم المتحدة صراحة ولأول مرة بقرارها 3080 د(28) في 1973/12/7، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ثم تأكد ذلك في قرار الجمعية العامة رقم 3236 (د،29) في 1974/11/22، وكذلك قرار 3237 الذي دعا م.ت.ف للتمتع بمركز المراقب في الامم المتحدة وفي الاجتماعات التي تدعو اليها الجمعية العامة والاجهزة الأخرى والاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيدا للشعب الفلسطيني.

قرارات الجمعية العامة الداعية لاشراك م.ت.ف على قدم المساواة مع الاطراف الأخرى في المؤتمر الدولي للسلام.

4- **الاعتراف الدبلوماسي** الواسع بالمنظمة واقامة العلاقات معها والتصرفات القانونية للمنظمة التي تضفي عليها الكثير من خصائص الشخصية القانونية الدولية.

أهلية المنظمة لابرام المعاهدات

إبرام المعاهدات من خصائص الشخصية القانونية الدولية وتقابل اهلية التعاقد في الشخص الطبيعي. وهي جزء من الاهلية القانونية التي يتمتع بها. إن الممارسة الصحيحة لأهلية المعاهدات من جانب م.ت.ف يسهم في اسباغ خصائص الشخصية القانونية الدولية عليها إلى جانب الممارسات والتصرفات القانونية الأخرى، أما الاتفاقات والمعاهدات التي كانت المنظمة طرفاً فيها:

1- الاتفاق مع السلطات اللبنانية لتنظيم الوجود الفلسطيني، اتفاق القاهرة في 1969/11/3 وقعه عن الجانب الفلسطيني المرحوم ياسر عرفات وعن الجانب اللبناني اميل البستاني.

2- الاتفاقات التي كانت إسرائيل والمنظمة أطرافاً فيها:

عندما هيأت اسرائيل الامور لاجلاء م.ت.ف بعد الحصار عن بيروت 1982 وضعت خطة لترحيل مكاتب قيادة المنظمة ومقاتليها في بيروت في اغسطس 1982، اعلن الرئيس ريجان موافقة م.ت.ف وفرنسا وايطاليا وامريكا واسرائيل على اتفاق بشأنها.

لذلك ابرمت اتفاقات بين م.ت.ف واسرائيل لتبادل الاسرى بمساعدة الصليب الاحمر الدولي (اتفاق نوفمبر 1983).

3- الاتفاق مع الاردن

وقعت عدة اتفاقات بين الاردن وم.ت.ف لتسوية خلافات التواجد الفلسطيني المدني والعسكري في الاردن خلال الستينات وعقد اتفاق القاهرة في ايلول 1970 تم اتفاق

ديسمبر 1978 ووقع الاردن والمنظمة اتفاق التنسيق في 1985/2/11 والذي الغاه الاردن (فك الارتباط) القانون الاداري.

هذه الاتفاقات وإن لم تنطو على اعتراف بالمنظمة فهي على الاقل تعزز تمتع المنظمة بقسط من الشخصية القانونية.

المركز الدولي لحركات التحرر الوطني

اتخذت الامم المتحدة خطوات واسعة لدعم نضال حركات التحرر والاعتراف بشرعية واستخدام النضال المسلح، وصارت حروب التحرير حروبا دولية وليس حروبا اهلية أو عصيان أو تمرد. إن الاعتراف بحركات التحرر الوطني يعد اعترافا جماعيا نابعاً من المجتمع الدولي ويتم الاعتراف بهذه الحركات من قبل المنظمات الاقليمية في البداية كالجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الأفريقي)، والاعتراف بها أيضا من قبل حركة عدم الانحياز. وفي مجال القانون الدولي الانساني جددت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة مبادئ لتنظيم وضع المقاتلين ضد السيطرة الاستعمارية والاجنبية والنظم العنصرية، ومن هذه المبادئ:

1- مشروعية النضال وانسجامه مع القانون الدولي.

2- قمع حركات التحرر يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

3- وان نضالها يعد صراعاً مسلحا دولياً وفق اتفاق جنيف 1949.

وتعاطفت المنظمات الدولية المتخصصة مع حركات التحرر ولم تجعل معيار عضويتها المساواة في السيادة، ولذلك سمحت لهذه الحركات بعضويتها مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الفاو، واليونسكو، واتحاد البريد العالمي.

وأوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح مركز المراقب لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية أو جامعة الدول العربية، وأوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك على منح حركات التحرر الوطني والتي لها مركز المراقبة في المنظمات الدولية التسهيلات والمزايا والحصانات الدبلوماسية.

دعوة المنظمة إلى المؤتمرات الدولية

حضرت المنظمة مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز في الجزائر نوفمبر 1973 الذي اعترف بها كممثل شرعي ووحيد لكل الفلسطينيين، واعترف المؤتمر الخامس لتضامن الشعوب الاسيوية والافريقية في يناير 1972 المنعقد في القاهرة بالمنظمة كممثل شرعي وحيد لكل الفلسطينيين.

وكذلك اعترف مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية في يونيو 1974 بالمنظمة على أنها الممثل الشرعي والوحيد، وقد دعت الجمعية للامم المتحدة بقرارها رقم 104 لعام 1947 اللجنة العربية العليا في فلسطين لحضور المناقشات الخاصة بالقضية الفلسطينية ولكنها رفضت الدعوة.

ودعيت المنظمة كجماعة مراقبة لحضور مؤتمرات العديد من الوكالات المتخصصة، اتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية 1973 واللجنة الدولية للصليب الاحمر، حيث دعيت المنظمة لحضور المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الانساني 74–77 كما دعيت المنظمة لحضور مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار 73–1982، والمؤتمر العالمي للسكان اغسطس 1974 والاجتماع السنوي لمنظمة الطيران المدني الدولية. واجتماع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي اسيا 1974 ومنظمة العمل الدولية يوليو 1975.

منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة المؤتمر الإسلامي

في مؤتمر القمة الإسلامي الأول في الرباط سبتمبر 1969 دعيت المنظمة لحضوره كمراقب، وكذلك حضرت المنظمة كمراقب في المؤتمر الوزاري الإسلامي الأول في جدة 1970، ثم جاء التحول من وضع المراقب إلى وضع العضوية الكاملة لفلسطين في القمة الإسلامية الثانية في لاهور بباكستان فبراير 1974، وصار رئيس منظمة التحرير بحكم منصبه نائبا اول لرئيس القمة الإسلامي. وهذا الوضع أمر طبيعي إذ أن منظمة المؤتمر الإسلامي قامت أصلاً لنصرة قضية القدس والقضية الفلسطينية بعد احراق المسجد الأقصى.

ثالثاً: التمثيل والاعتراف

إن قرار 181 29 نوفمبر 1947 صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. فالجمعية العامة لا تملك سلطة التصرف في شؤون اقليم ما. وهذا يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة تقرير المصير. وليس في ميثاق الامم المتحدة ما يخول الجمعية العامة تقسيم اقليم خلافاً لرغبة سكانه.

ومنذ الدورة (25) 1970 للجمعية العامة للامم المتحدة أعيد طرح القضية الفلسطينية على أسس جديدة، ومنذ الدورة (29) في عام 1974 رأت الجمعية العامة في القرار 3210 في 1974/11/14 أن "الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساس المعني بقضية فلسطين" وقررت دعوة م.ت.ف الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين.

وقد تم في هذه الدورة ادراج قضية فلسطين بنداً مستقلاً على جدول اعمال الجمعية العامة لأول مرة منذ اواخر الاربعينيات فقد فتحت ملفات القضية كاملة وبصورة مباشرة وجدية بمشاركة وفد يمثل الشعب الفلسطيني وصدر قرار رقم 3236 في 1974/11/12 ويحمل هذا القرار التاريخي عنوان "قرار حقوق الشعب الفلسطيني"، وهو القاعدة التي تنطلق منها معالجة الجمعية العامة لقضية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.

وبموجب القرار 3237 (د29) بتاريخ 1974/11/22 منحت م.ت.ف مركز المراقب الدائم في دورات الجمعية العامة وجميع المؤتمرات التي تعقد تحت اشراف الامم المتحدة أو أي من وكالاتها المتخصصة.

وكانت قمة الرباط 1975 قد اعترفت بـ م.ت.ف ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.

وصدر قرار مجلس الامن الدولي 605 في 1987/12/22 (عام اندلاع الانتفاضة)، والذي نص صراحة على أن الضفة الغربية وقطاع غزة هي "اراضي فلسطينية" وهي المرة الاولى التي يصدر فيها مجلس الامن قراراً بهذا الوضوح حول صفة تلك الاراضي.

وصدر قرار الاردن في 1988/7/31 القاضي بفك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية المحتلة. وقد أنهى عملياً ونظرياً كل ما يترتب على قرار مجلس الأمة في 1950/4/24، القاضي بوحدة الضفتين. وإزالة أي لبس بصدد صلة الاردن السيادية القانونية في الضفة الغربية ويعيد الأمانة إلى أصحابها، وفق قرارات الجامعة العربية.

إن مفهوم تقرير المصير للشعب الفلسطيني يمثل نقطة هامة فقد اجمع فقهاء القانون الدولي على أن الشرعية الدولية ومواثيق الامم المتحدة وقراراتها تنظر إلى مفهوم تقرير المصير على انه حق ومبدأ، وهل هو مبدأ سياسي اخلاقي ام هو مبدأ قانوني يشكل قاعدة من قواعد القانون الدولي. ولا شك في ذلك، حين صدر قرار الجمعية العامة في (د15) برقم 1514 بعنوان "اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" اعترفت الجمعية العامة صراحة بأن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها يشكل الأداة الرئيسية لتتمكن كافة الشعوب المستعمرة، من نيل حريتها واستقلالها. وحددت في ضوء هذا الاعلان عدة اشكال لممارسة الشعوب لهذا الحق، ومنها اقامة دولة مستقلة ذات سيادة، الدخول الحر في رابطة، الاندماج مع دول مستقلة. وابرزت تلك المواثيق والأعراف عدة وسائل لتطبيق هذا المبدأ الحق سلميا ومنها الاستفتاء الشعبي، تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة وممثلة للشعب (برلمان) تتخذ قرارات وتسهر على وضعها موضع التنفيذ.

ولا تستطيع الولايات المتحدة التنكر لهذا المبدأ – الحق خصوصا وان بعض قادتها السياسيين ذائعي الصيت عالمياً ساهموا إلى حد بعيد في صياغة هذا المفهوم، فالرئيس ويلسون أعلن في نقاطه الـ14 عام 1919 عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذلك من قبله الرئيس الامريكي جيفرسون (1800_1808).

فلسطين والعناصر الاساسية للدولة

1- السكان:

إن وجود الشعب الفلسطيني حقيقة واقعة اعترفت بها ورسختها نصوص عديدة لا تحتمل المنازعة في اهميتها وقيمتها القانونية.

- معاهدة لوزان 1923 التي انهت سيادة تركيا على فلسطين.

- الانتداب على فلسطين الذي عهدت به عصبة الامم إلى بريطانيا في تموز 1922، المادة 22 في عهد العصبة اذ كلفت بريطانيا بأن تهيئ الشعب الفلسطيني للاستقلال.
- القرار 181 في 1947/11/29 بشأن تقسيم فلسطين ونص على انشاء دولة عربية (فلسطينية) مستقلة.
- القرارات ذات الصلة منذ عام 67 بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- إعلان البندقية حزيران 1980 باسم المجموعة الأوروبية والذي جاء فيه "ينبغي أن تتاح للشعب الفلسطيني إمكانية ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير".

2- الاقليم

إن اكتساب اقليم معين أو فقده قد ينتج عن امر واقعي أو يستند إلى اساس قانوني، وقد حددت قرارات المنظمات الدولية حالات اكتساب الاقليم أو فقده كالقرار 181 والقرار 242 الصادر عن مجلس الامن وطالب فيه انسحاب إسرائيل من الاراضي المحتلة والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامة اراضيها وباستقلالها السياسي، إن المجلس الوطني الفلسطيني قد قبل في اعلانه السياسي (دورة اعلان الاستقلال) عقد مؤتمر دولي على اساس قرار مجلس الامن 242.

حظر استعمال القوة كوسيلة من وسائل الاستيلاء على الارض قرار الجمعية العامة 2625 في اكتوبر 1970 "اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول".

3- الحكومة

وجود الحكومة ضروري لوجود الدولة لان الدولة كشخص قانوني بحاجة في واقع الأمر إلى هيئة لتمثيلها والتعبير عن أرادتها.

واذا كانت الدولة تتمتع بالاستقلال الدستوري في زاوية القانون الدولي فإن الحكومة يجب أن يتوافر فيها شرطان:

1- القدرة على ممارسة السلطة الفعلية والسيادة.

2- الاستقلال

إن القانون الدولي لم يتطرق إلى مناقشة بنية حكومة الدولة أو شكل نظامها السياسي. وبخصوص الدولة المرشحة للقبول في عضوية الامم المتحدة باعتبارها دولاً محبة للسلام لم يتضمن قرار الجمعية العامة أي تعريف لمفهوم الدول المحبة للسلام، وهناك سوابق عديدة:

1- أثناء الحرب العالمية الثانية اعتبرت كل من اللجنة الوطنية التشكيوسلوفاكية واللجنة الوطنية البولندية عندما ضمهما الرايخ الألماني على أنهما تمارسان سلطات الحكومة المؤقتة في بلدها واعترفت بها دول الحلفاء.

2- اعترف باللجنة الفرنسية للتحرير الوطني 1943 وكان يتزعمها ديغول باعتبارها الهيئة الرسمية وسلطة تمثيل هذه الدولة.

3- حالة البانيا تستدعي النظر فقد اعترف بها كدولة في مؤتمر لندن عام 1913 في الوقت الذي لم تكن لها فيه حكومة ولم يصدر دستور لهذه الدولة إلا في عام 1920.

السيادة

إن مبدأ السيادة هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول م م/1 من ميثاق الأمم المتحدة "قيام الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها". وان الاستقلال يعني السيادة.

واعترفت الأمم المتحدة في قرارها 1514/د15-1960 للشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية بحقها في تقرير مصيرها. ثم أن القرار 181 والذي تأكد في عدة مناسبات ونص "على أن تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية"، ثم إعلان استقلال دولة

فلسطين في 1988/11/15، تشكل هذه النصوص الأساس القانوني لاستقلال وسيادة الدولة الفلسطينية التي تتمتع بالعضوية الكاملة في جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة وعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي وعضوية حركة عدم الانحياز. وتؤدي اللجنة التنفيذية مهام الحكومة.

ومن المؤكد أن السيادة في الأراضي الفلسطينية لا تمارس ممارسة كاملة وفقا للمعايير التقليدية المعمول بها في البلدان المستقلة.

الاعتراف

الاعتراف بدولة ما لا يعتبر ضروريا لإثبات وجودها، لكنه يبقى دليلاً على دخولها في نظام العلاقات الدولية، وان الاعتراف يعتبر كاشفا وليس منشئاً للدولة.

إن الاعتراف الدولي بإسرائيل لم يتم قبل تعيين حدودها بعد أن كانت إسرائيل قد تجاوزت حدودها في القرار 181.

إن ما كان يعتبر بالأمس جائزا لأحد الطرفين قد أصبح اليوم غير جائز بالنسبة للطرف الآخر.

في عام 1778 اعترفت فرنسا رسمياً بالولايات المتحدة قبل نهاية حرب الاستقلال.

في أكتوبر 1918 اعترفت بريطانيا بـ(لتوانيا) بعد تحرره من الألمان الذي فصله عن روسيا في 1917 وقبل أن يبدأ المجلس الوطني للتوانيا بممارسة سلطته على إقليمه.

في عام 1903 اعترفت الولايات المتحدة ببنما بعد تسعة أيام من اندلاع الثورة التي ادت إلى فصلها عن كولومبيا.

في 1913 اعترف بألبانيا كدولة في مؤتمر لندن في الوقت الذي لم يكن قد تم فيه بعد تشكيل حكومة لها بل أنها قبلت في عصبة الامم وهي بدون حكومة.

التعددية والتشابك في المؤسسات الوطنية الفلسطينية

د. سميح شبيب*

تسود العلاقات القائمة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة كاللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني ، وبين السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، مثل المجلس التشريعي ومجلس الوزراء وهيئة الرئاسة، حالة من التشويش والفوضى والاضطراب ، نتيجة التشابك والتعددية فيما بينها، تصل إلى حد تهديد أداء تلك المؤسسات والمجالس.

وفيما إذا حاولنا قراءة هذه العلاقة بتشابكاتها القائمة ، بعيداً عن المواقف المسبقة والنوايا الحسنة ، فانه لابد من العودة قليلاً إلى الوراء، واعادة التذكير بقرار المجلس المركزي

ل م.ت.ف عبر دورته المنعقدة في العاصمة التونسية أوائل تشرين أول(أكتوبر) 1993 .

* استاذ الدراسات الفلسطينية – جامعة بيرزيت .

ووفقاً لهذا القرار تم تكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة بتشكيل السلطة. كما وتقرر أن يكون رئيس اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف السيد ياسر عرفات رئيساً لمجلس السلطة الوطنية ، على ان تشكل السلطة أحد أذرع م.ت.ف ، كونها هي المرجعية السياسية والتنظيمية للسلطة الوطنية .

وارتكز المجلس المركزي آنذاك في قراره هذا على ما ورد في المادة 13 من النظام الأساسي للمنظمة ، التي تقضي بأن تكون اللجنة التنفيذية هيئة منتخبة من المجلس الوطني الفلسطيني بما فيها رئيسها ، ووفقاً لذلك يكون المجلس الوطني هو مرجعة هذه اللجنة ، وبالتالي فهي تخضع لسلطته . وعلى إثر هذا القرار المفصلي والبنيوي في مسار المنظمة التاريخي ومحاولة تأطير علاقتها بالسلطة الوطنية المرتقبة ، سرعان ما تبلورت صورة الوضع الفلسطيني وفق مستجدات مختلفة شكلت في مجموعها قاعدة الاشكالات السياسية عامة وإطار إشكالية التعددية والتشابك البنيوي خاصة. ولعل أبرز تلك المستجدات هو بروز م.ت.ف كطرف مقابل لإسرائيل في التوقيع على الاتفاق الفلسطيني ــ الإسرائيلي . ومن ثم إقرارها بمجدودية صلاحيات السلطة ومرحليتها ،الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في الساحة الفلسطينية ، حمل فصائل أساسية على تجميد عضويتها في اللجنة التنفيذية .

ومن جهة أخرى، وبعد أن وصل رئيس اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف إلى غزة في 1994/7/2 ، شرعت طلائع القيادة الفلسطينية وكوادرها بالعودة وبدأت حركة انتقال واسعة لمؤسسات المنظمة من الخارج إلي الداخل انتقالا تاماً ونهائياً وعلى نحو تم فيه تصفية تلك المؤسسات من الخارج ، ودونما عودة .

والملفت للنظر هنا ، أن حركة الانتقال الواسعة تلك ترتب عليها جملة تغيرات موضوعية ، أبرزها:-

- بروز حالات التشابك والتداخل الإداري والوظيفي ما بين المؤسسات المحدثة ، لتلبية متطلبات قيام الحكم الذاتي ، وبين المؤسسات العائدة . والحفاظ على مؤسسات سابقة ، جاء تشكيلها تلبية لمتطلبات سياسية محددة ، لم تعد قائمة الآن . وبات بالإمكان تسمية

أسماء ثلاث أو أربع مؤسسات ، بذات المهام ، وذات الوظائف ، الأمر الذي ساهم في إهدار أموال وطاقات في غير مكانها اللائق.

- بروز وزارات متعددة ، تقوم بمهام مشتركة ومتشابهة .
- فقدان التنسيق ما بين عمل الوزارات والإدارات المختلفة ، وفي ظل عدم افتقاد خطط العمل الواضحة لدى تلك الوزارات ، برزت ظاهرة تكرار العمل ذاته في عمل الوزارات والإدارات المتشابهة

- إغلاق مؤسسات هامة في الخارج، دون إنشاء ما يشابهها في الداخل، ومن أبرزها مركز الأبحاث التابع لـــ م. ت. ف، والمؤسس سنة 1964 و صحيفة فلسطين الثورة، المؤسسة سنة 1972. إضافة لسفارات وبعثات دبلوماسية ومكاتب إعلامية دولية مختلفة .
- ضعف نشاط المؤسسات الفلسطينية الرسمية في الخارج بشكل عام، أبرزها: مؤسسات أبناء الشهداء، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الدائرة السياسية، الصندوق القومي الفلسطيني.

ووفقاً للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، الموقع بتاريخ 1994/9/28فقد تـــم إجـــراء انتخابات عامة لرئيس السلطة ومجلسها التشريعي. ونظراً لعدم وضوح التخـــوم الفاصـــلة فيما بين السلطة والمنظمة، برزت ازدواجية العضوية بين المؤسسات والـــدوائر التابعـــة للجهتين، وغيرها من المهام، وهو ما توضحت أبعاده بشكل بارز في طبيعة العلاقة ما بين الحكومة والمجلس التشريعي المنتخب من جهة، وبين المجلس التشريعي والمجلس الوطني من جهة أخرى، حيث تولى العديد من أعضاء اللجنة التنفيذية حقائـــب وزاريـــة، وشـــغل أعضاء آخرون في المجلسين المركزي والوطني مناصب ومهام بارزة في دوائر الســـلطة الأمر الذي اسهم في تعميق حدة التشابكات وتعددها، وهو أمر مخـــالف لأنظمـــة ولـــوائح المجلس الوطني ووفقاً لما أورده تقرير روكارد، فقد اصبح المجلـــس الـــوطني يعـــرف بالمجلس التشريعي، في وقت اضحت به السلطة التنفيذية تعرف باسم مجلس الـــوزراء أو الحكومة.

ونظراً إلى هذا الغموض، فإن مصدرين آخرين للسلطة السياسية والقانونية قد أثرا على الترتيبات الدستورية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أحدهما هو م. ت. ف التي عقدت الاتفاقات المختلفة ضمن إطار أوسلو، والتي تعتبر المسؤول عن التفاوض مع إسرائيل حول الوضع النهائي. إن ارث م.ت.ف مختلط، فمن جهة أورثت هذه المنظمة السلطة الفلسطينية أسساً للإطار الدستوري، في العام 1988، تعهد المجلس الوطني الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية ترتكز على نظام برلماني ديمقراطي، ينص على حرية التعبير والمساواة والدستور وسيادة القانون والقضاء المستقل. ومن جهة أخرى، فان الخلط في المهام والازدواجية في السلطة بين مؤسسات م.ت.ف والسلطة قد عرقل الشفافية والمساءلة، وحكم القانون. ولعل الأهم والأخطر في هذا السياق هو أن م.ت.ف ومكوناتها: المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية ورئيسها، تتمتع بدرجة عالية من الشرعية والسلطة، اكثر من السلطة ومؤسساتها أي المجلس التشريعي والمجلس الوزاري والرئيس. إن شرعيته وسلطة ومدة ولاية السلطة الفلسطينية منبثقة جميعها من اتفاق إعلان المبادئ، وهي في نفس الوقت محددة به، ولهذا فان انتهاء الفترات الانتقالية المحددة في أيار (مايو) 1999 قد أدى إلى زيادة تعقيد الجهود المبذولة لتقوية وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية عبر جعلها ترتكز على أساس دستوري واضح.

ولعل اللافت للنظر في هذا لسياق، هو طبيعة تشكيل اللجنة التنفيذية في المجلس الوطني الأخير المنعقد في غزة نيسان – 1996، حيث تقرر تشكيل اللجنة التنفيذية من ممثلي الفصائل والداخل وأعضاء بارزين في المجلس التشريعي، الأمر الذي اسهم في تعميق الازدواجية والتشابك من خلال تداخل السلطات والمهام والمناصب، والإفساح في المجال باستمرار تحكم الدوائر التنفيذية بكافة اوجه نشاطات السلطة والمنظمة في آن معاً.

وتأسيساً على ما أفرزته وقائع التطبيق العملي للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، بدأت الأصوات الفلسطينية في مخيمات سوريا ولبنان والأردن تتعالى، مطالبة بضرورة الحفاظ على إطار المنظمة في الخارج، ودعم مؤسساتها، خاصة مؤسسات أبناء الشهداء والرعاية الصحية، ولعل ما زاد في قلق الفلسطينيين في الخارج وتشوييشهم هو طبيعة الخطاب السياسي المعارض والسائد في سوريا ولبنان، الأمر الذي اسهم بدوره في اهتزاز صورة م.ت.ف، في وقت لم تبرز به صورة السلطة كصورة مشرقة ومشجعة على أية

حال، وبالتالي بدأنا نشهد اختلافاً واضحاً في التعامل معها، كان من صورة تجميد عضوية الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين من عضوية اتحاد الكتاب العرب، إضافة إلى سماع أصوات قوية داخل إطار التجمعات الفلسطينية في دول الشتات، وتجمعات المهاجرين في الخارج، تشكك بدور المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وجاء ذلك في ظل قلق اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات، وتنامى شعورهم وكأن الحل الذي تضمنه اتفاق أوسلو، يعني التخلي عن المنظمة ومؤسساتها في الخارج، وفقدان المنظمة كوطن معنوي كبير يتسع للفلسطينيين جميعاً، من خلال تشكيله بوتقة واسعة، ولعل مما زاد في قلق فلسطيني المهجر هي تلك التصريحات الفلسطينية الرسمية والقائلة بإمكانية عودة 85.000 ألف فلسطيني إلى ارض الوطن خلال فترة قصيرة، تالية لبدء تنفيذ الاتفاق، لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق.

إن الوقوف عند هذه الوقائع والمستجدات الناتجة أساساً عن التطبيقات العملية للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، وأداء أجهزة السلطة عموماً، بات يتوجب بدوره القيام بمراجعة نقدية جادة تتناول طبيعة العلاقة القائمة ما بين المنظمة والسلطة، ودراسة حالة مؤسسات المنظمة في الخارج، وجدوى بث وبعث الحياة بها، للقيام مجدداً بأداء دورها التاريخي والحضاري، ورسم الخطوط الفاصلة والمتداخلة ما بين عمل السلطة وعمل المنظمة.

ستحاول هذه الدراسة، دراسة حالة التشابك في مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني، عبر مستويين مركزيين، وهما: التكرار والتنازع على الصلاحيات.

التكرار

نشأت حالة التكرار، في عمل المؤسسات كنتيجة طبيعة لانتقال معظم دوائر م.ت.ف من الخارج إلى الداخل، ذلك أن تلك الدوائر شكلت ما يشبه الدولة في المنفى، وتشمل هيكلية م.ت.ف أشغال المهام الإدارية والسياسية، لكافة مناحي نشاطات الشعب الفلسطيني،وبأبعادها السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية وخلافها. ووفقاً للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، فقد ترتب عل قيام السلطة استحداث هيكلية إدارية للحكم الذاتي الفلسطيني، الأمر الذي كرر المهام، واحدة تختص بها دوائر المنظمة، والأخرى من

اختصاصات وزارات وإدارات الحكم الذاتي، إضافة لما خلفته الانتفاضة الفلسطينية، وقواها السياسية من مؤسسات، كان على السلطة تبنيها ورعايتها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد سبق لـ م. ت. ف. وان أسست مركزاً للتخطيط في أواخر العقد السادس من القرن الماضي، وكان مديره العام د. نبيل شعث، وبقي هذا المركز قائماً حتى تاريخ إبرام الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تم نقله من تونس إلى غزة، ولا يزال هذا المركز قائماً حتى الآن، في وقت نصت هيكلية الحكم الذاتي على تأسيس وزارة خاصة للتخطيط، وقد رأسها د. نبيل شعث ذاته ... وتواجدت مؤسستين إدارتين، بمهام واحدة.

كما وسبق لـ م. ت. ف. إن استحدثت دائرة للعلاقات القومية والدولية، وبمهام تختص بتوطيد أوامر الصداقة والتضامن والتحالف،مع القوى والأحزاب الدولية والعربية، وانتقلت تلك الدائرة إلى ارض الوطن، بعد الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، وسرعان ما تشابكت مهامها مع مهام وزارة التعاون الدولي، والدائرة السياسية للمنظمة، التي يترأسها عضو اللجنة التنفيذية فاروق القدومي، ولا يزال الخلاف قائماً فيما يتعلق بمهام كلٍ منهما؟!!!

وفيما إذا أردنا أن نقوم بعملية مسح شاملة، للوزارات والإدارات والهيئات الفلسطينية المتعددة، لوجدنا نوعاً غير مسبوق من التكرار في مجال الصلاحيات الواحدة، ويعتمد ذلك كله، ومنذ بدايات نشوء السلطة على العديد من القرارات الإدارية الصادرة عن مؤسسة الرئاسة ذاتها، فقد دعا القرار الرئاسي رقم (2) لسنة 1994، استمرار العاملين في جميع الأجهزة والإدارات الحكومية والمؤسسات والإدارات على راس عملها، ووفقاً للقرار رقم (11) لسنة 1994، أُعتبرت مديرية الجهاز الحكومي بقطاع غزة، دائرة تابعة لرئيس السلطة الوطنية مباشرة إلى حين تشكيل ديوان الموظفين.

توقف التقرير السنوي الثالث للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، لسنة 1997، عند المظاهر المتفشية العديدة للفساد الإداري في مؤسسات السلطة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالتضخم الوظيفي وغياب المؤسسة، والترهل الإداري، كما وطالب المجلس المركزي في قراره رقم 3/6/272، المؤرخ 1998/5/11، السلطة التنفيذية بإعادة

النظر في الهيكلية البشرية وفلسفة التعيينات والترقيات ومرجعيتها لكافة المؤسسات الحكومية.

ولعل ابرز العوامل والأسباب التي ساعدت على تكريس حالة التكرار والتشابك، ما جاء بعدما منح المجلس التشريعي الفلسطيني ثقته للتشكيل الوزاري الثالث للسلطة الفلسطينية، عبر جلسته المنعقدة بتاريخ 1998/8/9. جاء التشكيل الوزاري على نحوٍ كانت فيه وزارات التربية والتعليم، الأوقاف والشؤون الدينية الرياضة والشباب بلا وزير فيما احتفظ رئيس السلطة رئيس اللجنة التنفيذية بمنصب وزير الداخلية، في وقتٍ ضمنت فيه التشكيلة الوزارية وزراء بلا وزارات، يحملون لقب وزير دولة، وظهور وزارات لأول مرة، وهي وزارة شؤون البيئة شؤون الأسرى الشؤون البرلمانية وبلغ عدد الوزراء باستثناء الداخلية، ثلاثين وزيراً وجاء ذلك رغماً عما اقره المجلس التشريعي في القانون الأساسي الذي وضع سقفاً أعلى لعدد الوزراء بتسعة عشر وزيراً.

جاء هذا التشكيل تحديداً ليعكس أزمة التكرار والتشابك، وليذكر بما تعانيه السلطة من فساد إداري ناتج عن التضخم الوظيفي، الذي يعاني منه الجهاز الإداري.

توقف تقرير ميشيل روكارد، عند هذه الظاهرة تحديداً، معتبراً اكبر مشاكل السلطة، يكمن في الحجم الكلي للتوظيف في القطاع العام، والذي تجاوز 100.000 من العام 1998أو 125.000 بحساب موظفي الحكم المحلي والعاملين في المشاريع الممولة من المانحين الذين لا يظهرون في سجلات ديوان الموظفين العام التابع للسلطة. وعزى تقرير روكارد، زيادة عدد الموظفين إلى الاعتبارات السياسية الداخلية والقصور البيروقراطي، ذلك أن تكاثر الوزارات وازدواجية المهام إدارياً إلى ممارسة ضغط متواصل لزيادة التوظيف.

ويتخذ التضخم الوظيفي مظاهر متعددة، أبرزها: تعدد الوظائف العليا وكثرة عدد شاغليها، كثرة المستشارين، توظيف أشخاص في كادر معين، ومن ثم فرزهم الى كادر آخر، وغالباً ما يكون هذا الكادر الجديد غير عملي، كالمنظمات السياسية، أو الاتحادات الشعبية وغيرها، فنجم عن سياسات التوظيف تلك، ترهلاً إدارياً، كان من شأنه إحداث شلل

أحياناً وشللاً جزئياً في أحيان أخرى، الأمر الذي اقتضى التفكير بالإصلاح الإداري، ومن ثم وضع نظام الخدمة المدنية والذي لا يزال متعثراً حتى الآن.

أن فض حالة التكرار، السائدة في مؤسسات السلطة ودوائرها بات أمـــراً لازمـــاً لمصلحة السلطة واستمرارها من جهة، والحفاظ علـــى م. ت. ف. ودوائرهـــا ودورهـــا السياسي من جهة أخرى، وهذا يقتضي بدوره.

1. اعتبار دوائر م.ت.ف كافة، ومنها دائرة شؤون اللاجئين، ودائرة الشهداء، والدائرة السياسية، ودائرة العلاقات القومية والدولية، ومركزي الأبحاث والتخطيط، والهلال الأحمر الفلسطيني، وجيش التحرير الفلسطيني، والإعلام الموحد، والإعلام الخارجي، والدائرة السياسية، والدائرة الاقتصادية ، وغيرها الكثير من الدوائر، تابعة للصندوق القومي الفلسطيني، وعدم الخلط المتعمد، ما بين هذا الصندوق ومهامه، وبين وزير المالية ووظائفها. قد تكون بعض الدوائر موجودة، الآن في مناطق السلطة وقد يكون بعضها موجوداً في مناطق السلطة والشتات، لكن ذلك لا يمنع تبعيتها الإدارية والمالية والمرجعية للجنة التنفيذية لـــ م. ت. ف، وليس إلى السلطة وديوان الموظفين ووزارة المالية.

- الفصل بشكل واضح للغاية، ما بين اللجنة التنفيذية لـــ م. ت. ف، كمرجعية سياسية للمنظمة والسلطة في آن وما بين الحكومة الفلسطينية كمرجعية إدارية ومهنية لوزارات السلطة ومؤسساتها، ويفضل هنا، عدم الازدواجية في الوظيفة ما بين الحكومة واللجنة التنفيذية إعادة النظر في الاتحادات الشعبية الفلسطينية عامة . ذلك أن الاتحادات العامة وشرائح الشعب الفلسطيني كافة ، كتاب ومهنيون وطلبة ومعلمون وفنانون وشبيبة وعمال وفلاحون وامرأة ، هي اتحادات عامة ، تشكل القواعد الشعبية الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي ، فلا يجوز شلها وتجميد عملها ، وإدخالها في صراعات جزئية داخلية. وبالتالي فإن الإسراع في إعادة تشكيلها وبعث الحياة فيها عبر عقد مؤتمراتها العامة في الخارج ، من شأنه أن يشكل البداية الصحيحة لتصحيح العلاقة ما بين جموع الشعب الفلسطيني ومؤسسات م.ت.ف ، ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى تجربة الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. فبعد انتقال بعض أمانته العامة إلى ارض الوطن توقف نشاطه في الخارج توقفاً تاماً

ونهائياً . وبالرغم من توفر مقر له في مدينة غزة ، فقد وجد نفسه واحداً من ثلاث اتحادات ، تعمل العمل ذاته ،وهي اتحاد الكتاب ، ورابطة الصحافيين. ولم يتمكن لا الاتحاد العام ولا اتحاد الكتاب ولا رابطة الصحفيين من فعل شيء يذكر خلال السنوات الأربع الخوالي .

* العمل على فصل مؤسسات وهيئات السلطة من حيث المهام والأداء ، عن دوائر عمل م.ت.ف ، وذلك عبر وضع اللوائح وبرامج العمل التي تحدد صلاحيات تلك المؤسسات والهيئات والدوائر ، وذلك على أساس الحفاظ على المنظمة ، كمرجعية لعمل السلطة من جهة ، وكوطن معنوي قادر على توحيد الطاقات الفلسطينية كافة من جهة أخرى .

- تنشيط عمل المؤسسات القيادية ل م.ت.ف في الخارج وأبرزها:أمانة سر اللجنة التنفيذية ، المجلس الوطني الفلسطيني ، والمجلس المركزي ، والعمل على عقد بعض اجتماعات اللجنة التنفيذية في الخارج .
- عقد مؤتمر شعبي عام لمناقشة ماالت إليه العملية السلمية من جهة وكذلك رسم التخوم والفواصل مابين عمل السلطة وعمل المنظمة من جهة أخرى .
- الالتزام بعقد المجلس الوطني الفلسطيني في مواعيده وتنشيط مؤسساته ولجانه كافة .
- إعادة عمل الإعلام الخارجي ، و كذلك إصدار الصحيفة المركزية للمنظمة في الخارج ،و بشكل يتيح للأكثرية الفلسطينية الاطلاع على الموقف السياسي للمنظمة .
- تأسيس مركز دراسات للاجئين الفلسطينيين ، بحيث يشمل على ممثلين فاعلين عن لجان المخيمات .
- دراسة حالة التشابكات القائمة داخل الوطن ، بين المؤسسات ذات المهام الواحدة ، و من ثم فضها لمصلحة تأسيس المؤسسات الفاعلة .

2- التنازع على الصلاحيات

لعله من البداهة القول، أن يكون لكل وزارة أو دائرة، شكل إداري هرمي، يبدأ بالرأس ليتنقل إلى الفروع على نحوٍ مركزي هرمي،أن ما تشهده الوزارات والإدارات الفلسطينية، يشذ عن هذه القاعدة، ليخلق واقعاً تتعدد فيه مراكز القوى داخل الوزارة أو

الإدارة الواحدة، دون تحديد دقيق لصلاحيات كل مركز، من تلك المراكز. الأمر الذي يخلق تنازعاً وعلى مستويين في الصلاحيات، تنازع داخل الوزارة الواحدة، وتنازع ما بين تلك الوزارات أو الإدارات ووزارات وأدارات أخرى.

يعزو بعض الدارسين ذلك إلى حالة عدم التواصل الجغرافي ما بين الضفة وغزة، والى ما خلفه الاحتلال الإسرائيلي من مورثات إدارية جعلت من قطاع غزة أمراً مختلفاً من حيث الترتيب الإداري والمؤسساتي عن الضفة، أكان ذلك على صعيد القوانين، أم الشكل الإداري خاصة التوظيفي منه.

توقف تقرير هيئة الرقابة العامة، لسنة 1996 عند هذه الحالة، دارساً كل إدارة ووزارة على حده، من حيث الصلاحيات والتجاوزات والتنازعات. أثار هذا التقرير نقاشات حادة وساخنة في الأوساط الوزارية، كما في أوساط المجلس التشريعي والصحافة، ونظراً لما تضمنه من معلومات هامة وحساسة، فقد قام المجلس التشريعي بتكليف لجنة خاصة من أعضائه بتاريخ 1997/5/27، بوضع تقرير تفصيلي حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة للعام 1996، كما وشكلت لجنة حكومية للإصلاح الإداري، في وزارة التخطيط، وقامت هي الأخرى بدراسات، ووضع اقتراحات، كان من بعضها ضم دوائر ووزارات بعضها إلى بعض منعاً للتشابك والتكرار والتنازع على الصلاحيات.

بدأت لجنة المجلس التشريعي عملها بتاريخ 1997/5/31، بعد أن حددت أسس واليات عملها، بنقاط مركزية أبرزها: تحديد البنود التي تنطوي على وجود مخالفات إدارية ومالية وقانونية و سوء استغلال للنفوذ، التي تستوجب مناقشتها ومراجعتها مع الجهات المعنية، وتصنيف المخالفات وفرزها وتحليلها والوصول إلى الاستخلاصات والتوصيات ومسودة التقرير. وحرصت اللجنة على التمييز بين ثلاثة أنواع من المخالفات، وهي المخالفات غير المباشرة، التي شكلت ظواهر عامة بسبب غياب الأنظمة واللوائح والتعليمات المنظِمة لعمل المؤسسات التنفيذية، والتي لا يمكن نسب مسؤولية سوء العمل الإداري والمالي فيها إلى أشخاص معينين، وكذلك المخالفات ذات المسؤولية المباشرة والتي ارتكبتها جهات محددة، مستغلة نفوذها وموقعها ومستثمرة حالة غياب سيادة القانون، إلى جانب المخالفات ذات المسؤولية المباشرة، والتي ارتكبتها جهات محددة عن قصد خرقاً للقوانين والأنظمة المعمول فيها.

شكلت لجنة المجلس التشريعي لجاناً فرعية من بين أعضائها، وأرسلت خطابات لكل الجهات التي ورد ذكرها في التقرير، واستفسرت من هيئة الرقابة العامة عن خلفيات بعض ما ورد في التقرير، وبالتالي توصلت إلى وضع تقريرها الخاص.

أكد تقرير التشريعي، ما أورده تقرير الرقابة المركزية فيما يتعلق بخطورة تشكيل مركزين مستقلين للوزارات والمؤسسات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك أن هنالك انعداماً في التنسيق والتعاون بينهما، مما ينعكس سلباً على وحدة ومركزية القرارات وعلى الأداء المالي والإداري لجميع وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية ويعزز الانقسام الحادث.

لعل مراجعة تقريري الرقابة المركزية وتقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام 1996، من شأنه أن يؤكد بالوقائع والأرقام والأسماء ظاهرة التشابك والتنازع على المهام، كما ومن شأنه أن يدلل بأن تلك الظاهرة لا ترتبط بقلة الخبرة، أو سوء الإدارة بقدر ما ترتبط بظاهرة الفساد والبيروقراطية، المستندة أساساً على غياب المرجعية، وتعويم الشؤون الإدارية.

إن إنهاء حالة التنازع والتشابك في المهام، هي قضية مرتبطة ارتباطاً جدلياً عميقاً بمسألتي المكاشفة والشفافية والمساءلة، ومحاربة الفساد بأوجهه كافة، الأمر الذي يقتضي بدوره دوراً ناشطاً وفاعلاً لمؤسسة مجلس الوزراء، خاصة على صعيد إعداد وإصدار القوانين والتشريعات والأنظمة التي تنظم عمل المؤسسات والوزارات العامة، وتحديد الصلاحيات والمهام على نحوٍ واضح لا لبس فيه. إن استمرار حالت التنازع والتداخل وتكرار الصلاحيات ما بين عمل الوزارات والإدارات المختلفة، إضافة لتضخم الجهاز الوظيفي وغياب مبدأ المساءلة والمكاشفة يؤدي بالتالي للاستنزاف المالي وسوء استخدام المال العام، وتوظيف الخصخصة في سبيل استغلال الشعب واستنزاف طاقاته، وحرمانه من الخدمات الأفضل والأحسن. وهذا يقتضي بدوره:

- تطوير الجهاز المركزي المالي، واصدار التشريعات المالية، الخاصة بكافة المصادر المالية وأبواب الصرف، دون استثناء وتطوير اجهزة الاصلاح الاداري.

والعمل على توحيد حسابات السلطة، ومركزتها في الموازنة العامة، على ان تكون هذه الموازنة مكشوفة ومعلنة.

- العمل على انهاء الظاهرة الازدواجية في العمل بالسلطة وفي الوقت ذاته، تأسيس الشركات، او المشاركة في شركات خاصة، ذلك ان تلك الازدواجية ادت وفي حالات كثيرة على احتضان حالات الفساد، وتنمية التشابك والتكرار في عمل مؤسسات السلطة، خدمة للمصالح الخاصة، وتجيير ما هو عام الى ما هو خاص.
- ضرورة تأسيس هيئة ادارية قانونية، خاصة تابعة لرئاسة الوزراء وتكون مهمتها المركزية فض الخلافات الناتجة عن تداخل عمل المؤسسات والادارات والوزارات، بحيث تشكل هذه الهيئة مرجعية قانونية ملزمة، في تحديد المهام، والحيلولة دون تشابكها وتكرارها.

ولعله بات من الواضح، ان التداخل والتشابك والتنازع في الصلاحيات، ادى الى التضخم الوظيفي، والى التعيينات غير المدروسة، خاصة في المواقع العليا، مما ادى الى تفشي ظاهرة مراكز القوة وتصارعها، خلال فترة قياسية، وعلى الرغم من التوصيات المتعددة، المقدمة من مستويات رسمية حكومية، وغير حكومية لمعالجة هذا الشأن، الا انه بقي واستمر، بل انه بات مرشحا للازدياد، طالما ان سياسات التوظيف، لا تزال غير محكومة بسقف قانون الخدمة المدنية، وتداخل السلطتان التنفيذية والتشريعية على النحو القائم.

وباختصار فان ما تشهده السلطة الفلسطينية من حالات تشابك وتعددية، هو امر مرتبط بالعديد من نقاط الخصوصية الفلسطينية، ذلك ان م. ت. ف. لا تزال قائمة وموجودة، وتعمل على ذات الأرض التي تقيم فيها مؤسسات السلطة، بل ان العديد من مسؤولي المنظمة وقادتها، هم المسؤولون عن الأجهزة الحكومة الفلسطينية القائمة، الأمر الذي خلق تشابكات كبيرة، لا يمكن فضها، دون الرجوع الى قرارات المجلس المركزي، المنعقد في تونس اوائل تشرين الأول (اكتوبر) 1993، واعتبار السلطة ذراعا من اذرع المنظمة، وبحيث تكون المنظمة مرجعية سياسية تنظيمية، والا تكرر عمل السلطة او تحل محلها.

واضافة الى ذلك، فان ما ورّثه الاحتلال الاسرائيلي للسلطة، وفقا للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي 1994، كان من شأنه الاسهام في التكرار والتشابك، ذلك ان القوانين والاجراءات المعمول بها في الضفة، تلك المعمول بها في غزة. لذا فان هذا الاختلاف، القائم، بات يحتاج الى توحيد القوانين والاجراءات كافة، وهو امر صعب في ظل استمرار الاحتلال، وتقطيعه الأوصال ما بين الضفة والقطاع.

كان من شأن هذا التشابك والتكرار، احداث التداخل في عمل المؤسسات والوزارات، الأمر الذي ادى بدوره، الى تضخم وظيفي اضف الى ذلك، ان ما حدث على هذا الصعيد، خلق مراكز قوى متصارعة فيما بينها، خاصة وان اجهزة الأمن، دخلت على خط الاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية، مستفيدة من حالة التشابك والتكرار تلك. ولعل في ذلك ما يستدعي، تحديد صلاحيات واسعة لمجلس الوزراء، وتأسيس هيئة وطنية قانونية، ادارية، تابعة له، لفض الاشكالات الخاصة بالصلاحيات، والتوصية بما هو ضروري، للقضاء على الترهل الاداري والتضخم الوظيفي، وتوصيف المؤسسات والادارات على نحو واضح لا يقبل التأويل، والابقاء على حالات التشابك والتكرار القائمة.

المصادر والمراجع

اعتمدت هذه الدراسة على المصادر والمراجع التالية:

1. عزيز كايد، حول اشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله: الهيئة الفلسطينيةالمستقلة لحقوق المواطن، 2000.
2. عزيز كايد، تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفسلطينية، رام الله: الهيئة الفلسطينيةالمستقلة لحقوق المواطن، 1999.
3. ميشيل ريكارد، تقوية مؤسسات الفلسطينية، نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية. (ترجمة مركز البحوث والدراسات الفلسطينية)، رام الله، 1999.
4. تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول، 1996، السلطة الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، 1996.
5. التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني، حول تقرير هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام 1996.
6. الوقائع الفلسطينية، الأعداد 1 – 28. غزة: دار الفتوى والتشريع.
7. الامانة العامة لمجلس الوزراء، تقارير الوزارات.

8. محاضر جلسات متفرقة للمجلس التشريعي الفسلطيني.
9. معن ادعيس، الاختصاص التشريعي للسلطة التنفيذية في السلطة الفلسطينية، القدس، جمعية القانون، 2000.
10. مجلة المجلس، المجلس التشريعي الفلسطيني، اعداد متفرقة.
11. مقابلة خاصة مع د. عزمي الشعيبي، عضو المجلس التشريعي، رام الله، 2003/11/30.

المداخلات على الورقة الخامسة عشر-السادسة عشر

➢ اللواء عمر عاشور:

ورقة الدكتور لفتت نظري إلي موضوع حساس جدا وهو موضوع القرار 181 الذي ينص على قيام دولتين، وهذا جاء في إعلان الاستقلال.إن الإسرائيليين في لجنة الأمن والحدود سنة 2001 في إحدى الجلسات عندما طرحت قضية الضفة والقطاع لإقامة الدولة وفق القرار 242 قالوا: أن هذا القرار ليس لكم وارض الضفة والقطاع ليس لأحد عليها سيادة، ارض متنازع عليها.إنني أسال الفلسطينيين لماذا نتفاوض الآن على الضفة وغزة في وجود القرار 181 الذي تكرره الأمم المتحدة في جلساتها، وبدأ الإسرائيليون في الآونة الأخيرة الحديث أنهم يريدون دولة يهودية، لأن هناك نص دولة لليهود في هذا القرار. إنني أتساءل لماذا حتى الآن لم تطرح قيادتنا الحق الذي لا تنازل عنه وهو في الأمم المتحدة؟ لماذا نتفاوض الآن على ارض متنازع عليها؟ لماذا لا نطرح القضية وفق القرار 181؟ ولا اعلم إذا كان،د .إبراهيم متابع لهذا الموضوع.

➢ د.إبراهيم الرابي:

إن المحادثات تدور حول الشرعية وتدور حول خارطة الطريق والجدار ولم يتطرق له المفاوض الفلسطيني، وإسرائيل لم تستطع إقامة مستوطنات إلا بعد زيارة السادات لإسرائيل.

➢ ابراهيم ابو شاويش:

لفت انتباهي في السرد التاريخي الذي تفضل به الدكتور إبراهيم ان المنظمة عند قيامها تشكلت من أربعة تيارات، التيار القومي، التيار الإسلامي، التيار الوطني، والتيار الشيوعي. أنا لا اعرف كيف تم هذا الاستنتاج؟ كلنا نعرف ما حدث في تلك الفترة، لم تكن هناك تيارات محددة بهذا الشكل كان هناك أفراد ينتمون لتنظيمات أو تيارات والدليل على ذلك أن احد أسباب انطلاقة فتح بالكفاح المسلح 1965/1/1 بعيد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية هو تشكيل المنظمة كي لا يكون العمل الوطني والقضية الفلسطينية رهن بيد الرسمية العربية من

جديد، وبقي هذا مثار تنازع حتى عام 1969، وكان هذا الأمر مثار خلاف عميق داخل فتح أدى إلى بعض الاهتزازات في تكوينها "انه حتى لو وجدت المنظمة فلا داعي للكفاح المسلح". هذا ما أردت التنويه له. لم تكن هناك تيارات بالمعنى الرسمي داخل المنظمة. د.ابراهيم الرابي، لم اقل داخل المنظمة قلت إن المجلس الوطني شمل تيارات مختلفة (أن أبو عمار كان من الإخوان المسلمين)

المداخلات على ورقة سميح شبيب:

➢ طلعت الصفدي:

لقد حضرت جميع اللقاءات والاجتماعات لم يعط أي فصيل الحل للخروج من الأزمة وما ذكر مجرد كلام مكرر، هناك تشابه بين الوطني والاجتماعي، الوطني تتبناه وتقوده منظمة التحرير الفلسطينية والاجتماعي والديمقراطي تقوده السلطة الفلسطينية. إذا تحددت تلك المرجعيات لا يصبح هناك تعدد لا للصلاحيات ولا للمهام.

القيادات الفلسطينية جميعها شاخت ولم تعد تستطيع القيام بالمهام الحقيقية للشعب الفلسطيني، وتحولت إلي معيقات للحركة والتطوير، وبالتالي لابد من إجراء عملية تغيير حقيقة تحافظ على بقاء منظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وهذا يتطلب إعادة الاعتبار لهيئات ومؤسسات منظمة التحرير ولا يتم ذلك إلا عبر انتخابات ديمقراطية لهذه المؤسسة، وبدونها سنبقى في مكاننا . انتخابات حقيقية على قاعدة التمثيل النسبي في الوطن والشتات، هذا هو المخرج الحقيقي لتفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .

➢ احمد نصر

لم أكن أتوقع أن يقع د. دكتور سميح شبيب في بعض المنزلقات ونحن ندرك انه كاتب وباحث وصحفي، لكن المذهب الذي جاء فيه هو خارج نطاق المرحلة، وهو لم يحدد ان هذه الدراسة في مرحلة التحرر الوطني أم خارجها، ولم يحدد أين هذا السياق الذي كتبه. نحن أيضا نبحث عن نقطة التمركز لهذه

الدراسة في سياق مرحلة التحرر أو بين مرحلة التحرر والسلطة الوطنية والبحث عن الدولة .

سياق الحديث عن انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلي السلطة الوطنية ونقل كافة المؤسسات إلي فلسطين هذا أمر يجانب الخطأ، حيث هناك المجلس الوطني الفلسطيني والصندوق القومي الرسمي وهو بالخارج والدائرة السياسية ومؤسسة رعاية الشهداء والأسرى.

جميع هذه المؤسسات تم الربط بينها وبين المنظمة وهذا ما سعت له لجنة روكار الفصل بين السلطة والمنظمة، الفصل الذي يحمي الشعب الفلسطيني في حال انتهاء السلطة ومنظمة التحرير وكان الربط مهم جدا.

تقرير روكار كان يهدف إلى البحث عن الفصل وهو يريد أن يجفف أموال منظمة التحرير الفلسطينية ويفصل بين السلطة ومنظمة التحرير .

بخصوص التداخل بين المنظمة والسلطة وهو أمر نحن أوجدناه وكنا معنيين به حتى لا يحدث انفصال في مرحلة ما حتى نتجاوز مرحلة التحرر الوطني وتحرير الوطن وإقامة الدولة، وعلينا أن نساهم جميعا في الترابط بين السلطة والمنظمة حتى لا ينفصل عراهما لان هذا من صلب العمل الوطني.

- **احمد ابو شاويش:**

لعل هذه الورقة أول ورقة تتناول السلطة ومنظمة التحرير وعلاقتهما ببعض، الأمر الذي يفتح التفكير بعمل محور أخر حول السلطة مما يثري النقاش في العمل السياسي والوطني الفلسطيني العام .الورقة إلي حد ما مغايرة للطريقة أو المنهج التي يتسم بها الأخ سميح. هل أعدت الورقة على عجل لوجود بعض الأمور التي كان يمكن أن يتراجع عنها مثل انتقال مؤسسات منظمة التحرير جميعها دون رجعة؟

انوه لنقطة أخرى أن الورقة وضعت نقاط محددة حول كيفية الخروج من أزمة المنظمة .من المفيد التوقف عند هذه الورقة لتضمينها في الاستنتاجات النهائية للتوصيات حول إصلاح منظمة التحرير .

➢ خميس الترك:

إنني اعتب على دكتور سميح شبيب هناك نقطة ربما نسيها وهي أن الأمة العربية ضغطت بشدة لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كل لأسبابه، لكن عندما أتي أبو عمار إلي غزة ثبت على الأرض أنها ارض فلسطين ارض العودة هذا الأمر لم يذكره الأخ سميح، كما ادخل أبو عمار أكثر من 400 ألف مناضل وحقق نقطة عودة في غزة، كما اظهر بدايات دوله بحكم إداري مؤقت بحيث زاد المجلس التشريعي من 22 إلي 88، وأبو مازن جعله 132 أي مجلس وطني لا يتعدي ال 180 أو 200. جميع ما ذكرت من ايجابيات منظمة التحرير.

➢ طلال الشريف:

كنا نتمنى أن تخوض هذه الأوراق في أعماق الواقع الفلسطيني من تطوير وتفعيل وتوسيع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مع السرد والقراءة التاريخية لمؤسسات هذه المنظمة، لأنه يجب وضع آليات لعلاج الوضع السيئ الذي نعيشه. تطرقت الورقة للعلاقة بين المنظمة والسلطة بشكل فضفاض، كان يجب أن تحدد الورقة شكل العلاقة بين المنظمة والسلطة الفلسطينية وما هي حدود هذه العلاقة بشكل واضح للجميع.

➢ الأخ محمد أبو جابر:

إن عنوان هذه الورشة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية إلا أننا نرى أن الورقتين اللتين قدمتا طغى عليهما الطابع الوصفي السردي التاريخي. الدكتور سميح شبيب تعرض للجانب التحليلي .إن موضوع التفعيل والتطوير يجب أن لا يكون للباحث وحده، لان الباحث يطبق منهجاً علمياً قد يكون بعيدا عن ارض الواقع. من هنا يقع الدور في تفعيل وتطوير منظمة التحرير على من عاشر منظمة التحرير الفلسطينية ولديه ما يطرحه نتيجة خبرته.

لقد اغفل الأخوان معدا الورقتين أن المنظمة وحركة فتح قد زجتا بخيرة كادرها في بداية تأسيس السلطة الفلسطينية مما كان له دور بالغ في تراجع دور المنظمة، أي أنها دفعت فاتورة بالغة من اجل بناء الدولة والسلطة .يجب مناقشة

العديد من القضايا بعمق وتشخيص العلاقة بين المنظمة والسلطة والأمر يتعدى قصة السرد فقط بل يتعلق ببرنامج وطني مشترك مطلوب من فصائل منظمة التحرير تحديد رؤيتها لتفعيل وتطوير المنظمة.

إن الجلسة الختامية يجب أن تكون حوصلة لإجمال كل ما تم مناقشته . يجب دراسة الأمر بشكل أكثر عمقاً.

- **د عادل الحكيم :**

كنا نود وجود د سميح شبيب بيننا لكن للأسف انه غير موجود، وهنا أود توجيه بعض الملاحظات :

1-لقد هُمشت جميع مؤسسات منظمة التحرير بالخارج بعد عودة السلطة إلى غزة بسبب إدخال كافة الإمكانيات إلي الوطن. الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية عندما كانت تتماشي مع قيادة المنظمة والسلطة كانت جيدة عندما حدث بعض التناحر سحبت هذه الصلاحيات إلى وزارة الخارجية الفلسطينية، ولما تناقضت مرة أخرى أعيدت إلي الخارج ولما تناقضت مرة ثانية سحبت للخارج والآن بيد المالكي.

بالنسبة للمؤسسات والاتحادات في الخارج كان كل سنة أو سنتين تحدث انتخابات الآن لا يحدث شيء، والآن عندما تولي الأخ أبو مازن رئاسة السلطة اصدر قراراً بتعيين الأخ رمزي خوري مسئولا عن الصندوق القومي والصندوق الآن مفلس .كل المؤسسات بالخارج التي تعمل ب 1% من طاقتها الآن لا توجد لها أموال لتشغيلها. وأن بعض قيادات المنظمة قالت بشكل صارخ "ألا تعلمون أن منظمة التحرير الفلسطينية(وهذا الأمر حدث عام 2006)ضمن الظروف الحالية والقطب الواحد لم تعد مطلبا دوليا ولا إقليميا وان شئتم محليا". وعندما فازت حماس بالتشريعي أصبحت المنظمة مطلب .

في إعلان القاهرة الأمر واضح المدخل للتفعيل والتطوير المجلس الوطني الفلسطيني.

➢ صالح ناصر:

ورقة الدكتور سميح شبيب كان المبنى الرئيسي لها العلاقة بين المنظمة والسلطة، مازلنا كشعب فلسطيني في مرحلة تحرر وطني وبحاجة لقيادة توحد الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، لذلك المنظمة ضرورة وطنية ومرجعية وطنية للسلطة وهي المرجعية السياسية. لاشك أننا بحاجة لتعميق النقد كما جاء في ورقة د سميح شبيب وذلك كي نعيد بناء ها الجسم المترهل .لاشك أن مؤسسات منظمة التحرير والسلطة شابها الكثير من الخلل واندمجت كافة مؤسسات المنظمة بالسلطة عمليا وبقيت مسميات شكلية،وهذه ظاهرة يجب إعادة النظر فيها عندما نتكلم عن إعادة تفعيل وتطوير المنظمة .وانتخابات المجلس الوطني هي الأساس لإعادة تفعيل المنظمة وفصل مؤسسات المنظمة عن مؤسسات السلطة هو أمر ملح .تراجع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بعد وصول السلطة حتى في انابوليس لم توجه لها دعوة وهذا دليل على التراجع في مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ،نحن بحاجة لإعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية داخليا وخارجيا إلى أن تقام دولتنا الفلسطينية المستقلة عندها ننظر في واقع منظمة التحرير الفلسطينية أن تبقى أو تنتهي، لكن الأمر كله مرهون بتطور الأوضاع لاحقا

➢ الأخ سعد بسيسو:

إن الورشات التي اجتمعنا فيها هنا برعاية مركز التخطيط والإخوة الذين قاموا بإدارة الجلسات وجميعنا باحثون ومفكرون وأكاديميون ومناضلون واسمحوا لي في هذه الجلسة بالخروج عن النص والميثاق الذي توافقنا عليه لإدارة الورشات .إن العنوان الواضح بالنسبة لنا وما اجتمعنا لمناقشته وما تعارف عليه الشعب الفلسطيني عبر قرون هو أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا أمر آمنا به جميعا. وهي الممثل الشرعي كيف يتم تفعيلها وتطويرها وإدراكها مسؤولياتها هل بالمحاورة أم بالمناكفة؟ تتحدثون عن التمايز بين المنظمة والسلطة هل عادت السلطة الوطنية تحت مظلة منظمة التحرير؟ نحن الآن في واقع مأساوي انزلوا للشارع واختلطوا بالجمهور ما دمتم

تقولون أنكم تمثلون جماهير شعبنا. الذي يوجد على أبواب الجمعيات والكوبونات دعونا نتفق ونجد مخرجا، اتفاقية القاهرة من الذي خرج عنها واتفاقية الحوار في غزة

نحن هنا لسنا في دور تفعيل منظمة التحرير وفصائلها جميعاً من يوجد في هذه القاعة يعرف دور منظمة التحرير .نحن نجلس في حفل تأبين منا من يبكي على منظمة التحرير ويعدد مناقبها ومنا من يمدحها ومنا من يقول لو عملت كذا وكذا.ليعود قطار الوحدة الوطنية وننقذ شعبنا ومشروعنا الوطني.

- **غازي الصوراني:**

الجميع يعرف مسار منظمة التحرير الفلسطينية وقد اختلف هذا المسار عبر مراحل المنظمة من أوسلو والسلطة والعودة شكلت الإحلال العملي لمعظم صلاحيات المنظمة للسلطة وكونها بديل منظمة التحرير أمر دعونا نوافق عليه؟

جميع مظاهر الفساد الإداري والمالي والمجتمعي التي سادت الضفة وغزة مرفوضة.

هناك ملامح هبوط سياسي في التحرر الوطني بدأ بالاعتراف بإسرائيل ولم يتوقف بعد ذلك عند العديد من الاتفاقات .

ثم نصل إلى فوز حماس في الانتخابات، وهنا أتساءل ألم يعد هناك إمكانية الحديث عن هوية فلسطينية جامعة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية؟ لكنها لم تعد كذلك بعد أن صار إلي جوارها الفكرة الأخرى وهي فكرة التيار الديني أو الإسلامي السياسي الذي لا أؤمن ان له مستقبل، لكن الواقع أعطي مقومات نمو هذا التيار.

نحن أمام هويتين فلسطينيتين الأولى تمثلها منظمة التحرير والثانية هوية إسلامية الأمر الذي يتعدى إعادة تفعيل منظمة التحرير التي يتحدث الجميع عنها.هل هناك خطوات جدية صادقة تنقذ منظمة التحرير والهوية الفلسطينية.

منظمة التحرير الفلسطينية
بين الثابت والمتغير

أ. مجد الوجيه مهنا

الأخوات والأخوة الأعزاء

حفلت مسيرة م.ت.ف منذ انشائها وحتى وقتنا الحالي بالكثير من التحديات والانعطافات والانجازات، أسوة بحال القضية والشعب الفلسطيني باعتبارها الكيان السياسي والنضالي الحاضن والساعي لتحقيق الأهداف النضالية والحقوق الوطنية له.

وأود التنويه الى أن الوقت لم يسعفنا في ورشات العمل السابقة، والتي خصصت لمواقف الفصائل، للقيام بتقييم شامل ودقيق لهذه المسيرة، للخروج بالدروس والفوائد والعبر، في سعينا الحثيث لإعادة تفعيل وتطوير المنظمة.

ومع أن بعض الفصائل قد استعرضت جزءاً من مسيرة المنظمة خلال استعراضها لمواقفها ومحطاتها السياسية والنضالية، فإن ذلك لم يكشف سوى جزء يسير من الصورة الكاملة.

وإدراكاً، بأن موضوع التقييم الشامل والدقيق والمفصل، قد يحتاج الى جلسات متعددة معمقة للإلمام بكافة جوانب مسيرة المنظمة وعملها ومؤسساتها وأدائها السياسي

والنضالي، وعلاقاتها الداخلية والعربية والاقليمية والدولية... وأمام غزارة التجربة وثرائها، لم أجد سبيلاً سوى الوقوف على بعض المفاهيم أو الأفكار، لعلها تلقي ضوءاً أو تسد نقصاً أو تضيف فكرة، أو تثير جدلاً وهذا ما نطمح إليه.

الاجماع الوطني – البرنامج الوطني الموحد:

منذ انضوت الفصائل الفلسطينية في إطار م.ت.ف، ساد وبشكل دائم، صراع سياسي، فكري تنظيمي في ساحة العمل الوطني، وبالذات داخل م.ت.ف، الجسم الممثل والحاضن لهذه الفصائل، والإطار السياسي الذي يجمعها على الرغم من تباين منطلقاتها الفكرية والأيديولوجية وعلى الرغم من التباين أو التوافق الذي صبغ عملها النضالي أو السياسي.

ومنذ ذلك الوقت فقد كان الإصرار على البقاء داخل إجماع وطني حول الثوابت الفلسطينية هو عنوان أي مرحلة مرت فيها القضية الفلسطينية، إلا أن التحدي الذي ظل قائماً هو التوافق على برنامج وطني موحد لجميع الفصائل والقوى السياسية. وقد ساهم في صياغة هذا التحدي مجموعة من العوامل، أولها حالة الحراك الدائم التي طبعت العمل السياسي والنضالي تبعاً للظروف والمتغيرات والقدرات، وثانيهما البرامج السياسية المتباينة في رؤيتها لطبيعة النضال والخطوات التكتيكية الواجب اتباعها للوصول الى حل عادل وشامل ودائم. واللافت أنه، ونتيجة لذلك، فقد اصطبغ العمل السياسي والنضالي الفصائلي داخل م.ت.ف وبشكل دائم بصولات وجولات حوارية دؤوبة ومتواصلة، نجحت حيناً، وفشلت أحياناً، بل وصلت حد الصدام. وحتى ما قبل توقيع اتفاقيات أوسلو، فقد ظل هذا النهج متواصلاً بحيث يكون الحوار في نهاية كل جولة خلافات، هو سيد الموقف، مهما بلغت حدة الخلاف.

وكانت المفارقة الكبيرة هي استمرار الحوار من خلال البقاء في إطار فضفاض من الوحدة الوطنية، والمحافظة على البقاء في إطار م.ت.ف إلا فيما ندر. وتم تكريس مفهوم مبتكر للوحدة الوطنية بقياس فصائلي.

أما المفارقة الأخرى في أن الخلافات ظلت تدور حول البرنامج الوطني الموحد نفسه الذي عبر عنه الميثاق الوطني الفلسطيني أفضل تعبير، فقد استمرت السياسات

الفصائلية المعلنة والمستقلة التي يمارسها كل فصيل حسب رؤيته، حتى لو تعارضت مع البرنامج الوطني الموحد دون استثناء حتى لحركة فتح الفصيل الأكبر وحاملة لواء القيادة في م.ت.ف، كما استمرت الخلافات حتى حول برنامج الحد الأدنى، ولم يقصر أي فصيل في اتهام فصيل آخر ونقده.

لقد صبغت هذه المسيرة الحوارية–الانقسامية العمل الوطني في إطار م.ت.ف، حتى توقيع اتفاقيات أوسلو، وبروز متغيرات أخرى أضافت نوعاً من الارتباك والتشويش على العمل الوطني الموحد.

والآن وبعد ما يقارب خمسة عشرة عاماً على ذلك، يستطيع الملاحظ أن يرى بأن تجربة الفصائل في إطار م.ت.ف ما زالت مستمرة، فالانقسامات السياسية قائمة، والمناداة بالحوار ما زال مستمراً، وما زال كل فصيل يتمسك برؤيته السياسية، إلا أن الأمور قد أصبحت أكثر وضوحاً، فالسقف السياسي المرحلي أصبح واضحاً، والتوافق على برنامج وطني موحد يحفظ الثوابت الوطنية الفلسطينية أصبح ممكناً بل مطلباً للجميع.

وبمعنى آخر، لقد ضاقت الساحة وتناقصت الخيارات، ولم يبق سوى تصليب الذات وتوحيد الجبهة الوطنية، وما زالت الساحة الأرحب وهي م.ت.ف قابلة لتحقق لنا خصوصية الحوار، مع ضرورة استيعاب جميع القوى المشكلة للمجتمع الفلسطيني أينما تواجد والتي ستعطي زخماً وثقلاً وشمولية للجبهة الوطنية الفلسطينية.

وهنا لابد من التوقف طويلاً أمام ما يمكن تسميته بالاحتكار الفصائلي لـ م.ت.ف. فمنظمة التحرير تمثل حالياً الوطن والدولة والانتماء والعنوان والهوية لتسعة ملايين فلسطيني في الداخل والخارج، وقد تم تمثيل مجموعة كبيرة من ممثلي الحركات والتجمعات الشعبية والاتحادات والنقابات والشخصيات الوطنية المستقلة في المجلس الوطني الفلسطيني منذ انشائه، لكن الملاحظ أنه في خضم المعارك والحوارات والتفاهمات الفصائلية، فقد تم إهمال شريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني ممثلة لكن غير فاعلة. وبذلك فإن مفهوم الوحدة الوطنية قد خرج من إطاره الوطني الشامل لجميع القوى المشكلة للمجتمع الفلسطيني، ليصبح متمحوراً فقط حول "اتفاق فصائلي" مهملاً القوى السياسية المستقلة وبقية قوى المجتمع.

تبقى الملاحظة وهي ثابت أن م.ت.ف هي الكيان السياسي الحاضن للشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية، وليست فصيلاً، وعليه فإن م.ت.ف لا يمكن أن تكون طرفاً في الحوار أو الخلاف مع أي فصيل أو حركة فلسطينية.

أما الملاحظة الأخيرة في هذا المجال فلابد من إيراد نص المادة الثامنة من الميثاق الوطني التي تقول "إن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية، هي نوع من التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب الفلسطيني من جهة ثانية".

وهنا أتوجه ومن هذا المنبر الشامل للفصائل الفلسطينية للعمل بكل جدية لحشد جماهيري لإعادة الاعتبار المعنوي لـ م.ت.ف في أذهان ووعي الجماهير الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها، وإعادة تنشيط المؤسسات والاتحادات الجماهيرية التابعة لها.

فيما أتوجه الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتفعيل كافة الاتحادات والنقابات وإقامة المؤتمرات الجماهيرية للتوعية والحشد لضمان مشاركة جماهيرية واسعة في إطار موضوعنا الحالي وهو تفعيل وتطوير م.ت.ف.

وهنا لابد من الملاحظة أيضا بأن إعادة تفعيل وتطوير م.ت.ف تتحمل جميع الفصائل والحركات والتيارات الفلسطينية بكافة توجهاتها، مسؤولية كاملة عنها، وإذا استثنينا البرنامج الموحد الذي ينبغي الاتفاق عليه، فإن المسؤولية الأولى تتمثل في إعادة بناء المجلس الوطني الفلسطيني عبر انتخابات نسبية كاملة، وهنا لابد من الوقوف قليلاً في تقييم سريع لوضع هذه الفصائل والحركات، لأن الانتخابات ستكون المعيار الديمقراطي الرئيسي لوضع كل قوة سياسية (فصيل – حركة...) في إطار حجمه الحقيقي والمتمثل بالقاعدة الجماهيرية الحزبية له، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية التعددية الحزبية التي نرنو إليها في إطار مجلس وطني منتخب جماهيرياً كشرط أول للديمقراطية الحقيقية.

وهنا لابد من الحديث بمنتهى الصراحة، وليعذرني البعض، في أن جميع الأحزاب الفلسطينية، وربما منذ خروج م.ت.ف من لبنان عام 1982، بدأت تشهد كثيراً من الترهل، ومن ثم إهمال القواعد الجماهيرية لها، لعوامل كثيرة ندركها جميعاً. وبعد إبرام

اتفاقيات أوسلو، فقد ازدادت حالة الترهل وإهمال العمل الجماهيري الحزبي، أو فقدان التنظيم وسيادة حالة من التشوش، في غالبية إن لم يكن في جميع الأحزاب وتعتبر الانتخابات التشريعية الأخيرة خير دليل على ذلك. وقد تابعنا جميعاً مجرياتها، بل أشك في أن الغالبية العظمى من السياسيين من كافة الأحزاب قد غفلوا عن مغزى ذلك، وربما أن مسيرة النمو العكسي للقاعدة الجماهيرية لغالبية الأحزاب خير مؤشر على عزوف المواطن الفلسطيني عن الانخراط فيها أو دعمها.

ويرجع ذلك في رأيي الى حالة الازدواجية في الخطاب لبعض الأحزاب بين الرفض ومن ثم الاندماج في عملية سياسية بل مؤسسات نتجت عن اتفاقيات أوسلو، وبالتالي أفرز ذلك حالة تخبط بين القبول، ولو حتى ضمنياً، بالعملية السياسية التفاوضية الجارية والإصرار في نفس الوقت على نهج الكفاح المسلح بشكل علني، في تناقض صارخ بين النظرية والتطبيق، وبين الخطاب السياسي، والمشاركة في السلطة والكفاح المسلح، في حالة تخبط واضحة في اسلوب العمل الكفاحي، والتواقيت غير الملائمة.

وأمام هذه الازدواجية فإن تصرف القاعدة الجماهيرية نحو تلك الأحزاب، وفي مجال الالتزام أو الانضمام الفصائلي، إضافة الى ظروف ومتغيرات نعرفها جميعاً، أصبح محكوماً ليس بالقاعدة الأيديولوجية للحزب كما هو معروف، بل اصبح في جزء منه يخضع للمصلحة الفردية والامتيازات التي يمكن أن تتوفر في حالة الانضمام الى هذا الفصيل أو ذاك، وهذا في قمة الخطورة التي ينبغي إدراكها وإعادة تصويب مفهوم الانتماء الحزبي والحركي للمواطن الفلسطيني وهذا واجب الأحزاب والفصائل لا يمكن التغاضي عنه.

جدلية العلاقة بين م.ت.ف والسلطة الفلسطينية:

مع نشوء السلطة الفلسطينية برز متغير كبير، كان يجب أن يصنف كإنجاز سياسي لـ م.ت.ف، لكنه مع الأسف أصبح عاملاً مهدداً لوحدانية وتمثيل م.ت.ف نفسها التي أبرمت اتفاقيات السلام المرحلية وأجازت إنشاء السلطة الفلسطينية.

ففي دورته المنعقدة ما بين 10-12 أكتوبر 1993، وافق المجلس المركزي لـ م.ت.ف في تونس على قيام السلطة الفلسطينية من خلال قرار صادر عنه نص على:

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية لـــ م.ت.ف بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلســطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من الداخل والخارج.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لـــ م.ت.ف رئيساً لمجلــس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وهذا يؤكد نظرية الأصل والفرع، لكن أصبحت السلطة الفلسطينية وبمرور الوقت، وبسبب تجاوزات مقصودة أو غير مقصودة، تتزحزح من مكانها ككيان ناشئ تابع وضمن الكيان السياسي الذي تمثله م.ت.ف، لتحل شيئاً فشيئاً سياسياً ومؤسساتياً مكــان م.ت.ف، حتى قبل قيام الدولة الفلسطينية المقدر لها بدورها أن تكون جزءاً من الكل الــذي تمثلــه م.ت.ف.

فقد أهمل موضوع توصيف وتقنين العلاقة بين السلطة والمنظمة، وأخــذ الجميــع ببناء وتطوير الكيان الناشئ، وتركت الأمور تتداعى الى درجة الخلــط والاحــلال فــي المناصب والمؤسسات والصلاحيات والمهام بين الكيان المنشئ الشامل، والكيــان المنشــأ المحدود. وأدى التداخل الى تراجع صلاحيات م.ت.ف لصالح السلطة الفلسطينية تمثيليــاً وسياسياً حتى في مجال العلاقات الإقليمية والدولية. وهذا يحمل أخطاراً كبيــرة يمكــن أن تهدد مجمل المشروع السياسي الوطني الفلسطيني، الذي نشأت م.ت.ف لتحقيقه وعلى كل الأصعدة، تحرير الأرض والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني.

وإذا ما ظل الاندفاع نحو إقامة الدولة الفلسطينية بكل الدعم الخارجي، فلا يجب أن يغيب عن ذهن الجميع أن دور م.ت.ف لن ينتهي بقيام الدولة الفلســطينية، فخصوصــية الوضع الفلسطيني تفرض استمرارية دورها، فهي تمثل الوطن والانتماء والعنوان والهوية لتسعة ملايين فلسطيني في الداخل والخارج بينما ينحصر تمثيل السلطة أو الدولة المستقبلية لما يقارب من 34% فقط من مجموع الشعب الفلسطيني.

وحتى بقيام الدولة فستظل هناك قضايا معلقة فهناك فلسطينيو الشتات وما زال حلم العودة على رأس الأولويات التي تتحملها م.ت.ف، في أي حل مستقبلي لقضية اللاجئــين، العودة الى مسقط الرأس، أو العودة الى الدولة الفلسطينية، وستظل م.ت.ف الجهة التمثيلية

لهم، وإلا فشتات الهوية الجديد سيكون بانتظارهم. وهنا لابد من العودة الى المادة الثامنة من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تقول بأن م.ت.ف تمثل كل الشعب الفلسطيني بجميع أفراده، فكل فلسطيني أينما وجد هو عضو في المنظمة بحكم كونه فلسطينياً.

ولابد هنا من الإشارة الى معضلة التمثيل القانوني الدولي، ففي حين تصدر السلطة الفلسطينية وثائق سفر للفلسطينيين في الداخل وهي وثائق تعترف بها كل دول العالم كونها ناتجة عن اتفاقية دولية، فما زالت البقية من الشعب الفلسطيني تحمل وثائق أخرى، فلسطينية سورية، فلسطينية مصرية، والعديد من الجنسيات الغربية، ولابد من أفكار خلاقة لحل هذه المعضلة التي تلقي بدورها ظلالاً على دور الممثليات الدبلوماسية الفلسطينية في الخارج، فهل هي لجميع الفلسطينيين بما فيهم من غير حملة الجواز الفلسطيني، أم لمواطني الدولة المستقبلية فقط؟ من هذا التساؤل يمكن أن نستشف عقبة التمثيل السياسي والدبلوماسي القادمة، والظلال الواسعة التي ستلقى على مصالح الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في الخارج.

وحتى لا نبقى في مجال التساؤلات، فلربما اقتراح من نوع أن تظل السفارات الفلسطينية في دول العالم تابعة أو تحت إشراف م.ت.ف أي أن يكون الممثل الفلسطيني الدبلوماسي الأول مسمياً وتابعاً لـ م.ت.ف، وأن يتم استحداث منصب ممثل أو سكرتير أول للسفارة يختص بحاملي يلي جوازات سفر السلطة أو الدولة الفلسطينية، هو اقتراح أولي قابل للنقاش والتطوير وهو في اعتقادي يلبي استحقاقاً للفرد الفلسطيني أينما تواجد، ومهما كان نوع الوثيقة التي يحملها.

وبشكل عام فإن مجموع المعضلات التي ستتولد عن إهمال استمرارية وتفعيل م.ت.ف يمكن أن تشكل ثغرة لتمرير حلول ومواقف وضغوطات خارجية، ستلقي بظلالها القائمة على مجمل المشروع الوطني، خاصة وأن الوحدة الوطنية قد أصبحت مهددة فعلياً والفصل الجغرافي قد أصبح يتكرس شيئاً فشيئاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل اتساع شقة الخلاف الفلسطيني، وتجزئة النضال الفلسطيني، ليس فقط داخل الوطن، بل مع الخارج الفلسطيني أيضاً.

المتغير الآخر الذي لا يقل أهمية هو توقف الحوار الذي كان من المفترض أن ينتج عنه دخول بقية التنظيمات الفلسطينية في إطار م.ت.ف، على الرغم من حوار القاهرة الذي انطلق في القاهرة في 15 مارس 2005 من أجل البحث في تفعيل وتطوير هيكلية م.ت.ف وفق أسس يتم التوافق عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية واعتبار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وهنا لابد من الإشارة الى أهمية هذا الاتفاق انطلاقاً من مبدأين هامين، أولهما أن هذا الاتفاق يقطع الطريق على كل محاولة أو مجرد تفكير بإمكانية الطعن بشرعية وتمثيلية م.ت.ف، أو إقامة جسم بديل لها.

والمبدأ الثاني، هو أن هذا الاتفاق يمثل اعترافاً من جميع الفصائل والحركات السياسية والفلسطينية بضرورة وأهمية استمرار م.ت.ف في أداء دورها كحركة تحرير وطني، وهذا إنجاز تاريخي في إطار الأوضاع الحالية.

أما المبدأ الأساسي لاتفاق القاهرة، فقد كان مبدأ الحوار، فقد تم تشكيل لجنة تتكون من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، والأمناء العامين لجميع الفصائل، وشخصيات وطنية مستقلة، وكان مبدأ الحوار كوسيلة وحيدة للتعامل بين جميع القوى الوطنية الفلسطينية، وتحريم الاحتكام للسلاح، بهدف دعم الصف والوحدة الوطنية الفلسطينية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني، هو المبدأ الضمني الذي أشاع الكثير من الارتياح والتفاؤل لدى الجميع. وكان من المفترض أن نكون اليوم قد وصلنا الى نتائج إيجابية. لكن الحوار للأسف لم ينطلق، وتراجع الحماس لذلك أمام المصالح الفصائلية والسياسية والانتخابية، وتبادلت الأطراف نهج القبول حيناً والممانعة أحياناً حسب الوقائع التي تفرضها على الأرض ووقع المحظور، وتم الاحتكام للسلاح، ليجد الشعب الفلسطيني نفسه أمام مأزق جديد يهدد مجمل المشروع الوطني له.

وليعذرني البعض إذا عدت الى الإشارة الى مسؤولية الفصائل الفلسطينية جميعها وبدون استثناء عن هذا الواقع اللامعقول الذي أصبحنا نعيشه، حيث تستمر بالتعاطي بشكل مرتبك يكاد يقترب من الأزمة في تعاطيها مع الوقائع السياسية، ذلك الارتباك الذي رافق بعضها منذ اتفاقيات أوسلو وحتى مؤتمر أنا بوليس.

وقد ألقى هذا الارتباك ارتباكاً آخر على أدائها لحل الأزمات، ليصبح مع الوقت قاصراً على طرح بعض المبادرات التي لا نجد لها صدى مع الأطراف الأخرى، أو الدوران في حلقات مفرغة، فيما يستمر تراجع اهتمامها ببنائها التنظيمي وتقويته، هذا البناء الذي اعتبره أقوى وسيلة لتحقيق موقف سياسي ضاغط أو توفيقي، خاصة في مجال الحوار والوفاق. ونحن اليوم في أمس الحاجة لذلك.

جدلية العلاقة بين م.ت.ف الأنظمة العربية:

بفعل الشتات الفلسطيني، لم تجد أعداداً كبيرة من الفلسطينيين نفسها متوزعة وخاضعة لنظم الحكم في كثير من الدول العربية فحسب، بل عانت قيادتهم المتمثلة في م.ت.ف وخضعت الى الكثير من المفارقات والمتناقضات التي أملتها سياسات تلك النظم.

وعلى عكس ما توقع الكثير من الثوريين العرب في أن تواجد بذور الثورة الفلسطينية في بلدانهم سيشكل مداً ثورياً لشعوبهم، فقد تسللت أنماط السلطة العربية الى ساحة النضال الفلسطيني لتؤثر بدورها على م.ت.ف، ناهيك عن الردع ومساعي الإلحاق التي مورست ضد المناضلين الفلسطينيين. مما أنتج مع الوقت انجراراً فلسطينياً شعبياً ورسمياً الى بعض الأزمات الداخلية والإقليمية لتلك الدول العربية، جاراً بدوره الكثير من الأزمات التي ألحقت الضرر بالمسيرة النضالية للشعب الفلسطيني ومؤسسته الرسمية م.ت.ف.

ولا يغيب عن أذهاننا الضرر الذي ألحقته بعض التحالفات الفصائلية الفلسطينية مع بعض الأنظمة العربية المتباينة بل المتصارعة فيما بينها، ناهيك عن أن ذلك كان من الأسباب التي أدت الى استقواء بعض الأنظمة على حرية القرار الفلسطيني الوطني المستقل، والمحاولات المتعددة لاخضاعه لرؤيتها وقرارها الاستراتيجي، مما أنتج بدوره انشقاقات داخل بعض فصائل م.ت.ف وقطيعة مع دول عربية. ولا يجب أن ننسى أن اتفاقيات أوسلو جاءت نتيجة غير مباشرة لحالة العزل التي مورست عربياً من بعض الأنظمة ضد م.ت.ف إثر حرب الخليج.

يستلزم ما سبق إعادة تقييم لجدلية العلاقة بين م.ت.ف والأنظمة العربية، وهنا لابد من الإشارة الى اقتراحات قدمتها بعض الفصائل خلال ورشات العمل السابقة عكست رؤية

انتقائية للعلاقة مع بعض الأنظمة دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية وتفرد القضية الفلسطينية، وخصوصية وتفرد العلاقة التي ينبغي إرساؤها بين م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد لجميع الفلسطينيين بما فيها الفصائل نفسها، دون أن تطغى العلاقات والمصالح الخاصة لتلك الفصائل على وضعها كعضو داخل م.ت.ف، طبعاً مع الاستفادة القصوى لبعض العلاقات الإيجابية بما يخدم القضية والشعب الفلسطيني.

ويستلزم ما سبق إعادة صياغة وتعريف شاملة موضوعية وواضحة لمنظمة التحرير الفلسطينية، تعريف ذاتها ودورها وتكوينها ومسؤولياتها في ساحة النضال الفلسطينية، ومن ثم إعادة تقييم للواقع العربي الراهن، فالوضع العربي حالياً يختلف تماماً عن وضعه الذي كان عليه عندما انشئت م.ت.ف، والمتغيرات الدولية والإقليمية، خاصة في مجال الصراع العربي الإسرائيلي تتسارع وتملي بنفسها متغيرات متسارعة على أوضاع المنطقة العربية.

إن تعريفاً كما سبق وإدراكاً لما يحدث لن يدفع م.ت.ف لتصبح عراباً لتسويات مع إسرائيل، كما تراهن الإدارة الإسرائيلية وسيسحب ورقة المقايضة الفلسطينية من يد بعض الأنظمة العربية وغير العربية لتحقيق مصالح إقليمية أو تحالفات دولية. وهناك دروس عدة نستطيع استنتاجها من تجارب مرة مرت بها م.ت.ف في هذا المجال وكان الثمن باهظاً على مستوى الانجازات النضالية للشعب الفلسطيني.

إن الأخطار ما زالت محدقة بالقضية وبالشعب الفلسطيني، وحتى لو أقيمت دولة فلسطينية بأي شكل كانت عليه في قطاع غزة والضفة الغربية، فإن الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني ستظل في الشتات تهددها مؤامرات التوطين والحلول المتفردة. وهذا يتطلب بدوره استقراءات سليمة للمستقبل العربي ومستقبل المنطقة العربية ووضع استراتيجية عامة تعتمد في جزئها الأول على تعريف م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد لجميع الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم وباعتبارها صاحبة الولاية السياسية على القضية الفلسطينية بجميع مكوناتها وأوجهها بما فيها قضية اللاجئين، وباعتبارها صاحبة الولاية التنظيمية لجميع أشكال النضال الوطني الفلسطيني من الناحية الفصائلية ومن ناحية آليات العمل النضالي السلمي أو المقاوم.

إن الحسم الذي سينتج عن هذه الاستراتيجية، وأعتقد أن ذلك سيكون مهمة صعبة وطويلة ولكن لابد عنها، سيحقق وضعاً أفضل من ناحية الحفاظ على مصالح الفلسطينيين في الشتات، ومن ناحية آليات التعاون والاسناد في إطار معقول متوازن بين الرؤى والمصالح للأنظمة العربية، واستراتيجية النضال السلمي أو المقاوم لـ م.ت.ف. وهنا لابد من الإشارة ايضاً الى أن أوجه التعاون والاسناد التي سيتم التركيز عليها تختلف من دولة عربية الى أخرى تبعاً لوزنها وقدرتها وأهميتها في قضية النضال الفلسطيني. دون إقصاء لأي دولة أو شعب عربي، فالكل ضروري حسب إمكانياته والقضية الفلسطينية بحاجة الى الحشد الشعبي والرسمي والمالي ...

ختاماً:

لقد لبت جميع الأحزاب مشكورة دعوتنا لعرض رؤيتها حول "تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية"، وقدمت رؤى في منتهى الاهمية والجدية، واذا كان مركز التخطيط باعتباره مؤسسة من أولى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، أي ضمن المؤسسة الام للشعب الفلسطيني، فلم يكن في الوارد نهائياً أن نكون طرفاً للتعليق أو في الحوار نفسه، بل تتركز مهمته في اتاحة فضاء ديمقراطي حر للحوار الوطني بين فصائل م.ت.ف، ومن ثم يمكن للمركز الخروج بتوصيات تضاف إلى توصيات الفصائل نفسها لترفع إلى قيادة م.ت.ف ورؤساء الفصائل والجهات المعنية بموضوعنا هذا.

ولسنا ايضا في مجال التعليق على أي رؤية أو موقف سياسي، فهذا من اختصاص الفصائل نفسها بين بعضها ومع قيادة م.ت.ف. لكنني وقبل أن نستعرض توصيات مركز التخطيط في الجلسة القادمة، اتمنى في ورشات عمل قادمة من الأخوة الحاضرين وفي سياق عناوين أخرى تتعلق جميعها بالنهوض بالعمل الوطني، العمل على توخي الدقة في اختيار المصطلحات، حيث درج البعض على استعمال عبارات أو مصطلحات فضفاضة اصبحت دارجة دون التحقق في ماهيتها أو أبعادها السياسية أو القانونية، فعلى سبيل المثال فهناك خصوصية لمفهوم " حق العودة " ومصطلح "الحق في تقرير المصير"، قانونياً وسياسياً، وهناك فرق بين "دستور" و"ميثاق"، حتى لو نوهنا ببرنامج م.ت.ف السياسي،

فهناك له عدة مرجعيات ووثائق في فترات زمنية مختلفة، كما أن هناك متغيـرات القـت بآثارها حتى على نفس البرنامج. وهنا تكمن اشكالية أخرى.

الملاحظة الاكثر بروزا في متابعتي للأوراق المقدمة، أن هناك تقارباً يكاد يقتـرب من التطابق في مواقف بعض القوى، وهنا يبرز تساؤل مهم، أما آن الأوان للائـتلاف أو الاندماج لتصليب المواقف؟

أعود مرة أخرى لأثمن الجهود التي بذلت من ممثلي الفصائل وكوادرها للمشاركة وأتمنى استمرار التعاون بيننا تحت عنوان "النهوض بالعمل الوطني الفلسطيني"، وشـكراً لكم جميعاً.

نقاط الاتفاق والاختلاف

مقدمة/

عقد مركز التخطيط الفلسطيني سلسلة ورشات عمل (ست ورشات) بدءاً من يوم 2 سبتمبر 2007، وكانت آخر ورشاته بتاريخ 3 ديسمبر 2007، تحت عنوان "تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطيني–نحو برنامج وطني مشترك"، شاركت فيه جميع فصائل م.ت.ف، بأوراق رسمية تعكس وجهة نظر تلك الفصائل في موضوع الدعوة، وتم فيها استعراض مواقف تلك الفصائل من النقاط التالية:

1- الموقف من وحدانية منظمة التحرير للشعب الفلسطيني.

2- مصير ميثاق منظمة التحرير وآلية اعادة صياغته.

3- إمكانية التوافق على برنامج سياسي مشترك حول التسوية مع إسرائيل.

4- الشراكة السياسية وتمثيل الفصائل في منظمة التحرير.

5- مصير مؤسسات م.ت.ف والحاجة إلى إعادة هيكلتها وتطويرها، (المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، المجلس المركزي، وباقي المؤسسات).

6- العلاقة بين م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية، ازدواجية المهام أم توزيع المهام بين البناء والتحرير؟

وبعد قراءة متأنية لأوراق العمل التي قدمتها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في ورش العمل الخاصة بتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية تم الوقوف على عدة نقاط رئيسية تضمنتها هذه الأوراق، جُلها نقاط اتفاق وبعضها نقاط خلاف، وكون هدف هذه الورش في الأساس يتمحور حول كيفية تطوير وتفعيل منظمة التحرير

الفلسطينية، فكان لزاماً الوقوف على هذه النقاط وإبرازها، لأن الوقوف عليها يمثل الخطوط الأولى في طريق التطوير والتفعيل،

نقاط الاتفاق

أولاً: وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني أنى وجد.

ثانياً: ضرورة الالتزام بالثوابت الوطنية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفق قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، ووثيقة الوفاق الوطني

ثالثاً: منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية الشرعية الوحيدة للسلطة الفلسطينية، بحيث يجب تعزيز وتثبيت العلاقة

رابعاً: العمل على تفعيل وتطوير م.ت.ف بكل هيئاتها ومؤسساتها بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

خامساً: ضرورة الفصل بين مؤسسات م.ت.ف ومؤسسات السلطة الفلسطينية بشكل ينهي جميع الاشكالات التي نتجت عن عدم وضوح العلاقة بين م.ت.ف والسلطة.

سادساً: منظمة التحرير الفلسطيني هي بمثابة البيت لكل الفلسطينيين في الداخل والخارج وهي تشمل جميع الفصائل الفلسطينية بدون استثناء بشرط اعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي والالتزام بالشرعية الفلسطينية.

سابعاً: إعادة تفعيل وتطوير المجلس الوطني الفلسطيني من خلال اجراء انتخابات اعضاء المجلس من الداخل والخارج وفق الامكان.

ثامناً: ضرورة اعتماد نتائج اتفاق القاهرة مارس 2005، كأساس لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وتطوير م.ت.ف.

أما فيما يتعلق بنقاط الاختلاف وهي قليلة مقارنة بنقاط الاتفاق حيث تتمحور حول

أولا: حول أساليب وطرق تفعيل أو إعادة بناء الهيكل التنظيمي لـــ م.ت.ف ومؤسساتها الرئيسية، المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، المجلس المركزي واعتماد طريقة انتخاب الأعضاء.

ثانياً: مطالبة البعض بضرورة الفصل في المهام بين رئاسة السلطة الفلسطينية ورئاسة م.ت.ف حتى لا يطغى موقعٌ على آخر، ومنعاً لتضارب الصلاحيات، كل حسب رؤيته

ثالثاً: ضرورة اتباع الأسلوب الديمقراطي داخل كافة مؤسسات م.ت.ف والابتعاد عن أسلوب الهيمنة الذي يمارس الآن من وجهة نظر بعض الفصائل.

رابعاً: فيما يخص الميثاق الوطني هناك مطالبة جادة باعادة تطوير الميثاق الفلسطيني والقاء الضوء على ما طرأ عليه من تعديل أو حذف خلال زيارة كلينتون في ديسمبر 1998 كما أن هناك مطالبة باضافة بعداً اسلامياً لبنود الميثاق.

هذه في مجملها نقاط الاتفاق والاختلاف تم تسجيلها من خلال أوراق العمل المقدمة وكما نلاحظ جميعاً فإن هناك ارضية خصبة ونقاط التقاء تمهد الطريق للخروج بتوصيات ايجابية يتم رفعها للمسؤولين للعمل بها في الطريق نحو تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية.

توصيات مركز التخطيط الفلسطيني

1- ضرورة البدء فوراً بتفعيل وتطوير م.ت.ف، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

2- الاعتماد على الشراكة السياسية الكاملة لجميع الأطياف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية في عملية التفعيل.

3- لتحقيق ذلك لبد من البدء فورا بالتحضير لانتخابات شاملة للمجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل لجميع القوى الفلسطينية على الساحة الداخلية والخارجية.

4- العمل التوافقي الفوري بين تلك القوى على برنامج سياسي موحد يقوم أساسه على البرنامج السياسي لـ م.ت.ف، ووثيقة إعلان الاستقلال، ووثيقة الوفاق الوطني، والقرارات الصادرة عن المجالس الوطنية المتعاقبة، ومبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت 2002، وتم التأكيد عليها في قمة الرياض التاسعة عشر عام 2007، والتمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تدعم الثوابت الفلسطينية، والاتفاقيات التي وقعتها م.ت.ف.

5- البرنامج السياسي الموحد، سيكون الأساس الذي ستنضوي جميع القوى والفصائل والأحزاب الفلسطينية من خلاله في إطار م.ت.ف. للاصطفاف برؤية موحدة وراسخة في نهج التفاوض السلمي والأشكال الكفاحية الملائمة لتحقيق البرنامج.

6- رفض وإدانة ومقاومة جميع محاولات إيجاد أجسام بديلة لـ م.ت.ف.

7- البدء الفوري بإحياء مؤسسات م.تزف، وتفعيل الموجودة حالياً.

8- وضع بروتوكول يختص بالفصل بين م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية، الفصل بين المؤسسات، تحديد المهام وتقنينها. حيث تعتبر السلطة الوطنية الفلسطينية كيان تابع لـ م.ت.ف، الجسم والإطار الشامل للشعب الفلسطيني.

9- يوجد توافق بين جميع الفصائل المشاركة في ورشات العمل وبشكل شبه إجماع على التوصيات الآنفة الذكر.

subordinate entity and part of the whole represented by the PLO.

3- The argument between the PLO and the Arab regimes

The relations between the PLO and the Arab regimes must be restructured based on the regional and international changes occurred in the past years with the consideration that the PLO is the sole legitimate representative of the Palestinian people including those in the Arab states and benefit as can as possible from the Arab support to the Palestinian case.

Conclusion:

Thanks to all the Participating factions and a call to continue to cooperation under the title "Democratically promoting the Palestinian Performance".

The PLO Between Change and Firm

By Majd Muhana[*]

Because of the rich and the long process of the PLO, it became rather difficult to have a full evaluation process to the performance of the PLO in order to learn from lessons and examples that could be considered.

We will present some axes to benefit from although some presented papers mentioned them:

1- The national consensus- the unified national agenda

Despite the organizational and conceptional difference of the Palestinian factions under the umbrella of the PLO since its inception, the democratic dialogue remained the persistent way to reach common denominators.

The insistence on national unity and the necessity of unified national agenda is the goal to which all the factions and movements persuited to achieve and in the same time the consensus remained standing on the fact that the monotheisty of the legitimacy and representation of the PLO was and still the common factor among all the factions.

2- The argument of the relation between the PLO and the P.A

Much political and institutional confusion in the functions and works of the PLO and the P.A, prevailed. So the relation between them must be explain and clarified through protocols manifest this relation according to which the PLO will remain the basic incubated body and considering the P.A as the

[*] Director General of the Palestinian Planning Center (research paper)

A Paper Presented by Dr. Ibrahaim Rabi(*) on Activating and Developing the PLO

The paper included :

1- Entery: Around the establishment of the PLO.

2- Legitimacy of the PLO: from where the PLO acquired its legitimacy? The Paper explains this.

3- Representation and Recognition. This clarifies the representation and the international recognition of the PLO within the U.N General Assembly.

(*) dr of international law in azhar university (research paper)

Plurality and Complexity in the PLO Institutions

By Sameih Shbeib[*]

- The relation between the PLO and its institutions is distinguished by confusion, chaos and disturbance.
- Because the limits between the P.A and the PLO are ambiguous, a state of duality in membership between the institution and the departments affiliated to both of them.
- More significantly is the problem of reference. The mixture in jobs and duality in the P.A between the PLO institutions and the P.A helped to impede transparency, accountability and rule of law.
- The state of confusion in the Palestinian National Performance is represented by two things:-

First: recurrence between the PLO institutions inside and outside.

Second: conflict of authorities: which is highly clear in the Plurality of the centers of powers within the ministry or the department and the conflict between that ministry and other ministries and departments.

[*] Dr of politica science at Birzeit University (research paper)

The Paper of the Palestinian Popular Struggle Front

The Paper includes:

1- It should be distinguished between the fact that the PLO is the sole legitimate representative of the Palestinian people and the case of inability and paralysis which the PLO suffers.

2- The paper indicates to the intricate particularity on both the Arab and international domains that accompanied the establishment of the PLO.

3- It discusses the current Palestinian situation after the establishment of the Palestinian Authority till Hamas coup.

4- To face the huge charges faced by the Palestinian cause, the paper raises what it calls the national consensus program that depends upon the Independence Document.

Conclusion:

To be the guardian on executing the program, there should be:

A) Approval by all the parties and factions and any next government that the PLO is the sole legitimate representative of the Palestinian people.

B) Restructuring the Palestinian Political statute.

C) Separation between the P.A institution and that of the PLO.

To activate the PLO

- The law of the Palestinian National Council election according to the complete relative system should be adopted.
- Deciding the number and the way of selecting the members of the central council.

Abstract of a Paper Presented by the Popular Front for Liberation of Palestine PFLP on way of Restructuring and Participating in the PLO

1- The PLO is the national framework which may, through or people's struggle, impose itself as a political organizational and lawful of the unity of the Palestinian People and its identity. Accordingly, acquiring Arab national and international recognized legitimacy widely strengthen the PLO as the sole legitimate representative of the Palestinian People.

2- In relation to the charter, the front has never agreed on amending or canceling the charter and what has been happened is a casual position came as a result of intensive American and Israeli pressures which can not cancel the rights of the Palestinian People.

3- In relation to political partnership, today the version of consensus on the national Reconciliation Document is a serious entry to the whole participation in the PLO framework and revitalizing the elements of national unity according to factor of deepening and enhancing unified national position in Palestinian public.

4- The relation between the P.L.O and the P A:

The P.L.O is the high political and national reference. The P.A institutions must be represented in the P.A ones, and every former a next to replace the PLO institutions by the P.A ones is wrong.

Abstract of a Paper on Activating and Restructuring The PLO

Presented by the Popular Front for Liberation of Palestine- General Command

The Paper includes an introduction in which the Popular Front for Liberation of Palestine-General Command clarifies it's full support to the strategic goal for which the PLO struggled since its inception in 1964. With the change of conditions, it became clear that we have to activate accurate mechanisms to achieve the strategic goal that is liberating all the Palestinian lands and establishing the independent democratic Palestinian state on Palestine. Accordingly the PFLP.G.C has its organizational political visions.

1- It suggests changing the number of the Palestinian National Council members according to representation rates clarified in the paper. The representation of all factions in the leadership committees of the PNC is parallel to its representation rate in the PNC seats.

2- Politically

This division which clarifies the ambitions and goals of the Palestinian people represented by the PLO, is into three categories:-

- Palestinian

- Arab

- International

Abstract of a Paper on Activating and Restricting the PLO Presented by the Arab Liberation Front

It includes some attitudes on restructuring the PLO:

- The ideological attitude of the front.
- The attitude of saying that the PLO is the only representative of the Palestinian people.
- The fate of the PLO charter and the mechanism of rewriting it.
- The possibility of agreement on common Palestinian agenda on the settlement with Israel.
- The political partnership and faction representation within the PLO.
- The Palestinian National Council.
- The Executive Committee.
- The Central Council.
- The PLO institutions: Labor unions, woman, engineers.
- The relation between the PLO and the P.A.

Abstract of a Paper Presented by the Palestine Liberation Front on Restructuring and Activating the PLO

1- We should not mix between the manifestation of deterioration raged the region particularly in the last few years and the case of PLO legitimacy and monotheisty because any natural alternative of skepticism of legitimacy and monotheisty of representation would the absence of national consensus and pluralism of references as we witness in this critical era.

2- In relation to the Palestine National Charter, there was a necessity to crystallize a new Palestinian vision to the changes occurred in the Palestinian situation in order to tackle the impressions of these changes, most importantly, Jordan decision of disengagement from the west Bank and the birth of the Independence Document in Alegier, Declaration in 1988 which represented national consensus document.

3- Agreement on common political agenda "the agreement on the national struggle goals paves the way to derive unified political Palestinian vision for settlement which cling to the national firms and makes possible obtaining as can as possible Arab, Islamic and international support for our people.

- Activating the PLO institutions and distributing their responsibilities.
- The PLO must presume its role in supervising the political negotiations.
- Activating the role of the Palestinian embassies abroad.
- Enhancing the role of the Arab National Fund.

The Palestinian National Initiative (Almobadara Alwatania)

- The Palestinian People faces tragic situations which in turn put all the national project on dangerous crossroad and in front of huge challenges.
- This catastrophic situation threatens to return our national struggle and project to decades back and contributes to eliminate our people national rights and goals.
- As to what happened in Gaza, It should be insisted that all the steps taken by military strength must be retreated and in this case, two Principles should by employed :

First: to refuse settling all political conflicts by military strength.

Second: to refuse the principle of excluding and denial the other factions.

- Activating and restructuring the PLO means Political Partnership with others within the PLO.
- It is a blunder to leave the PLO in this deteriorated situation since this negatively affects the national unity.
- The question which raises itself, where is the place of the PLO in leading the Palestinian struggle.
- Since the inception of the Palestinian Authority there was a resolution states that the PLO is the political reference of the authority, now the P.A replaced the PLO.
- The main task now is accelerating the process of activating the PLO.
- The second task is restructuring the PLO although this may take along time and based on:

A working Paper presented by the Palestine Forum (Montada Felastine)

- The Independence Document approved by the PLO is the principle reference to achieve all the national aims and demands.
- The Palestine National Charter needs to be rewritten based on Palestinian agreement in order to be harmonized with the phase and the currant fact of the Palestinian principles.
- The current Palestinian deadlock is a resulted from the existence of political Parties in the authority which contradicts each other.
- We are in-dire need to put the national interest before any personal interest.
- All the Palestinian parties and factions must return to the PLO framework in order to have a unified political comon Palestinian program in a bid to promote the Palestinian problem.
- The duality between the P.A and its reference contributed too much in neglecting the PLO.
- We have to bring closer attitudes and programs with the aim to reach national references and principles.

6- The relation between the PLO and the P.A

This relation is complementary. Each has its role. May be there is duality in some roles within formula of indulgence or participation between the PLO and the P.A

Conclusion

Activating and developing the PLO is apolitical will and resolution by all the participating parties in the PLO.

View point of the Arab Palestinian Front

Towards Developing and Activating the Palestine Liberation Organization

This view point includes:

1- The PLO is the only representative of the Palestinian people

The front called upon all the political forces to participate in the PLO frame-tyre in order to help support it's role as a legitimate representative of the Palestinian people.

2- The PLO charter and its statute

The front emphasized that the National Charter and the Statute are the only guarantee to define the Palestinian principles. The amendments on the Charter needs rewriting the Palestinian National Charter.

3- Agreement on common political agenda concerning peace settlement with Israel

The PLO platform objectively tackled the basis of any settlement with Israel to guarantee the Palestinian people right. The paper strongly demanded an agreement on unified platform.

4- Political partnership and the PLO factions representations

The Front demanded to held elections to chose members in the Palestinian National Council inside and outside wherewith all the PLO and Islamic factions can be represented in order to be the umbrella off all.

5- Activating all the PLO institutions , restructuring and developing it as follows:

- The Palestinian Central Council.
- The Executive Committee.
- The rest of the PLO institutions.

The Palestine Liberation Organization Between Activation and Restructuring Standpoint of the Palestinian People (The Former Communist Party)

The paper includes :-

- **Preface**
- The formation of the PLO.
- Deciding the representation issue and the international and Arab recognition of the PLO.
- Betting on settlement and the communist's position.
- The bet loser, the Authority replaces the PLO in practicing the role of state in the making.
- The Palestinian People Party stand point.
- General conclusions, the communists emphasis that the PLO is a personification of the independent political character of the Palestinian people.
- Between activation and restructuring.
- The attitude towards the charter: the need to change.
- The relation between the P.A and the PLO.
- The role of unions and popular organization affiliated with the PLO.
- The steps of activating the institutions of the PLO.

Document as good basis for political agenda collects negotiations and resistance.

B) Achieving a temporary version bringing together all the Palestinian factions in a united leadership to the PLO.

C) Activate all the PLO institutions and revive the National Fund and to separate it from the P.A Finance.

D) Making efforts to unite all popular unions and syndicates and reconstructing them on democratic basis.

E) Forming unified national reference to Jerusalem.

F) Developing the performance of Refugees Affairs Department in the PLO.

A working Paper about Developing and Activating the Palestine Liberation Organization Presented by the Democratic front for Liberation of Palestine.

1- This paper sheds lights on the establishment of the PLO and how it transferred from the official Arab regime womb to a tool devoted to mobilize and represent the Palestinian people inside and outside Palestine.

2- The paper also discusses the landscape of the Palestinian political system and the changes occurred from the PLO establishment to the Declaration of Principles signed in 1993.

3- The paper speaks about the effect of Oslo Agreement on the Political basic of the PLO (the phase program).

4- The paper highlights the Palestinian – Palestinian dialogue from October 2000 (the outbreak of Aqsa Intifada) to Cairo Declaration in March 2005.

5- The paper sheds lights on the case of Paralysis which dominated the Palestinian Legislative Council work as a result of duality in the P.A from Mecca Agreement in February 2007 to Hamas military takeover.

6- The paper presents complete vision to the way the current crisis could be solved and this can be achieved by complete political partnership within the PLO and the P.A framework.

The paper, in the end presents some vital steps to activate the PLO institutions :-

A) the National Charter must be reconsidered and developed and regarding the National Reconciliation

A working Paper Presented by the Pioneers of Popular War Liberation

This paper depends on some visions

1- The organizational situation

- Putting in order the Palestinian home with Cairo Declaration as base.
- Accrediting the democratic method through inclusive elections inside and outside on the basis of relative representation.
- Rebuilding the professional, people and public Palestinian institutions.
- The PA is an integral part of the PLO.

2- The internal situation (The P.A territories)

- Adhering to the National Reconciliation Document signed by all the Palestinian Factions.

PLO pushes all the sides to convene political partnership on national basis and goals and unified agenda.

5- The Fate of the PLO institutions

Fida emphasizes that activating the PLO requires rebuilding its institutions in all spheres.

6- The relation between the PLO and the Palestine Authority

The PLO emphasized that the variation of roles among the Palestinian Authority, the PLO and the factions is a complementary one.

Abstract of a working paper presented by the Palestinian Democratic Union (FIDA) on Developing the Palestine Liberation Organization

Introduction

The paper stressed that foundation of the Palestine Liberation Organization is a Prominent era in the life of the Palestine people during its national building. It gives political, organizational and struggling dimension to the national issue,

1- The position towards the PLO oness of representing the Palestine people.

The paper emphasized that the PLO is the sole legitimate representative of the Palestine people

2- The PLO Covenant

The working paper stated that the PLO covenant focused on the self-determination of the Palestinian people . In the same time it considered the political changes requires the necessity to rewrite some of the articles in order to conform with the political changes.

3- Reconciliation on unified political agenda

The paper emphasized that all the democratic powers are not far away from each other in their understanding the political process. It also emphasized that the unified vision of all the factions makes it easy to achieve a common reconciliation on a common agenda which paves the way to introduce a settlement horizon.

4- The political partnership and factional representation within the PLO

The paper thinks that activating the PLO and its institutions in addition to create harmony on the integrity of the

The Paper of the Palestine National Movement FATAH

By Yehia Rabah

FATAH Vision

- The paper sheds lights on FATAH's activating role since its establishment in 1964 up till now through historic important stations.
- The paper indicates to FATAH's Position from the PLO Charter. It considers that amending and developing the Charter is highly important in order to be commensurated with the current stage.
- FATAH calls to establish central committee to explore the possibility of helding the Palestinian National Council elections and to put a limited time to this and other subordinate committees.
- In relation to the reform title and activating the PLO, Fatah sees:

1- Continuing the methodological process of reforming and developing the PLO.

2- Fatah thinks that the road of reconciliation and widening the background of understanding passes through dialogue.

3- The goal of reforming the PLO and developing it does not commensurate with denying any other founder faction within the PLO.

4- Fatah call for full political partnership and refuses the theory of schism.

Abstract of a Paper Presented by Abdullah Horani*

The PLO, Where it ended up? And how can return?

1- The dire situation which the P.L.O reached reflected negatively on itself and on its Pioneer role and more on its political reference and also on the Political life of the Palestinians as a whole. The situation degraded from the PLO stand on the Arab and international domains.

2- Because of its refusal to respond to calls for reforms along years and as a result of the ongoing deterioration, the issue of reforming the PLO became very intricate.

3- The process of reforming the P.L.O needs a time period that can he divided into two stages:

- Progress to revitalize it.
- Progress to restructuring it.

*Head of the Political Department in the Palestinian National Council (research paper)

Contents

Abstract

Abdulla Horani	1
FATAH	2
The Palestinian Democratic Union (FIDA)	3
Liberation War Pioneers	5
The Democratic Front for Liberation of Palestine	6
The Palestinian People Party (PPP)	8
Arab Palestinian Front	9
Palestine Forum (Montada Felastine)	11
Palestine National Initiative (Almobadara Alwatania)	12
Palestine Liberation Front	14
Arab Liberation Front	15
The Popular Front for Liberation Of Palestine – General Command	16
The Popular Front for Liberation of Palestine	17
The Palestinian Popular Struggle Front	18
Sameih Shbeib	19
Ibrahaim Rabi	20
Majd Muhana	21